

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٦٩)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٦٩

الخبراء والليبراليون ودعاة الوحدة

٣٠ مايو ١٩٩٢ - ٢٣ يوليو ١٩٩٢

الجزء الأول

اعداد

المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ ش ٩ ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

- * البحث عن حل لمشكلة الا رهاب
محمد الغنام
٤ #٩٢/٠٦/١٠ الا هرام
- * التاريخ والا غتيلات باسم الا سلام
عبد العظيم رمضان
٧ #٩٢/٠٦/٢٢ الوفد
- * ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الا منية والعنف
نبيل عبد الفتاح
٩ #٩٢/٠٦/٢٢ الوفد
- * انهيار جسور الحوار بين الحركة الا سلامية والدولة
نبيل عبد الفتاح
١٢ #٩٢/٠٦/٢٦ الوفد
- * ظاهرة هروب المعتقلين تؤدي الى شيوع اليأس والا حباط الا منى
نبيل عبد الفتاح
١٥ #٩٢/٠٦/٢٧ الوفد
- * عندما قال الهضبي : الا رهاب ضد الا سلام
عبد العظيم رمضان
١٩ #٩٢/٠٦/٢٩ الوفد
- * الا رهاب وصرخة مجتمع
محمد شاكر
٢١ #٩٢/٠٧/٠١ الا اخبار
- * خطاب من الجماعة الا سلامية
عبد العظيم رمضان
٢٤ #٩٢/٠٧/٠٦ الوفد
- * خريطة معقدة وثنافى يدعم التطرف
وحيد عبد المجيد
٢٦ #٩٢/٠٧/٠٩ العالم اليوم
- * لماذا يتسع العنف السياسى رغم اتساع التعددية الحزبية
اشرف الجداوى
٢٨ #٩٢/٠٧/١٠ المصور
- * ملاحظات حول التعددية التشريعية لمكافحة الا رهاب
احمد جلال عز الدين
٤٤ #٩٢/٠٧/١٢ الا هرام
- * حلول عاجلة لمواجهة العنف الا جرامى والا رهاب
على فهمى
٤٦ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- * الا رهاب والا من والثقافة
محمد السيد السعيد
٤٧ #٩٢/٠٧/١٧ الا هرام
- * التداخل بين العنف الا جرامى والتداخل الدينى
اسامة عجاج
٥١ #٩٢/٠٧/١٧ الحوادث
- * فلسفة الا رهاب فى اوراق حسن البنا
على الدالى
٥٤ #٩٢/٠٧/١٩ الجمهورية
- * الا علام والخروج من نفق التطرف
ضة عبد العليم
٥٦ #٩٢/٠٧/٢٠ الا هرام الا قتصادى
- * دور الحزب فى مواجهة الفتنة
السيد عليوة
٥٩ #٩٢/٠٧/٢١ الا هرام

- *أصابع أجنبية تحرك أحداث التطرف فى مصر
عماد الدين حسين
العالم اليوم
٦٢ #٩٢/٠٧/٢٥
- *الارهابيون أجنحة الاخوان المسلمين ؟
على الدالى
الجمهورية
٦٦ #٩٢/٠٧/٢٦
- *جماعات العنف الا سلامى فى مصر
هالة مصطفى
الحياة
٦٨ #٩٢/٠٧/٢٧
- *بحث للدكتورة يؤكد أن غالبية الطلبة ترفض "الجماعة الا سلامية"
محمد خليفة
الجمهورية
٧١ #٩٢/٠٧/٢٨
- *التطور التنظيمى والحركى لمنظمات الجهاد
هالة مصطفى
الحياة
٧٤ #٩٢/٠٧/٢٨
- *تكفير النظام السياسى لتنبيه الديمقراطية والعلمانية
هالة مصطفى
الحياة
٧٨ #٩٢/٠٧/٢٩
- *البحث عن تفسير غير اقتصادى للتطرف
اشرف راضى
العالم اليوم
٨١ #٩٢/٠٨/٠١
- *قوى العنف السياسى فى مصر بين تغيير السلطة السياسية وتداولها
ضياء رشوان
الحياة
٨٣ #٩٢/٠٨/٠٢
- *التطرف فى العالم العربى ظهر عقب هزيمة ٦٧
سعيداللاوندى
الا هرام
٨٧ #٩٢/٠٨/٠٣
- *هايد بارك: شالوث التطرف .. وحزام الفقر
رجب البنا
الا هرام
٩١ #٩٢/٠٨/٠٣
- *الارهاب فى النقابات المهنية ؟
على الدالى
الجمهورية
١٠٣ #٩٢/٠٨/٠٩
- *العنف الا سلامى فى مصر وصلته بالوافد والموروث
ضياء رشوان
الحياة
١٠٦ #٩٢/٠٨/١٨
- *التطرف ابن شرعى لبلزمة الاقتصادية
عماد الدين حسين
العالم اليوم
١٠٩ #٩٢/٠٨/١٩
- *العملاق .. والا قزام
على الدالى
الجمهورية
١١٢ #٩٢/٠٨/٠٩
- *جذور الارهاب
على الدالى
الجمهورية
١١٤ #٩٢/٠٨/١٣
- *الاسلاميون يفتقرون الى برنامج الاصلاح السياسى
عادل عبد العليم
الحياة
١١٧ #٩٢/٠٨/١٥
- *جبهة وطنية لمواجهة الارهاب
على الدالى
الجمهورية
١١٩ #٩٢/٠٨/٢٠

١١٠	١٠/٠٨/٩٢ #	الوفد
١٢٣	٢٧/٠٨/٩٢ #	*التصدى للتطرف يجب أن يتم عن طريق متخصصين الوفد
١٢٥	٠٢/١٠/٩٢ #	*صوت لتلافى الكارثة حازم صاغية الحياة
١٢٦	٠٤/١٠/٩٢ #	*نعم .. تصنيع خومينى مصرى؟؟ على الدالى الجمهورية
١٢٩	٠٨/١٠/٩٢ #	*التيار السياسى الدينى يتسلل ويتوغل وينتشر ويهدد محمود الشربينى الوفد مصر
١٣٢	١٨/١٠/٩٢ #	*التطرف فى مصر جنسية (صعيدية) السياسى
١٣٤	٠٦/١١/٩٢ #	*اقتصاديات التطرف والعنف مجدى عبدالعظيم العالم اليوم
١٣٦	٠٩/١١/٩٢ #	*وزراء الداخلية وامن الدولة عبد العظيم رمضان الوفد
١٣٨	١١/١١/٩٢ #	*التطرف ظاهرة مرضية والعلاج بالردع والحوار معا سلمى قاسم جودة أخرساعة
١٤٧	٢٣/١١/٩٢ #	*هل يميل المتطرفون الى السلطة؟ عادل حمودة روزاليوسف
١٥٢	٣٠/١١/٩٢ #	*الاخوان بين عبدالناصر والسادات عادل حمودة روزاليوسف
١٥٨	٠١/١٢/٩٢ #	*"المجلة" تسالى وزراء الداخلية السابقين عن الوضع المجلة الا منى فى مصر
١٦٠	٠٥/١٢/٩٢ #	*جماعات الموت والعدالة المفقودة الا ذاعة والتليفزيون
١٦١	٠٧/١٢/٩٢ #	*الشرطة فى مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة عبد العظيم رمضان الوفد
١٦٣	٠٧/١٢/٩٢ #	*البحث عن الخومينى فى حداثق القبة عبد الله كمال روزاليوسف
١٦٧	٠١/٠٦/٩٢ #	*واستتعت رغبته فى اذ سلام محمد شبل .. الا حرار
١٦٩	٠١/٠٦/٩٢ #	*جذور ازمة العنف والتطرف الحالية عريف كامل الا حرار
١٧١	٠٢/٠٦/٩٢ #	*السماح بالا حزاب الدينية لمعالجة التطرف والفتنة حنين كروم الوفد

١٧٣	#٩٢/٠٦/٠٦	الوفد	*يسا الى رمزى زقلمة
١٧٤	#٩٢/٠٦/١٣	الوفد	*الدين المعاملة رمزى زقلمة
١٧٥	#٩٢/٠٦/١٨	الوفد	*الديمقراطية اقصر الطرق للاستقرار سعيد عبد الخالق
١٧٧	#٩٢/٠٦/٢٤	الوفد	*رحلة كل يوم فؤاد فواز
١٧٨	#٩٢/٠٦/٢٤	الوفد	*الا رهاب .. وحوار الطرشان امير ابوالسعود
١٨٢	#٩٢/٠٦/٢٥	الوفد	*نبضات نعمان جمعة
١٨٤	#٩٢/٠٦/٢٥	الوفد	*قبل ان تتحول مصر الى لبنان اخرى جمال بدوى
١٨٧	#٩٢/٠٦/٢٦	الوفد	*الا رهاب .. سرطان فى جسد مصر عصام العبيدى
١٨٩	#٩٢/٠٦/٢٨	الوفد	*تباب الا رهاب عزت صقر
١٩٠	#٩٢/٠٦/٢٩	الوفد	*اللهم اجعل هذا البلد آمنا عبد الفتاح نصير
١٩١	#٩٢/٠٧/٠٦	الا حرار	*اللهم لا شماته .. احمد طلعت
١٩٢	#٩٢/٠٧/٠٨	الوفد	*العكر .. والا سلاميون محمد عصفور
١٩٣	#٩٢/٠٧/١٠	الوفد	*الا رهاب والتطرف .. مرة اخرى سعيد الجمل
١٩٥	#٩٢/٠٧/١٥	الوفد	*قبل تعديل التشريعات لمكافحة الا رهاب محمد رضا محرم
١٩٧	#٩٢/٠٧/١٦	الوفد	*فى الممنوع مجدى مهنا
١٩٨	#٩٢/٠٧/١٧	الوفد	*حرب على الفكر الا سلامى منذ عهد ناصر محمد عصفور
٢٠٠	#٩٢/٠٧/١٧	الوفد	*المصريون مدحت خفاجى
٢٠١	#٩٢/٠٧/١٨	الوفد	*ليس بالتشريع وحده نواجه الا رهاب جمال بدوى

٢٠٣	#٩٢/٠٧/٢٠	*٣ سمات لشخصيه العسكر وفهم آلا رهاب محمد عصفور الوفد
٢٠٤	#٩٢/٠٧/٢٠	*الآزمة الراهنة ليست ازمة ارهاب تريف كامل الآ حرار
٢٠٦	#٩٢/٠٧/٢١	*ليست ازمة ارهاب تريف كامل الوفد
٢٠٨	#٩٢/٠٧/٢١	*رحلة كل يوم فؤاد فواز الوفد
٢٠٩	#٩٢/٠٧/٢١	*تقنين العدوان والآنقلاب محمد عصفور الوفد
٢١٠	#٩٢/٠٧/٢٣	*نختلف ولا نختلف مع السيد الرئيس جمال بدوي الوفد
٢١٢	#٩٢/٠٧/٢٣	*يجب الغاء الوضع الشاذ احمد ابو الفتاح الوفد

نهاية الفهرس

المصدر : **الوقف**



لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

العلاقة بين الجماعات السياسية والفتنة

قيود النظام الحزبي في مصر تحول دون

استقطاب الطاقات السياسية والفكرية في المجتمع

استكملنا في المقالات السابقة العلاقة بين الدولة واجهزتها وانتاج
الفتنة الطائفية او العنف ذي الاقنعة الدينية ونطرح في هذا المقال
العلاقة بين الجماعات السياسية المصرية ، والفتنة ، محاولين اظهار
طبيعة هذه العلاقة ، وظواهرها المختلفة في المجال الديني - الثقافي
والسياسي .

**الفتنة
الطائفية
هل تعنى
هزيمة الدولة
في مصر؟**

الحلقة
الأخيرة

تهميش القوى الأساسية

يخلق فجوة تؤدي

الى جاذبية الخطاب

الراديكالى الدينى

المعارض



ثالثا : الجماعات السياسية المصرية و «الفتنة» : السبلات التي تتحرك وراء السبلات :
لذا نفرد مبحثا خاصا لتحليل العلاقة بين الجماعات السياسية السائدة على الساحة السياسية المصرية في علاقاتها بالصراعات الاجتماعية والثقافية نوات الوجوه الدينية ؟

بقلم : نبيل عبدالفتاح

والفجوات بينها ، والعلاقة مع الغرب ، والقوى الإقليمية ، وعلى رأسها إسرائيل .
ورابع الأسباب يتمثل في أن مواقف الأحزاب من الفتنة ، وإعادة انتاجها في النظامين الاجتماعي والسياسي يكشف عن اعطاب النظام الحزبي الرسمي في مصر والضعف السياسي - الثقافي لأنواره ، وإدائه .

ان خصوصية تحليل العلاقات بين نظام انتاج «الفتنة» في المجتمع المصري وبين الجماعات السياسية المختلفة ، مرجعه أن النظام الحزبي - بقوده القانوني والسياسي - يمثل أحد العناصر التي تشغل وتعمل فيما وراء المشهد المرئي للصراعات السياسية - الاجتماعية ووجوهها الدينية . وقبل أن نخوض في تحليل علاقة الجماعات - كأوعية لقرارات فكرية وسياسية - سوف نتناول العوامل والعلاقات العامة الطابع بينها ، وبين الصراعات الدينية .

بادئ ذي بدء إن القيود الهيكلية - القانونية والسياسية والنظامية - للنظام الحزبي في مصر ، تحول دون قدرة المجتمع على أن يعيد تشكيل نواته السياسية - الاجتماعية والثقافية في قنوات شرعية ، تستطيع أن تستقطب الطاقة السياسية والفكرية للفتنات الاجتماعية المختلفة ، وتعيد توزيعها في إطار ، ومؤسسات معترف بها من الدولة وذلك في إطار

مجموعة من قواعد اللعبة السياسية المعروفة سلفا ، وبحيث تتبلور داخل هذه الجماعات ، الأحزاب ، المصالح ، والأفكار ، والرموز ، وطلاقة العنف والصراع على نحو سلمى سواء فيما بين هذه الجماعات بعضها مع البعض الآخر ، أو في مواجهة القوى الاجتماعية - السياسية المسيطرة عند قمة النظام .

ان هذه القيود النظامية التي تحدد القوى السياسية المشروعة واللامشروعة ، وتحدد نوعية الممثلين ، والفاعلين على المسرح السياسي ، تؤدي إلى استبعاد قوى حقيقية ، بعيدة عن النظام ، فهو نظام يقوم بتحديد قواه ، وحدوده ، أي بدمج قوى ثم اختيارها قسرا ، وبطرد قوى أخرى خارقة عبر البليات وأدوات العنف الرمزي .

والسياسي ، والقمعي .
ان جدلية الجذب والاستقطاب - والاستبعاد والقسر ، أدت إلى تشويه البنية السياسية المصرية ، فمن ناحية ، صاغت هيكلها سياسيا مصابا بالاعتلال في تكوينه ، وقواعده ، وحدوده ، ويقوم على الانتقاء بين التيارات السياسية والفكرية ، وبحيث يبدو شكله الخارجي ، ومضمون عملياته السياسية كاريكاتوريا ومشوها . وقد انعكس ذلك على دور هذه الأحزاب - الجماعات ومدى فاعليتها ، وقدرتها على استقطاب فئات اجتماعية عديدة أدارت ظهرها للمجتمع السياسي ، والحزبي ، والسياسي عموما ، واعتبرت ان هذه اللعبة لا تمت لها بأية أواصر ، ولا ترى جدوى من التعامل معها من قريب أو بعيد ، بكل انعكاسات ذلك على مسألة نظم الشرعية السياسية - الثقافية في الدولة .

ومن ناحية أخرى أدت عمليات الاستبعاد ، والطراد من الساحة السياسية الرسمية لقوى سياسية ، وفكرية أصيلة - كالجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها الإخوان ، والجهاد ، والجماعات القبطية التي تروم العمل على الساحة السياسية بهذه الصفة ، والماركسيون والليبراليون المستقلون ، والإشتراكيون الديمقراطيون - إلى خلق مزاج نفسي وسياسي ينزع إلى اليأس ، وفقدان الأمل في التغيير السياسي - الاجتماعي والثقافي في الاطراف الرسمية ، وهذه البيئة النفسية تولد مشاعر الإحباط ، وتولد العنف ، وتراكمه دونما مسارات سلمية تستوعبه ، وهذا يدفع بعض القوى إلى الابتعاد عن السياسة وعملياتها ، مما يؤدي إلى جفاف الحيوية السياسية الرسمية ، واللامرئية ، وفي ذات الوقت يدفع القوى الراديكالية إلى خيارات مواجهة العنف الرمزي والقمعي للدولة ، بعنف مضاد يستهدف كسر هيبتها لدى أوسع الفئات الاجتماعية ، وإلى جحد شرعيتها كعولة ، وللصفوة الحاكمة التي تسيطر وتدير النظام السياسي ، وغالبا ما لعب التيار الإسلامي الدور الأبرز في سياسة العنف المضاد القادم من القوى المحجوبة عن الشرعية في مواجهة الدولة ، والنظام السياسي ، والأحزاب السياسية الحكومية - وهذا العنف المضاد يأخذ شكله ، واقفقه ، وموارده

الأيديولوجية ، والرمزية من المورد الديني ، وبنية المعيارية وهو مورد نزاع دوما إلى طرح شرعية بديلة ، وتقليدية ، ومحافظ في مواجهة أساطير ، و «شرعيات» ، ورموز «الدولة الحديثة» !! والنزوع إلى صياغة انساق مفارقة قائمة على بناء الكوادر في إطار بنية حديدية .

وتمثل عمليات الصراع الاجتماعي - الديني عمليات التدريب ، والتعبئة ، والتخريض ، وفتح الباب أمام اتساع دائرة العنف الموجه ضد جهاز الدولة ،

لأنه أسباب عديدة تكمن وراء هذا الاختيار ، ومحاولة تحليل العلاقة الخاصة بين هذين المتغيرين ، وذلك على الرغم من أن بعض هذه الجماعات تمثل جزءا من النظام السياسي المصري . ويتندر بشرعيته القانونية .

أول هذه الأسباب ، هو الكشف عن الخطب الخفى لهذه الجماعات ، والذي قد يمثل في ذاته عاملا مساعدا في تسييده النظام الثقالي التقليدي الذي يعطى شرعية للموارد الفكرية ، والقيم التي تستند إليها الألقعة الدينية للصراعات بين المصريين .

والسبب الثاني ان هذه الجماعات السياسية ، عادة لا تملك سوى خطاب سياسي دفاعي ، أو اعتذاري في مواجهة حالة «الفتنة العنيفة» ، وذلك بانتحال المبررات ، والإعذار للفاعلين على مسرحها الاجتماعي - السياسي ، والثقافي ، ولكنها لا تقدم تحليلات عميقة لها ولا أسبابها وأطرافها . أو على الأقل فتنها تبدو مستقلة عن أداء الأنوار المنوطة بها على الساحة السياسية - الثقافية .

والسبب الثالث يكمن في نظام الاحالة التبريري في تحديد عوامل الفتنة ومسبباتها إلى الدولة ، وسياسات النظام السياسي ، أي ان الفتنة تمثل أداة ، ومادة في المناظرات السياسية الكبرى مع النظام والصفوة السياسية - الاستراتيجية - الحاكمة ، وهي تمثل أحد عناصر نظام الاحالة إلى القضايا والاشكاليات الكبرى في المجتمع المصري ، وهي الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والنظام القانوني الاستثنائي ، وحرية الأحزاب ، وسيادة القانون ، وتوزيع الدخل القومي والعلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة .



و ضد كل العناصر والفئات الخارجة عن النظم المعيارى والاخلاقي الدينى وفقا لمعيار هذه الجماعات ، وفرض نظمها كلما تيسرت الامور في المناطق التي تتركز

فيها ، على هوامش المدن ، وفيها ، وفي بعض قرى المحافظات في الوجه القبلى - او البحرى - ومدنها في بعض المحافظات ، او الاوقات في حالة من المد والانسواء المرن . كلها عمليات تدريب وتعبئة وتجنيد للكوادر الفاعلة في هذه الجماعات . يستبعد البنية الرسمية - لهذه القوى يساهم في بلورتها لبيئاتها ، وتعبئة كوادرها ، وخطابها السياسى المرموز دينيا في مواجهة تهافت الخطاب الرسمى ، والخطابات الحزبية البائسة .

ان اخطر نتائج سياسية الطرد ، والاستبعاد العمدى لقوى اساسية على ساحة الفكر والعمل السياسى الوطنى ، تتمثل في انعكاساتها السلبية على قاعدة البناء الاجتماعى بفئاته وقواه الاجتماعية المختلفة - الفئات الوسطى الصغيرة ، والعمل ، والفلاحون - في ظل سوء اوضاعها الاقتصادية وطردا من ساحة الحراك الاجتماعى ، ودائرة الامل ، يتمثل في تراكم الغضب والياس لدى عناصرها الحركية ، وتزايد قوة وهمية نشاط الالة الايديولوجية الدينية التي تقايل الدولة ، والصفوة الحاكمة ، والنظم السياسى على نظم الرموز ، والاساطير السياسية . وتدخض شرعيتها في العمق ، وتجذب القوى الغاضبة من المورد البشرى لهذه الفئات المستبعدة سياسيا ، واجتماعيا . ان التهميش الاجتماعى - السياسى ، والثقافى لهذه الفئات ، مع التذبذب والانتقال الايديولوجى - والسياسى والرمزى للصفوة السياسية من نظم ايديولوجى لآخر طيلة تاريخ نظم يوليو ، والنظم الحالى . الامر الذى خلق فجوة مصداقية واسعة بين هذه الافكار الحديثة التي فشلت في التطبيق ، وهاجمتها الصفوة التي جاءت بها بعنف وقسوة . مما افقد القوى المهمشة ، والوسطى الصغيرة ايمانيتها بهذه النظم الايديولوجية ، وبرموزها - ناهيك عن ان هذه النظم ، واساطيرها ، وسياساتها لم تحقق وعودها لهذه الفئات . ان هذه البيئة المضطربة ، والساحة السياسية الضيقة ، وانهار مصداقية اجهزة الدولة الايديولوجية ، ونظم الكتابة الرسمى . والمعارض ، كل ذلك يؤدى الى جاذبية الخطاب الراديكالى الدينى المعارض ، والسرى وقدرته على استيعاب الغضب

واعادة توجيهه ، وتوزيعه في مسارات متعددة اجتماعيا وسياسيا . ولكن من خلال رموزه الدينية ، وعبر اكثر الحلقات ضعفا بالنسبة للدولة ، والصفوة المجرود شرعيتها ، وهى الحلقة المسماة

بالطائفية في الخطاب السائد . لانها حلقة يمكن من خلالها ، وعبرها شحذ كل طاقات الغضب الاجتماعى - السياسى في مسار دينى ، وحيث تتجلى عبرها كل جروح الشرعية السياسية للدولة والنظم ، فهى تعبئة ضد الآخر الدينى - ظل الغرب

والدنيويات ومثيله الدينى - حيث يمكن استئثاره فئات اجتماعية قريبة ،

ولامبالية ، تدعم هذه الجماعات ، وتوسع من دائرة الاضطرابات والصراعات ، وبما يشكل عبءا حقيقيا لجهاز الدولة الامنى ، والسياسى ، وتوصم الحالة المصرية كلها بوصف عدم الاستقرار ، بانعكاسات ذلك على صورة النظم وصفوته وهيبتهما السياسية ازاء الغرب حامى حماه ، وسنده . ان الآخر الدينى - كصورة للغرب بين الديار - هو رمز للمواجهات والمناظرات الكبرى بين الاسلام السياسى ، والغرب ، بين العجز عن مواجهته اقليميا وعلى صعيد النظم الدولى ، وبين امكانية منزلته وتحقيق الغلبة والانتصار الداخلى عليه ممثلا في مثيله الدينى . ان تحول الآخر الدينى الى صورة للغرب ، وعدم الفصل بين التغيرات في الديانة ، وبين الوطنية ، والهوية القومية للمصريين على اختلاف ديمقراطيتهم ، وهو أبرز نتائج تدهور صورة ، ومكانة الدولة القومية وانقارها للموحدات الجمعية ، والشاملة ، لكل المصريين ، او بالاحرى انهيارها الرمزى والاسطورى الخطير .

ان الطرد من الساحة السياسية

الرسمية للفئات الوسطى الصغيرة ، والعمل والفلاحين ادى - ويؤدى الى الدخول الى نظم الافكار الدينية ، والقبول بمعيارها الدينية - والايديولوجية في تقييم الظواهر ، وتوصيف المشكلات الاجتماعية ، وفي اتساع المساحة بين الدولة وقاعدة الهرم الاجتماعى ، وتبلور وعى اجتماعى مستلب في الخطاب القاريخى الرمزى باساطيره ، ووهامه ، وتطويعه للعالم والذات . وهو الامر الذى يؤدى الى تبلور نزعة للتعميم ووصم كل ما هو رسمى بعدم الشرعية الدينية ومد هذا النعت - الشرعى والاصولى الى فكرة الاحزاب السياسية على اسس قول شاع بان كل من تحزب خان ، ان استقالة الاحزاب السياسية عن الفعل الجماهيرى السياسى ، وعن بلورة بدائل جادة ، وفعالة ، وحركة نشطة في الوسط الاجتماعى - السياسى ، ادى الى تزايد الفجوة بينها ، وبين البنية الحزبية ، وعزوفها عن الدخول الى دائرتها .

ان العلاقة بين البنية الحزبية المختلفة هيكلها ، وبين الفئحة تتمثل في امور عديدة

يمكن وصفها بانها عوامل مساعدة على اشتغالها ، وعلى عدم وادها .



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٠ يونيو ١٩٩٢**

البحث عن حل لمشكلة الارهاب

د. محمد الغنام

دكتوراه في القانون الجنائي
وعلم الاجرام

تسعى الدول التي تعاني من الارهاب الى البحث عن طريق للخلاص ، وتتطلع لايجاد حل لتلك المشكلة التي تترك أثراً مدمرة على حياة الجماعة واستقرارها . واستطيع القول - من خلال دراسة واستعراض الظاهرة الارهابية في العديد من الدول - ان حل تلك المشكلة يمكن ان يتأتى من خلال عدة طرق :

اولاً : ان يتوصل الارهابيون الى حل المشكلة على طريقته الخاصة ، أي من خلال نجاحهم في تحقيق اهدافهم ، وبالتالي تخليهم عن العنف الذي لم يعد ضرورياً .

والواقع ان حل مشكلة الارهاب بهذه الطريقة يصعب ان يتحقق . فالارهاب لا يستطيع ان ينتصر إلا اذا نجح في التحول الى ثورة شعبية عامة ، ومن الصعب عملياً ان تتوافر الظروف اللازمة التي يمكن في ظلها ان يتحول الارهاب الى ثورة شعبية

وعليه فإن حل مشكلة الارهاب من خلال انتصار الارهابيين يبدو فرضاً بعيد التحقيق .

ثانياً : ان يهزم الارهابيون فيتحلوا عن العمل المسلح دون ان يبلغوا اهدافهم ، وهذا الفرض وان كان اكثر احتمالاً من سابقه إلا انه يبدو - مثله - صعب التحقيق على الصعيد العملي : اذ يستلزم حل مشكلة الارهاب - على هذا النحو - ان يلقي

الارهابيون هزيمة كاملة على الصعيد العسكري والفكري .

ثالثاً : ان تتمكن الدولة من مطاردة الارهابيين ، وحصر الارهاب في مناطق حدود الدولة وذلك من خلال عمل عسكري مكثف ، ويمكن ان نجد امثلة لدول لجأت الى هذا الحل في امريكا الجنوبية حيث تسمح الطبيعة الجغرافية لتلك البلاد ، واتخاذ الارهاب فيها شكل حرب العصابات بذلك .

وان كان مثل هذا الحل لا يكفل التخلص من الارهاب ، وانما ازاحته من داخل البلاد إلى أطرافها وحدودها ، كما ان هذا الحل العسكري ، لايعنى نهاية الارهاب ، إذ ان بعض الارهابيين سوف يلجأون إلى البلدان الأخرى ويستمر من هناك في القيام بعمليات ارهابية ضد مصالح الدولة الخصم وضد ممثليها ومبعوثيها الدبلوماسيين انتظاراً للفرصة المناسبة للعودة الى القيام بالعمليات الارهابية داخل الدولة الخصم نفسها .



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يجب ان اقرر ايضا ان الحديث عن حل مشكلة الارهاب لايعنى بحال القضاء على الارهاب قضاء مبرما وبصورة كاملة بحيث لايبقى له من اثر ، اذ ان مثل هذا القول لايعود ان يكون فرضا نظريا بحتا او اسلا مخرقا في التقاؤل . ولكنني اعنى بحل مشكلة الارهاب تحجيم وتقليل الخطر الارهابي في حدود دنيا لايشكل معها تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها .

واذا كان الحل السياسي يخضع لظروف واعتبارات سياسية معينة . واذا كان الحل التربوي يتطلب امكانيات مادية ومهارات فنية ولايعطي نتائج - غير المضمونة - الا على المدى الطويل . فان الحل القانوني يبدو ايسر تلك الحلول ونتائجه طيبة ولكن الامر الغريب هو انه رغم اسراف المشرع المصري في اصدار التشريعات وتعديلها ، بل واستخدامه احيانا التشريع في غير الغرض المخصص له وذلك باتخاذ اداة لتهدة للرأى العام او كرد فعل لحادثة بعينها . الا ان المشرع يحجم عن اصدار التشريعات الضرورية واللازمة وفي مقدمتها قانون مكافحة الارهاب مكثفيا في مواجهته للارهاب بقتون الطوارئ وهو القانون الذى لم تكن مكافحة جرائم الارهاب محل اعتبار عند اصداره وبالتالي فان هذا القانون اذ اصدده المشرع لخير مكافحة الارهاب فانه جاء خاليا من القواعد اللازمة والمناسبة

ولكن - ومع ذلك - فان الاداة التشريعية لا تقوى بمفردها على ايجاد حل كامل لمشكلة الارهاب . اذ سوف يبقى دائما ارهابيون لم تستطع يد العدالة ان تحصل اليهم ، او هؤلاء الذين بالرغم من توصل العدالة اليهم وادانتهم فانهم يصرون على اختيارهم لطريق العمل الارهابي سواء من داخل السجن (من خلال توجيه وتخطيط العمليات الارهابية) او بعد خروجهم من السجن .

سناداً : يقدم لنا علم التربية طريقاً آخر للخلاص من الارهاب ، فمن خلال تكاتف القوى السياسية ووسائل الاعلام والثقافات المهنية ورجال الدين والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية على تأكيد معنى « الديمقراطية الاسلامية » ، ورفض العنف ، وغرس تلك القيم والمفاهيم في نفوس الناشء والشباب فإنه يمكن تجنب وقوع عدد كبير من الشباب في براثن الارهاب .

ومع ذلك يبقى واضحاً ان مثل هذا الطريق للخلاص من الارهاب هو طريق طويل جداً يكتنفه العديد من الصعوبات البالغة ، ولايعطي نتائج إلا على المدى الطويل وبصورة تدريجية .

اذا استبعدنا الحلين الاول والثاني حيث يمثلان حالتين خاصتين استثنائيتين ، واذا استبعدنا بالمثل الحل الثالث حيث لا يصلح تطبيقه إلا في بلاد معينة وفي ظل ظروف خاصة ولا يتجاوز اثره تغيير مكان الصراع ، فانه يبقى لنا ان نبحث عن حل مشكلة الارهاب في نطاق الحلول الثلاثة الاخيرة المتبقية .

ونستطيع ان نقرر - في هذا الخصوص - ان ايا من تلك الحلول لا يكفي بمفرده لعلاج مشكلة الارهاب ، اذ لا تقوى وسيلة واحدة على تقديم حل مرضى لمشكلة يمثل تعقد وتشعب مشكلة الارهاب .

وعليه يصبح من الضروري ان تجتمع عدة وسائل ، وان تتضافر الكثير من الجهود لحل تلك المشكلة ، فحل مشكلة الارهاب لا بد ان يكون متعدد الجوانب بحيث يشمل الحل السياسي ، والمواجهة القانونية ، والحل القائم على اسس علم التربية .

رابعاً : يمكن الخلاص من الارهاب عن طريق التوصل الى حل سياسي يتضمن قبول بعض المطالب الاساسية والعدالة لجماعات وطوائف معينة من الشعب ، وهو ما يؤدي الى إزالة اسباب الخلاف الذى نشأ عنه الارهاب . ونزع الفتيل الذى اشعل نار الثورة والعصيان . كما ان اتاحة فرصة حقيقية للتعبير والتغيير السياسي بطريقة سلمية ومن خلال القنوات الشرعية من شأنه ان يشجع الكثيرين على نبذ خيار العمل المسلح .

وقد حقق هذا الحل نجاحاً في حالات معينة ، إلا ان هذا النجاح الذى تحقق في بعض الحالات يجب الا يجعلنا نفعل عن ان هذا الحل السياسي لم يلق إلا نجاحاً محدوداً في حالات أخرى كثيرة ، وذلك بالنظر إلى انه يوجد دائماً بين الارهابيين من يرفضون قبول أى حل وسط ، ويصرّون على تحقيق اهدافهم كاملة .

ومع ذلك يبقى لمثل هذا انحل السياسي فضل التخفيف من حدة العمل الارهابي وحصره في نطاق ضيق وتقليص التأييد الشعبي للارهابيين .

خامساً : تلجأ كثير من الدول الى مراجعة الارهاب من خلال القواعد القانونية وذلك باعتبار ان الاعمال الارهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مراجعتها من خلال القانون الجنائي .

ولقد حققت المواجهة التشريعية للارهاب نجاحاً ملحوظاً واسهمت بصورة اساسية في التصدي للارهاب . ولعل اوضح الامثلة على ذلك ماحدث في ايطاليا حيث لعبت الاداة التشريعية دوراً حاسماً في التصدي والقضاء على الموجة الارهابية العاتية التى شهدتها ايطاليا منذ اواخر الستينات .



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

كذلك فإن قانون السجون ولائحته التنفيذية نتيجة لعدم معرفته بالجريمة الارهابية لا يخص المحكوم عليهم في جرائم الارهاب بمعاملة عقابية خاصة في مؤسسات عقابية منفصلة حيث يمكن ان يؤذى اختلاط المذنبين في جرائم الارهاب بالمحكوم عليهم في الجرائم العادية الى حدوث نوع من تبادل الخبرات الاجرامية .

ثم ان المحكوم عليهم في جرائم الارهاب يحتاجون معاملة عقابية خاصة تختلف تعاملا عن تلك المقررة للمجرمين العاديين الذين لا تتعدى دوافعهم الحصول على العائد المتحصل من الجريمة ، وهو ما يتطلب ان يتضمن قانون السجون تقرير قواعد قانونية خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم الارهاب تضمن تقرير برامج متخصصة لمعاملتهم عقابيا ، وتشجعهم على التعاون مع تلك البرامج وتكفل الافراج عنهم متى زالت خطورتهم الاجرامية التي ترتبط - في شقها الاكبر - بارتكابهم العنف وسيلة للعمل السياسي .

ان المواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب من خلال قانون متخصص اصبحت ضرورة لا تحتمل التأخير . اذ يتيح هذا القانون - من ناحية - الفرصة لوقف العمل بقانون الطوارئ كما يكفل - من ناحية اخرى - مواجهة تشريعية مناسبة ومبنية على اسس علمية وعملية لظاهرة من اخطر الظواهر التي تهدد مجتمعنا .

لنجاح مكافحة الارهاب وفقا لاحكامه . ويؤكد الحاجة لتشريع متخصص لمواجهة جرائم الارهاب ملاهبت اليه الدول التي عرفت تلك الظاهرة مثل ايطاليا واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة . من اصدار تشريعات خاصة لمكافحة الارهاب . وما لبثت تطبيق تلك التشريعات من جدواها وفعاليتها في مكافحة الارهاب .

ويؤكد تلك الحاجة ايضا جوانب القصور في تشريعاتنا وعدم قدرتها على مواجهة تطورات الجريمة الارهابية . فنصوص التجريم والعقاب لا تفرق بين الجريمة العادية والجرائم الارهابية ، فهي لا تدخل الارهاب كعنصر او ظرف مشدد يمكن به التفرقة بين الجريمة الارهابية وسواها من انواع الجرائم ، ولا يقتصر اثر عدم التمييز بين جرائم الارهاب والجرائم العادية على عدم تفريد العقاب تشريعا لكل من النوعين بل انه

يحول ايضا دون اتباع السياسة التشريعية الحديثة التي تعتمد - بدرجة كبيرة - في مواجهة الجريمة الارهابية على تشريعات التوبة التي تشجع الارهابيين على التخلي عن العمل المسلح دون ان تفرض عليهم بالضرورة التعاون مع الدولة ولكن تترك ذلك لاختيارهم في مقابل اعفاء او تخفيف متدرج للعقاب يتناسب مع موقف التائب واثار التوبة ونتائجها وتوقيتها .

ولا يقتصر قصور التشريع المصري في مواجهة الجريمة الارهابية على قانون العقوبات بل ان قانون الاجراءات الجنائية جاء متضمنا القواعد التي تلزمها السلطات عند وقوع الجريمة دون اختصاص الجرائم الارهابية بقواعد اجرائية مغايرة لتلك المقررة بالنسبة للجرائم العادية وهو امر كانت توجب طبيعة الجريمة الارهابية ومدى خطورتها وتهديدها للمصالح الاجتماعية .



المصدر : الوقف

للنشر والخدمة العامة الصحفية والاعلامية : التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (٢) كان محمود عبد اللطيف أول من تقدم إلى المشنقة !

بعد عرضنا لقصة عبد المجيد حسن ، قاتل النقراشي باشا ، نعرض لقضية محمود عبد اللطيف الذي قام بمحاولة لاغتيال عبدالناصر في ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، وقد حكم عليه أيضا بالاعدام ونفذ فيه .

وتتشابه قصة محمود عبد اللطيف مع قصة عبد المجيد حسن في أن القيادة السياسية للاخوان لم تكن موافقة على الاغتيال . فقد رأينا في مقالنا السابق كيف اصدر المرحوم الشيخ حسن البنا بيانا يبرأ فيه من الجريمة ومن مرتكبيها . وكان هذا البيان من اسباب اعتراف عبد المجيد حسن بكل شيء . وقد حدث نفس الشيء في محاولة اغتيال جمال عبدالناصر ، فلم يكن المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة موافقا على الاغتيال ، وهذا ما اكده في المحكمة ، فقد أبدى استنكاره للارهاب قائلا : «انا لا اقر الارهاب كوسيلة لأي شيء ... وانا قلت كده : قلت إن الارهاب ضار بالجماعة وضار بالاسلام . وضار بمصر . وحذرت اكثر من مرة ، ونشرت هذا الرأي بين الاخوان .»

وقد اعترف يوسف طلعت ، رئيس التنظيم السري ، بذلك فقال إنه عندما حمل الى الهضيبي الخطة قال له : «اسمع يا فلان ، انا نفسي تجزع من حكاية الاغتيالات . دي عملية تسيء لسمعته وسمعة الجماعة»

على ان اعتراض القيادة السياسية على الارهاب والاغتيال لم يصل الى محمود عبد اللطيف ، الذي تلقى الامر باغتيال عبدالناصر من التنظيم السري . كما لم يصل اليه ايضا كلام المرشد العام بان الارهاب ضار بالاسلام وضار بالجماعة . فقد ذكر هندأوى دوير انه قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوما او اكثر قليلا ، «جاءني ابراهيم الطيب ، وقال لي ان النظام قرر ان يعتدى اولا على الرئيس جمال عبدالناصر . وبعد ذلك يتخلص - بتحديد اللفظ - من الضباط الاحرار بأي صورة . سواء بالاعتقال او الخطف او بالقتل . فقلت له : «هل حققتم المسائل اسلاميا ؟ فقال لي : ايوه !»

وقد كان بناء على ذلك ان عهد هندأوى دوير الى محمود عبد اللطيف باغتيال عبدالناصر ، كما طلب اليه ايضا دراسة بيت انور السادات لقتله كذلك . وعندما سأل المدعى محمود عبد اللطيف : «ليه كنت علوز تقتل الرئيس جمال عبدالناصر والقلم مقلم انور السادات ؟ هم دول مش مسلمين ؟ - اجاب : «مسلمين ، ولكن فهمونا أنهم خارجين عن الاسلام ! . وهنا سألته المحكمة : «مين اللي فهمك ؟ فاجاب : «هندأوى دوير ، وسألته المحكمة . القرآن مش بيقول ان القتل حرام ؟ «ورد المختم : ايوه ! ثم قال :

«صحيح انا اقدمت على العمل ده ، وقيل ما اقدم عليه ما كنتش شاعر بأي حاجة ، كانت حاجة طبيعية ! ولكن بعد ان اقدمت عليه شعرت بالندم ، وشعرت بأنى خاطيء . لانه كان خلاف الاسلام في الفهم اللي فهمته علشان قتل المسلم .»
على هذا النحو ادرك محمود عبد اللطيف خطاه في حق الاسلام ، ولكن بعد فوات الاوان ، وبعد ان قام بمحاولة الاغتيال ، وحكم عليه بالاعدام شنقا . وكان اول من تقدم الى المشنقة وهو يتلو آيات القرآن الكريم !



المصدر : الوقف

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

وبهذا هنا ان نبين دور هنداوى دوير في إثبات التهمة على محمود عبداللطيف ، فقد نفى قيامه بالتأثير عليه ، وقال إنه «أى محمود عبداللطيف» كان «متحمسا» لارتكاب الجريمة ! وأنه هو الذى اقترح عليه السفر الى الاسكندرية ليقوم بهذه المهمة ، وكان الاصل ان يرتكب الحادث في القاهرة . واستدل بذلك على ان محمود عبداللطيف كان «صاحب تفكير مستقل استقلالاً كاملاً ، ولا سيما وأنا أعلم انه صاحب شخصية ، ولا يتأثر بسرعة . وأنا بهذا لا أريد اتهامه ، وإنما هذه هي الحقيقة ، فهو شخص صاحب تفكير مستقل ، ويحفظ جزءاً كبيراً من القرآن ، وكان متحمساً بالذات لهذا العمل ، وأكبر دليل على هذا انه هو الذى اقترح على السفر الى الاسكندرية .»

وقد اعترض محمود عبداللطيف على كلام هنداوى دوير قائلاً : «إنه (هنداوى) الرئيس بتاعى ، ولو أراد عدم ذهلي الى الاسكندرية ما كنتش أقدر اعصى له الامر . علشان هو رئيس . فالحكاية مش حكاية تحمس .»

وهنا سال الدفاع هنداوى دوير عما اذا كان يمكن لمحمود عبداللطيف ، بوصفه عضواً في النظام السرى ، ان يخالف الامر الذى صدر اليه ؟ وقد رد هنداوى دوير قائلاً :

«كان ممكن يا فندم . ودليل على هذا ، وهو صادق ولو سالتموه خيقول لكم : إننى قلت له : «فكر وشوف اذا كنت توافق على الفكرة اولا ، واقعد فكر ثلاث أيام وانت حر في هذا ولك مطلق الحرية . ومن حقا ان تقول لا ، ولا ضير عليك في هذا . ومع ذلك جاعنى وقال لى : «أنا مطمئن لآى عمل يصدر الى . وكان من الممكن ان يخالف ، وان يرفض هذا الطلب .»

على ان الدفاع حين سألته قائلاً :

«في حالة رفضه ، هل كان سيستمر عضواً في الجهاز السرى ؟

اجاب هنداوى : «ما افكرش ! المعقول ان ينحى من الجهاز السرى . ويظل عضواً في الاخوان» كذلك ادان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس هنداوى دوير ، محمود عبداللطيف أيضاً ، على اساس انه ارتكب محاولة الاغتيال مختاراً ! فعندما سألته الدفاع : ما هو عقاب محمود عبداللطيف بوصفك رجلاً قانونياً ؟ اجاب : «هو فاعل اصيل» ! وعندما سألته مرة اخرى عما اذا كان من شأن الاجهزة السرية ان يحتفظ صغارها بآراءهم كما يحددها القانون ؟ اجاب :

«الذى أعلمه في هذا ان اى فرد لا يقوم بعمل ما الا اذا كان متحمساً له ، وعارفاً بتفاصيله ، ومقدراً لنتائجه :

وعندما سئل : «هل استغل في ذلك ؟ (كان محمود عبداللطيف سمكياً في امبابة . راسياً في الابتدائية) .

اجاب لا يا فندم ! استغل في ذلك تشجيعه بالعمل الذى سيقوم به !

ولكن عندما سألته الدفاع : هل كنت تقدم على ما اقدم عليه ؟

اجاب ابراهيم الطيب قائلاً : لا !

على كل حال فلم يكن محمود عبداللطيف وحده هو الذى دفع الثمن . بل دفعه ايضا محرضوه . لقد حكم عليهم جميعاً بالاعدام ، وكان التنفيذ في جلسة واحدة بمعدل رأس كل نصف ساعة ! وقد أضللت اليهم المحكمة عبدالقادر عودة ومحمد فرغلى رغم بعدهما عن التحريض على القتل .

(يتبع)

د . عبدالمعظيم رمضان



المصدر : المعرفة ٢٠٠٠

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثمة نقص يعبرى الادبيات السياسية،
والقانونية يتمثل في ندرة الدراسات العلمية عن
السياسة الأمنية، ومفاهيمها، والقيم
والمصالح السياسية والاجتماعية التي تدافع
عنها، وتضفي الحماية عليها. بل ان الحقل
الأمني، يبدو غامضا ومكثلا بالاساطير.
والاسرار، والخوف والمبالغة.

تثائية الخوف والشجاعة... السياسة الأمنية والعنف (٥)

وراء ترزايد حوادث العنف الديني والطائفي في باب الوعي التاريخي لأهمية دور الأتلية



من الأمور المهمة أن العنف جزء لا يتجزأ من الوجود الإنساني والاندماج إذا قلنا أنه الحقبة الأكثر إلحاحاً على الضمير الفردي أو الجماعي تاريخياً لأن بواعث ومصادر العنف متعددة ومختلفة. نفسية واجتماعية وثقافية وقومية وعرقية... وقد ارتبط غالب العنف بالصراع على السلطة والثروة ونزعة الموارد، وعملية تخصيصها وتوزيعها اجتماعياً بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة. الحقبة الإنسانية والاجتماعية تندفع فيها اتجاهات المسألة والعنف والنزاع لا يتباطأ ذلك كما أشرنا بالصراع حول المصالح والأفكار والقيم والرؤى والخصومات بل أن العنف هو أبرز عناصر الحياة اليومية الراهنة ليس في العلاقات بين الأفراد والفئات الاجتماعية فقط حول القضايا الخفية وإنما أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في عالمنا، فليقاعات التغيير التقني والمعلوماتي والسلوكي تزداد سرعة وتوتراً وعنفاً عن ذي قبل في الدول المتطورة في الشمال، في حين أن أوضاع الدول الأقل تطوراً تزداد فيها معدلات التدهور ونفاقم دوائر المؤسسات الإنسانية والصراعات العرقية والدينية واللغوية والثقافية على نحو

يجعل من العنف جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في الدول الأقل تطوراً. واحد مصادر العنف وعدم الاستقرار يأتي من جانب القوى الراديكالية التي تريد التغيير الجذري لسلطة الدولة، والهيمنة السياسية الحاكمة.

ولاشك أن المعارضات الراديكالية ذات الموجه والغطاءات الدينية تبدو أكثر المعارضات السياسية خطورة في مصر والعالم العربي، فمنذ عقود عديدة. تزايدت موجة العنف ذات الوجوه الدينية خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتتلهم هذه الموجة مع تزايد حدة المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية وتأخذ منحى طائفياً في ذات الوقت تمتد إلى رموز النظام السياسي، والتواصر الأمنية لأجهزة الشرطة.

والواقع أن هناك عوامل عديدة تقف فيما وراء العنف الديني، والطائفي، في مصر أشرنا إليها في دراسات عديدة ونحن الجديد في مشهد العنف المفتوح هو أشكاليات وظواهر من نوع جديد تمثل في تآكل الموجهات الجماعية والرموز والأساطير الجماعية الموحدة للمصريين فضلاً عن أشكالية الدولة الحديثة ومبدأ المواطنة في تناقضه مع رؤية الآخر الحديث في البنية الإدراكية، الجماعية السائدة، وفي النص الديني - الفقهي وغلب الوعي التاريخي

بدور الآخر في الأقلية في إطار الرسائل التاريخية القومي لمصر، وأشكالية العلاقة مع الغرب وتحويلها إلى مجال العلاقة مع الاغيار الدينيين في مصر. وأشكالية نشوء الولاءات الفرعية في المجتمع سواء حول المكان أو الأفكار أو القيم... الخ وأشكالية النص الديني في علاقته بالواقع المتغير.

أن العنف الديني والطائفي أيا كانت بواعثه، ومحركه وديناميته الداخلية وتفاعلاته مع البيئة المحيطة والبيئة الخاصة وتشابكاته على المستوى القومي للمجتمع المصري. كلها أمور تتطلب تحليلاً من نمط خاص يختلف عما درج عليه الفكر السائد الذي يعيد إنتاج التفسيرات والتحليلات الرائجة والتي لم تؤد إلى نتائج مقبولة. وإنما تسودها نزعة إلى الاحالة لنظام القرارات العالمية الشمولية للطواهر

والأزمات والتي ننتقي فيه الملامح الخفية لهذه العوامل في إطار الشقاكات والنزاعات الدينية، أو الاجتماعية ذات الوجه الديني. ومثل هذا التحليل للفتنة الطائفية قمنا به في غير هذا الموضوع، ونركز في هذه الدراسة على تحليل العنف وتوظيفاته لدى الحركة الإسلامية الراديكالية تجاه الدولة والبيئة ومراميه النفسية والسياسية. وذلك على النحو التالي:

١ - العنف ذو الوجوه الدينية في مواجهة الدولة البواعث والأهداف

٢ - قاشة أعمال العنف في المنظور الإسلامي الراديكالي

أشرنا في القسم الأول من الدراسة إلى سياسة الإفراط في العنف من جانب مؤسسة الأمن الرسمية وبنائجها

المنتملة في فقدان العنف الرسمي لوظائفه المنعوية والردعية وأهدافه في السد من الجرائم السياسية والجنائية أو في منع تفاقم المكونات المشكلة للمواقف العنيفة والاضعجة في إطار جغرافيا العنف في المجتمع المصري والتي أبرزها سقوط حدود الإيهام الحقبى سواء تمثل في العقوبة أو السجن كمؤسسة عقابية بضوابطه وقبوضه على الحريات أو في أن الأحكام بالإناء المأوى أو المعنوي - في حالة التعذيب بصنوفه المختلفة - يتلشى في حالة تزايد، ويتبدد الهدف من ورائه سواء في الحصول على المعلومات أو تعمد الإيذاء بمعصومية الكيان الفيزيقي والمعنوي للفرد وهي معصومية تنص عليها الأديان والقوانين الحديثة ولاشك لدينا في أن هذه السياسة شكلت أحد العوامل الأساسية في تحريك معدلات العنف في الحقل الديني والطائفي لأن الإيذاء الشديد والعنف أزاء جماعات الجائحين والخارجين على القانون والبؤر الإجرامية قد يساهم في الحد من الجريمة في حدود معينة - بصرف النظر عن مشيوعية ذلك من وجهة نظر القاسون أو حقوق المتهم المنصوص عليها في إطار قواعد الحد الأدنى للمعاملة العقابية أو دور وظيفة العقوبة التأهيلي في المدارس العقابية الحديثة - ولكن مثل هذا الفوطية، للعنف الرسمي لا يؤدي إلى تخفيض معدلات العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لأنه لا يعالج مصادره الهيكلية في البنى الأساسية للمجتمع والسياق، ومن ثم



(ج) ان العنف الرسمي يبلور العدو امام الجماعة الامر الذي يسهل معه تعبئة الكادر التنظيمي، وتنشيط التفكير الجماعي، وفي ابتداء اساليب المواجهة المضادة، وتدريب الكادر وتنشيط عمليات الجذب او خلق البيئة الملائمة له خاصة وان غالب

اعضاء هذه الجماعات - انطلاقا من القضايا التي قدمت للنيابة والقضاء - من ابناء المدارس الحديثة ولم يتلقوا تعليما دينيا، وانما تعليم مدني حديثا ومن ثم فهم اقدر في مجال الممارسة الميدانية والتنظيمية الى ابتداء اساليب تنظيمية وحركية حديثة ومحكمة البناء والامن الداخلي وهو ما يتجلى في بنية التنظيم العنقودي التي اتسم بها البناء التنظيمي للجهاد.

(د) يلعب العنف الرسمي المنظم دورا سيكولوجيا ودينيا امام عضو الجماعة في تبرير العنف المضاد الذي يكتسب بارادية دينية واحكام فقهية تجعل منه عملا شرعيا وجهاديا في مواجهة رموز الدولة التي لاتحكم بما انزل الله بكل مرتبات ذلك الدينية.

(هـ) العنف الرسمي المفرط يقدم للجماعة حالة تمكثها من ان تظهر المناضلين تحت راية القرآن وكانهم مضطهدون وضحايا الدولة الامر الذي يخلق مساحة من التعاطف بين البيئة التي تحتضن داخلها الجماعات وخاصة في مدن الاقاليم الريفية وقراها في الصعيد تحديدا وايضا على هوامش القاهرة في مناطق السكن العشوائي المنتشرة سرطانيا على خريطة العاصمة.

مما سبق يتضح لنا ان الجماعات الاسلامية الراديكالية تقوم بتوظيف رمزي ونفسي وتنظيمي للعنف الرسمي والياته سواء في التعبئة او التدريب او التنظيم وذلك على نحو يخدم اهدافها ويتفاوت هذا الاستخدام من مرحلة لآخرى في تطور الجماعة وتطور الظواهر الدينية الراديكالية في تفاعلها مع ظواهر الاحتلالات الاجتماعية والسياسية في مصر. وفي المناطق التي تنشط فيها هذه الحركات، وخاصة تلك التي تتميز بوجود المصريين الاقباط، وهو ما سوف نشير اليه فيما بعد.

يغدو التعامل مع الظواهر العنيفة خارجيا محضا، ولا يؤدي الى النتائج المتوخاة منه.

١ - توظيف الجماعات الدينية للعنف الرسمي.

ان ممارسة العنف الرسمي الفظ يؤدي الى تحقيق عدة وظائف لدى الجماعة السياسية المحجوبة عن الشرعية.

بقلم : نبيل عبدالفتاح

(١) يخلق في مخيلة وعقيدة التنظيم واعضائه حالة تجهيدية لخطابها المضاد حول الدولة، والسلطة السياسية، والصفوة الحاكمة في سلوكها. اي خلق حالة من التطابق

بين خطاب الجماعة النقدي والهجائي للدولة والصفوة وبين سلوك الدولة وسياساتها الامنية وحالة التطبيق - وهي حالة قياس تضفي مصداقية على عقيدة الجماعة السياسية. فاذا كان الخطاب دينيا ويجدد مؤسسات الدولة الوضعية وينعتها بالاشرعية الدينية فان حالة تطابق الخطاب مع سلوك الدولة ومؤسساتها وقياداتها يمثل اهمية كبيرة وتسعى الجماعة

السياسية الدينية الى خلقه خلقا او تستفيد من حالة خروجها على الشرعية الرسمية لتأكيد

(ب) ان التطابق بين خطاب الجماعة النقدي للدولة ومؤسساتها يعطي مصداقية لهذا الخطاب وسط مؤيديه. وكوارده وفي ذات المستوى يدفع الجماعة نحو مزيد من التماسك الداخلي. في مواجهة الخطر الخارجي المتمثل في العنف الرسمي والمطاردات الامنية.



المصدر : الرصد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨٩٠

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة الأمنية والعنف الحينى « ٦ »

انفجار جسر الحوار بين الحركات الإسلامية والدولة زاد من العنف الدينى

قائمة العنف ركزت على العناصر البارزة فى

الصفوة الاستراتيجية للحكم

الحركات الدينية استخدمت المكان

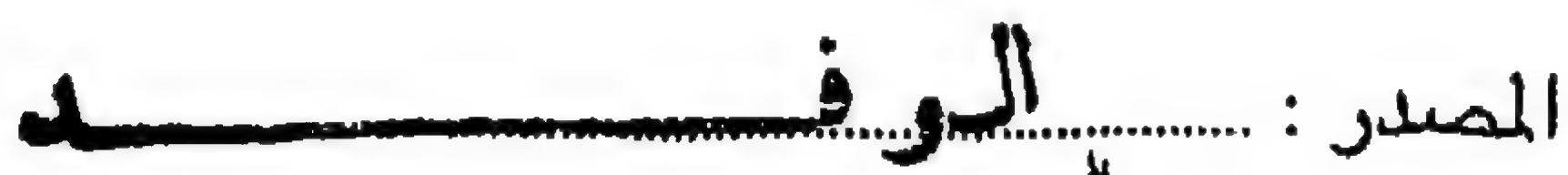
كمجال للعنف الرمزي والسلوكي

ضد سلطة الدولة

تكشف عمليات العنف السياسى ذى الوجه الدينى
أو الطائفى منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من
السلوك العنيف ، اتخذت أهدافا لها تتمثل فى رموز
معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست
عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية
معينة لهذا العنف ، والغرامى السياسية من ورائه .

دراسة بقلم :

نبيل عبد الفتاح



17



سياسية وبيئية وحقل التنفيذ ذا معطيات مختلفة تماما . الفجوة بين القرار وبين بيئة التنفيذ . تعصف بآية قناعات فكرية . او دوافع نفسية لاستخدام اليات العنف . ناهيك عن هذا التناقض بين العقائد الامنية المؤسسة على الدين الاسلامي . وشرعيته . وبين مستهدفات العنف الرسمي وهي الجماعات الدينية . من هنا يمكننا ان نكشف عن تصادم الشرعيات داخل قضاء المكان وتصارع السلطات . واحدة تستند الى شرعية الضبط والربط واطاعة الاوامر العليا . والسياسة التي لا يشارك فيها القادة الشرطيون المحليون ولا يستوعبون تناقضاتها . وبين شرعية صاعدة مؤسسة على الدين وامنه يحمل لواءها فتية امنوا ببرهيم ودينه . وعقيدته ويصدعون بما تمليه عليهم قيادتهم بونما تريد او خور او وهن . وفي اطار بيئة ملائمة . وامنة . ومن جانب اخر فالامن يتعامل مع مصادر العنف الديني في بيئة لا توجد اية اواصر معها وبنية وتكوينات عقلية ونفسية تفصل هذا الجهاز وتعتبره مصدرا من مصادر الشرور المستطيرة وسيقا مسلطا على رقابهم من قبل هؤلاء الجالسين عند القمة السياسية في مصر الذين اداروا لهم ظهورهم . وحدث طلاق باثن معهم منذ زمن .

هذه المسألة النفسية والادراكية والقيمية للامن باعتباره امنا فوق التحيزات السياسية . وامنا للجميع ايا كانت مكانتهم وليس امن نوى الخطوة والمكانة هؤلاء القابعين على مكاتب البيروقراطية السياسية العليا عند القمة في العاصمة . وهذه البيئة النفسية التي يعمل في اطارها جهاز الامن معوقة وتحمله باكثر مما يحتمل . وفي ذات الوقت . يتحمل بعضا من مسئوليتها ولكن القسم الاكبر من المسئولية يقع على الصفوة السياسية الحاكمة

في ظل هذا السياق . والبيئة العصبية على المكان الامني والاليات للحركة الاسلامية الراديكالية . يكتسب المكان قيمته العظمى للحركة الاسلامية ولا سيما في ظل ممارسة متكررة للعنف واعتياده حتى يعدو العنف بيئة الحياة اليومية في هذه المناطق . فيالغه الناس ويصبح امرا طبيعيا وتبدو الدولة امامهم ممثلة في جهاز الامن موضوعا للمنزلة وامكانية هزيمتها والتار منها امامهم . فيلعب العنف دورا وظيفيا . كشكل من اشكال التمرد بالواسطة - عبر الحركة الاسلامية - واداة للتعبير عن رفض السياسات الحكومية والرسمية ورموزها وحاملا لصوتهم الغائب في البرلمان . والاعلام والاحزاب واجهزة الدولة العليا

مسألة بالغة الاهمية وارتباطها بالمكان وتركيبته الاجتماعية . تتفاعل وتؤكد على الاسس العقيدية والمشاعر الدينية التي تضفي على سلوكه العنف القوة وعدم التردد . وان الفعل العنيف هو واسطة بينه وبين النص العقيدى المقدس الذي يستمد منه الفعل الاجتماعي السياسي مشروعيته ودلالته .

في حين ان السلوك العنيف من رجل الامن تجاه مصادر العنف الديني او محاولة الوقاية منه . لاتستند إلى ذات المصادر المحملة بالامن والسكينة الداخلية . لان علاقة الضابط وضباط الصف والجنود . بالعنف الرسمي علاقة غير حميمة . وتفتقر الى الدوافع التي تتوافر في حالة مواجهة العنف الجنائي وانماط الجرائم التقليدية . او حتى الجرائم السياسية التي قد ترتكبها بعض القوى السياسية العلمانية كالماركسية او حتى العناصر الناصرية - فالدافع هنا للسلوك العنيف . ليس فقط الخروج على القانون - واطار الشرعية الذي وضعته صفوة الحكم . وانما الاطار الديني الذي صيغت به دوافع اللجوء الى العنف الرسمي وهو الامر الذي كان يجد استجابة من الضباط الصغار . وضباط الصف والجنود . انهم يستخدمون العنف مع جماعات . وافراد تشكل افكارهم خروجاً على الدين الاسلامي وشرائعه وعقائده . ان الفعل العنيف يستند الى ركيزة ومشروعية ملموسة لدى الضباط . والجنود معا اما شرعية الصفوة السياسية فهي امر بعيد عن مخيلة وفكر ووجدان الجسم الشرطي . وما هي هذه الشرعية . ومصادرها ؟ انها شواغل الصفوة المثقفة على نحو رفيع . تستخدم مسألة الشرعية في حواراتها وصراعاتها مع الدولة . ولكن الشرعية في المدرك الامني لكوادر الجهاز هي شرعية القرار ومصدره وسلطاته . اي شرعية الضبط والربط . واطاعة الاوامر الصادرة من اعل وثمة فجوة نفسية بين القرار الصادر من اعل . وبين منفذ القرار . فالقرار يصدر بناء على معطيات واعتبارات

اهمية متزايدة لدى الحركة الاسلامية الجذرية باعتباره مرحلة في تنامي عملية توظيف العنف ضد الدولة ورموزها المختلفة . ولأنه يمثل حقل تجارب . وخبرة للحركة وكوادرها وساحة للتفاعلات والسيطرة . والصراع مع الدولة وبرز آليات السيطرة . تبدو في فرض الطقوس . والقواعد التي تنظم فضاء المكان السلوكي والاجتماعي من خلال نظام الرزى . والعلاقات بين الذكور والاناث وتحديد قواعد الحلال والحرام . والمباح والمحرم وجبائية بعض الاموال تحت مسميات شتى .

إن المكان - في حدوده داخل القرية او الحي او المنطقة داخل هوامش القاهرة . او في المدن الريفيه في الصعيد تحديدا - يكتسب دلالة خاصة . رمزية . ووجدانية . تتمثل في معرفة الكوادر

بخصائصه . وسماته الاجتماعية والنفسية والقيمية . ومن ثم فرابطة الحركة الاسلامية الراديكالية بالمكان خاصة . باعتبارهم الاكثر معرفة به وبخباياه وعائلاته وامتداداته وبنائه القوة الذي يحتويه خارج جهاز الدولة . او داخله معا . في حين ان اجهزة الدولة والامن علاقتها خارجية برانية بالمكان كفضاء ذي ابعاد متعددة وتتعامل مع المكان في علاقاته . وتاريخه وتعقيداته عبر اليات سلطة الدولة . والعنف فقط . إذن ثمة امية مكان في عقل ووعي اجهزة الدولة والامن . ومن هنا نحن ازاء ظاهرة صراع على القوة والمكانة والرموز على المكان باعتباره حقلًا لتجارب بناء مشروع الدولة الاسلامية وعبرة تستمد الخبرات ويستفاد من الفشل الحركي والادائي ومنه تتنامى النجاحات .

والعمل من خلال المكان كفضاء . يمكن ان يشحذهم الكوادر ويؤمن سرائرها بالاحساس الجماعي بالامن . والتعاضد . وامكانية المنورة والحماية من قبل البيئة المحيطة . واحساس كادر الحركة الاسلامية بالامن والسكينة الداخلية .



المصدر : الموقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

ثنائية الخوف والشجاعة .. السياسة

الأمنية والعنف الديني (الحلقة الأخيرة)

ظاهرة هروب المعتقلين تؤدي إلى شيوع اليأس والاحتياط الأمني العنف الديني يطرح تساؤلات حول قدرة الرصاص على مواجهة المعتقدات

تمثل ظاهرة الهروب ، واحدة من أبرز ظواهر الأزمة في سياسة الأمن ، ويمثل تكرارها تعبيراً عن كلفة الظواهر الاعتقالية للجسم الأمني .

وتشير حوادث الهروب إلى مستوى القدرة التنظيمية لبعض أجنحة التيار الديني الجهادي في مصر ، وقدراته على المناورة والانضباط والخيال الأمني والسياسي في مواجهة جهاز الدولة الشرطي . ومن الملفت للنظر في هذه العمليات الهروبية طابعها الاستعراضي والمسرحي ، والابعاد الدرامية التي تنطوي عليها - بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها بما تحدثه من أثر نفسي سلبي في جهاز الشرطة «وكوادره» ، وإيجابي لدى كوادر الحركة في السجون ، يتمثل في إمكانية خروجهم عبر عمليات هروب واسعة ومخططة ودقيقة تقوم بها فيلاتهم ، وكوادرهم خارج السجون وداخلها .

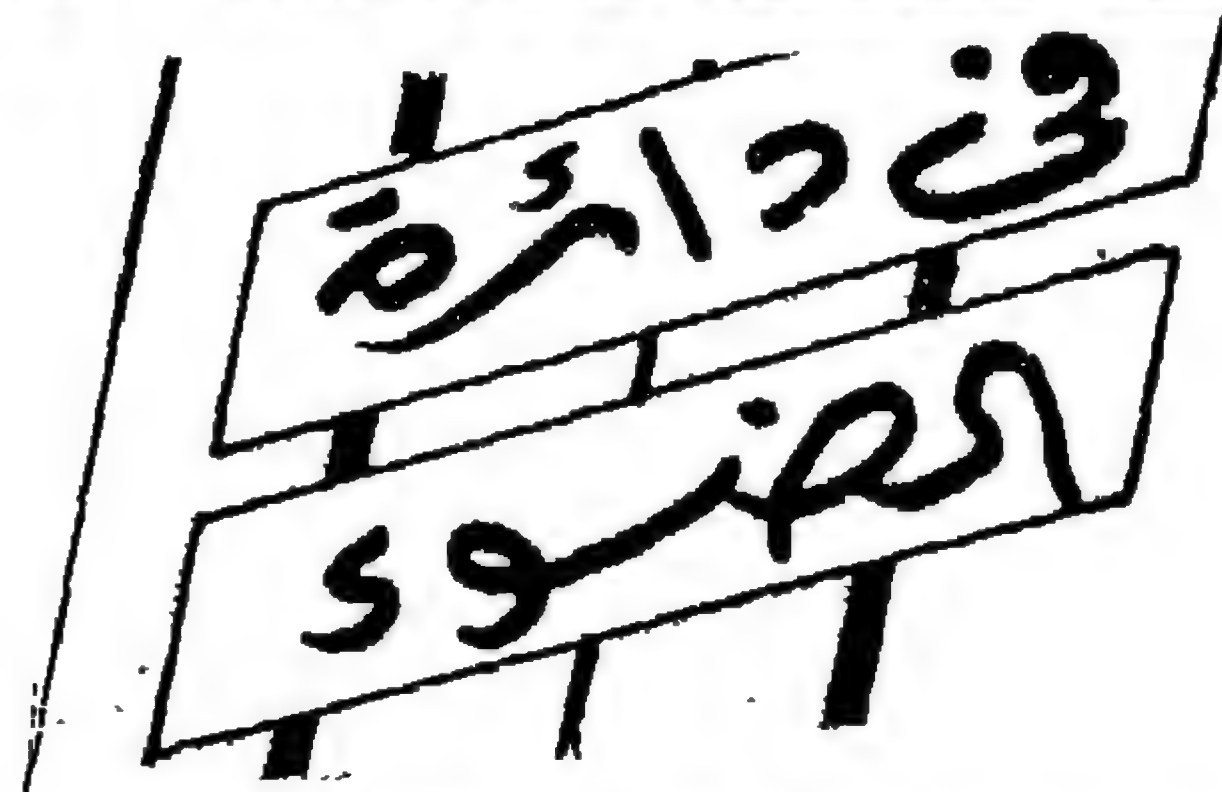


المصدر : الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

تكشف عمليات العنف السياسي ذى الوجه الدينى
أو الطائفى منذ عقود الثمانينات عن أنماط متكررة من
السلوك العنيف ، اتخذت أهدافا لها تتمثل فى رموز
معينة ، بما يكشف عن أن هذه الاختيارات ليست
عشوائية ، وإنما ثمة تخطيط محكم ، ومحمل برؤية
معينة لهذا العنف ، والمرامي السياسية من ورائه .

الفضاء



قد يكون هذا الشكل من العنف
محدودا أو ناعما عبر اشكال
العصيان ، أو الاضراب عن الطعام ،

أو عدم الحوار . وتستهدف هذه
الانماط تهديد الاجواء داخل المحبس
أو المعتقل للتفاوض بين قيادات
المعتقلين أو المحبوسين ، وبين ادارة
السجن ، للاتفاق على طرق التعامل ،
وكيفية تنفيذ الاوامر وغالبا ما تتم
هذه الاتفاقات عبر ضغوط متوازنة
من الجانبين . وغالبا ما يوافق قادة
السجون والمعتقلات على مطالب
الكوادر الاسلامية لاستقرار الوضع
داخل السجن أو المعتقل ، ولكن مثل
هذه العملية تؤدي الى تهيئة المناخ
امام مجتمع اسلامى راديكالى فى
السجن ، تتوافر له ظروف
الاستقلالية الداخلية والامن
التنظيمى ، ويؤدي الى فرض هامش
استقلالية خارجية يتنامى مع توظيف
اشكال العنف فى السجون . وهو
ما يجعل الكادر السجين ، أو المعتقل
يشعر بالامان النفسى وسط جماعته ،
مما يشد من عضد الجماعة ، والفرد
معا . ان الخبرات المتراكمة لكوادر

ومثل هذه العمليات تبرز صورة
الدولة ، وهبتها لدى المواطن قبل
الكادر الاسلامى النشط ، وتشكل
فلنضا من المشاعر والاحباطات من
امكانية مواجهة هذه الظاهرة الدينية
العامة والتي يبدو ان لا غلب لها .
وتتالى هذه العمليات ، وتنميتها
واستعراضيتها تؤدي الى شيوع
الياس والاحباط الامنى ، حتى وان
استقر ذلك فى بنية اللاوعى الجمعى
لكوادر الجهاز الشرطى ، ولكنه مؤثر
وفعال ، حتى وان لم يظهر ذلك فى
مفردات الخطاب الامنى الرسمى
لقيادات الجهاز .

ويمثل رد الفعل الامنى العنيف ،
رسالة بان الهروب مصيرة اعادة
القبض على المتهمين ، والموت علنا ،
بهدف الردع . ولكن مثل هذه الرسائل
تمثل ذروة السلوك العنيف والعلانية
فيها ، تفقد اثرها بعد فترة . ففى
بيئة ، وعقل تدفع الى الجهاد
والاستشهاد ، مثل هذه الاسئلة مردود
عليها ايدىولوجيا ورمزيا ، وايمانيا
فالطريق هنا مفتاح الى الشهادة
باعتبارها جسرا للجنة التى وعد الله
بها جماعة المؤمنين - الفرقة الناجية .
والموت فى علانية استشهاد فى
تصور الحركة الجهادية السياسية ،
يحقق اهدافا عديدة على رأسها تعبئة
الغضب داخل الجماعة وتحويله الى
منحى تارى يتلاءم مع البنية القيمية
السلطة فى صعيد مصر . ومن ناحية
اخرى يبدو امام الجمهور مظهرا
للدولة الشريرة القاسية ، فيدفع
الناس الى تأمين كوادر الحركة
الاسلامية من الهروب حتى لا يكون
مصيرهم الموت العنيف فى علانية .



الدين الاسلامي وعقائده وتسريعته ، ومن ثم تشكل عملا لادينيا ، يقوم على الظلم والطغيان . مثل هذا الادراك الجماعي للعنف من قبل الدولة يؤدي الى اضافة الشرعية ، او الرضا على العنف الديني ، او على الاقل عدم ادانته ورفضه ، او اختيار موقف اللامبالاة والفرجة وعدم دعم اي من اطرافه وفاعلية في اسوا الاوضاع . وقد تتنوع مواقف الجمهور على مسرح العنف من تبني هذا الموقف او

ذلك على نحو ما اشرنا اليه سابقا . ان قائمة اعمال العنف الاسلامي ، وكيفية تعامل اجهزة الامن معها ، تكشف عن تداخلات لمتغيرات عديدة في اداء جهاز الامن ، وفي السلوك العنيف للحركة الاسلامية . على نحو يؤكد ماسبق وان حللتها في فصول متعددة في غير هذا الموضع وهو تداخل المتغيرات وتشابكها على نحو يصعب معه ، مواجهة العنف المتنامي في المجتمع ، وذلك بحسبانه حالة امنية فقط ، وسوف يعجز جهاز الامن

الاستناد إلى قيم القانون الحديث أساس تحقيق العنف الرسمي فعاليته

ايا كانت قدراته وكفائته على التعامل معها . لان نظام الامن يقوم على عقائد ، وافكار انتهى زمامها ، ورموزها ، والقوى التي ايدتها . ومن ثم فالامن وسياسيته ، يتناقى مع مفهوم الامن وتوظيفاته في الدولة الحديثة . وبالطبع فان تحديث الامن كعقائد ومدرجات وعلاقات وبنية وادوات ، واليات لا يمكن ان يحقق اهدافه الا في اطار مشروع اشمل ، واكثر عمقا يمس مشروع الدولة ذاتها ، وقيمها

فعاليتها في الدولة الحديثة ، او القومية ، لابد وان يستند الى انساق سياسية واجتماعية وقيمة حديثة ، والى قيم القانون الحديث ، والى تطبيقات تحمل معها الولاء والانحياز الى هذه القيم وفي فرض قواعد القانون في سلوك الصفوة ومؤسساتها المختلفة ولو عند الحدود الدنيا . بحيث يحمل ذلك كله القاعدة الاجتماعية الاساسية للنظام ، وغالب الناس الى الايمان بمشروعية العنف

دراسة بقلم :

نبيل عبدالفتاح

وتوظيفاته الامنية تجاه بؤر الجريمة او مناطق الاشتعال السياسي او الديني او الطائفي . اي القبول بشرعية ممارسة العنف الدولة تجاه بعض القوى والجماعات السياسية لخروجها على القواعد والقيم

السياسية الاساسية التي تمثل موضوعا للتراضى العام في الدولة والمجتمع . ولكن اذا كان هذا الاجماع غلبا سواء كبنية من القيم والقواعد ، وهناك أزمة شرعية سياسية تنامي مع الوقت ، ودون وعى بانارها فان انماط العنف الرسمي تفقد شرعيتها لدى الجمهور الذي يراها ممارسة القوة عارية عن المشروعية ، وهنا يتصاعد الموقف الديني الذي يرى فيها خروجا على

الحركة داخل السجون والمعتقلات المصرية ، تنتقل الى خارجها ويغدو السجن بمثابة حالة انعزال ، ومفاصلة وتعاضد بين الجماعة المؤمنة وحالة من حالات الوجد الایماني والعقيدى تجعل من ارادة الكوادر فولاذية في الغالب الا مع ظهور استثناءات تفرضها الطبيعة الانسانية .

ان ظاهرة العنف ذى الاقنعة الدينية نطرح اسئلتها الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والامنية والفكرية . ولكن اهم هذه الاسئلة تتمثل في مدى قدرة دوى الرصاص ، وانفجارات البارود على مواجهة الكلمات ، والعلامات والافكار ، والرموز ، والطقوس والاساطير فالاول يعتمد على مواجهة السلوك المعبر عن هذه البنى الاعتقادية الداخلية ، اي على هذه الافكار متجلية في سلوكها الخارجى ، وظواهره العنيفة . اذن هناك حدود لدوى الرصاص والبارود والسجن ومراكز الاعتقال في مواجهة نظم افكار وعقائد تنطوى في بنيتها الداخلية على منطق داخلى يدعى امتلاك الحقيقة المطلقة والوعود النهائية والجنات والفرايس التي تبدو اهميتها في مقارنة الكدر الاسلامى بينها وبين سياقات الواقع ومكوناته ، وبيئاته المترعة بالبؤس الانساني والتدهور المادى ، الامر الذى يدفع به الى الاعتصام بنسق افكاره واعتقاداته ، باعتباره صنو الحقيقة ، والتدين الصحيح .

ان المقارنات التي يجريها كادر الامن بين مطلق في الافكار والرموز والمعتقدات تجسد في انماط من السلوك العنيف وبين نسبيات تتمثل

في اواصر عليا ، تستهدف اغراضا سياسية لاعلاقة لها بها ، تجعل فعالية المواجهة معروفة نتائجها سلفا . العنف الرسمي الذى يتدثر بالشرعية الرسمية ، ولايستطيع في كافة الظروف ان يحقق الاهداف المخططة به ، وبالكفاءة المفترضة ايضا . ان العنف الرسمي له حدود فيما يتعلق بمواجهة الاعتقادات ، والقيم والافكار بل وحتى الاساطير - فما بالنا اذا كانت انساق القيم والافكار التي يواجهها تستند الى الدين .

ان العنف الرسمي لكى يحقق



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ يونيو ١٩٩١

ولسابقها المتعددة ، ومشروعيتها
وصفونها السياسية ، وعلاقتها
بلمجتمع المصرى ، وثقافته الاجتماعية
المتعددة ، وبالسياسة التشريعية
التي تعاني من الاختلالات تفوق
الاختلالات السياسية الامنية .

ان حالة الامة المصرية الآن لم يعد
يكفى في شأنها ذات السرجوز ،
والسياسات ، والكوابر ، والمصفوة
الاستراتيجية غير القاهرة على نفس
متغيرات الواقع الداخلى والاقليمى
والعالمى . وانها مازالت تنصو ، أنها
قادرة بمستوى كفاءتها ولقبتها
السياسية على ادراك الانتكاسات
السريعة في متغيرات البيئة التي
تتصامل معها وازمة الحس ،
والادراك السياسى تملك ندوة ازمات
صفوة الحكم والاستراتيجية في مصر
والثمن الذى تدفعه الامة المصرية
عادة سيكون باهظا داسيا ايضا .



المصدر : الوقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ والاغتيالات باسم الاسلام (٣) عندما قال المضيف : الأرهاب ضار بالاسلام !

أوردنا في المقالين السابقين كيف يسبق الشيلب الى ارتكاب جرائم الاغتيال باسم الاسلام . فإذا أتم جريمته ألق الى الخطا الذي ارتكبه . وعرف ان ما اقترفه من جريمة ليس من الاسلام في شيء . ولكن بعد ان يكون السيف قد سبق العزل . ويجد نفسه أمام حكم الاعدام شنقا . ويدفع حياته ثمنا لجريمته . وقد قدمنا في ذلك قصتي عبدالمجيد حسن . قاتل النقراشي باشا . ومحمود عبداللطيف الذي حاول اغتيال عبدالناصر .

على اننا نلاحظ في قضية محاولة اغتيال عبدالناصر ان افلاحة هندواي دوير . رئيس محمود عبداللطيف ومحرضه على القتل . على الخطا الذي ارتكبه كلن اسرع بكثير مما كان متوقعا ! فلم يكن يعلم بفشل المحاولة . حتى قرر تسليم نفسه للشرطة والاعتراف بكل شيء . وقد بدا بالسفر بزوجه الى المنيا في نفس الليلة . وعاد في الصباح ليسلم نفسه لشرطة مركز امبابة . وقد روى الواقعة بأسلوب يستحق الدراسة . فقال :

«من حمد الله ان الرئيس ما اعتديش عليه . ونجا بحمد الله . بعد كده انا قدرت انه سيقبض علي . فاخذت الست بتاعتي الساعة ٩.٣٠ ونزلنا بسرعة . اخذنا قطار ١٠.١٥ من الجيزة . وروحنا المنيا . ورجعت صبحا في قطار التاسعة . ونزلت الى مركز امبابة . وسلمت نفسي الى البوليس» .

«وبينما انا جاي في القطر . قدرت عدة مسائل : منها . ان زعماء الاخوان المسلمين منقسمون على انفسهم . وان الدعوة في هذه الفترة يسيطر عليها اناس غير مسئولين وغير معروفين للاخوان . وان الاتجاه الارهابي اتجاه صورته الطبيعية الواضحة البسيطة انه غير اسلامي . وان القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» .

«قدرت هذا . وقدرت انه لو وقعت العمليات التي تحت يدي . فسيكون فيها اوراق للاخوان واوراق للبلاد وعلى الامن . واذا كانت المحاولة دي ما اصلقتش . يمكن حلجة ثلثية نصيب . وقررت لذلك ان اسلم نفسي للبوليس . واضع نفسي تحت تصرف المسئولين» .

«وفي مرافعته عن نفسه نوه بما اداه «العدالة» في هذا الصدد . فذكر انه عندما سلم نفسه للسلطات المختصة . وسلمها الاسلحة . كلن غرضه هو «اداء واجب علي لا ارضي له ثمن» . وانما قمت به كواجب اشعر به شعورا تاما مطلقا لا يرد عليه قيد . والا كنت هربت ولا اريد ان اقتضى ثمن لاني سلمت نفسي وسلمت الاسلحة والناس واعنت العدالة» .

ان المذهل في هذه الاعترافات هو اعتراف هندواي دوير . بعد يوم واحد من المحاولة . بان «القتل على هذه الصورة قتل غير اسلامي» ! مع انه هو الذي سلم بنفسه المسدس لمحمود عبداللطيف ليقتل به عبدالناصر ! بل انه اعرب عن امله بان «يكون هذا اخر عهد الاخوان المسلمين بالنظم السرية . وان تكون الطلقات الاخيرة آخر طلقات تسدد الى صدر مصري بهذه الصورة الاسيفة التي اسف عليها اشد الاسف» !

والمهم هو ان هذه الافلاحة على عدم شرعية الجريمة لم تقتصر على هندواي دوير . ومن قبله محمود عبداللطيف . بل تعدتها الى الكثيرين من اعضاء التنظيم . فقد هاجم يحيى سعيد التنظيم . بل هاجم الجماعة . فقال انه بعد فترة من عمله في الاسرة . «عرفت انها كلام فارغ . وهذا زيف وخداع وغش ونفاق منهم . والمقصود جذب الناس اليهم» .

وقد كان موقف حامد نويو بليغا في التبرؤ من التنظيم السري . فقد طلب من المحكمة ان ياتوا له بهندواي دوير ليقتله ! جزاء خديعته له ولشقيقه على نويو ! وكانت عبارته :

«جيبوا لي هندواي لاقطعه بايدي . لانه غرر بنا وودانا في داهية ! وقد ابدى السيد حسين ابو سالم ندمه على ما اقدم عليه . واعتذر بانه في ذلك الحين «لم يكن يبصر» ! وقال :



المصدر : الوفاء

التاريخ : ١٩٩٢ يونيو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لده كان عمل خاطيء منى ، وانا نادم على التفكير في هذا !
بل ان محمد عبدالعزيز ، وكان يقوم بعمل رئيس منطقة شرق القاهرة ، اعتبر
معارضة المرشد العام ومكتب الارشاد للاتفاقية التي عقدها عبدالناصر مع بريطانيا
(اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤) «تضليل للناس»
وقد التقط جمال سالم رئيس المحكمة طرف هذا الخيط وساله قائلا :
.. كان تضليل ؟
محمد عبدالمعز : ايوه !
جمال سالم : من مين ؟
محمد عبدالمعز : من البيان الذي اصدره مكتب الارشاد !
جمال سالم : تضليل من مكتب الارشاد ؟
محمد عبدالمعز : ايوه !
بل ان ابراهيم الطيب ، وهو رئيس مناطق القاهرة في التنظيم السرى ، اعترف
بخطورة الجهاز السرى ، على الجماعة وعلى الوطن . فقد ساله الدفاع قائلا :
.. ما هو تقديرك لخطر الجهاز السرى بعد ان بان على النحو الذى لم تكن تعرفه قبل
ان يبين ؟
وقد رد بان اندفاع الافراد الى ارتكاب اعمال بدون التزام بالخطط المتفق عليها من
الدراسات ، يحدث «بليلة واضطرابا» . وقد اعاد الدفاع سؤاله بطريقة اكثر
تحديدا :
.. الجهاز السرى ، هل بان لك انه يحمل خطرا على الوطن ؟
فرد قائلا : على هذا النحو يعتبر فيه خطرا على الجماعة وعلى الوطن !
ولم يتخلف المرشد العام حسن الهضيبى عن ادانة النظام السرى قبل توليه
الارشاد العلم ، ووصفه بالانحراف ، بعد ما ثبت - حسب قوله - انه ارتكب جرائم
قبل ذلك في السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وكل هذه الجرائم التى ارتكبت طبعا
انحراف ، وخروج عن الغرض الاصل !
وعندما ساله جمال سالم :
.. ايه رايت في الارهاب عامة ؟ اجاب :
.. انا لا اقر الارهاب كوسيلة لاي شئ . وانا قلت كده ، قلت : ان الارهاب ضار
بالجماعة ، وضار بالاسلام ، وضار بمصر ، وحذرت اكثر من مرة ، ونشرت هذا الراى
بين الاخوان .

د . عبدالمعظم رمضان

أحمد كامل مدير المخابرات العامة الاسبق يتحدث دلاخبار :

الارهاب .. وصرفة بجمع

اندية الشباب القومية .. فكرة اطرحها لمواجهة الفراغ السياسي لأمل الوطن



الهدف المنظم .. تحول الى ارهاب
والارهاب تحول من مجرد عمليات محدودة الى
محولة لفرصها كحالة على الجتمع .
وانقلت المفاهيم .

● كان المشتغلون بسياسية ، والنضال يشكون
من عسنا الحكم الطليقة في التعامل معهم ، وكنوا
بطلقيون النظم بالحوار

● تحلق الدولة بالحوار في الوقت الذي يستخدم
فيه اصحاب بعض المفاهيم السياسية اساليب القتل
والاغتيال ، ويحاولون اما فرض نظمهم والا اصبح
كل من يقول الاختلاف معهم عريسة للقتل
والدمار .

● والخطر في الامر .
● ان الارهاب المستند على السلطة ، هو الارهاب
الرشيق .. ارهاب يستخدم وسائل النقل الخفيف ..
السراجه البخارسة . الجنزير . الاسلحة
الاتوماتيكية .

احمد كامل :
لا نريد ان نفكر
بسالر رجعي
وعليها ان
نعيش عائلنا
الجديد بكل
مقتراته .

اسميت الدولة .. واجهة الامن
امام اختيار صعب ، الامارات
لا تستطيع ، وباشقة الحركة لا تقبلها
مواجهة وثائية بنفس الدرجة ، والدولة
مطلبة بمراقبة الشرعية عن طريق
جهازها الامني . فهي الامنية على
المنشآت والافراد لكن القضية .. انها
تتعامل مع اللوايا وهذه اصعب انواع
التعامل .

● والسؤال ..

منظمة الشباب .. ورثت تجارب سياسية فاشلة

هل ترهل جهاز الامن ؟
هل تعرضت هذه المؤسسة العريقة
للاختراق ؟ هل كانت تجزية (دولة
المخابرات) التي كانت في الستينات
الفضل .

هذه اسئلة صريحة .. وحوارات
(الاخبار) في حوارها اختيار
شخصية تنوع اجابات على هذه
الاسئلة
الاستاذ احمد كامل ثالث رئيس
للمخابرات المصرية بعد صلاح نصر ،
وامن هويدى .
كان احمد كامل ثاني الفخ لمنظمة
الشباب في الستينات وعائش مشكل
الشباب عن قريب .

حوار :

محمد شلكر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ يوليو ١٩٩٢

منظمة الشباب

● قلت لأحمد كامل دعنى أحدثك بصراحة هناك من يفاخر بأن فترة الستينات كانت هي الأسلوب الأمثل في حماية النظام ، وأن منظمة الشباب على سبيل المثال كانت الحل الأمثل لمواجهة ظاهرة الفراغ السياسي .

قال أحمد كامل ..

في رأيي أن التفكير في إقامة منظمة شباب بأسلوب الستينات لا يصلح في الوقت الحالي لعدة أسباب .

● أن منظمة الشباب التي انشئت كانت تحت لواء نظام سياسي اشتراكي ويهيمن على العمل السياسي فيه حزب واحد تحت مسمى اتحاد بين القوى العاملة ، وكان الهدف من المنظمة في ذلك الوقت دعم التنظيم الكبير (الهلامي) الذي كان نتاج تجارب سياسية فاشلة قبله وهي تبدأ بهيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي ، وانضمت الأعضاء والقيادات نفسها مع كل تنظيم مع تغيير (اللفة) الخارجية فقط !

● وكذلك كان التنظيم الكبير مترهلا يضم بين صفوفه الكثيرين من الذين لا يفرقون بين الاشتراكية وأي مذهب آخر لأنهم لا يفهمون أي مذهب ، إنما هم مع السلطة في أي شكل تريده حفاظا على مصالحهم ، لذلك فكر في إقامة منظمة الشباب حتى يتم عن طريقها تعليم الشباب علميا الأهداف الاشتراكية والقدرة على المناقشة والاختلاط الحقيقي بين قوى الشعب العاملة والالام بالمشاكل الحقيقية للوطن ، والقدرة على العمل الجماعي وبذلك يمكن أعداد كوادر تكون عند انضمامها إلى التنظيم الهلامي الكبير قادرة على أن تواجه العمل بفكر جديد في اتجاه التحرك السياسي الصحيح .

ثانياً : كان الانضمام إلى المنظمة في سن معينة تبدأ من الطلائع وتنتهي إلى منظمة الشباب .. وبعد السن ينضم الشباب إلى التنظيم الأكبر وبذلك كانت المنظمة تعمل في مرحلة سنية معينة .

ثالثاً : كان ذلك الوقت زاخراً بالمشروعات القومية الجاذبة للحماس الشديد بين الشباب والتي كانت تدفع الشباب إلى تضحيات كثيرة

رابعاً : وعلى الرغم من هزيمة ٦٧ ، وما لفته من ظلال على كل التجربة الثورية وانكشاف الكثير من المستور وتعرية كثير من الأخطاء والخطايا ، إلا أن المنظمة نتيجة للجهد العظيم الذي بذل في تدريبها ، كانت الأسرع إلى التقاط أنفاسها ومحاولة العودة إلى بناء ذاتها .

مجرد صياغة لرؤية سياسية ، فإذا كان التشريع يعطى صلاحيات لجهات البحث أو التحقيق فإن دور هذه الجهات سيكون مقصوراً على سلطات الصبط ، والاتهام ، والادانة والبراءة ، لكن الرؤية السياسية يملكها المجتمع بأسره لأن هذه التشريعات تصدر باسمه وتصدر من أجله .

خذ مثلاً ناجحاً فعندما بدأنا اقتحام القضية الاقتصادية بكل تعقيداتها وتشابكها ، وجهت القيادة السياسية الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الاقتصادي لوضع استراتيجية الإصلاح وفي تقديرى أنها خطوة أساسية ومتحضرة .

● لكن بالنسبة لقضية الأمن فإن الأمر لا يحتمل التأخير

وعلىنا أن ننظر إلى العالم في التصدي للقضايا الأمنية ، هناك نظام معروف في بعض دول العالم وهو نظام (مشاركة التكليف) تقوم فيه القيادة السياسية باختيار عدد محدود من

الشخصيات العامة ليس لها انتماء حزبي ويتميز بالعباء الوطني تكون لها مهمة محددة وتوقيت محدد لا تتجاوزه وتعتبر مهمة قومية تقدم تصورها إلى

رئيس الدولة . نفسه وإن مثل هذه اللجان الرئاسية تكون عادة منزهة عن التصور الحزبي لأنها تستمد من قمة الدولة تكليفها وهو تكليف قومي ووطني ، ومصر مليئة بمثل هذه الشخصيات وأنا لا أستطيع أن افرض تصوراً معيناً لكن اعتقد أن عملها لو استغرق أسبوعاً ويمكن أن تعقد جلساتها داخل البرلمان فسوف تمثل إضافة ومقدمة سليمة لمدخل الحديث عن هذه القضية

والتشريعات .. يمكن مثلاً اختيار رؤساء مجالس الشعب والشورى السابقين ووزراء الداخلية والمسؤولين عن الأمن ، والمسؤولين عن الشباب ورجال القضاء وقدامى المحافظين .. طبعاً أنا لا افرض تصوراً معيناً لأن الملائمة تقدرها الجهة صاحبة القرار .. لكن المهم أن تتحدد تلك الرؤية السياسية أولاً لتحديد معالم الحقيقة .

ويقول أحمد كامل ..

.. وهناك اقتراح آخر .. يمكن للجان المختصة في البرلمان الاستماع إلى شهادة لعدد من الشخصيات العامة مثلاً محافظ سابق عايش تجربة الفتنة الطائفية .. أو الإرهاب .. محام سابق تراقع في هذه القضايا .. شاب تعرض لعملية تشويش الفكر .. داعية له قدره ونؤيته .. المهم لا يجب أن يمر الموضوع مروراً إجرائياً .

وتولى منصب المحافظ في أهم ثلاث محافظات : كان محافظاً للمنيا ، ثم محافظاً ، لاسيوط ، ثم محافظاً لاسكندرية ، وهو المحافظ الذي رفض في كل موقع أن يقيم في المنزل الرسمي وفضل الإقامة في سكنه الخاص . ورفض استخدام السيارة الحكومية .

سألت أحمد كامل :

● قضية الإرهاب التي تحاول أن تفرض نفسها كظاهرة في الشارع السياسي .. هل أصبحت الآن في حاجة أن تعيد الدولة نظرتها إلى الأمن وتعود إلى سياسة الأجهزة ، تفتح أذانها ، تعيش في حالة مراقبة مستمرة للجميع . تعود إلى استخدام العصا الغليظة إلى التسجيلات ؟

وما رأيك في المشروع المطروح حالياً على الساحة وهو إصدار قانون مكافحة الإرهاب ؟

يقول الرجل .

لا نريد أن نفكر بآثر رجعي ، لكل

مرحلة ظروفها .. نحن الآن نعطي أولوية للفكر الديمقراطي ، للتعددية الحزبية ، والتحديات الآن هي تحديات اقتصادية وليست تحديات سياسية .

نحن نسير في مجتمع تسوده روح المؤسسات وفكر البرامج المتعددة ، علينا أن نعيش عالمنا الجديد بكل مستجداته ، بكل متغيراته

● وبالنسبة للإرهاب ، فهذا موضوع حيوي وهو مسئولية مجتمع بأسره وليست مسئولية الحكومة . مسئولية دولة بكل مؤسساتها الرسمية والشعبية لأننا جميعاً بما عينا الدين يحاولون استخدام التطرف والإرهاب وسيلة للتعبير . يجب أن يشعر الكافة بأننا جميعاً كوطن في قارب واحد .. إذ حدث به ثقب يفرق المركب ولا يفرق . وإذا كان هناك اتجاه لإصدار تشريع لمكافحة الإرهاب فأننى كمواطن أقول الرؤية السياسية يجب أن تكون الأساس ، فالتشريع يجب أن يكون



هكذا كانت المنظمة في الستينات ،
اما الآن فالوضع مختلف تماما ، فنحن
نعيش عصر التعددية الحزبية ، وكل
حزب له مبادئه وله توجهاته . ونحن
نعيش تحولاً من الاشتراكية الى
اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد ،
ورغم التحول العالمي لكل من
الاتجاهين فعلى مستوى العالم كل
مذهب قد اخذ من الآخر افضل
ما عنده لكي يحافظ على قوة الدفع
فيه ، وعلينا هنا ان او على الأقل
ما يظهر في كل وسائل الاعلام اننا
انقلبنا من الاشتراكية ونادينا
بالرأسمالية على الرغم من كل العناوين
التي تضعها كسميات ، واصبحت
الثقافة الآن سلعة غالية الثمن بكل
فروعها لا يحصل عليها الا القادر لأنه
تحت وطأة القلاء تغيرت الاولويات
 واصبحت الاغلبية تعمل بكل جهدها
للوصول الى تحقيق الحد الأدنى
لستويات الحياة ، فضلا عما يعانيه
الشباب من الافعال التي نواجهها من
امراض اجتماعية واصبح الشباب في
حيرة بين مسيرة الحق والباطل .

●● سألته .. كنت صريحا لابعد حدود الصراحة ومن هذا المنطلق اريد أن أعرف رؤيتك خاصة أنك رغم بعدك عن المناصب سنووات طويلة الا اننى اعرف أنك ترقب حركة الشباب قال احمد كامل .

أعتقد انه لا بد لنا ان نفكر
باسلوب .. ان ما لا يدرك كله ..
لا يتذكر كله ، ولا تتذكر الامور
تداعي .

في رأيي لابد من ان تكون هناك منظمة قومية وليست حزبية تختص ببناء الشباب البناء الوطني ، نعرف الشباب التاريخ الوطني الصحيح والحقيقي بـ الامبالغات ، وبـ الانحياز ... تاريخه بانتصاراته ، وهزائمه مع تحليل علمي صادق نبير النجاح واسبابه والفشل واسبابه وتدرب الشباب على اكتشاف مشاكل وطنه بنفسه من خلال اتاحة الفرصة امامه لذلك ويلتصق بالواقع دون تزييف أو تشويش ، ونغرس فيه القيم الدينية السمحة بالشروح البسيطة ، وارشاده الى الحقوق والواجبات بدون انحياز او تزييف

سؤال ختامي ..
ما رأيك في التنظيم الطبيعي .. وهل
يصلح للمرحلة القادمة .
رد الرجل بكل حسم ..
لا تعليق ..

ان هذه الرؤية من رجل له خبرته
نظرها .. امام المسئولين . .



المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٢/٧/٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطاب من «الجماعة الإسلامية» !

كانت مفاجأة لي ان اتلقى هذا الخطاب من الجماعة الإسلامية بمصر، وكانت المفاجأة الأكبر هي لهجة الخطاب المسألة التي تبعد عن التطرف وتسعى للحوار. ويمضي على النحو الآتي بعد السلام:

نحن إذ نقشرف بتهنئة شخصكم الكريم بعيد الأضحى المبارك، نستغل هذه الفرصة كي نبوح اليك ببعض ما يجيش في صدورنا، ذلك لأننا نعرف جيدا أنك من الذين لا يرضون بالظلم، وأنك من العاملين على نصرة الحق، والدفاع عن الحرية والعدل. ونحن نقول لك يسديدي أننا دائما نكون الطرف المظلوم من معظم الأجهزة والجهات الرسمية وغير الرسمية، وذلك في أغلب القضايا والأمور الخاصة بنا، سواء من الناحية الواقعية، أو الناحية الإعلامية، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن لا مجال لذكرها الآن. لذا نطلب من سيادتكم التكرم بسماع رأينا في أي موضوع تطرقونه يكون خلاصا بنا، ونحن على استعداد لأن نقشرف ونبلغكم بحقيقة الأمور دون مواربة أو تزاييد، وبالأدلة والبراهين.

موالينا في الله، ثم فيكم، كبير لأن تفهم حقيقة قضيتنا والمأساة التي نعيشها داخل وخارج السجون، وذلك لأنك إذا عرفت الحقيقة ولم تناصرنا، فعل الأقل لن تكون جديفا. نحسبك كذلك، ولا نركي على الله أحدا.

بونسال الله لنا ولك الحظية،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمضاء

الجماعة الإسلامية بمصر

"المعرفة إعلاميا بتنظيم الجهاد"

انتهى خطاب الجماعة الإسلامية بمصر، وهو خطاب مكتوب باليد، ويخط الرقعة ومرفق به كرت عليه شعار الجماعة الإسلامية بمصر، وعبرة «المجاهدون خلف الاسوار»، وواضح منه انه صورة وليس أصلا، مما يعني أنه أرسل الى كتّاب كثيرين غيري.

ولاشك انه اتجاه صائب من الجماعة الإسلامية بمصر، - الاتجاه الى الحوار مع الكتاب بالحقائق والبراهين لكسبهم الى قضايائهم، بدلا من الحوار بالرصاص! فالحوار بالكلام يستفيد منه الجميع، والحوار بالرصاص يخسر منه الجميع. كما ان الحوار بالكلام يتفق مع الاسلام الذي أمر بالجدال بالتي هي احسن، والحوار بالرصاص يتناقض مع الاسلام الذي أمر بالدعوة الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة.

وبالنسبة لي - كمؤرخ - درس الحركة الوطنية وحركة الاخوان المسلمين بمصر الجماعة الإسلامية بمصر وفروعها في التجمعات الصغيرة والكبيرة، كما درس حركات العنف - لقد كان يؤلمني كثيرا ما تبين لي من أن محصلة كل العنف الذي ارتكبه الشباب المسلم في مصر على مدى نصف القرن الماضي كانت صفرا كبيرا! فلم يتحقق أي هدف من الأهداف التي استخدم العنف من أجلها، ولم يتغير نظام الحكم حتى عندما הלح العنف في الحتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات!

ومعنى ذلك ان دماء الشباب المسلم الذي ارتكب هذا العنف ضاعت هباء واهتبرت بغير نتيجة! وهي خسارة فادحة لمصر، فمهما قيل في هذا الشباب فإنه شباب اختار طريق الله بدلا من طريق الشيطان، واختلف بذلك اختلافا جديدا عن شباب المخدرات وخطف النساء والاعتداء على الاعراض! ومن هنا فإن حياة كل فرد من هذا الشباب المسلم تساوى حياة الآلاف من حياة ذلك الشباب الضائع الذي ضل طريقه!

على أنه في الوقت نفسه فإن سبيل الله الذي اختاره هذا الشباب الاسلامي لنفسه، لا يتضمن الحوار بغير ما شرع الله في كتابه الكريم وهو القرآن - أي لا يتضمن استخدام العنف في الدعوة، ولا يبيح دم المسلم بسبب الاختلاف في الرأي الا في حالة الارتداد الصريح. وفي هذه الحالة فقد نص الدين الحنيف على ضرورة استتابته قبل قتله، فلذا تاب وعد الى الدين أصبح قتله محرما، ومن ارتكب القتل يتحمل وزره أمام المولى تعالى يوم الحساب.



المصدر : **الوفاء**

التاريخ : **٧ يونيو ١٩٦١** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن هنا فقد كان يحزننى دائما ان يرتكب الشباب المسلم الذى نذر نفسه لله جريمة قتل مسلم بغير الطريق الذى شرعه الاسلام . فيخسر ديناه على يد القانون . ويخسر فى نفس الوقت آخرته . التى هي خير وابقى . لانه قتل نفسا حرم الله قتلها الا بالحق ! وهذه هي الخسارة الكبرى لانها خسارة ابدية .

وهذا الموقف من العمل الاسلامى فى مصر هو موقف ثابت فى منذ وقت طويل . وليس ابن اليوم - وهو موقف التفرقة بين العمل الاسلامى الذى يدعو الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة . والعمل الاسلامى الذى يتبع طريق العنف . وبالنسبة للعمل السلمى فلا يوجد قلم من خارج الاخوان المسلمين دافع عنهم وعن حقهم فى ممارسة

الحياة السياسية عندما كان الكلام عنهم يمثل مخاطرة شديدة كما دافع هذا القلم . ومقالاتى فى هذا الشأن فى جريدة الجمهورية وغيرها فى ذلك الحين شاهد حتى يمكن الرجوع اليه . ولكنى بالنسبة للعمل الاسلامى الذى يستخدم العنف كنت ادينه من نفس المنطلق الذى لوضحته . وهو المنطلق الذى يرى ان الاسلام لا يبيح قتل المسلم الا بالحق . وهو رأى اهل السنة بالاجماع .

وقد كنت استند فى ذلك الى التاريخ - تاريخ العمل الاسلامى فى مصر - فلم ينشر الشيخ حسن البنا دعوته التى ظهرت فى عام ١٩٢٨ بالعنف والانتلاب . وانما نشرها بالحكمة والموعظة الحسنة . وقد استطاع بهذه الوسيلة ان يحدث تغييرا خطيرا فى المجتمع المصرى . إذ نقل الدعوة الاسلامية من قلاعها الرئيسية فى مصر الممتلئة فى الأزهر والطرق الصوفية ومدرسة المنار للشيخ رشيد رضا . الى معقل التفكير العلماني وهى الجامعة المصرية . ثم انتشرت الدعوة لتشمل جميع قطاعات الشعب المصرى .

ولو كان الشيخ حسن البنا قد استخدم اسلوب العنف والانتلاب فى دعوته لما خرجت هذه الدعوة من حيز مدينة الاسماعيلية . ولقبرت فى مهدها . ولكن الالتجاء الى العنف منذ منتصف الاربعينيات هو الذى عرض الدعوة الى مخاطر الحل والتصفية . وعرض الاخوان المسلمين للسجون والتعذيب والشنق . وحول جماعة الاخوان المسلمين من جماعة اعتبرت فى وقت من الاوقات كبرى الحركات الاسلامية فى الشرق . الى حركة محاصرة ومطاردة من اجهزة الامن . واتاح الفرصة لظهور حركات اخرى تتعامل مع الدولة على هذا الاسس . وتلقى من الدولة نفس المطاردات طبعا لمبدأ مقابلة العنف بالعنف .

وكل ذلك ليس فيه اية فائدة للحركة الاسلامية . ولا للاسلاميين . ولا للدولة . ولا للمجتمع المصرى . وهو اهدار للطاقة المصرية التى يامرنا الاسلام بان نستخدمها فى خدمة بلدنا لنواكب ركب التقدم الذى اصبح حكرا - للأسف الشديد - على الدول المسيحية فى الغرب . والدول اللادينية فى الشرق . والدول البوذية فى الشرق الاقصى . بينما نحن فى بلدنا نقتل فيما بيننا . ونتحاور بالرصاص بدلا من الحكمة والموعظة الحسنة .

ومن هنا . فلن نخطب الجماعة الاسلامية بمصر . الذى يعرض الحوار بالكلمات . والافتناع بالادلة والبراهين . هو خطب لا يملك صاحب قلم رفضه . ولعله يكون نقطة تحول فى اتجاه العمل الاسلامى لهذه الجماعة . يحفظ للمجتمع المصرى امته واستقراره . ويحقق دعاء الشباب الاسلامى الذى يتعامل بالعنف فلا يكسب لدينه شيئا .

ولا يحقق لمجتمعه الاسلامى اية نتيجة . ويصرف جهود الدولة الامنية عن اغراضها الحقيقية . وهى حماية المجتمع . والضرب على يد الشباب المنحرف الذى يعتدى على الاموال والاعراض .

د . عبد العظيم رمضان



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

الحركات الإسلامية والعنف في العالم العربي (١ - ٢)

خريطة معقدة .. وتنافس يدعم التطرف

وحيد عبد المجيد *

ضروريا لمحاولة الفهم هو معرفة طبيعة العلاقات بين هذه الحركات.

أولا: فقد باتت علاقاتها التنافسية لا تقل أهمية عن تفاعلاتها التعاونية، ان لم تزد في بعض الحالات، وهذا وضع جديد بالقطع يجعلنا إزاء خريطة معقدة تضم مجموعة كبيرة من الحركات التي يمكن تصنيفها ابتداء في ثلاثة تيارات رئيسية:

أولها: تيار الإخوان الذي نشأ في مصر وأواخر العشرينات وانتشر في عدد من الأقطار العربية الأخرى وغير العربية، وحافظ التنظيم المصري فيه على قيادته حتى الآن، ويعتبر هذا التيار الوحيد الذي يتمتع بإطار مؤسس جامع بغض النظر عن مدى فاعليته، ويشتمل هذا الإطار حاليا في التنظيم الدولي للإخوان.

وثانيها: تيار الحركات الإسلامية الجديدة التي تمثل رؤى مختلفة مع الإخوان لبعض قضايا السياسة والمجتمع رغم أن لبعض هذه الحركات جذورا إخوانية، وأهم هذه الحركات الآن ثلاثة: في تونس (النهضة) والجزائر (الإنقاذ) والسودان (التيار الإسلامي القومي)، كما أخذ حزب العمل في مصر يقترب حثيثا من هذا التيار في السنوات القليلة الماضية.

وثالثها: التيار «الجهادي» المتطرف الذي يعتبر الأكثر ميلا للعنف من حيث بنيته الفكرية وأساليبه الحركية، فهو تيار عنيف بحكم تكوينه أساسا لا فقط بفعل الظروف المحيطة به. ورغم أن هذا التيار هو الأقل انتشارا ونفوذا في الساحة الإسلامية فهو يبدو الأكثر تأثيرا في اللحظة الراهنة بفعل تصاعد نشاطه العنيف، وقدرته على التغلغل في بعض تنظيمات التيارات الأخرى الذين يزداد تنافسها.

فالواضح أن تيار الحركات الجديدة صار يمثل تحديا كبيرا لتيار الإخوان، خاصة وأن التحرك المنظم لزعيم الجبهة الإسلامية بالسودان حسن الترابي ينطوي على هدف بناء «دولة جديدة» منافسة للتنظيم الدولي للإخوان، وربما لا يكون تعبير «الدولة

تضمن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر آخر عام ١٩٤٨ اتهامها بأنها «تجاوزت الأغراض المشروعة إلى أغراض يحرمها الدستور وقوانين البلاد، وهدفت إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها... كانت هذه أول مواجهة حادة بين حركة إسلامية ونظام حكم في العالم العربي المعاصر، ونجمت عن تحول الجهاز السري لجماعة الإخوان عن الهدف الذي انشئ لأجله وهو مقاومة التغلغل الصهيوني في فلسطين، والاتجاه إلى ممارسة العنف في الصراع السياسي الداخلي.

كانت الظروف في ذلك الوقت بكل ما يقرب من نصف قرن، غيرها الآن على مختلف المستويات: داخل كل بلد عربي، وعلى الصعيد العربي العام، وفي العالم، كما تغيرت أوضاع الحركات الإسلامية، فأصبحت أكثر انتشارا على المستوى الأفقي، وأعمق نفوذا في بعض المجتمعات العربية رأسيا، كما تنوعت اتجاهاتها وتعددت، شيئا فشيئا فحسب لم يتغير في هذه الحركات: علاقاتها المتوترة بدرجات مختلفة مع أنظمة وأجهزة الحكم في بلادها، وميلها الفعلي أو الكامن لاستخدام العنف بدرجات متباينة، وواضح الارتباط هنا، حيث يؤدي المزيد من التوتر مع الأنظمة إلى اللجوء للعنف أو الاستغراق فيه، ولذلك قد لا يثير الدهشة أن نلاحظ كون منطق الحكم الصادر مؤخرا بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر غير مختلف في مضمونه عن قرار حل جماعة الإخوان في مصر رغم أن ٤٣ عاما كاملة تفصل بينهما، فلم يحدث إذن تغير جوهري في الإطار العام للعلاقة - المواجهة بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم العربية وخاصة في منطقتي الشرق العربي وشمال أفريقيا، وكان نجاح بعض هذه الحركات في التكيف مع الظروف المحيطة بها والتعايش مع الأنظمة استثناء بل وأمر نادر، والحالة الأبرز هنا هي تنظيم الإخوان بالأردن.

ومع ذلك فتحديد العلاقة على هذا النحو لا يتيح لنا فهما حقيقيا لها في اللحظة الراهنة والمدخل الذي نراه



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحركات التيار الجديد التي لا يجمعها إطار مؤسس مطالب بموقف موحد، واجهت قيادة الإخوان هذه الازمة مما دفع التنظيم الام في مصر للتحرك بسرعة صوب موقف ارادته وسطيا من خلال محاولة التوسط لحل الازمة وتصعيد الخطاب الرافض لما اطلق عليه التدخل الاجنبي، لكنها بدت بذلك قريبة من الموقف العراقي، مما قاد إخوان الكويت إلى تجميد عضويتهم في التنظيم الدولي.

أما التيار «الجهادي» فقد تبني موقفا مختلفا مفاده أن أزمة الخليج كفيلة باضعاف جميع أطرافها المتهمين من هذا التيار بأنهم «يعملون ضد الإسلام» لكن بدا أن هذا الموقف نفسه لم يكن بعيدا عن تفكير قيادة الجبهة الإسلامية بالسودان، فبالإمكان أن نستخلص من بعض جوانب الخطاب السياسي للترابي خلال الأزمة أنه كان يأمل في مواجهة دامية تضعف الجميع لصالح الحركات الإسلامية، ويدعم ذلك ما سبقت الإشارة إليه من وجود تقارب حركي أحيانا بين بعض حركات التيار الجديد وبين التيار «الجهادي» المتطرف، وفي هذا السياق يمكن فهم علاقة جبهة الترابي ببعض فرق تيار العنف في مصر، رغم أن جانبها مهما لهذه العلاقة يرتبط بمحاولة الحكم الحالي في السودان للتأثير على الوضع الداخلي في مصر، كما لا ننسى أن جبهة الانقاذ بالجزائر تضم ضمن تياراتها تيارا «جهاديا» متطرفا كذلك.

والواضح أن هذا التقارب النسبي بين بعض حركات التيار الإسلامي الجديد وبين بعض فرق التيار «الجهادي» أثار قلقا لدى تيار الإخوان وجعله أقل حرصا في الاونة الاخيرة على تمييز نفسه عن ذلك التيار «الجهادي». ولعل هذا ما يفسر تحول موجة المواجهة الراهنة بين الانظمة والحركات الإسلامية في عدة أقطار عربية للتيارات الثلاثة الرئيسية في ان معا.

★ رئيس وحدة البحوث العربية بمركز الدراسات الاستراتيجية بـ «الأهرام»

الجديدة» دقيقا تماما لأن تحرك الترابي يركز على العالم العربي بالأساس ويسعى حتى إلى جذب قوى عربية غير إسلامية (قومية في الغالب)، وهنا يبدأ الخلاف بين التيارين، فتيار الحركات الجديدة يتبنى توجهها عروبيا يضاهي توجهه الإسلامي، ويحرص على توازن بين التوجهين لا يستسيغ التيار الإخواني الذي يعطى أولوية كاملة للتوجه الإسلامي، وهذا التوازن هو من صميم بنية الإسلام السياسي في منطقة المغرب العربي، وتبناه الترابي أيضا في جبهته، وكذلك حزب العمل في مصر، كما أن تيار الحركات الجديدة أكثر انفتاحا على القوى غير الإسلامية بما فيها اليسارية فضلا عن أنه يتبنى رؤى أكثر حداثة لبعض القضايا الاجتماعية بالمقارنة مع تيار الإخوان لكن رغم أن هذا التوجه يجعل التيار الجديد أكثر ابتعادا عن التيار «الجهادي» المتطرف من الناحية النظرية فهو يبدو أكثر اقترابا منه بالمقارنة مع تيار الإخوان على صعيد الواقع.

ومع ذلك فهذا التمايز بين التيارين الجديد والإخواني لا يعني أننا إزاء كتلتين متراصتين، خاصة أن التيار الجديد لا يملك إطارا مؤسسيا جامعا بعد، كما يفترق التنظيم الدولي للإخوان إلى التماسك، فهناك تداخل بينهما بل واختلاط في مواقف الحركات المكونة لكل منهما تجاه بعض القضايا، وكانت أزمة الخليج الأخيرة مثالا واضحا، فقد ظهر اتجاهان مختلفان في التعامل معها اختلطت فيهما مواقف الحركات من التيارين كليهما، فالاتجاه الذي رفض الغزو العراقي تبنته بدرجات متفاوتة من حيث الوضوح والقوة حركات تتبع كلا من التيارين: الإخوان في مصر والعراق والكويت وفلسطين (حركة حماس) إلى جانب حركتي النهضة والإنقاذ، أما الاتجاه المتعاطف مع الغزو العراقي فقد تبناه الإخوان في الأردن وسوريا وقطاع من حركة حماس وخاصة في غزة، إلى جانب الجبهة الإسلامية القومية في السودان وحزب العمل في مصر، فضلا عن راشد الغنوشي الذي خرج على موقف حركته (النهضة)، وربما لم يسبب هذا الاختلاط أزمة



المصدر :
المصدر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
١٠ يوليو ١٩٩٢

دائيرة الحوار

أعد ورقة الحوار :

د. سلوى أبوسعدة

أعد الحوار للنشر :

أشرف الجداوى

مجدى سبلة

• • تساؤلات : *الاستغنى*

• لماذا يتسع العنف السياسى رغم اتساع

"تعدد الحزبية"!!؟

• متى يلجأ الناس للعنف ؟

• من هم هؤلاء المتطرفون ؟ ومن أين

يأتون!!؟

• هل هناك ضرورة لصدور قانون جديد

للارهاب!!؟



المصدر : المجلد ٢

التاريخ : يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل تكفى الاجراءات الأمنية وحدها لمواجهة الارهاب؟

● الإرهاب .. العنف .. التطرف ، مفردات أصبحت ترددها في حوارنا العادى ، ونعيش آثارها وتبعات ردود أفعال دلالاتها السياسية والاجتماعية واقعا داميا مؤلما ، فى الزوايا الحمراء وعين شمس ، وإمبابة ، وآخرها المواجهة الجارية الآن والتي يمشط فيها ه آلاف جندى ، وضابط قرى ديروط بحثا عن المتطرفين .

● فمن اين يأتون ، وماهى جذورهم واهدافهم ؟

● وماذا عن الأطر الدستورية والقانونية التي تنظم العمل فى الشارع السياسى المصرى .

● ماهى استراتيجية المواجهة المطلوبة لتسد الثغوب فى المواجهة الأمنية والأعلامية .

● وهل المواجهة الأمنية وحدها تكفى ، أم هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات . تلك التساؤلات وغيرها طرحناها على ضيوف حوار المصور ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى ، لواء د . بهاء الدين ابراهيم . مساعد أول وزير الداخلية ، دكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع ولواء د . أحمد عز الدين جلال خبير الإرهاب فى الأمم المتحدة ، ودكتور مصطفى كامل استاذ بكلية الاقتصاد ، وغاب عن الحوار د . كمال أبوالمجد الذى كان مدعوا بعد إعتذاره عن الحضور .
● ● فماذا قال المشاركون ؟؟



المصدر : المصـرود

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● المصور : الموضوع الذى

نطرحه هذا الاسبوع يعد من اكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للشعب المصرى لانه مرتبط بقضية العنف فى الشارع السياسى المصرى ..

وفى تصورنا ونحن نفتح ملف هذه القضية المهمة ان تكون البداية عن اسباب تزايد ظاهرة العنف السياسى رغم اتساع هامش التعددية الحزبية على المستويين الوطنى والدولى . وماهى الاطر التى كفلها الدستور للنشاط السياسى خاصة فيما يتعلق بتكوين الاحزاب وماذا عن تصنيف التيارات التى تمارس العنف .. وهل الاجراءات الامنية الحالية تكفى لمواجهتها ام لا ؟ ..

وما البديل الذى يمكن ان يطرح لحل مشكلة العنف والقضاء عليها كظاهرة تهدد امن وسلامة المجتمع المصرى !!!

● د . سعد الدين : بداية يجب ان نحدد الموضوع « العنف ام الارهاب »

العنف لاسباب سياسية واجتماعية ليس ظاهرة جديدة فى حد ذاتها !

والجديد هو اتساع هذا العنف فى الفترة الاخيرة مصريا واقليميا وعالميا .. ربما كل مستوى من هذه المستويات له اسبابه المحددة النوعية ولكن هناك ايضا اسبابا عامة تخترق هذه المستويات مصريا واقليميا وعالميا ..

متى يلجأ الناس للعنف عادة كقضية ؟ يلجأون للعنف كقضية عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا سلميا فى ظل النظام القائم او الاعراف القائمة .

هذا مبدا عام فى كل ادبيات العلوم الاجتماعية .. ان الناس تلجأ للعنف عندما لاتجد وسيلة اخرى لحل خلافاتها ومشكلاتها او للدفاع عن مصالحها وخاصة ماتعتقد انه مشروع .

الذى حدث فى السنوات الاخيرة على النطاق العالمى انه مع انهيار المعسكر

الشرقى واختلال ماكان يسمى بالنظام العالمى الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية فى العالم .. اوجد فراغا وفوضى فظهرت مشكلتان المشكلة الاولى ظهور عدد من الصراعات المؤجلة عالميا وفى مناطق مختلفة من العالم .

- على المستوى الاقليمى والشرق الاوسط .. وهى اكثر مناطق العالم تعرضا للصراعات سواء صراعات بين دول او اهلية فى داخل كل دولة .. وفى حين ان سكان الشرق الاوسط يمثلون ١٠ ٪ من سكان العالم الا انه فى حسابات المراكز المتخصصة هذه المنطقة صاحبة الـ ١٠ ٪ استأثرت بحوالى ٣٥ ٪ من مجمل الصراعات المسلحة والممتدة ..

هذه الصراعات جعلت منطقتنا تتكبد اكثر من الف مليون دولار و٤ ملايين قتيل و١٤ مليون جريح او مقتلع من ارضه منذ ١٩٤٥ ..

صراع العنف فى مصر تحديدا تزايد فى الفترة الاخيرة .. لنفس الاسباب العامة اما لان بعض الجهات تتعجل الوصول الى السلطة او لانها تقع تحت ضغوط اجتماعية او اقتصادية ولا تجد سبيلا فى التعامل معها الا من خلال اللجوء الى العنف .. يعنى مجموعة من الاحباطات الشخصية التى تتقاطع مع احباطات اجتماعية اقتصادية التى تتقاطع مع اخرى سياسية مجموعة الاحباطات هذه تؤدى الى زيادة العنف فى مصر سواء العنف الجماعى المنظم مثل المجموعات المتطرفة او حتى العنف الفردى الذى راينا له امثلة كثيرة بما فى ذلك العنف الجنسى « حادثة العتبة » وغيرها .. كل هذه الامور زادت مؤشراتنا فى السنوات الاخيرة فى مصر وخاصة فى السنة الاخيرة .

العنف السياسى

● ● لواء د . احمد جلال : اود بداية ان اقرر ان المنطقة العربية هى اكثر مناطق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

المصدر :

التاريخ :

١٠ يوليو ١٩٩٢

العالم سخونة ، عتقا وارهابا ، بل ان احصائيات الارهاب في العالم في عقد الثمانينات تؤكد ان ٤٥ ٪ من مجموع العمليات الارهابية التي وقعت في العالم كله .. وقعت في منطقة الشرق الاوسط .. تليها في ذلك منطقة اوربا الغربية .. ووجد ان اكثر من نصف العمليات التي ارتكبت في الدول الغربية بدوافع قادمة من الشرق الاوسط ..

والعالم العربي في الحقيقة تطفى عليه الروحانيات والمنازعات الفكرية اكثر مما تؤثر هذه المنازعات الفكرية في اى منطقة من العالم ، ولذلك فان هناك تيارا يمكن ان نطلق عليه اسم « اسلامي » يعم المنطقة العربية منذ اكثر من عشر سنوات هذا التيار هو « الحركة الاسلامية » اذا تتبعناها من اقصى غرب الوطن العربي هناك جماعة « العدل والاحسان » في المغرب .. ثم « جبهة الانقاذ الاسلامي بالجزائر » ثم حزب النهضة في السودان ثم جماعات الجهاد في مصر وما شابه ذلك .. ثم حزب التحرير الاسلامي بدءا من فلسطين إلى السعودية إلى منطقة الخليج .

● المصور : ماتفسيرك لهذا التزايد المستمر في اللجوء للعنف ؟

● لواء د . احمد جلال : لست من انصار تبرير مسألة ما بسبب واحدا لانستطيع ان نقول ظروفنا اقتصادية او اجتماعية او سياسية .. يجب ان ننظر إلى ظاهرة العنف من زوايا متعددة مجتمعة ومتفرقة .. في عالم متغير سرعة ايقاع

الاحداث فيه رهيبه وانهدار النظام العالمي القديم وقيام نظام عالمي جديد بالفعل صراعات كانت مؤجلة فلذا أضفنا هذا كله إلى اسبابنا المتضاعفة في الداخل من ازمت لا اول لها ولا آخر .. كل هذه اسباب تجعل العنف هو السبيل الوحيد ليس لمجرد التعبير عن رأى او فكرة وانما قد يكون مجرد احتجاج او لمجرد الخروج عن حالة الركود وانعدام الامل والياس الذي يخيم على قطاعات مختلفة من المجتمع المصري خاصة الشباب ، لذلك انا اعتقد ان العنف الذي نعاني منه ليس عتقا سياسيا فقط وهذا على مستوى العالم أجمع بالاضافة اليينا .. مازال العنف عملية اجرامية بالاضافة إلى العنف السياسي صور الجريمة في العالم اصبحت بشعة .. نسمع ونشاهد الان صورا من الجريمة العنيفة لم تكن معروفة من قبل .. الجريمة المنظمة تماثل الارهاب او تفوقه !

● د . مصطفى كامل : لست متاكدا ان العنف قد زاد والحقيقة ان العنف ظاهرة مستمرة ولكن الذي يميز عن الفترة الاخيرة ان مواقع المواجهات العنيفة اختلفت كما ان نوع العنف قد تغير ..

ففي الماضي كان يتمثل في مواجهة بين حركة تحرير وطنية وقوى استعمارية . كان يتمثل في ثورة اجتماعية مثلما كان الحال في الصين - كوبا . الذي نشهده الان ليس حركات تحرير وطنية في مواجهة قوى استعمارية كما اننا لانشاهد ثورات اجتماعية - ولكن الذي نشاهده الان تصاعد



المصدر : المجلد ٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

حدث هو ان مستوى التطلعات قد زاد على حين ان القدرة على اشباع مثل هذه التطلعات عن طريق العمل السياسي او من خلال العمل الاقتصادي والاجتماعي ، القدرة على اشباع هذه التطلعات قد ضاقت إلى حد كبير وهذا يفسر نمو العنف في مصر كما يفسر نمو العنف على مستوى العالم ولكنه عنف من نوع خاص وقد لا يكون هذا العنف بالضرورة اعلى من مستواه عما كان معروفا من ٣٠ سنة .

العنف والمواجهة الامنية

● المصور : ماهو تصور الجهات الامنية المسؤولة تجاه تزايد هذا العنف في الشارع خاصة الفترة الاخيرة .
● لواء د . بهاء ابراهيم : اذكر انه في وقت ما كان الاطباء عندما يفشلون في تحديد سبب مرض معين يردونه في النهاية إلى عبارة ابتكروها هي « الحساسية » كذلك نفعل بمشكلة العنف نردها إلى الحرية السياسية وإلى الازمة الاقتصادية بينما واقع الامر ان هذين السببين لا يستطيع ربطهما ببعضهما البعض ربطا مباشرا بالعنف .. اذا قلت غيبة الحرية السياسية والديمقراطية هو السبب في وجود العنف ! هو السبب في ازدياد ظاهرة العنف ! الواقع يكذبني لعدة اسباب : الاتحاد السوفييتي على سبيل المثال كان بلدا معجزة في الامن لاتحدث فيه حالة او جريمة عنف واحدة سواء في « موسكو » او باقي الاتحاد مرة كل فترة .. ولم تكد تهب رياح الديمقراطية حتى وجدنا ان القتل والسحل بدأ مع اول نسمة ديمقراطية وتصاعد وتزايد واصبحت من اخطر دول العالم .. واذا كانت غيبة الديمقراطية هي سبب العنف ، فالديمقراطية قائمة في الولايات المتحدة وهي اكثر بلاد العالم عنفا وحرية التعبير فيها متاحة كما لم تتح لأي بلد في اخر العالم ومع ذلك جرائم العنف فيها لاتقلس بأي جرائم عنف في أي دولة اخرى .

اليقين اننا نتحرك خطوات نحو مزيد من

في انواع العنف الذي يرتبط بدعوات دينية او عرقية ترفع راية الاسلام او راية الهندوسية مثلا او عرقية مثلما يجري في جمهوريات الكومونولث ويوغسلافيا .

● المصور : وبماذا تفسر اختلاف مواقع العنف وتغير طبيعته ؟

● مصطفى كامل : اتصور ان سقوط مصداقية النظم القومية والاشتراكية يقدم جانبا كبيرا من التفسير . فهي لم تقدم الحل لمشاكل الاستقلال الاقتصادي والسياسي وتقدم ايضا حلا لمشاكل التنمية في مجتمعاتها كنـ البعض ايضا يعلق آمالا كبيرة على ان تقدم الاشتراكية حلا لمشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها .. اما في الوقت الحاضر فقد سقطت مصداقية النظم القومية والاشتراكية .

وينطبق ذلك علينا في مصر فقد سقطت لدى قطاعات من المواطنين صدقا ام خطأ عن حق او عن زيف سقطت مصداقية النموذج القومي الذي عبر عنه نظام الرئيس عبدالناصر في الخمسينات والستينات ، سقطت ايضا مصداقية الحل الاشتراكي ومع ذلك وعلى الرغم من سنوات عديدة من الانفتاح الاقتصادي لم تحل مشاكل المواطنين الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه اتاح قدر من التعددية لبعض القطاعات الاجتماعية وبعض التيارات السياسية ولكن لم تتمتع كل القطاعات الاجتماعية ولاكل القيادات السياسية بمثل هذا القدر من الحرية والتعددية وحرية التعبير .. وبالتالي الذي



المسار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ يوليو ١٩٩٢

د . سعد الدين إبراهيم :

● يلجأ الناس للعنف عندما تضيق قنوات التعامل مع الخلاف ضيقا شديدا .

لواء د . بهاء الدين إبراهيم :

● اعطني الحرية لأحبس ٥٠ ألف مواطن ولن تكون هناك جريمة .

حوادث الاغتصاب وتكرر .. كيف استطيع ان امنع هذه الظاهرة ان على ان اجمع كل المشتبه فيهم ثم اضعمهم في معتقل مثل « معتقل الطور » ، مثلما كان يحدث فتختفى الظاهرة ! اعطني الحرية لأحبس ٥٠ ألف مواطن مصري وبعضهم أبرياء ولن تكون هناك جريمة نشل او جريمة سرقة او جريمة مخدرات !

انا لا ادعو إلى هذا انا هنا اشخص مرضا ، واقول فنقبل الحرية ونحن نعرف ثمنها ونحن ندفع ثمنها .. انا ارى انه كلما زادت الحرية والديمقراطية زادت الحدود التي تكتف رجل الامن وعندما شرعوا في القضاء على الارهاب في انجلترا .. قاموا بسن قانون للارهاب وانا لا ادعو لقانون الارهاب المصري .. قانون الارهاب الانجليزي الذي سن اعطى لرجل الامن سلطات ليست لرجل القانون .. اذا خرجوا عن النطاق الديمقراطي وخرجوا في انجلترا عن مفهوم الحرية بقانون استثنائي امتن كل ارادة الانسان وحرية الانسان في بلد الديمقراطية الاصيله عندما وجدوا انفسهم مضطرين لوقف هذا العنف .

يجب ان نعرف كيف يعمل رجل الشرطة عندما تحدث جريمة سياسية او اجتماعية او اي نوع - انا لا اعرف الفاعل ولا يوجد

الحرية السياسية والتعددية الحزبية وان لم تكن بلغنا مداها الاخير .

وبالرغم من هذا التحرك نحو الديمقراطية .. فإننا نتحرك في الوقت نفسه وبنفس القدر نحو مزيد من العنف ! وانا على العكس من ذلك اقول ان مبادئ الحرية والديمقراطية بأمانة شديدة .. كلما اتسعت دائرة الحرية والديمقراطية انحصرت او ضاقت فرصة الامن للسيطرة .. هذه حقيقة يجب الا نخجل منها لانها الواقع ..

نطلب الحرية والديمقراطية ونحن نعرف ان ثمنها هو مزيد من العنف والاضطراب والقتل والجريمة !؟

● المصور : كيف !؟

●● لواء د . بهاء الدين إبراهيم : المسألة

ببساطة انا كرجل امن كيف استطيع ان احكم هذا المجتمع الذي تنتشر فيه ظواهر العنف .. تنتشر فيه حوادث النشل المسلح في الاتوبيسات العامة .. تنتشر فيه



لدى بلورة سحرية انظر اليها فاعرف الجاني!!

ولكن انا اقوم بجمع ٢٠ مشتبه فيها فيهم وامارس عليهم ضغوطا قانونية او غير قانونية حتى يخرج من بينهم الفاعل او لا يخرج ! او لا يكون بينهم فاعل على الاطلاق .. وما لم امارس هذه الضغوط لن اصل إلى شيء وكلما زاد حجم الضغوط واتسعت دائرة الاشتباه كلما كانت فرصتي للضبط وفرصتي للاحكام اكثر ..

تداول السلطة

● المصور : لنسمع تفسير رئيس الحزب الناصري حول مفهومه لظاهرة العنف في الشارع المصري ؟

● ضياء داود : اعتقد اننا عندما نتكلم عن العنف كظاهرة لا يفيدنا الاحكام الحدية او الاحكام الصارمة حول ظواهر فردية لنحكم على الظاهرة العامة .. نحن حين نتكلم عن العنف نتكلم عنه كظاهرة في المجتمعات الانسانية ككل . مهما كانت درجة الحرية والديمقراطية الموجودة فيها او عدم وجودها على الاطلاق .. فالجريمة موجودة وطرق واساليب مواجهتها متعددة ولكن النقطة الاساسية التي نتحدث عنها .. وهي اسباب ظاهرة العنف ونقر انها ظاهرة اى أصبحت سمة من سمات المجتمع في وقت من الاوقات . او عصر من العصور .. هذا هو ما نبحث عنه ! ولكن حدوث العنف على المستويات الفردية عملية لا يستطيع ان اطلق عليها لفظ ظاهرة . وكذلك ربطنا في حديثنا اليوم بين صلة وجود العنف رغم اتساع نطاق الديمقراطية وقاعدتها... انا اؤيد ما قام بشرحه وتحليله الدكتور سعد الدين ابراهيم في هذه النقطة تحديدا ..

ولاشك ان ظاهرة العنف ظاهرة متنوعة ومتعددة .. وبالنسبة لنقطة اتساع قاعدة الحرية والديمقراطية وازدياد العنف اعتقد انها مسألة نسبية .

في الولايات المتحدة قاعدة سياسية ديمقراطية حقيقية لاشك فيها وتمارس فيها الديمقراطية على اكبر نطاق ، ومع ذلك تظهر ظاهرة العنف مثل الذي حدث في لوس انجلوس - ظهرت لان هناك تخلفا

اجتماعيا لم يصاحب الديمقراطية وبنفس حجم الديمقراطية الموجودة هناك .

● المصور : وماذا عن العنف في الشارع المصري ؟

● ضياء داود : هناك سمة خاصة للعنف - في مصر - الموجود الآن .. وهي مركزه في الجوانب الدينية ، والامر الثاني انها مركزة في الصعيد بالأخص ! ولابد ان نتوقف عند هاتين الزاويتين كثيرا .. لان القنبلة المعدة للتفجير بصفة عامة دائما في مصر هي ايجاد أزمة ما بين الاقباط والمسلمين .. في كل فترة من الفترات .. ولكن الفترات التي يزداد فيها الضغط الاجتماعي مع القصور السياسي الديمقراطي تزداد هذه الظاهرة وتوجد الارضية الصالحة لنمو هذه الظاهرة اكثر من اى فترة اخرى .. ولكن عندما اجد ان هذه الظاهرة تفجرت بشكل ديني مقبول لدى جماهير الناس بالاضافة الى انها مركزة في الصعيد . حيث توجد كثافة قبطية وكثافة اسلامية وحيث تتلون هذه الظاهرة بشكل اخر .. يعطى المبرر للتدخل الاجنبى لحماية الاقليات .

اذن العملية تاريخية ليست جديدة ولكنها تتركز في الفترات التي توجد فيها الارضية الصالحة وانا ارى ان هذه الارض صالحة اليوم لقصور الديمقراطية .

من هو المتطرف ؟

● المصور : مع تزايد العنف والتطرف السياسي في الشارع المصري ، هل يمكن توصيف التيارات الموجودة على الساحة الآن ، وماذا عن المسميات التي تتردد سواء التيارات الاصولية او التيارات الاسلامية .. وما مدى صحة هذه المسميات ، وهل هناك تنوع فيما بينها .. ام انها تصب في النهاية في تيار واحد . وان كل تيار يلعب دورا معيناً .. وهل المواجهة الحالية كافية للتصدى لهذه التيارات ام نحن في حاجة الى اجراءات جديدة ؟

● سعد الدين : إن المعادلة التي تقول "إذا زادت مساحة الحرية تقلص دور



الامن" تجعلنا نقول إن الشواهد عالميا تؤكد عكس هذه القاعدة ، وإن كثيرا من البلدان توجد فيها الحرية ورغم ذلك يزداد فيها العنف ، وهناك كثير من البلدان يوجد فيها حرية ولا يوجد فيها العنف مثل سويسرا .. وإذا ضربنا مثلا بالولايات المتحدة فهي عبارة عن عدد من المجتمعات ولكن داخل دولة واحدة ، وكل مجتمع داخلي من هذه المجتمعات له مشكلاته في داخله وله مشكلاته مع الجماعات الأخرى . إذن القياس ليس مطلقا على زيادة الحرية بتقليص دور الأمن ، ويمكن أن نقول إن الدول الأخرى تتميز بتشكيلات ثلاثة وهي : أن دولة بها أمن وحرية ، وأخرى ليس بها أمن ولا حرية ، والثالثة خليط من الأمن والحرية ، ومن هنا يمكن أن نقول إن قضية العنف ليس لها سبب واحد ولكن لها مجموعة أسباب ، وهذا ما يعطى التشكيلة العالمية ، ويتوقف الأمر هناك على وجود ما يسمى بشروط وقاية وشروط ضرورة للأمن ..

وشروط الضرورة الأمنية أن يكون لدينا أجهزة أمنية قوية ومدربة ولكن هذا لا يكفي ..

أما شروط الوقاية فهي تتوقف على المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية والعملية والحضارية والروحية في عوامل مكملة للمشاركة .

ومن هنا يمكن أن ندخل فيما يسمى بالوقاية والعلاج وذلك مع السياسة الأمنية المكملة للمشاركة وبعد ذلك نجد أمانا سياسة عامة ومتكاملة .. وإذا لم تتكامل السياسة الأمنية مع السياسة العامة فلن تكون النتيجة سليمة اجتماعيا .

● المصور : ما مفهومك لتزايد ظاهرة التطرف في شارعنا السياسي ؟

● د . سعد الدين : ظاهرة التطرف تأخذ شكل عقيدة وشكلا سلوكيا .. الشكل العقيدى هو البحث عن نظام شامل مقفل من الأفكار التى لا يقترب منها أى شك أو هي البحث عن المطلق من الأفكار ، وهذا ينطوى على مضاعفات ، وهي امتلاك المطلق والحقيقة كاملة وبالتالي لا يملكها غيره .. فالتطرف الفكرى ينطوى عن نفي الآخر "بمعنى" أن من يملك فكرا آخر أيا

كانت صحته فهو غير صحيح .. هذا التطرف الفكرى العقيدى القطعى الشامل هو بحث عن الفردوس المفقود . وإذا كان لديه أمل فى الوصول الى الفردوس المفقود فيقول أنتى أملك الحقيقة .. إذن لا يتبقى الا الواقع لكى اصل الى الفردوس المفقود ، وبما أنتى لدى الحقيقة الفكرية والسلاح فلا يتبقى الا تحويل هذا الفكر الى واقع وذلك مع نفي الآخر فكريا وعقيدة وسلوكيا ووجودا ..

ومن هنا تنش الحرب على المجتمع وعلى الدولة مادام المجتمع والدولة يختلفان عنه ، وينتج التطرف والعنف فى مصر .

● المصور : من هم المتطرفون ! ومن أين يأتون ؟

● د . سعد الدين : السؤال المطلوب معرفة اجابته من أين يأتى هؤلاء طبقيا وعمريا وجغرافيا ! هل الظاهرة موزعة توزيعا عشوائيا على كل فئات المجتمع وطبقاته ومجموعاته العمرية او شرائحه التعليمية !

ونجيب عن هذه التساؤلات . بأن هذه الظاهرة مركزة فى شرائح لها مواصفات معينة وهي فى فئة عمرية محصورة بين ٢٠ : ٣٠ سنة لأن معظم من يصطدمون بالدولة او المجتمع فذلك مستهدف من هذه الجماعات ، أحيانا نركز على الدولة حينما تصطدم بأجهزة الأمن فقط ، وأحيانا نركز على المجتمع حينما تصطدم بفئة أخرى مثل "الاقباط" او المفكرين العلمانيين او الليبراليين مثل اغتيال فرج فودة او محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد ، فهو هنا يحارب المجتمع ليس فقط الدولة او الحكومة ، إذن الملمح الاول للجماعات المتطرفة فكريا وسلوكيا هو من الشباب . الصفة الثانية لهذه الجماعات أنهم يتركزون فى خلفية طبقية معينة ، وهذه الخلفية هي الفئات المتوسطة الدنيا وليسوا من الأغنياء وليسوا من الفقراء وليسوا من الطبقة الوسطى المستورة . وهم من هذه الشريحة القريبة من خط الفقر فيمكن انزلاقهم بسهولة الى تعداد الفقراء . والصفة الثالثة أنهم ليسوا جهلاء . وإنما حصلوا على قسط وافر من التعليم



المصدر : المسار

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. أحمد جلال عز الدين :

• قوانين الإرهاب في بعض الدول يتم تجديدها كل ٦ أشهر .

بالمعايير المصرية ، وإن ٩٠٪ ممن تقبض عليهم أجهزة الأمن في حوادث اصطدام بالدولة أو السلطة يحوزون على تعليم متوسط وفي الأغلب على تعليم جامعي .

الصفة الرابعة : وهي جغرافية هذه الجماعات وأماكن التمرکز ، من الملاحظ في السنوات العشرين الأخيرة إنهم يتركزون في محافظات الصعيد .

الصفة الخامسة : إنهم من أصول ريفية أو مدن صغيرة من البندر أو من المراكز ولكن حينما ينخرطون في هذه الجماعات يقيمون في المدن الكبرى مثل القاهرة أو أسيوط .

وهذه المواصفات الخمس تجعلنا نشير إلى أن خصوصية الظاهرة ليست موزعة عشوائيا . وهذا يعني أننا يجب أن نضع مستوى للتوقعات ، ومستوى للإنجازات ، وحينما تزيد الفجوة بين التوقعات والإنجازات تتضخم مساحة الاحباط ، ثم يقارن الشخص نفسه بالأغنياء أهم أكثر منى ذكاء ، وتكون الاجابة بداخله بالنفي . ومن هنا يؤمن بأن العيب ليس منه وإنما العيب من النظام القائم سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ... "وهنا يتلقفه" من ينتظره ويدرس حالته جيدا من هؤلاء الجماعات المتطرفة ، ويقول له "الاسلام هو الحل" .

● المصور : هل هناك تبليين في مواقف التيارات التي ترفع هذا الشعار ؟
● د. سعد الدين : من هؤلاء الجماعات من يقول الاسلام هو الحل بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومنهم من يعادى النظام السياسي فقط على اساس انه المسئول ، ومنهم من يعادى النظام السياسي ويعادى المجتمع .. الاخوان المسلمون يمثلون الفئة الاولى . ثم الجهاديون يمثلون الفئة الثانية التي تعادى النظام السياسي ولا تعادى المجتمع ، ثم التكفيريون يمثلون الفئة الثالثة التي تعادى الدولة والمجتمع معا .. هذه الفئات هي أكثر تهيدا لاستخدام العنف ، لأن القضية بالنسبة لهم بعد اقتناعهم بأن "الاسلام هو الحل" أصبحت دعوى مكتسبة والموت في سبيلها هو "استشهاد"

ومن هنا يكون تكليفه بعملية القتل أو مواجهة مواقف ارهابية فاصيح لا يبالي انه سيقبض عليه أو لا يقبض واتخذ صفة الفدائية بالنسبة لفكرهم ، وإذا تمكن من الفرار بعد اجراء عملية ارهابية فهو لا يفر للنجاة وإنما يفر لاستكمال دوره أو رسالته المقدسة والموت في سبيلها هو استشهاد .

رد الفعل "المتجاوز"

● المصور : هناك توصيف للعنف الديني لهذه الجماعات التي تعادى النظام في الشارع المصري .. فكيف يكون أسلوب مواجهتها ؟

● اللواء د. أحمد جلال : فيما يخص قضية الأمن ، أن كل مجتمع في العالم له خصائصه ومواصفاته الخاصة ، ولا نستطيع أن نقول إن دولة ديمقراطية ما تعاني من الجريمة لأنها ديمقراطية ، ولكن العكس يمكن أن نقول إن كل مجتمع له مواصفاته ، وأن الاجراءات الأمنية في بعض الأحيان عندما تصل الى مرحلة "رد الفعل المتجاوز" فهي تؤدي الى تفاقم المشكلة .



المصدر : ...

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعات في الدين أو كرا يجيدون استخدامها وهو ما يصل بالشخص الى التطرف .

أما عن اسباب التطرف فهي جاءت نتيجة الخلل الاجتماعي والتباين في المستويات الاجتماعية ، وأرى ان حالة معظم الافراد الذين تحولوا الى جماعات متطرفة لم تدرس دراسة كافية في مصر ، وان كانت هناك بعض الحالات الفردية وان كان قد شابها بعض القصور .

ففي الولايات المتحدة توجد مراكز فيها ما يقرب من ١١٢ باحثا يعكفون على دراسة ١٠٠٠ حالة للعنف .

ومن هنا اطلب بإنشاء مراكز لدراسة العنف وتوفر لها جميع الامكانيات وذلك لاستبيان تشخيص هذه الظاهرة .

بداية الارهاب

● المصور : هل حدث تبدل في تكنيك اعمال العنف لدى هذه الجماعات فيما تراه الآن من مواجهات مع أجهزة الامن ؟

● لواء د . احمد جلال : التكنيك الارهابي واحد مهما كانت هذه الجماعة ومهما كانت ايدولوجية التنظيم ، وهي تستخدم دليل عمل موحدا تتبعه جميع المنظمات في العالم بعد دراسة تطبيقية في أي مدينة في العالم .. اذن الاسلوب لا يختلف ، الذي يختلف هو الايدولوجية .

● المصور : ماهو تصور د . مصطفى كامل لاساليب العنف الموجودة حاليا واسباب ظهورها ؟

● د . مصطفى كامل : ليس هناك ما يؤكد ان ازدياد القيود على حرية المواطنين يؤدي بالضرورة الى تقلص ظاهرة لجوء جماعات سياسية دينية معينة الى استخدام القوة المسلحة ، وينطبق ذلك على حالة بريطانيا والمانيا ، فمزال العنف مستمرا في ايرلندا الشمالية ، وان

ولو تتبعنا طريقة الحركات الدينية المتطرفة في مصر فسنجدها قد تشكلت داخل المعتقلات ، وهذا يعني ان عمليات السلطة او الضغط القوي العنيف يؤدي الى ترحيل المشكلة فقط فتصل الى درجة لا يمكن حلها .

ومن ناحية أخرى ان اغلب الدول الديمقراطية التي اتجهت الى اساليب توسيع نطاق الامن كانت الديمقراطية فيها محدودة جدا ، وقد نجد ان القانون البريطاني لا يسمح بالاعتقال الا ٧ ايام فقط ويكتفى بترحيل الاجنبي اذا كان له نشاط معاد للسلطة او نشاط غير سوى في بلاده . والقوانين الخاصة بالارهاب في البلدان الاخرى يتم تجديدها كل ٦ اشهر مثل ايرلندا . وبالتالي يمكن ان نقول ان الصلاحيات الامنية هي علاج مؤقت ولا يمكن ان تكون علاجا دائما وشاملا ، وان الصلاحيات الامنية تعمل على ترحيل المشكل وقد يصعب حلها في النهاية وتصبح مزمنة .

وقبل ان نتكلم عن التيارات الدينية يجب ان نفرق بين الاصولية والتطرف .. ان الاصوليين هم جماعة يلتزمون بمبادئ اساسية للدين بعضهم سلفي يريد ان يعود الى العصور الذهبية لصدر الاسلام ويحاول ان يقتدى به بدون تفكير او مناقشة مع محاولة للنظر في تطبيق هذه المبادئ في الوقت الحالي . وبالتالي فان السلفيين هم اكثر رجال الدين التزاما او تشددا ..

أما التطرف فهو نوع من التعصب الذي يبحث عن ايدولوجية معينة ، وهذه الايدولوجية لا يجدها الا بالدين في حين ان الشخص نفسه ليس متدينا بدرجة كبيرة وانما جاء التعصب نتيجة السلوك الاجتماعي لهذا الشخص ، وقد تجد هذه



المصدر : ٢

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معظم أحداث العنف التي تجري الآن هي في لندن وبالقرب من مقر البرلمان البريطاني . ففي حالي ألمانيا وإيطاليا يبدو أن وضع قوانين خاصة بالإرهاب هو الذي أدى إلى تقلص ظاهرة الجماعات المسلحة والتي كانت موجودة مع تقلص مصادر التمويل لهذه الجماعات .

● المصور : ماهو الموقف في مصر عن اسباب الظاهرة بعيدا عن الدول الأخرى ؟
● د. مصطفى كامل : أن السبيل لمواجهة الجماعات المتطرفة في مصر لا يكون بإصدار المزيد من التشريعات ، ولكن بتقصي البذور التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات .

وفي الحقيقة نحن في حاجة إلى العديد من الدراسات حول الظروف التي تؤدي إلى لجوء بعض فصائل الحركة الإسلامية إلى استخدام القوة المسلحة ، وللعلم فإن استخدام القوة المسلحة ليس سمة لكل فصائل الحركة الإسلامية في مصر ، وإنما نجد أن هذه السمة أصبحت تتركز في السنوات الأخيرة في عدد محدد من

محافظات الصعيد وليس كل المحافظات ، ونسمع أيضا عنها في بعض أحياء القاهرة لا كلها ، مثلا نجدها في الزاوية الحمراء ، في أمبابة ، في عين شمس ، ولذلك نحن في حاجة ماسة إلى دراسات مكثفة حول هذه الامكن التي تميزت بوجود فصائل تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة ، ولدى انطباع بان الاصول الاجتماعية لهذه الفصائل قد اصبحت بتدن تعليمي منذ بداية الثمانينات عما كان عليه الحال في بداية السبعينات .

ولكن اذا ما قرانا التقارير الصحفية عن الجماعات التي لجأت إلى العنف في ديروط او في أمبابة نجد أن هناك تباينا كبيرا بين خصائص هذه الجماعات ، وخصائص اعضاء تنظيمي الجهاد والفنية العسكرية من حيث التعليم .

كما أن هناك تقارير صحفية تشير إلى أن بعض اعضاء التنظيم القائم في ديروط هم من بعض الفلاحين والعمال ومستويات تعليم متدنية ، ربما يرتبط ذلك لافاق

الهجرة التي كانت مفتوحة امام العمال اليدويين وامام الفلاحين في مصر في السبعينات فقد ضاقت امام هذه الفئات في الوقت الحاضر .

كما أن ادبيات الحركة الإسلامية وخاصة الحركات الراديكالية منها قد اصبحت مشاعة ومتوافرة على نطاق واسع .

كما أن هذه الفصائل التي تؤمن باستخدام العنف لها قنوات تصل بها إلى قطاعات من المواطنين لم تكن ممكنة في اواخر السبعينات واول الثمانينات .. واتصور انه من المهم في التوصيف الصحيح للحركة الإسلامية في مصر انها حركة اجتماعية متعددة الوجوه ومتعددة الانشطة لأن قسما من هذه الحركة لا يهتم بالسياسة ولا يمارسها .. مثل جمعيات الشبان المسلمين وبعض الجمعيات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وقسما آخر وثيق الصلة بالحزب الوطني الديمقراطي والحكومة ويجد منفذا له من خلال اجهزة الاعلام الرسمية ، وهناك اقسام أخرى من المجموعات الإسلامية تعمل إلى استخدام الحل السلمي .

● المصور : هل تعتقد أن هناك علاقة ما بين هذه التيارات ؟

● د. مصطفى كامل : الأمر المهم هنا أن هناك ترابطا بين كل هذه الاقسام ليس ترابطا تنظيميا ، ولكن الترابط من الناحية الفكرية وهي روابط قوية ، وهناك لغة حديث واحدة وافكار مشتركة . ومن الملاحظ أن بعض هذه الافكار المشتركة قد امتدت إلى بعض علماء الأزهر ، ومن الملاحظ أيضا أن بيانات حركة الإخوان المسلمين وبعض النقابات المهنية قد التمسست العذر للذين قاموا بهذا الحادث ، ولذلك على الرغم من انه ليس هناك ترابط تنظيمي للحركات الإسلامية الا أن هناك



المصدر : **المصدر**

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واسم مشتركة بينهم .

لذلك على الرغم من مجموع التباينات الموجودة داخل الحركة الاسلامية الا ان الذى يجمع بينها انها لا تتخذ موقفا واضحا من ادانة العنف كوسيلة لحسم الخلافات السياسية والفكرية .
استراتيجية المواجهة

● المصور : هل التيار الاسلامى فى حالة استمراره فى العنف وحمل السلاح يؤكد ضرورة مواجهة اجهزة الامن له .. خاصة ان المصريين بطبيعتهم لا يميلون لاستخدام العنف ضد الاجهزة الامنية فى المواجهة بصفة عامة .

● لواء د. بهاء ابراهيم : مادام حدث خروج على القانون ، فينبغى على رجل الشرطة ان يواجهه ، وملازمات هذه الجماعات او غيرها قد خرجت على القانون باى صورة بدءا من القتل او الاتلاف فهنا تبدأ المواجهة الامنية قبل ذلك لا يقدم الامن على الفعل ، الاصل ان الامن له دور مواجهة او علاج او وقاية ولا يملك الامن فى دور الوقاية الا قدرا محدودا ولذلك فإن الظاهرة تظهر كل عدة سنوات وهذا يرجع الى اننا نبحث على السطح ، دون ان نبحث عن جذور الظاهرة .

وان المواجهة الامنية هى علاج عرضى فقط "كمن يعالج ضغط الدم بالاسبرين" ثم يعود المرض للظهور مرة اخرى . وهذا هو ما يملكه الامن ، وان المواجهة الفعلية للامن هى اجراءات الوقاية . بينما القضية فى حاجة الى اجراءات اقتصادية وثقافية واجتماعية ونفسية وهى امور تخرج عن اختصاصات الامن ، واعتقد ان اصحاب الاختصاص عن هذه الاجراءات لا يتحركون بفاعلية لمواجهة الظاهرة .

● المصور : ولماذا عن الاجراءات التى يطالب بها الجهاز الامنى للمواجهة ؟

● لواء د. بهاء ابراهيم : القدر الوقائى الامنى فقط القدر المؤلم متعلق بالحجز او الاعتقال وهذا اجراء مؤقت ايضا .

وكما قال وزير الداخلية ان غاية الجهد الامنى فى مجال الوقاية هى ان يحتجز المشتبه فيه لمدة ٤٥ يوما . واذا تظلم

المتهم فينظر تظلمه خلال ١٥ يوما ، واذا افرجت عنه المحكمة وصدر قرار الافراج الثانى لابد ان يفرج عنه فى نفس اليوم وإلا يعتبر حجزا على انسان بدون وجه حق . ونحن نرى ان العمل بقانون الطوارئ فى هذه الظروف هو افضل اسلوب تعمل فى اطاره اجهزة الامن .

القانون وحده .. لا يكفى

● المصور : هناك تفكير او توجه حالى لاستصدار قانون للارهاب بدلا من قانون الطوارئ ، وهناك من يرى ضرورة وجود قانون الطوارئ الى جانب قانون الارهاب ، فاين الحقيقة ؟

● لواء د. بهاء ابراهيم : هذا الموضوع لا يزال موضع دراسة ، ولم ينته فيه الراى ، وهى ليست دراسة من جانب وزارة الداخلية ، ولكن جميع اجهزة الدولة

ضياء الدين داود :

● المواجهة الأمنية فقط تعمل على توريث المشكلة فى نفوس هذه الجماعات

تقوم بها ، فالامن ليس جهة تشريع ، ولكن مهمة الامن ان يضع الظروف الامنية امام جهات التشريع ثم لها ان تختار الموقف الذى تراه مناسباً .

فالقضية ليست فى التشريع ولكن القضية كيف ننفذ هذا التشريع ، والقضية قبل التشريع وقبل التنفيذ هى كيف نقى المجتمع من وجود الجريمة .

● المصور : لكن الشارع المصرى يشعر بان هناك اتجاها لهذا التشريع الجديد .. ما هو الموقف ؟

● لواء د. بهاء ابراهيم : حتى هذه اللحظة لم تنته وزارة الداخلية الى عرض تصور نهائى .



المصدر : المصـور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

● المصور : لماذا وصلت درجة المواجهة مع التيار الاسلامي في اسبوط او في غيرها من اماكن التمرکز لهذه الدرجة من العنف ، هل لتغير تكتيك الهجوم - ام لكم الاسلحة التي في حوزته ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : اسبوط لها وضع خاص اقتضى ان تتم المواجهة على هذه الصورة ، فالمنطقة واقعة تحت سيطرة جماعات من المتطرفين يتعاملون بالعنف ، ومن اجل تصفية هذا الوضع كان لابد من وجود قوات كبرى امنيا ، لاعادة فرض القانون على هذه المنطقة ، وسبق ان قمنا باجراءات مماثلة في الزاوية الحمراء وعين شمس لطبيعة الصراع الدموي مع هذه الجماعات ويمكن ان اقول .. انه يجب ان تنهض كل اجهزة الدولة بدورها الوقائي في مجال ارساء التعاليم الاسلامية الصحيحة ، لانه يجب ان نعمل بالحكمة التي تقول "الجسم السليم لا تخترقه الامراض بسهولة" والذي يحدث هناك ان الاجسام ضعيفة في تعليم الشباب الواقعين تحت سيطرة الامراء الذين اصبحوا يتحكمون في كل المجالات هناك والتي خلقت اجساما ضعيفة تسود هذا المجتمع . ولذلك يجب ان نعطى علاجا قويا لسد نقص هذه المجالات لكي يتغلب هؤلاء الواقعون تحت سيطرة هذا التيار ليكونوا بعد ذلك اصحاء اقوياء . ويمكن ان نقول ان الوقاية الكاملة لهذا المجتمع مكلفا مطلوبة من جميع الجهات المسؤولة وبهذه الوقاية لا يجد رجل الشرطة الفرصة ليجد نفسه مكلفا بمهام ليس مسئولا الا على جانب واحد فقط منها وهو الامن ، وبعد ذلك نجد ان كل انسان له القدرة على حماية نفسه عملية كاملة .

الشرطة وحدها .. لا تكفي

● المصور : هناك تصور يدرس حاليا امام الجهات التشريعية ، الا يمكن ان نقول ان تضافر جميع اجهزة الدولة لعلاج هذه الظاهرة وليست الشرطة وحدها يكون هذا هو التصور الذي تم اعداده من الجهات الامنية ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : الذي يجري حاليا من دراسة لهذا القانون بعيد عن الداخلية ، ولكن راي الداخلية مازال محل

مناقشة داخل الوزارة ، ولم يخرج حتى الان راي نهائي في هذا الإطار ، لان هناك من يرى في المناقشة داخل الوزارة ان القانون الموجود يمكن ان يكون كافيا ولكن المطلوب هو الية التنفيذ لما هو موجود وقائم على ان يصلح به وقاية ويصبح كافيا . ونحن نؤمن في النهاية بان التشريع لم يكن الطريق الاسهل لعلاج المشكلة وليس العلاج الحاسم ، وانني ارى ان العلاج الاجتماعي هو العلاج الاشمل والكافي ، ثم ان لدينا تشريعات ، وانا لا اعترض على ما يدرس حاليا من تشريعات ، وانا اقول اننا نخطيء اذا تصورنا ان قانونا يحل مشكلة الارهاب . ولكن العلاج يجب ان يكون شاملا .

● المصور : ما تصوركم للمعالجة الامنية في الفترة الماضية في مهاجمة العنف ، هل كانت هذه المعالجة هي المطلوبة ام لديكم ملاحظات عليها ؟

● لواء د. بهاء إبراهيم : نحن نواجه الموقف بعد اشتعاله ، عندما تشتعل النيران فنواجه بكل امكانياتنا . فانا انصوّر ان الداخلية تبذل كل جهدها ولم يكن هناك قصور . ومثال على ذلك . انه في احداث ديروط فقط نضع ٥ آلاف ضابط وعسكري وارسلنا اربعة مساعدين اول للوزير هناك منذ ما يقرب من شهر يقيمون في "خيام" فهذا يعد جهدا كبيرا بجانب العمل اليومي للداخلية . وانا اعتقد ان الداخلية لم يكن في وسعها ان تفعل اكثر من ذلك . واستطيع ان اقول ان امكانيات الداخلية كافية على المواجهة والتصدي لهذه الحالات واننا نتطلع لامكانيات احداث واقوى لمواجهة هذه الظواهر . مصادر التمويل

● المصور : مسألة المد المالي والمد العسكري لهذه الجماعات من الخارج ، هل لدى وزارة الداخلية ما يؤكد ذلك . وماهي



المصدر :

المصدر :

١٠ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● لواء د. بهاء إبراهيم : الدليل على ذلك ما يقومون به من سرقات لمحات "الذهب" عندما انحسرت مصادرهم في التمويل .. ولكن هذا لا ينفي أن نقول بعدم اتصالهم خارجيا ولكن لم يثبت بالقطع حتى الآن مصادر التمويل الخارجية .
الاسلوب الامثل

● المصور : ماهو الاسلوب الامثل

د . مصطفى كامل :

● زيادة متوى
التطلعات وتضاؤل
القدرة على إشباعها
يؤدي إلى نمو العنف .

للمواجهة الامنية لمثل هذه الجماعات ؟
●● ضياء دواد : يمكن ان نقول من خلال التجارب ان المواجهة الامنية تاتي في نهاية المطاف للاحداث بعد ان تختمر وتحرك في مسارب كثيرة الى ان تتحول الى جرائم ثم تاتي لحظة تدخل الشرطة . فدور الشرطة ليس فقط مواجهة هذه الاحداث بعد ان تتحول الى جرائم ، ولكنها يجب ان تقتنبا للدوافع والمناخ الذي يخلق الجريمة .. اذن يجب ان تستطلع الشرطة من خلال تقارير مسبقة مناخ هذه الاماكن حتى يسهل العلاج قبل وقوع الاحداث . ونحن نعلن ان هناك جهلا شرطيا متخصصا لعمل هذه الدراسات وايحاء تبين من اين اتي هذا المدفع وما هي مصادر التمويل ويمكنها القضاء على جذور هذه الاحداث بمالها وما عليها قبل ان تحدث ، ويمكن ان تكون هذه هي الوقاية . ولذلك يمكن ان نقول تاريخيا ان الاجراءات الامنية عادة تؤجل المشكلة ولا تعالجها

الاجراءات وهل هذا المد المالي او العسكري جزء من مخطط دولي ، ايا كانت الجهة التي تقوم به ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : يمكن ان نقول انه حسب التقدير العام ان عمليات الاغتيال العام او عمليات قتل المسيحيين لا يمكن ان نبرئها من صفة التخطيط المقصود وليس صفة الخطأ .

اما عن الجهات المقصودة التي تخطط لهذا .. هذه الحقيقة لا يمكن ان نقولها على علنها لان جهة مثل ايران او السودان على سبيل المثال اذا قلنا ان هناك اتصالات ولكن تحديد هذه الاتصالات على وجه قاطع او على وجه نهائي لا نستطيع ان نأخذ الدول بالشبهات .

مثلا اذا كانت لدى البنوك مبالغ محولة من جهة معينة لا يمكن ان نقول انها تاتي لجماعة معينة او نظلم معين . وعلى اي حال فان النيابة العامة تجري تحقيقاتها في هذا الجانب بهدف الوصول الى مدى اتصال التنظيمات المصرية الداخلية بالتنظيمات الخارجية .

● المصور : ما هي اكثر التيارات المشكوك في اتصالاتها الخارجية ؟

●● لواء د. بهاء إبراهيم : لم يتحدد على وجه الاطلاق دليل يقيني ، ولكنها عبارة عن قرائن ترجيحية ، لان معلوماتنا ان معظم هذه الجماعات من فئات تعتبر فقيرة فمن اين تنفق على شراء السلاح .. اذن فالتحقيقات تسبق الاتهامات حتى لا تلقى جزافا .

● المصور : ماهي مصادر التمويل لهذه الجماعات بعد ان سمعنا ان لديهم مدافع وبنادق وكما كبيرا من الاسلحة ؟

●● د. سعد الدين إبراهيم : اعتقد ان المصادر من الاشتراكات التي يمولها اعضاؤها العاملون في الدول العربية ثم الاتلاوات التي يفرضونها في اماكن السيطرة والتمركز بالنسبة لهم . ثم من النهب والسرقه .



المصدر : المجلد ٢

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفصائل الإسلامية المسلحة الى ارتكاب الجرائم وهو يحتاج عدم المواجهة الأمنية الناجحة.

ولعلنا نرى من خلال التقارير الصحفية ان بعض رجال الشرطة في احدى مناطق الصعيد ان الضابط الذي كان مسئولاً عن نقطة شرطة "صنبو" كان يحيل المواطنين الذين يلجأون اليه ببعض الشكاوى والبلاغات الى امير هذه الجماعات ليكون هذا الامير هو صاحب الحل والعقد في أمور المواطنين وامير الجماعة كان يأخذ نوعاً من المكافأة او نوعاً من الاتلوة لحل هذه المشاكل.

من ناحية أخرى انه في مناطق الصعيد حرم على المواطنين ابط حقوقهم عندما تكون لديهم مناسبات افراح او زواج لابنائهم لانها كانت تمنع برادة هذه الجماعات ، والغريب ان رجال الشرطة قد قبلوا ذلك ربما إثارة للسلامة ربما للتعاطف مع اقارب هذه الجماعات وربما ان هذه الجماعات في بدايتها لا تظهر خلافاً مع الجهات المسئولة في ممارسة اساليبها ولذلك ينبغي التامل في اسباب هذه الظاهرة ، فالظاهرة حتى الان مقصورة على محاققات معقنة في الصعيد او على احياء معينة في القاهرة ، وهي احياء تتميز بانها احياء التهميش الاجتماعي ، يجب ان نضيف انخفاض مستوى الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة الذي ساعد على تكوين هذه التنظيمات .

مع نظرة اقتصادية جديدة في السياسات التي تتبعها الحكومة التعليمية في المدارس والادراس الاجتماعية .

ومواجهة اعلامية يجب ان تكون على درجة كبيرة من الأهمية .

● المصور : كيف تكون استراتيجية المواجهة !!

● د . سعد الدين : لابد ان تكون استراتيجية المواجهة لهذه الظاهرة سياسية اجتماعية وأمنية في المقام الثالث هذا لا يعني التقليل من أهمية عنصر الأمن .. وفي محاولة لصياغة تصور استراتيجية المواجهة .. يجب اولاً غلق الثغوب في البعد الأمني للمواجهة .. واعتقد ان الطريق التي يعمل بها الأمن احياناً قد تؤدي الى اختراق بعض

قبل حدوثها ، وفي الوقت نفسه تساعد على توريث المشكلة لدى نفوس هؤلاء الجماعات . ولذلك فانا اطلب بعمل مراكز دراسات على اعلى مستوى لاستبيان هذه الظواهر ، والمشكلة الأكبر والأهم هي توصيف هذه الظاهرة : هل هي مشكلة دينية ام هي خلاف ديني ام هي مشكلة سياسية واجتماعية !! واذا صح حسب تقديرى انها مشكلة سياسية فلا يمكن ان تكون المواجهة فيها أمنية وينبغي ان تكون المواجهة سياسية ايضاً .

● المصور : واذا كانت التيارات الدينية تتحرك حالياً مطالبة بإنشاء حزب ديني وتريد السلطة ؟

● ضياء دواد : ليس حراماً ان يطمح اى فصيل سياسى في ان يصل الى السلطة ، فهذا صميم الديمقراطية .

● المصور : نحن نعرف ان الدستور لا يسمح بهذا ؟

● ضياء دواد : الدستور يقول طبقاً للأحزاب ولكن القانون هو الذى يمنع اقامة حزب ديني ، انما هم يقولون نحن لا نريد حكومة دينية لان الاسلام يمنع الحكومة الدينية .. وانما نريد حكومة تطبق الشريعة الإسلامية ، وهذه ليست حكومة دينية .. ولكنها حكومة تستند تشريعاتها من الشريعة الإسلامية . ولذلك كوني اقوم بعمل جهاز يتحرك للدعوة الدينية فقط فهذه ليست هي القضية كما هو حادث الآن .

ولكن يجب ان تكون المواجهة سياسية .. لان هؤلاء فصائل سياسية تسعى للحكم باى شكل من الاشكال ، فمن الاولى ان تكون الاحزاب السياسية هي التي تتصارع لكي تصل الى الحكم ، وليس المواجهة الأمنية فقط او الحكومية الحالية من خلال الوعظ .

المواجهة الناجحة

● المصور : ماهى اساليب المواجهة الناجحة من وجهة نظركم وكيفية مواجهة هذه التيارات ؟

● د . مصطفى كامل : يجب ان تقتضى اساليب المواجهة الأمنية الناجحة دراسة عمليات المواجهة في الفترة الماضية ثم التامل في البذور التي انتجت هذه الظاهرة ومحاولة علاجها في المستقبل ، وان لجوء



واننى اعترض على النغمة التى تسود حاليا بان المناخ الدينى السائد حاليا فى وسائل الاعلام هو الذى افرخ هذه الجماعات المتطرفة وعمل على زيادتها واتساع حركتها واعتمادها على العنف . ولكننى اؤكد ان الدين الصحيح ليس مطلوباً فقط لذاته وانما هو الوقاية السليمة والاساسية لمواجهة هذه الجماعات . ومن خلال الاسلام الرشيد يجب ان نتصدى لهذه الجماعات الذى يرفضها الاسلام . فتحرك جميعا بداية من الاوقاف والازهر والاعلام والتربية الدينية الصحيحة من برامج فعلية صحيحة دون ان نعزل مفهوم الدين واختلافه مع التطرف وبذلك تسقط حجة هؤلاء المتطرفين . لانهم يتصورون انهم اصحاب الدين الصحيح .

●● المصور : فى النهاية نشكر الضيوف ..

الجماعات المتطرفة لرجال الامن . وهناك ثقب فى المواجهة الاعلامية كما سبق . ويجب ان نركز على الخطاب الدينى المعتدل لى نقوم بتشريح دعوتهم وخطابهم الذى يفرق بين متدين معتدل الى متدين منحرف ثم الى ارهابى وذلك لبيان الفرق بين التفكير الدينى الهابط وبين الاسلام الصحيح . ولكن اهم شروط للمواجهة هى المواجهة الاجتماعية الاقتصادية التى تقلص الحرمان النسبى وتقضى على التهميش .

وفى النهاية ان كل مجتمع توجد به "حصّة" من السخط ومن عدم الرضا .. هذه الحصّة من خلال احزاب سياسية عديدة يتم توزيع هذه الحصّة على كل هذه الاحزاب . ولكن الحاصل فى حركة التنظيمات السياسية فى مصر انه اصبح اندماج الحركات الدينية فى مصر هو الذى يؤمم او يجند الاغلبية العظمى من الساخطين ومن هنا تكمن الخطورة .. انه اصبح لكل انسان يريد التغيير سواء كان متدينا او غير متدين ولديه الرغبة فيقع تحت عباعتهم .

● المصور : كيف تكون المواجهة الامنية مع هذه التيارات خاصة بعدما قيل ان ثمة قصورا امنيا للمواجهة فى الاحداث الاخيرة ؟

●● لواء د. بهاء ابراهيم : القول بان هناك تقصيرا امنيا فى احداث "صنبو" او غيرها يحكم على الاشياء بعد وقوعها وليس قبل وقوعها .. صحيح ان ثمة ظواهر حدثت فى صنبو وفى قرى كثيرة اخرى لا يمكن ان نطمئن اليها وكانت تواجه فى حدود حجمها .. ومن يتصور ان لدينا تقصيرا يجب ان يعلم انه يوجد ٧ او ٨ الاف قرية مثل "صنبو" .. عندما يكون هناك حدث صغير يجب الا ارسل به ٥ الاف جندي . فاننا نواجهه بالقدر المطلوب مبدئيا وعندما ارى ان الوضع ازداد اشتعالا ارسل بالقدر الكافى .. اذن فليس لى ان ارسل بمصفحات عندما تقوم جماعة او امير منهم بتصرف صغير . وهذا ما حدث فى "صنبو" .



المصدر:
الرقم:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٦١

ملاحظات حول التعديلات التشريعية لمكافحة الإرهاب

د. أحمد جلال عز الدين

تعتبر المواجهة التشريعية أحد أهم الأسلحة التي تحصن بها المجتمعات نفسها ضد خطر الإرهاب، ففي الدولة الديمقراطية يقوم القانون بدور الحماية للمصالح العامة، ويتصدى للظواهر الإجرامية التي تهدد أمن وسلامة المواطنين واستقرار الأوضاع الاجتماعية، عن طريق فرض عقوبات وتدابير وصلاحيات إجرائية لرجال السلطة العامة تمكنهم من أداء رسالتهم في الحفاظ على الأمن والنظام العام.

نظري هو تعريف إجرائي يركز على مظاهر الإرهاب وليس جوهره، فالواقع أن الإرهاب يهدف دائماً إلى تغيير النظام الاجتماعي، وأن أهدافه أبعد من مجرد استخدام العنف أو إثارة الرعب، وإنما تلك وسائل لتحقيق غاية، وقد أحسن المشروع صنعا عندما استفاض في تعريف مظاهر الإرهاب بصورة جامعة ولكنها غير مانعة، ويعتبر المشروع من أوائل الأتجاهات التشريعية الرائدة في تعريف الإرهاب، الذي مازال - وسيظل - مشكلة فقهية تحتاج إلى مزيد من البحث والمناقشة حتى يمكن الوصول إلى تعريف متفق عليه.

٢ - أن المادة ٨٦ مكرر المقترحة تمد مجال الملاحقة العقابية إلى مرحلة ما قبل العمليات الإرهابية، وهذا النص الخاص بتجريم إنشاء الجمعيات أو المنظمات أو العصابات التي يكون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القانون.. أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن.. أو

٢ - أن قانون العقوبات المصري يعتبر من أحدث التشريعات في العالم، نتيجة ما تدخله عليه التعديلات المستمرة من تغييرات جذرية تساهل التغيير الذي يصيب النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يصاحب تغير النظم والأوضاع المحلية والدولية.

فمنذ صدور قانون العقوبات عام ١٩٣٧ وحتى شهر إبريل ١٩٨٢ صدر أربعة وخمسون قانوناً تناولت التعديل أو الإضافة أو الإلغاء لمواد هذا القانون، بل أن قانوناً واحداً وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تناول بالتعديل أو الإضافة أو الاستبدال أو الإلغاء ١١١ مادة من قانون العقوبات، وإيضاً القانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ألغى ١٥ مادة بأكملها في الوقت الذي عدل فيه كلية من نطاق بعض الجرائم والذي يستعرض التعديلات المقترحة يلاحظ ما يلي:

١ - أن التعديل بدأ في المادة ٨٦ بتقديم تعريف للإرهاب، أو بمعنى أدق لما هو مقصود بالإرهاب في أحكام القانون، وهذا التعريف في وجهة

وقد لجأت النظم القانونية في العالم الحس إلى أحد أساليب ثلاثة في مواجهة الإرهاب هي:

١ - أما إصدار قوانين خاصة لمكافحة الظاهرة

٢ - وأما الاعتماد على قانون للطوارئ مثل ما فعلت بريطانيا عام ١٩٧٣ بالنسبة لأيرلندا، وعام ١٩٧٤ بالنسبة للمملكة المتحدة ككل.

٣ - وأما تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية لجعلهما أكثر ملائمة لمواجهة الإرهاب مثل ما فعلت ألمانيا الاتحادية في التعديل الصادر في ١٩٧٦/٤/٢٤.

وقد رأى المشروع المطروح أمام مجلس الشعب الأخذ بفكرة تعديل القانون مع الاعتماد على قانون الطوارئ، ويرجع ذلك إلى سببين هامين أتصور أنهما كانا خلف هذا الاتجاه:

١ - أن نصوص قانون العقوبات في مصر هي بصفة عامة كافية وشاملة لكل صور الإرهاب، ولم تكن تحتاج إلا بعض النصوص الإضافية الإيضاحية، أو التي تتضمن تشديداً للعقوبات.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥ - ان المشروع قد اخذ في المادة ٨٨ مكرر د ببعض التدابير التي يمكن ان يحكم بها مع العقوبة، وهذه التدابير الخاصة بحظر الإقامة أو التردد على أماكن معينة أو الإلزام بالإقامة في مكان معين، تعتبر من التدابير الوقائية وقد اشترط القانون ان تصدر بحكم من القضاء والا تزيد مدتها على خمس سنوات.

٦ - اضاف المشروع الى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة نص المادة ٧ مكرر التي تنص في فقرتها الثالثة لماصور الضبط احتجاز من تتوافر لديه دلائل كافية على اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات لمدة ٧٢ ساعة، وأن يطلب من النيابة القبض على المتهم لمدة سبعة ايام يجوز مدها لمدة واحدة مماثلة.

واذا نظرنا للقانون نجد ان إيطاليا قد اصدرت القانون رقم ١٥٠ الخاص بالحبس الاحتياطي في ١٩٧٧/٤/٣٠ والقانون رقم ٥٣٤ في ١٩٧٧/٨/٨ في شأن النظام والأمن العام، وتسمح المادة الثالثة من هذا القانون لرجال الأمن - في غير حالات التلبس بالجريمة - بحبس أي شخص يوجه اليه اتهام في جريمة تزيد عقوبتها على السجن لمدة ست سنوات احتياطيا للفترة الضرورية لجمع الدلائل، وذلك بدون أمر قضائي، وفقط على مامور الضبط اخطار النيابة بالإجراء. اما القانون الخاص بالطوارئ في المملكة المتحدة فيجيز حجز المشتبه فيه لمدة ٤٨ ساعة ويجوز لوزير الداخلية مد حجز ذلك الشخص لمدة تصل الى سبعة ايام.

ولعل الشيء المثير في هذا المجال ان القانون الألماني اجاز احتجاز الشهود لمدة ١٢ ساعة بهدف التحقق من شخصياتهم وذلك في المادتين ١٦٣ ب، ١٦٣ ج، ويعتبر احتجاز الشهود بدعة مطلقة في القانون الألماني ولا يمكن تحملها كإمر دائم الا بصعوبة.

هذه بعض الملاحظات السريعة على التعديلات المقترحة، وهي في نظري معقولة ومعتدلة الى حد كبير، وهي بالمقارنة الى تشريعات أخرى لم تتجاوز نطاق الشرعية او تأتي بأحكام استثنائية لا تتفق مع السياسة الجنائية، فقد خرج كثير من التشريعات في الدول الديمقراطية - وفق كل المقاييس - خروجاً كبيراً على القواعد القانونية، المستقرة، الا ان الضمان الوحيد في عدم اساءة استخدام تلك النصوص هو الامانة التي تنص بها السلطات في تلك الدول والرقابة الشعبية الصارمة التي تخول دون اساءة استخدام السلطة.

الوحدة أو السلام الاجتماعي، هذا النص يماثل المادة ١٢٩ من قانون العقوبات الألماني المعدل التي تنص على تجريم إنشاء منظمات لها هدف الترويج لارتكاب الجرائم ضد الحرية الشخصية أو ضد مجموعات معينة من الشعب تربطهم صلة دينية أو قومية أو صلة جنس معين أو تمثل خطورة عامة، كما ان الفقرة الثالثة من المشروع تماثل المادة ١٤٠ عقوبات في القانون الألماني، وايضا المادة ١٣١ عقوبات الماني التي تنص على معاقبة جريمة تحبيذ ارتكاب جرائم العنف.

٣ - اما المادة ٨٨ المقترحة والتي تجرم اختطاف الطائرات، فهي تسد ثغرة في التشريع المصري، فقد عقدت الأمم المتحدة ثلاث اتفاقيات لتأمين وسلامة الطيران المدني هي: اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ واتفاقية لاهاي ١٩٧٠ واتفاقية مونتريال ١٩٧١، وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقيات على ادراج عمليات اختطاف الطائرات أو تعريض سلامتها للخطر في تشريعاتها الوطنية، ونظرا لان مصر من الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات فإنه كان من اللازم ادراج نص خاص في التشريع الوطني مثل ما فعلت كل الدول الأطراف في الاتفاقيات.

٤ - كما ان المادة ٨٨ مكرر الخاصة باحتجاز الرهائن، تقوم ايضا بنفس الدور في سد الثغرة التشريعية، حيث اقترت الأمم المتحدة في ١٩٧٩/١٢/٧ اتفاقية دولية لناهضة اخذ الرهائن، وانضمت اليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٢٥، وكان من الواجب ان يتضمن التشريع المصري نصا خاصا لمعاقبة هذه الجريمة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حلول عاجلة لمواجهة العنف الإجرامي والأرهاب

يشهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تصاعدا مطردا في بعض صور الإجرام العنيف باستخدام السلاح بخاصة ، كما يشهد العنيف مماثلا في حوادث الإرهاب ، ولاشك في أن لهذا كله أسبابه وعوامله في التدرج الاقتصادي للكثيرين من المواطنين فضلا عن الخواء الفكري للغالبية . وهذه أمور تجدر بالمراكز البحثية المتخصصة أن تتحد لدراستها .

يبدو أن القدر المتين المتاح من الرصد العلمي المنظم لهذه الظواهر يوقفنا على أن ثمة مناهجا عاما من الاستهتار بالقانون والتحليل على أنفاذ احكامه وينزع من التسامح الاجتماعي العام أو السلبية تجاه هذا كله . ومن هنا تكمن الخطورة الماثلة والمستقبلية وبخاصة في ضوء توقعاتنا بزيادة حجم الجريمة المنظمة في مصر .

وقد يكون من المفيد استحضار تجربة تاريخية لجان اليها الحكومة المصرية ، عندما استشرت موجات جرائم العنف بالمجتمع المصري بعد تطبيق قانون العقوبات الاهلي وتحقيق الجنائيات الاهلي عام ١٨٨٢ ، في ضوء بطله اجراءات الفصل في الدعاوى وتنظيم حقوق الدفاع ونحو ذلك . وقد عدت الحكومة في تسعينيات القرن الماضي الى تشكيل ما سمي بـ "مقومسيونات الاشقياء" للتصدي السريع للفصل في مثل هذه الجرائم . وهي لجان ادارية قضائية تتبع اجراءات قانونية تتسم بالسرعة وبالحسم . وقد ترتب على هذه السياسة انحسار سريع في موجة الاجرام العنيف اذذاك . وبالطبع فنحن لاندعولتبنى مثل هذه السياسة التي طبقت بنجاح منذ قرن مضى ، لتغير الظروف والسياسات المختلفة . غاية ما في الامر ، فاننا يمكن ان نقيد من اهدافها الوقائية .

وفي ضوء هذا نقترح بعض الحلول العملية العاجلة



فهمي على

لمواجهة استسراء موجات العنف الاجرامي وجرائم الارهاب جميعا ، بدون اخلال بحقوق الانسان وبحقوق الدفاع وباحكام الدستور وذلك على النحو التالي :

اولا - تشديد العقوبة على كافة الجرائم في حالة اللجوء الى العنف المادي أو المعنوي وبالاخص في حالات استخدام السلاح .

وقد نخص - في هذا الصدد - جرائم هتك العرض والسطر المسلح وحيازة السلاح غير المرخص . ونقترح - هنا بالاضافة - استثناء مثل هذه الجرائم من نطاق تطبيق ظروف الرأفة وفقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري ، ومع عدم السماح بتطبيق تنفيذ العقوبة على شرط (وقف تنفيذ العقوبة) .

ثانيا : احداث تعديل تشريعي بالنص على العقوبات السالبة للحرية غير المحددة المدة وبخاصة بالنسبة لمثل هذه الجرائم ، على أن تختص بأمور الافراج عن السجناء لجان متخصصة باشراف قضائي

ملام . وهذا النظام تأخذ به معظم التشريعات الجنائية في الدول المتقدمة .

ثالثا : تقنين نظام الاعتقال الوقائي بأمر من قاض وليس بقرار من وزير الداخلية ، في ضوء المثلومات الامنية المحصنة عن الخطورة الاجرامية أو الارهابية للشخص المائل لنظام الاعتقال الوقائي . ونقترح ان تخصص مستوطنات في الصحراء النائية لهذا النوع من الاعتقال ، وان تقوم هذه المستوطنات على التخصيص في تدريب هؤلاء المعتقلين على عمليات استنزاع الاراضي الصحراوية . ونرى ان يتولى امر الافراج لجان متخصصة باشراف قضائي ملانم .

على ان تراعى كافة مبادئ حقوق الانسان وقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء في هذه المستوطنات المتخصصة للاعتقال الوقائي .

وفي كل اقتراحاتنا هذه نود التأكيد على انه لاتعارض بينها واحكام موثيق حقوق الانسان ، ذلك ان هذه الموثيق تواجه - في المقام الاول - جرائم الرأي والضمير .

كما اننا نؤكد على ضرورة احترام حقوق الانسان وكافة الضمانات الدستورية والقانونية في كافة عمليات الاستدلال والقبض والتفتيش والتحفظ والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ العقابي ، بل وداخل مستوطنات الاعتقال الوقائي . مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة الاشراف القضائي المباشر على الامور الصادرة بالاعتقال ، وعلى اماكن التنفيذ العقابي وامكن الاعتقال الوقائي .

ونعتقد ان الإعمال الدقيق والمتوازن لمثل هذه الاقتراحات ، لكفيل بتحجيم موجات العنف الاجرامي والارهاب . وذلك بدون غرض من ضرورة الاهتمام بالتصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتردية سواء بالبحث العلمي أو بتزويد السياسات



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٦١

الارهاب والامن

والثقافة



د . محمد السيد سعيد

والارهاب السياسى ، مهما كانت تكلفتها
ومعطياتها وضحاياها .

والواقع ان الثقافة قد لعبت بتفعل دورا
اساسيا فى التاريخ الاجتماعى والسياسى
المصرى الحديث . وقامت هذه الثقافة الخاصة
والمتميزة عن غيرها من الثقافات المحيطة
والبعيدة بالحد من الاستقطابات الاجتماعية
والسياسية والمؤالفة بين القوى السياسية
والايدولوجية ، وتقيد درجات الغلو فى
الممارسة السياسية وتضييق الفوارق بين
مستويات الاداء الاجتماعى والاقتصادى . وفى
ظل هذه الثقافة تجنبت مصر المظاهر الأكثر
بشاعة من الانحرافات ، بما فى ذلك الانحرافات
الجنائية . ونظن ان مستوى الجريمة فى مصر
مازال اقل بكثير عن بلاد تواجه مشكلات اقل
فداحة وتفاقما مما نعانيه ، وخاصة مشكلات
الفقر والبطالة وعدم المساواة والحرمان .

هذه الثقافة المهيمنة هي بعض بقايا ماضى امام
الحنن الكثيرة ، والممتدة احيانا فى تاريخنا .
ولكنها هي ايضا التى تتعرض الآن لمحنة
حقيقية . وهذه المحنة ليست فقط من صنع
الارهاب والعنف فقط .. بل انها من صنع
الكثيرين .. انها صناعة ، تعاونية ، تشارك فيها
الدولة وسياساتها الامنية والاجتماعية ويشارك
فيها الفاسدون ، والصامتون الساخرون
والبائسون .

صار لدينا فى مصر مشكلة امن بسبب
تفشى الضعف والارهاب السياسى . هذا
صحيح . غير انها ليست سوى احد
اعراض مشكلة اعقد واكثر شمولاً ..
مشكلة مجتمع يعانى من تشوش يجعله
ينظر بتسليم غريب لعملية تاكل
القاعدة المادية والاخلاقية لتحضره
التقليدى .

وتحت تأثير هذا التشوش مازال
بعضنا يطمئن نفسه بان الانسان
المصرى يرفض العنف والتطرف طريقاً
للتغيير الاجتماعى والسياسى . والمعنى
المضمر فى هذا الاعتقاد هو ان لدينا
ثقافة مهذبة قادرة على ضبط السلوك
الاجتماعى والسياسى تلقائياً ومحاصرة
الانحراف والجريمة والافراط فى اساءة
استخدام القوة والسلطة . ويتكرر
استخدام هذه الحجة باشكال مختلفة ،
وكان مجتمعنا بمعطياته الثقافية لم
يتغير ، وكأنه لم يتحول من نمط محدد
الى نمط آخر تماماً . وربما يكون السبب
فى تكرار هذه الحجة هو التاكيد المستتر
على ان المجتمع المصرى بأسره سوف
يقبل طوعاً أى سياسة تستهدف تطويق
ومحاصرة وتصفية التطرف والعنف



المصدر : الأهرام
.....

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الثقافة لم تقبل قط الارهاب والعنف وصناعة القتل السياسي . ولكنها تتعرض الآن لاختراق كثيف من جانب تيار سياسي يضفي على افكاره وتصرفاته قدسية الاسلام حتى يفرض الامتثال العام لتوجهاته العنيفة . وهذا التيار لا يجمع اقلية ضئيلة - كما يحب البعض ان يطمئن نفسه - بل انه استطاع ان يعيى نسبة هامة من شباب هذه الامة . ويكاد يكون هو التيار الوحيد الذي يتحرك في الفراغ السياسي والفكري بانضباط تام وتناسق استثنائي وروحية الاستشهاد . غير ان هذا التيار يكرس نفسه كلية - تقريبا - لاعداء القهر والعنف ، لاعداء الدولة ورموزها فحسب ، بل هذا المجتمع كله وثقافته القومية بمختلف تياراتها ، بما في ذلك الثقافة الاسلامية السياسية القائمة على الدعوة السلمية .. وهذا التيار ، الجديد ، لم يخرج من عبادة حركة الاخوان المسلمين - كما هو شائع - بقدر ما مثل خروجاً عليها . وهو خروج يشبه من حيث الاساس المعتقدى والنفسى - حركة الخوارج بالنسبة للمعجى الرئيسى للفكر الاسلامى السننى فى مصر والعالم العربى . صحيح ان حركة الاخوان المسلمين قد تورطت فى منهج العنف فى مرحلة معينة . غير ان هذا التورط لم يخلو من ظروف استثنائية ، ولم يؤد بالقطاع الرئيسى من الحركة الى اعلان الحرب على المجتمع . فظلت هذه الحركة فى معظم

الاولات تقوم على الدعوة السلمية ، وتنسب الى اصول المذهب الكبرى للثقافة الاسلامية ، وللثقافة القومية المصرية .

وعلى نقيض هذا التوجه ، فإن التيار ، الجديد ، المنسوب قسراً الى الاسلام قد ولد منذ البداية على قاعدة من فكر العنف ، وظهر للمجتمع منذ البداية عبر احداث قتل وارهاب فظيعة . ولم يقم هذا التيار ببضعة اعمال قتل متفرقة كاستثناء عن توجه اوسع للدعوة ، كما يرغب البعض فى اقتناعنا . بل انه طور عبر عقد ونصف العقد من الزمن دولاباً كاملاً للارهاب والقهر ، الاجتماعى والسياسى . وهذا الدولاب الذى يظهر وكأنه جهاز عسكرى متخصص فى اعمال القهر والقتل واشكال العنف الاخرى ، يستند على مجال اوسع كثيراً للدعاية وانتاج الفكر .. او مضادات الفكر . قد لا ينتسب اليه تنظيمياً وهو مجال يبرر بصراحة ووضوح احياناً ، وعلى نحو مستتر وموهم احياناً اخرى اعمال الارهاب باسم الاسلام او الثورة الاسلامية .

ويمكننا وصف اغلب منتجات هذا المجال الاخير بمضادات الفكر لانه لا يستند اطلاقاً على الميراث العظيم للفكر الاسلامى . بل انه يناصر العداء للمنجزات الرئيسية للفكر العقلانى الاسلامى خلال عصور ازدهاره ، وخاصة فى القرنين الثالث والرابع الهجرى ، وكفى القارئ المتخصص او حتى العابر ان يلقى نظرة واحدة على بعض الكتب والصحف التى تنسب ذاتها زوراً للاسلام لكى يشعر بالعار ازاء المزاعم التى تنسب كتابات تيار العنف الى الاسلام . بل إن بعض التعبيرات المستحدثة لفكر التطرف والعنف لاتزيد على كونها تركيباً ملفقاً من نفايات الفكر الحديث والقديم . وعوادمه .

وقد يبدو من الغريب منطقياً ان يتمكن تيار يتسم بهذا المدى من الفكر الروحى والعقلى من استقطاب تاييد ومساندة قطاع ليس صغيراً من شباب الامة . غير ان عوامل كثيرة قد ساهمت فى هذه النتيجة المحزنة . ولانظن ان من بين هذه الاسباب مشاعر التدين العميق لدى الامة ككل . ذلك ان هذه المشاعر كانت منظومة بالاصول المذهبية للثقافة الاسلامية والقومية . وبالتالي ، فإن البحث عن تفسير سليم لهذه الظاهرة يجب ان ينصرف الى دراسة الاسباب التى اوهنت الثقافة الاسلامية والقومية ، او الاسباب التى تدفع تلقائياً قطاعاً ليس ضئيلاً من شباب الامة الى العنف والتطرف . فهذا الشباب يستجيب للعوامل التى تدفعه للتطرف ، وليس للاسباب الكامنة فى التدين بما فيه من روحانيات وتهذيب ومهما كان من امر ، فإننا لانستطيع تصحيح ظاهرة التطرف او مقاومة الارهاب والعنف على المعطيات التقليدية للثقافة المصرية . إننا بحاجة الى اطار جديد بالفعل للتعامل مع هذه الظاهرة

مشكلة الأمن

وليس هناك من الاسباب ما يجعلنا نظن ان السياسة الامنية الراهنة قادرة على التعامل الفعال مع ظاهرة العنف والتطرف باسم الاسلام . فجوهر هذه السياسة يتمثل فى قناعة بجواز وامكانية الاقتلاع المادى للعنف لمنظمات الارهاب والعنف السياسى والاجتماعى باسم الاسلام . وقد وصلت هذه القناعة الى الحد الذى دعا احد المتحدثين باسم هذه السياسة الى تمكينه من اعتقال مائة الف شخص ، حتى يمكن القضاء تماماً على الجريمة . والواقع ان عقلية الاقتلاع هذه قد شكلت



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٧ يونيو ١٩٦٦**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وثقافيا وسياسيا مع ضرورات التحول الى مجتمع ديمقراطي . ان جهاز الامن لا يحتكر هذه المشكلات وحده . فاعلم ان اجهزة الدولة لم تستطع احداث التجديدات التنظيمية والفنية الضرورية لاستيعاب اهم منجزات الحضارة الديمقراطية المعاصرة . وهي الاعتماد على العلم والمعلومات عوضاً عن اساليب العمل التقليدية وكذلك . فإن اغلب اجهزة الدولة مازالت تنصرف انطلاقاً من ثقافة بيروقراطية تسلطية وذات طبيعة فئوية الى حد ما . وهذه الثقافة عادة ما تميل الى نزع انسانية المجتمع وتعامل معه كاشياء . وجهاز الامن ليس استثناء من ذلك . واذا كانت ثقافة الحداثة الديمقراطية لم تنفذ بعد الى اجهزة الدولة بشكل عام . بما في ذلك جهاز الامن فإن مواجهة العنف والارهاب لن تكون سوى مواجهة جزئية وعشوائية ومكلفة انسانية واخلاقياً وسياسياً . وربما تكون هذه القضية هي جوهر اى مناقشة جادة لمسألة الامن في مواجهة الارهاب . فالامن هو ناتج منهجى لمجتمع وسياساته الكلية . فإذا فقد المجتمع الخصائص التى تنتج الامن على نحو منهجى وتلقائى . فإن عليه ببساطة ان يراجع سياساته وعلاقاته وهيكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والمجتمع الحديث قد يتعايش مع قدر معين من عدم الامن . او حتى قدر معين من العنف والارهاب بحكم ان له طبيعة معقدة ومتحولة . يتعايش المجتمع مع قدر معين من هذه الظواهر لا لأنه لا يملك جهازاً امنياً كفئاً قادراً على استئصالها . وانما لأنه يخشى من تكلفة اساليب اقتلاع الارهاب والعنف الهامشى . والنسبة قد تصل الى الجور على حرية كل الناس والاداء الفعال والديمقراطى لمؤسساته .

واشكالية الامن الجديدة في مصر تنشأ وتكتسب خصوصيتها في الظروف الانتقالية بين التقليدية والحداثة . فالمجتمع المصرى قد فقد طبيعته التقليدية العضوية . وفقد بالتالى

احد اسباب انتشار التطرف وتعميق اتجاه المنظمات المتطرفة المستندة الى تفسير مشوه للاسلام الى العنف . فقد ادت هذه العقلية الى انتهاكات كثيرة وجسيمة لحقوق الانسان الاساسية تشمل : التعذيب واخذ الرهائن من بين اهل المشكوك في ارتكابهم اعمالاً إجرامية وارهابية وتكرار الاعتقال التعسفى . وهذه الانتهاكات تدفع بالضرورة الى الياس . والياس بدوره هو يقبله الارهاب . ومن ناحية ثانية . فإن مثل هذه السياسة لا تهتم بما فيه الكفاية بحصر العقاب في الدائرة الضيقة للمشتبه في قيامهم بجريمة ارهاب . بل كثيراً ما توجه ضرباتها الى دائرة واسعة للغاية من المجتمع القروى او المدنى الذى يشبهه في انه يضم من يقومون باعمال العنف والارهاب من الجماعات المستندة على الاسلام . ويترتب على ذلك ان تصبح قرى او احياء بكاملها ضحية للاعمال الامنية موضوعاً للعقاب الجماعى وانتهاك الحقوق . وإضافة لما ينطوى عليه العقاب الجماعى من تكلفة اخلاقية وسياسية . فإنه يدفع جمهرة اوسع من الناس الى التعاطف مع المتطرفين . واهم من ذلك . فإن التحلل من القيود القانونية اثناء اداء الواجب الامنى يخلق انطباعاً لدى جمهرة الناس بأن الصراع لا يدور بين دولة تحمى الشرعية والقانون والخارجين عليها . وانما بين قوتين . احدهما هي القوة الرسمية والآخرى هي قوة الارهاب حتى ولو بتكلفة الموت . ولاشك ان العقل الشعبى يميل الى مكان وفي معظم الثقافات للتعاطف مع القوة الأخيرة . وخاصة لو وقع جمهور من الابرياء ضحية للصدام . مثلما حدث في قرية « كحك » وفي عدد من قرى الصعيد . ولاشك ان كثيراً من قادة جهاز الامن يدركون مخاطر هذا الاسلوب في مواجهة التطرف . ويبدل بعضهم جهوداً خارقة لتجنب انتهاك حقوق الانسان . غير ان المشكلة التى تدفع في اتجاه انتهاك الحقوق الاساسية للمواطنين والمشتبه في قيامهم باعمال ارهابية هي طغيان الاساليب الامنية التقليدية وسيادة عقلية تقليدية اعاقت تحديث جهاز الامن واقلمته فنياً



المصدر : الأمانة العامة

١٤٢١ هـ / ١٩٠٠ م

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واتخاذ القرارات . وهي ليست مضادة - كما يزعم البعض - للتقليدية أو الميراث الثقافي ، أو اهدارا للهوية والثقافة القومية . بل انها قد تكون المفتاح الحقيقي للنهوض بها . ولقد كانت الحداثة - أو أولى موجاتها الحقيقية في النصف الاخير من القرن التاسع عشر - هي ما حطقت احياء للثقافة العربية والنهوض بها ، وهي ما حطقت الاحياء الديني والاصلاح الجذري للمعارف والثقافة الدينية ، وارتقت عملية النهوض والاصلاح المعرفية بالميراث الثقافي واصول الدين وعلومه مع كل موجة اضافية من التحديث . كما وقعت العملية اسيرة النكوص والجمود والتخلف على كل نكسة للتحديث أو ردة عليه . ونظن ان الانتشار الهائل للجماعات المتطرفة باسم الاسلام هو ناتج منهجي لحركة معادية للحداثة والتنوير الديني في نفس الوقت

والديمقراطية والحداثة معا هما ناتج للمجتمع وقواه . فإذا كان هناك خطر داهم يحيق بهما من جانب قوى التطرف والارهاب فإن المقاومة الحقيقية والشاملة يجب ان تكون من جانب المجتمع كله . وليس جهاز الدولة وحده . وبالتالي فإن اى سياسة امن جادة وفعالة يجب ان تستند على المجتمع بكل قواه الحية : الديمقراطية والحديثة وبلورة مشاركة هذه القوى في صنع سياسة الأمن . ويمكن ان يتحقق ذلك على نحو ملموس بتأسيس هيئة أو مجلس قومي للأمن يضم الخبرات الثمينة وممثلى الأحزاب الشرعية والنقابات والجمعيات الكبرى والتيارات الثقافية والسياسية الاساسية بما في ذلك حركة الاخوان المسلمين . وقد كانت هناك مبادرات ثمينة للمشاركة الجماعية الى جانب المسؤولين الرسميين في بعض قضايا الأمن الخارجى ، مثل قضية طالب . ونعتقد انه قد آن الاوان لمبادرات مماثلة للمشاركة الجماعية الى جانب المسؤولين الرسميين في بعض قضايا الأمن الداخلى . فالأمن حق للجميع ويجب ان يكون من مسئولية الجميع حملته جنباً الى جنب مع حماية حقوق الانسان الاخرى .

الاساس المادى القديم لثقافته العضوية القادرة على الضبط الاجتماعى التلقائى . وهو لم يطور بعد ثقافة حديثة تكمل الثقافة التقليدية . وتبعث في جوانبها العظيمة الحياة والفعالية وتكيفها للتعامل مع الظروف الجديدة . وتبدو المواجهة الشاملة الحقيقية لظاهرة العنف والارهاب مرهونة بالتخطي الجذري لازمة الديمقراطية والحداثة . وبالتالي - فإن انتاج الامن يصبح مرهونا بطائفة متكاملة من السياسات القادرة على دفع التطور الديمقراطى والتحديث الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، واخيراً الادارى . الديمقراطية لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها تنحصر عليها معنوياً واخلاقياً منذ البداية ، وحتى قبل ان تخوض اى معركة مادية او بوليسية معه ، وذلك ببساطة لانها تملك قيماً ارقى ، وخاصة قيم الحرية والمساواة امام القانون والتسامح امام التنوع والتعدد . ولأن هذه القيم هي بحد ذاتها مجموعة هائلة من المكتسبات للمجتمع نفسه ، وهي المكتسبات التى تلهم كل قوى المجتمع للدفاع عنها وتأمينها . وتضمن مشاركة الجميع في ثمراتها . والحداثة بدورها قد لاتضمن القضاء على كل هوامش العنف والارهاب ، ولكنها قادرة على التعامل معه بفعالية اكبر وعلى تضيق وتقويض اساسها المادى . فجوهر الحداثة هو تحرير الابداع الفردى والجماعى ، وتكثيف الاداء الاجتماعى والمؤسساتى انطلاقاً من تقنين مكتسبات هذا الابداع الانسانى : العلمى والتكنولوجى والثقافى والجماعى ، والحداثة بهذا المعنى ليست شيئاً ثابتاً أو مجموعة محددة من السياسات والقوانين ، وانما هي التحسين المستمر لظروف الابداع .

وبهذا المعنى فلن الحداثة ليست كفاءة مجددة وفنية . وانما هي عملية تحريرية تنطلق من فتح الافاق امام العقل ، وفتح كل المنافذ امام المشاركة المنظمة لعموم الناس في صنع السياسة



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الحوادث» تحقق في ظاهرة العنف بمصر

**التدخل بين العنف الإجرامي والتطرف الديني
يمثل نوعاً جديداً من العمليات الإرهابية**



المصدر : الحوارات

التاريخ : ١٢ يولي ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فوده احد التفريعات العنقودية. مما يدل على انها اصبحت قادرة على تنفيذ عملياتها دون الرجوع للتنظيم الام، هذا يمثل تطورا خطيرا جدا، وهناك بعض المؤشرات الاخرى:

- ان فروع التنظيم الام تختار ضحاياها من بين شخصيات غير سياسية. فبعد المحجوب جاء الدور على الدكتور فوده، وهو شخصية ليست سياسية، وان كانت له اراء علمانية مخالفة، مما يدل على ان العنف اصبحت موجها للمجتمع كله، وليس للنخبة السياسية فقط.

- اننا امام ظاهرة انتشار واتساع، للمجموعات المنفذة، واتساع اهدافها.

ويحلل احمد جلال عز الدين ما يحدث من عنف في بعض مدن صعيد مصر فيقول اعتقد ان الامر منفصل عن حادث اغتيال الدكتور فوده، فاحداث الصعيد تشهد لأول مرة تداخلا بين العنف الاجرامي والتطرف الديني. فلو تتبعنا الاحداث لا نستطيع القول انه خلاف بين مسلحين ومسلحين بقدر ما هو فرض سطوة ونفوذ اجرامي. يدخل فيهما بعض دوافع الثار، وهو دافع اجرامي واحداث الصعيد تمثل نوعا جديدا وغريبا غير مسبوق في المجتمع. ويشير اللواء عز الدين الى ان قضية المواجهة الامنية هي آخر سبيل للمواجهة، فالقضية اجتماعية واقتصادية وسياسية في الدرجة الاولى، وبسيط بما لا يمكن حصرها في سبب او اثنين فهي قضية متضاربة الاسباب، التي ادت الى نتيجة وتوجد في وجود خلل ما في النظام الاجتماعي. مما ادى الى وجود ظاهرة التطرف والاقتصر على العلاج الامني، هو علاج من الظاهر يعالج مظاهر الخلل، ولا يعالج لب المشكلة، وهي معالجة تقتصر على ما بعد تحول الدوافع الى سلوك اجرامي.

وترصد هالة مصطفى في دراسة ظهرت اخيرا تحت عنوان الاسلام السياسي من حركة الاصلاح الى جماعات العنف، العمليات الارهابية التي قامت بها الجماعات الاسلامية الراديكالية في مصر منذ ١٩٨١، وتحديد في تشرين الاول «اكتوبر» باغتيال الرئيس السادات وحتى الشهر من نصف العام ١٩٩١، وتقدرهم بحوالي ٩٠ حادثة، وتشير الى بعض المؤشرات التي طرأت على الموقع

فجأة، استيقظت مصر على نوع جديد من احداث العنف، التي اتخذت اشكالا مختلفة، ومسارات عديدة، فبعد هدوء استمر عدة اعوام من آخر محاولة لاغتيال مسؤول سياسي، والتي راح ضحيتها الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري السابق، جاءت مفاجأة اغتيال الدكتور فرج فوده. وهو بعيد عن دائرة صنع السياسة والقرار في مصر، وان كان سعيه للحصول على رخصة لتشكيل حزب سياسي تحت اسم «المستقبل» لم ينقطع منذ اوائل الثمانينات. ناهيك عن حوادث العنف الطائفي، ومواجهة قوات الشرطة في مدن الصعيد وبعض مناطق القاهرة. وكان الجديد في الامر القصة التي اطلق عليها الاعلام المصري اسطورة بلطجي مصر الجديدة طارق الامام ووالده، وهو لواء شرطة سابق.

ويتوقف اللواء الدكتور احمد جلال عز الدين خبير الامم المتحدة لمنع الجريمة في تشخيص هذه الظاهرة، عند اغتيال الدكتور رفعت المحجوب. باعتبارها اسبق في التنفيذ من اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول في جريمة اغتيال المحجوب انها كانت مؤشرا مهما، فمنذ سنوات طويلة وتحديد منذ اغتيال الرئيس الراحل انور السادات، لم تحدث جريمة عنف او اغتيال باسلوب منظم، مثلما حدث للشخصية الثانية في الدولة، ونجد ان الاسلوب الذي ارتكبت به ايدل على قدرة تنظيمية وتخطيطية لا يستهان بها. وتدل على تنامي القوة التنفيذية للتنظيمات المتطرفة، سواء في اختيارها لضحاياها او التنفيذ باسلوب درامي، وعلى سيطرتها وتغلغلها، وقدرتها على الوصول الى اهدافها وتنفيذ عملياتها في وضوح النهار.

ويتوقف احمد جلال عز الدين كذلك عند بعض مؤشرات جريمة اغتيال الدكتور فرج فوده، ويقول لـ «الحوادث»: لقد كانت جريمة اغتيال فرج فوده صورة مصغرة عن اغتيال الدكتور المحجوب، مما يؤكد ان للتنظيم الام هو الذي ارتكب الاولى، بينما ارتكب جريمة



المصدر : الحوادث

للتنظيم والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

التنظيمي للحركة وعلى أسلوبها في ممارسة العنف ومجالاته وتوجهاته ومنها:

- ان حادث اغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد، ادى الى توجيه ضربة أمنية قوية له، مما تسبب في اضعافه وتفككه وتقلص نشاطه حتى منتصف الثمانينات بعد ذلك لم يشهد التنظيم سوى بعض المحاولات الفاشلة لاعادة تشكيله، ولكنها ظلت محدودة الفاعلية مما اثر في عدم نجاح الجهاد القيام بعمليات عنف ذات قيمة.

- ان ضعف «الجهاد» أبرز الجماعة الاسلامية التي تميز عملها باتساع مجال العنف، على مستويين بالدرجة نفسها سياسي بمحاولة اغتيال رموز الدولة مباشرة (عملية اغتيال المحجوب) والآخر اجتماعي، ويتلخص خلال المجموعات التي نظمتهما تحت اسم قوافل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي نشطت في الجامعات المصرية في الصعيد، والاعتداء على محلات بيع الخمور والاشتباك مع الاقباط.

ويقدم المستشار الدمرداشي العقالي رؤيته وتفسيره لحوادث التطرف، وهو بالمناسبة انفصل عن الاخوان المسلمين منذ عام ١٩٥٤ وعمل بالسياسة سواء داخل صفوف حزب العمل، ام داخل الحزب الوطني، ويقول لـ «الحوادث» هناك مفارقة موسعة في المجتمع المصري، فهو عندما تبني الانفتاح الاقتصادي عجز عن تبني الانفتاح الفكري، الذي يمكن ان يكون عاملاً رئيسياً في تحقيق التعصب وفي كسر حاجز الجمود الفكري، وعندئذ نبدا في علاج ظاهرة الارهاب من الاساس، وهناك حاجة ملحة لحوار اسلامي يؤكد على عدم الاعتماد على فكر واحد، او مذهب معين، فالجماعات الاسلامية المنغلقة تتمسك بفكر واحد لعدد محدد من علماء الفكر الاسلامي والعجيب ان ظاهرة التطرف تجد روافد لها من الاعلام الرسمي وتوجهات علماء الازهر المنحصرة في مذهب واحد.

ويبقى ان الحكومة المصرية في سبيل دراسة حول كيفية مواجهة هذا الخطر، احد الاساليب المطروحة هو تشريع قانون لمكافحة الارهاب. وفي هذا الشأن يقول كمال خالد المحامي وكيل اللجنة الدستورية في مجلس الشعب لـ «الحوادث»: ليس اسوأ من ان تواجه المشاكل بالقوانين، ومصر ليست في حاجة الى اي قوانين استثنائية. هي في اشد الحاجة الى الغائها وفي مقدمتها قانون الطوارئ، بعدما ثبت يقيناً ان العنف لا يولد الا العنف وان لكل فعل رد فعل مقابل، وفي ظل قانون الطوارئ عندما يحرم المواطن من الضمانات تشدد لديه الشراسة في المقاومة والانتقام.

ويقول اللواء عز الدين ان قانون العقوبات المصري كاف جداً. ويتضمن عقوبات تصل للاعدام، لكل ما يمكن ان يقوم بعمليات ارهابية، ويصل به الامر الى معاقبة كل من يعلو صوته بالغناء لتحريض الارهاب. فقانون الاجراءات شامل، الا في بعض الصلاحيات وهو ما يوفر قانون الطوارئ واذا فكرنا في الغاء قانون الطوارئ فيمكن النظر في اصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب. ومع ذلك قانا ادعو الى التروي في اصدار مثل هذا القانون اذ يجب ان يقوم على سياسة جنائية رشيدة، وان تكون وراءه فلسفة عقابية بحيث يأخذ بفكر الدفاع الاجتماعي في معالجة الظاهرة. اما اعداده على عجل وبدون اي فلسفة له فهو ما نرفضه.

القاهرة: اسامة عجاج



المصدر : المسيرة دورية

١٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأملات مصرية: فلسفة الإرهاب..

في أوراق حسن البنا!

بتكم

على

الدالي

•••••
••••• ونعرف على منهج الإرهاب باسم الدين في أوراق الإخوان المسلمين من خلال حوادث القتل والعنف التي قاموا بها في منتصف الأربعينيات وفي ملف قضية اغتيال رئيس وزراء مصر النقراشي باشا نكتشف أسرار الإرهاب كلها من خلال اعترافات المتهم عبد المجيد حسن قاتل النقراشي باشا .. هذه الاعترافات دونت في عشرات الصفحات ونقرأ في إحدى الأوراق قال القاتل عضو الإخوان !

«كانت أول مرة أسمع فيها عن تبرير قتل المسلم لأكبيه المسلم باعتبار ذلك مقررًا في الإسلام عندما جاء رئيس مجموعتنا واسمه جمال فوزي ومعاه أوراق مطبوعة على الآلة الكاتبة قرأ علينا قصصا وروايات حدثت في صدر الإسلام ومنها أن قتل المسلمين الذين يعاونون أعداء الدعوة الإسلامية مقرر في الشريعة الإسلامية وأنا انضممت إلى الإخوان المسلمين وعمرى ١٥ سنة (!!) وكان لذلك أثر في حماسي والتفاني في تنفيذ الأوامر»

ثم يعترف قاتل النقراشي باشا في التحقيق بأنه لصغر سنه لم يكن يعرف أي شيء في السياسة ولا يدرك أسرارها أي أنه لم يعرف لماذا قرر الإخوان قتل أي سياسي بل يعترف أيضا بأن السياسة لم تظهر في محيط الإخوان المسلمين إلا في الفترة الأخيرة أي بعد إعداد الأسلحة والذخائر وتدريب كتائب الإخوان على استعمالها استعدادا لقلب نظام الحكم .

وقد بدأ حسن البنا في أحاديثه وندواته (لأول مرة) يتكلم في موضوعات سياسية بعد استكمال التسليح ثم أعلن بصريح القول عن أهداف سياسية صريحة لجماعة الإخوان المسلمين حين قال بالحرف الواحد في كتيب مطبوع عام ١٩٤٦ «أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا هيئة محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الأمة وصوت يعلو مرددا دعوة الرسول وإذا قيل لكم إلام تدعون فقولوا ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد والحكومة جزء منه فإن قيل لكم هذه سياسة فقولوا هذا هو الإسلام وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة فقولوا نحن دعاة حق فإن ثرتم علينا فوقفتكم في طريق دعوتنا فقد أنز الله أن ندافع عن أنفسنا ..»
أي الحرب الأهلية !

إذا لم نضع جماعة الإخوان المسلمين في أول قائمة الإرهاب باسم الدين فنحن بذلك نعطي التيار الإجرامي للجماعة الإسلامية في مصر فرصة العمر لكي يمضي في مخطط تدمير الوطن باسم الدين .

هناك أصوات تقول إما عن جهل أو عن نفاق إن جماعة الإخوان المسلمين لهم منهج معتدل في الدعوة الإسلامية وهذا الجهل أو هذا النفاق لم يكشف لنا عن شكل هذا المنهج المعتدل وأسلوبه .. ومتى كان ذلك !!

ونفس هذه الأصوات إما عن جهل أو عن نفاق تصف حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بأوصاف الدعاة المعتدلين المخلصين فهل عرفوه عن قرب أو عن تجربة !! على أي حال أمامنا الملف الكامل لجماعة الإخوان المسلمين ومن بذل الجهد للاطلاع عليه سوف يكتشف أن جماعة الإخوان المسلمين هي التنظيم الأم والمحرك لكل الجماعات المتطرفة الآن وأن تعاليم حسن البنا المدونة في أوراق الملف الخطير هي بالنص ما يثمر به تنظيم الجهاد الآن الذي هو في الحقيقة الواقع التنظيم العرقي المسلح لجماعة الإخوان المسلمين كما قال عنه الزعيم الراحل أنور السادات ..

وأوراق ملف جماعة الإخوان المسلمين يحتوي على الأدلة والبراهين من كتب ونشرات ورسائل ومحاكمات ما يجعلنا نحن المصريين المؤمنين بالله ورسوله وبالقرآن المجيد نفزع ونقول هؤلاء هم أعداء الدين لأن جماعتهم لا تقوم بالدعوة الإسلامية بين الأجيال بهدف التثقيف الديني بل بهدف تجنيد شباب الأمة وغسل عقولهم بشعارات إسلامية براقة مثل الإسلام دستورنا والرسول قائدنا ثم دفعهم بعد ذلك للقتل وإرهاب الوطن وترويع الأمة ..

وقصة انشباب عبد المجيد حسن الطالب بكلية الطب البيطري الذي لم يتجاوز عمره العشرين عاما هو الذي وقع عليه اختيار قادة الإخوان في الأربعينات لدفعه إلى اغتيال محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر .. لماذا اختاروا شابا في العشرين ثبت من التحقيق في قضية مقتل النقراشي باشا ومن اعترافات القاتل الصغير عبد المجيد حسن أن حسن البنا هو الذي أمر بأن لا يضحى الإخوان بأكثر من فرد واحد في عملية اغتيال النقراشي باشا !!

وأبضا في عملية اغتيال القاضي الخازندار في حلوان في نفس التاريخ .. لماذا اختاروا لقتل القاضي أحمد الخازندار اثنين من شباب الجماعة الصغار هما محمود سعيد زينهم وحسن محمد عبد الحافظ .

لأن حماس الشباب يجعلهم يقبلون بالتضحية وقد شحنواهم بمقولة أنهم سيكونون من أهل الجنة لو استشهدوا أثناء قيامهم بقتل أعداء الإخوان المسلمين .



المصدر : **الموقف**

التاريخ : **١٩ يونيو ١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ● ● ●
● نشاط الإخوان المسلمين الآن يعتمد على أنهم أصحاب دعوة إسلامية وهم ليسوا كذلك بل هم أصحاب مخطط للاستيلاء على الحكم أى أنهم سياسيون محترفون .. ولا يوجد فى مصر تيار ثقافى إسلامى يمكن أن يكون للإخوان فضل فى وجوده بل إنهم من أسباب ضياع الوعى الدينى وإختفاء النغمة الصحيحة للإسلام ثم ضياع مفهوم الدعوة ! لنذكر هذا الجيل بحقيقة الإخوان المسلمين ففى جيل هذا الجيل بأهداف الإخوان ماسوف يوقع مصر فى دوامات الارهاب المتصاعدة .. لنذكر ونتذكر أن الإخوان المسلمين هم الذين وضعوا صياغة جديدة للإسلام تعتمد على الارهاب وسفك الدماء وأنهم هم الذين شوهوا الوجه الأبيض للإسلام !!

وهكذا أعلن حسن البنا بدء التحرك السياسى المسلح !!
● ● ●
وفى رسالة «التعاليم» التى وجهها المرشد العام للأخوان المسلمين حسن البنا يحدد المرشد هدف الجماعة وهو الوصول إلى السلطة عن طريق الجهاد تماما كما أعلن عن ذلك تنظيم الجهاد فى كتاب الفريضة الغانية هذا الكتيب لمحمد عبد السلام فرج مفكر تنظيم الجهاد فيقول بالحرف الواحد من رسالة التعاليم لحسن البنا التى وضعها فى عام ١٩٤٦ ..
وحسن البنا فى رسالة التعاليم هذه يتكلم عن ضرورة بعث الفريضة الغانية كما نادى بذلك من بعده فى الثمانينات تنظيم الجهاد فماذا قال حسن البنا عن ضرورة بعث فريضة الجهاد ؟! قال بالحرف الواحد : «أريد بالجهاد الفريضة الماضية إلى يوم القيامة والمقصود يقول رسول الله : «من مات ولم يغفر لغزو مات ميتة جاهلية وأول مراتب الجهاد إنكار النفس وأعلاها القتل فى سبيل الله ...»

هكذا حدد حسن البنا الطريق أمام الارهاب باسم الدين ثم حدد فى نفس الوقت الاسلوب الدموى لترويع الامة باسم الدين أيضا ..
فقد أعلن أن أوامره مقدسة ولا تقبل الجدل لأن أوامر المرشد أصل من أصول الدين .. لأنه أى حسن البنا صاحب إرث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك بوضوح فى أحاديث الثلاثاء !!
قال حسن البنا : «إننى أطالب أفراد كتائب الإخوان بالتضحية وأريد بالتضحية بذل النفس والمال والوقت والحياة وكل شيء فى سبيل الغاية أى الهدف ومن قعد عن التضحية فهو ذم .. إن الله يشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون»

منبع الارهاب باسم الدين فى مصر يأتى من جماعة الإخوان المسلمين وما هذه التنظيمات المتطرفة الصغيرة المسلحة والتى تحمل أسماء أخرى إلا طلائع لزحف الإخوان المسلمين إلى السلطة .. إن تنظيم الجهاد ليس لديه كوادى لتولى الحكم إن نجح فى إغتيال مصر لا قدر الله ولن ينجح على الإطلاق .. فمن إذن سيتولى الحكم بكوادره الجاهزة المدربة على مدى نصف قرن ويؤيد ؟؟ ليس غير الإخوان المسلمين - إن أى تحرك للإخوان يكون هدفه تحريك الدمى الممسوخة فى أرجاء مصر !! وتحرك الإخوان المسلمين داخل مصر وخارجها الهد منه إصابة مصر بالشلل والخراب وما كانت شركات توة الاموال الإسلامية إلا وسيلة من وسائل الإخوان المسلمين تدمير المجتمع المصرى وبعثرة اقتصاده ثم السيطرة : المستقبل إذا نجحوا فى الامساك بخيوط الاقتصاد !! لنضع أعيننا عليهم إذن فى كل ساعات الليل والنهار حركتهم المدمرة ونجهضها فى لحظتها ولا ننتظر شركات توظيف الاموال حتى وقعت أضخم كارثة القرن العشرين أصابت آلاف العائلات المصرية والبؤس . ونحن نضع أعيننا على جماعة " الموارد يجب ان نشرح لجيل مصر شباب هذا الوطن لهذه الجماعة .. وأساليبها فى إصطياد صنعوا من صبية صغاراً قتلة ومجرمين اعترف بذلك قاتل النفرانى باشا الذى عشرة من عمره وجعلوا منه قاتلاً ومجرماً



المصدر : الأهرام الإخباري

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعلام ... والخروج من نفق التطرف

فالجريمة موجودة في كل المجتمعات ، وعلى مدى كل فترات التاريخ ، ولكن ما يلفت النظر هو تغير أنماطها ، وزيادة حدتها الى أن تصل الى مستوى غير مألوف اجتماعيا . وعندما يزداد حجمها يشعر أفراد المجتمع بالخطر يحذق بهم ، ولكن الأخطر أن يكون هناك من يغذى فكر الجريمة لكي يصبح حالة عامة ، فنرى المجتمع وقد صار « منحرفا » بصورة جماعية عما هو مألوف ، وهذا ما يجعل فهم طبيعة التربية التي تنبت هذا « الفكر الجرمي » ، أمرا هاما للغاية .

وفي تقدير أن من أهم المصادر الرئيسية التي تغذى فكر الجريمة بكل صورها ، وسائل الاعلام عامة ، ونخص منها « التلفزيون » بما يمتلكه من قدرات سحرية بالغة التأثير وعلى مختلف الأعمار والمستويات العقلية ، وهذا يجمع عليه كثير من المهتمين بتحليل تأثير هذه الوسيلة الاعلامية الجماهيرية ، بل أكدته كافة الدراسات العلمية والتي خلصت في مجملها الى أن التلفزيون يتربع على عرش وسائل الاعلام بلا منازع . ولذلك فإن مناقشة المادة الاعلامية التي يقدمها هذا الجهاز يعطى مساحات زمنية اكبر للبرامج الترفيهية الثقافية ، اضافة إلى أن هذه البرامج

دكتور - جمال على زهران

الثقافية المحددة تأتي في مواعيد غير ملائمة على عكس البرامج الاخرى التي لا تتضمن محتوى جادا وتمثل ساعات الذروة ، ولذلك فإن نصيب البرامج الثقافية عدم اقبال الجمهور عليها وعدم المشاهدة ويصبح الجمهور وقد وقع تحت تأثير المواد غير الجادة والثقافة ، فنكسر الجواء الفكري ، وتجمد العقل عند مستوى تفكير متدن .

بلاشك فإن رفض الجريمة مسألة لا يختلف عليها اثنان ، مهما كانت صور هذه الجريمة ، ولكن ما يتعلق منها بالعنف عموما هي محل رفض عام ، ومن جرائم العنف اللافتة للنظر جرائم الاغتيالات الجسدية ، حيث يتعاطف الكثيرون مع الأشخاص المغتالين مهما كانت افكارهم او مواقفهم ، لئلا من علاقة باغتيال الحرية والديموقراطية من جانب ، ومن جانب آخر لعلاقتها بتركيبة الشعب خاصة شعوب الشرق التي يغلب عليها العواطف اكثر . والواقع ان العقل لا يقودنا الى ضرورة البكاء على الاطلال ، وذلك باعلانات الشجب والرفض والاستنكار لجريمة سياسية او جريمة اخلاقية او غيرها ، ولكنه يقودنا الى البحث عن الجذور عن البيئة التي تقود الى الجريمة بمختلف صورها ، والتي يصل معتنقو فكر الجريمة الى الوصول الى اقصى درجاتها عند استخدامها وهو ما يصفه الكثيرون بالتطرف .



المصدر : الأبرام الاقتصادية

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٧١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك فإن من لم يجد حظه في أيهما ولا يقنع بحالة يجد أن الطريق إلى الجريمة هو الحل وذلك على عكس ما لو أتاحت الفرصة لكل فئات المجتمع ورموزه ونماذجه وبشكل متوازن دون التركيز على فئة معينة فهنا إذ يستطيع كل فرد أن يختار موقعه بما يتلاءم مع إمكانياته وقدراته . ولا يمكن أن ننسى مايكتبه البعض ومنهم كبار الكتاب تطبيقاً على البرامج الرمضانية السطحية التي تقتصر على استضافة لاعبي الكرة والفنانين غالباً حيث ينادى هؤلاء بضرورة توسيع مساحة البرامج الثقافية الجادة واستضافة مفكرين من جميع الأعمار .

والتي هي من أجل ذلك عام ١٩٧٠م . ومن هنا نرى دور الدولة الحديثة في الصحافة وفي الإعلام العلمي

دون أن يشعر أصحاب هذه الجوائز بقيمتها المعنوية وهي المعنى المقصود وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة وخاصة التلفزيون . ولهذا فإن قيمة العلم والعلماء تكاد تختفي - أن لم تكن قد اختفت فعلاً - من حياة المواطنين لعدم وجودهم أساساً في الوسيلة السحرية التي يجلس أمامها مختلف الأعمار ساعات طويلة . وهنا أتذكر ماكتبه أحد الزملاء في إحدى الصحف اليومية بعنوان : « شعر المطرب أهم من تجربة العالم وفستان الممثلة أهم من اختراع جديد » . مشيراً إلى أن الجرائم الاجتماعية التي طفت على السطح تقع على عاتق أجهزة الاعلام لأن اهتمامها بالأخبار عديمة القيمة ومن خلال تقديمها للفنانين والفنانات باعتبارهم القدوة والمثل فإن هذا يقود إلى تسطيح فكر الشباب وتغريغهم من أي مضمون أو قيمة فيحلم هذا الشاب مثلهم باعتبارهم القدوة فيعرف طريقة إلى الانحراف وإلى الجريمة . وهنا فإنه بالقدر الذي يقدم فيه التلفزيون نماذج القدوة بالقدر الذي يسهم بدرجة أو أخرى في تغذية فكر التطرف أو الجريمة .

● كذلك فإنه يلاحظ أن السيفزيون وهو يركز على عدد محدود من الضيوف . في الكثير من البرامج يصيب المشاهد بالملل والعزوف عن مشاهدة هذه البرامج وقد يكون بعضها جاداً .

★ كما يلاحظ أن التليفزيون وهو يقدم برامج تحمل أفكاراً أو تناقش موضوعاً ما ، فإنه قد يتم اغفال بعض أصحاب الآراء . ويقتصر الأمر إذن على عرض أو طرح وجهة نظر معينة . وهذا يقود جمهور المشاهدين إلى البحث عن الآراء الأخرى التي لم يعرض لها التليفزيون ، سعياً وراء استكمال الصورة الذهنية

المتكاملة لينمو إدراكه بشكل شامل ، وقد يتم هذا بلا أدراك أو وعي حقيقي من المشاهدين . على عكس لو أنه تم عرض الموضوع بكافة وجهات نظره فإنه لم يعط الفرصة للمشاهد لأن يبحث عن شيء غير موجود ، لأن كل الجوانب المحيطة بالموضوع مكتملة ومتوازنة ، ومن ثم فإن المشاهد لن يقع تحت مؤثرات فكر التطرف في رحلة بحثه عن الجوانب الخفية والتي أغفلها التليفزيون .

★ كذلك فإن وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون ، كثيراً ماتجرى وراء صاحب فكرة معينة قد تخدم توجهها معيناً في لحظة تاريخية ما ، تقوم بتضخيم هذا الشخص بما يتلاءم مع حجم الفكرة وصاحبها ، وبما لا يتواءم مع الأفكار المعارضة لها ، وهذا يثبت فكرة الجريمة عند البعض حيث يفكر هؤلاء في التخلص من صاحب الفكرة السائدة أو المهيمنة في وسائل الاعلام كعدم إتاحة الفرصة لعرض أفكارهم خاصة وأنهم لم تتب لهم فرصة مواجهته ، على عكس لو أقيمت الفرصة للجميع وبلا تمييز وبتكافؤ قد أسهم في قتل التفكير في الجريمة في المهد . والاكثر ملاحظة أنه عندما يركز التليفزيون على

بعض الأشخاص ويضخمهم منهم ، فإنه يصيب المشاهدين بالملل ، مما يقود إلى انقطاع الصلة بينه وبين المشاهدين ، والذين من بينهم بالتأكيد الشباب الذي تتسع مساحة الفراغ عنده آنذاك !!

● ومن الملاحظ أيضاً دوره في صناعة النجوم حيث تركز هذه النجومية في فئتين لاثالث لهما وهما : الفنانين ولاعبو الكرة . وهذا يؤدي إلى إصابة بقية فئات المجتمع بأحباط شديد خاصة الفئة الجادة منهم . كما أن أظهار أصحاب مائتين الفئتين في صور البذخ المستفزة كما شاهدنا في برامج رمضان المعتادة يقود كثيراً من الشباب لأن يجعل من أحد هذين النموذجين أو كليهما معاً المثل الأعلى لهم باعتبارهما مصدر الثراء والتميز والشهرة والنجومية في داخل المجتمع وبمجهود بسيط ولأن « كل » الشباب لا يستطيع أن يكون ضمن الفئتين



المصدر : **الأمم المتحدة**

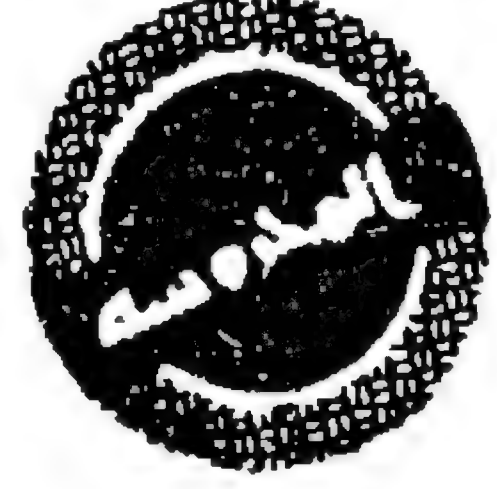
التاريخ : **٢٠ يوليو ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ان رسالة التلفزيون كبيرة وذات امكانيات ضخمة
لو أحسن استثمارها . بدلا من ان يصبح هذا الجهاز
من الوسائل التي تغذي فكر الجريمة والتطرف وهذا
يتطلب ان يقوم هذا الجهاز برسائله من خلال ترسيخ
قيم العلم والفكر والابداع والاختراع كنموذج يجب ان
يحتذى بدلا من الرقص والغناء والكرة . وغير ذلك
كثير . واذا لم نتدارك خطورة الرسالة التي يقدمها
التلفزيون والتي تحتاج الى مراجعة نقدية مخصصة لمصر
فقولوا على الله السلامة ، ليس بالنسبة لهذه الوسيلة
الساحرة فقط ولكن بالنسبة للمجتمع كله . قالتلفزيون:
يملك امكانيات كبرى وتأثيرا بلا حدود ويمكن
استثمارها في التعبئة بهدف التنمية وقتل السلبية ودفع
الشباب للمشاركة ومواجهة الامية وتحقيق كل الاهداف
الكبرى التي نحلم بها فهل من سميع او مجيب ؟

● كما تلاحظ ظاهرة عرض الافلام الهندية وكذلك افلام
المخدرات وافلام الجرائم الاخرى وخاصة افلام العنف
وهذه الافلام وغيرها من البرامج تسهم في تغذية فكر
الجريمة والتطرف في المجتمع . وهنا نتساءل الى متى
يستمر هذا الوضع .

● وفي ضوء ماسبق فان الثورة التي نريدها في وسائل
الاعلام وخاصة التلفزيون ليست في اساليب الابهار
التكنولوجية . ولكنها الثورة في مضمون مايقدم وكيفية
تقديمه بشكل شامل ومتوازن وعادل بما لايعطى
الفرصة للمشاهد في البحث عن شيء او جانب خفي
تعتمد التلفزيون اغفاله لسبب او لآخر .



المصدر :
الأمم المتحدة

التاريخ :
٢١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

دور الحزب في مواجهة الفتنة ؟

ليس الحزب الوطنى الديمقراطى هو المقصود الاوحد فى هذا العنوان، وإن كان هو المقصود الأول. ولكن أعنى أيضا الأحزاب الأخرى من المعارضة، داخل مجلس الشعب أو خارجه.

رغم أن موجة العنف المتطرفة ذات اللون الطائفى التى شهدتها بلادنا أخيرا لا تعد بالمقياس العالمى تهديدا قاتلا إذا قيسست بما يجرى فى إفريقيا واسيا وأوروبا وغيرها. لكن لابد من القول أن ساعة الخطر قد دقت لأن موجة العنف هذه فى الغالب الأعم موجة دخيلة مقحمة على

الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطى المعتدل التى تعتنق التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب والثقافات. وأخشى ما نخشاه أن تعشش هذه الموجة فى بلادنا أو أن تستوطن فى أرضنا الطيبة.

د . السيد عليوه

استاذ العلوم السياسية . جامعة حلوان

لقد تحدث كثيرون عن أن مواجهة التطرف الدينى تستلزم معالجة شاملة أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية. ولكن برنامجا محددًا لم يوضع موضع التنفيذ. وفى ظنى أن هذه مسئولية الأحزاب بالدرجة الأولى. وهناك أمام الأحزاب فى هذا الصدد بدائل عديدة منها:

● اشاعة روح التسامح- عكس التعصب- الفكرى وذلك بالتوقف فورا عن صوت الرجل الواحد (المونولوج) والانتقال إلى الحوار مع الأحزاب الأخرى على مختلف المستويات بدلا من الارهاب الفكرى والدينى.

● التخلص من تقاليد الشمولية- فى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة- التى تتمثل فى استمرار الشيوخ وجيل الأبناء المؤسسين (ولا أقول الجدد) فى المناصب القيادية، ولنفسج مكانا للشباب والدماء الجديدة.

● توسيع التعددية الاجتماعية كبدل مكمل حتى تنضج التعددية السياسية وذلك بالتأميل العادل لمختلف الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية والمناطق الجغرافية والتيارات السياسية فى إنتشكيلات القيادية للأحزاب.

● المساهمة الفعلية فى تعبئة طاقات الشباب ومكافحة البطالة وذلك بتنفيذ البرامج العملية فى مجال استصلاح الأراضى وغزو الصحراء وقوافل التنمية والمشروعات الصغيرة ومعسكرات العمل بدلا من الجدل العقيم فى النوادى السياسية بالعاصمة.

● أخيرا- هناك فكرة محددة أطرحها على قيادة الحزب الوطنى وهى تشغيل «معهد الدراسات الوطنية» التابع للحزب، بدلا من إبقائه مغلقا وليبدأ بدوره عن «المصالحة الوطنية بين الأحزاب السياسية» كقدوة تحتذى.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

رأس الفتنة .. الديمقراطية المضادة

في تشخيصنا لموجة العنف الطائفي غير المسبوقة نؤكد أنها مخيلة ملقحة على الشخصية المصرية ذات المزاج الوسطي المعتدل التي تحتقن التسامح والتعايش بين مختلف الأديان والمذاهب. وفي تشخيصنا يلزم أن نحدد أسبابها المباشرة وننقضي جنوبها البعيدة ثم نقتش عن الحلول البعيدة.

الاستقرار هدف مطلوب لدى أي شعب لا يجهش جهود اقتطيعه ويخطط الإصلاح الذي يتصاعد أحياناً بمصالح ذوي الأوضاع المستقرة. إن تحقيق الأزمة المزمنة : أزمة التكامل الوطني وأزمة الهوية الحضارية. فيقلب الكثيرون حيلز بين ولائهم المتحمدة ... للعائلة ، العملية ، الإقليمية ، المهنية والدينية والسياسية ، ولا يربكون درجة التكامل والاستقرار فيما بينها كما تشخرب اختصارهم بين انتماءات متقلبة على مستوى الذات الحضارية ، فهل نحن أولاء الحضارة أم من ذات قديمه قام ، وخصوصاً في مرحلة انتقالية تتقوض فيها مجتمعات ونظم ومؤسسات قديمة وقيم تقليدية وينهض علم جديد غير معلوم ووسط هذا الزكام والغيار لا توجد البوصلة الهادية لتأناثا الشباب ، فيخرج صوته من الماضي بمهم بحلول غامضة ويصررهم عن تحديات المستقبل.

ويترب على كل ماسبق تصاعد أزمة عدم المشاركة السياسية حيث تشقق دائرة النخبة الحاكمة ويتوقف تداول السلطة ويزداد استبداد الأغلبية وتظهر لامستولية الأقلية ويشيع التعصب الفكري والعناني. وهذه جميعاً تشكل ظاهرة ، الديمقراطية المضادة ، التي تحاول الرأغ للجهود المخلصة لتوسيع المشاركة من محولها ، وتسمى إلى أن يستمر النظام السياسي في إعادة إنتاج نفسه دون تقدم حقيقي على الطريق. وقد تكذّر الديمقراطية المضادة

د. السيد عليوة

استاذ العلوم السياسية جامعة حلوان

المزمنة التي تولدها ثورة الاتصالات والإعلام أو الوجود ظاهرة البطالة السالفة والمقنعة والتي حرمت الآلاف من الفرص العادلة لهم في زيادة دخولهم وتصديق إشباعاتهم وشغل أوقات فراغهم. م. ناكل البطالة الوسطي تحت ضغط الغلاء والتسريح والانشطاض الحقيقى للمخول والتعطل. ومن المعروف أن هذه الطبقة هي مخزن القيم الإيجابية ومصدر التوافق والقيادات. الجمود الذي يديم على الحياة العامة يدعو الاستقرار. صحيح أن

بالنسبة للأسباب المباشرة يمكن وضعها في عدة فئات لعل من أهمها :
● الاحتياط النفسى والاجتماعى الذى يهيئته ملايين الشباب بسبب ضغط مشاكل البطالة والمخول المتعددة والإسكان ومضاعفات الانفجار السكاني على السلوكيات العامة. ويرجع شبابنا مغترب للميول بلشد مؤالء العداة والتكفير للمجتمع كله وليس ضد دين أو مذهب معين.
● الحرمان أو الإحساس بوطاة الحرمان المتزايد لدى شرائح عديدة من الطبقات الشعبية. فرغم تصسن مستويات المعيشة لدى الطبقات الدنيا بسبب العمل في الخارج أو فتح مجالات جديدة للعيش بازدهار القطاع الخاص ، فإن الإحساس بالحرمان يتزايد كره فعل يهيئ للتوترات



المصدر : **الأمر رقم**

التاريخ : **٢٥ يوليو ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيروساتها .. الا وهو القرن
والتصنيف الاجتماعي على اساس
الدين والجنس والعشيرة والاقليم .
وعلى هذه المحاور المصطنعة تظهر
التفرقة الصارخة بين المواطنين في
التعليم والرعاية الصحية والسكان
والخدمات والعمل وتولي المناصب
والحصول على الحقوق .
ويتصاعد الخطر إلى الذروة وتقرب
من قسوة البركان حين يصل هذا
الاستقطاب إلى حركة السوق، والأصل
فيها انها تقوم على المنافسة الحرة
والمنفعة المتبادلة والعرض والطلب.
ولكن حين تجرى للمعاملات في البيع
والشراء والاعارة والتأجير وتوظيف
الشباب على مبدل دينية أو طائفية أو
عنصرية من أي نوع، ولقد انبأ أن
تدق الجرس وأن تملأ اصوات
المؤذنين منهمين إلى الخطر المحقق
بالوحدة الوطنية !



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ٢٧ سنة
في مباحث
أمن الدولة

السواء فؤاد عظام في حديث خاص:

أصابع أجنبية تحرك أحداث التطرف في مصر

هو واحد من أهم خبراء الأمن السياسي ليس في مصر فقط بل على المستوى العربي، فليس في مباحث أمن الدولة ٢٧ عامًا مقصدة شغل خلالها منصب نائب رئيس هذا الجهاز الأمني الضخم حتى عام ١٩٨٨ عندما استمر الحوار معه حول التطرف والارهاب فهو لا يتحدث من فراغ إنما يبنى آراءه على حقائق ومعلومات عيشها.

وأهمية الحوار مع اللواء فؤاد عظام لا تنبع من طول الفترة التي قضتها محامًا ومتعاونًا مع التطرفين ومع ظاهرة التطرف نفسها منذ

نشأتها وحتى يوميتها الحالية... بل لأنه طرح لدراسة هذه الظاهرة من منظور شامل يدور على المدى والطرف والمناخ السائد... وفي هذا الحوار يلعب الرجل حقائق ومعلومات خطيرة حول الإخفاق الأجنبي لبعض الحول العربية واستخدام التطرفين - دون أن يدروا - كأداة للحرب الاستنزائي بها ودول التنسيق بين التطرفين العرب وكيفية مواجهة ظاهرة «الجهنم الديني» في النهاية يقدم تصورا شاملا ومتكاملا للظاهرة على ظاهرة التطرف.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخطط الفتنة الطائفية في مصر وضع في بيروت سنة ٦٧

في بداية حوارى سالت رئيس مباحث أمن الدولة
المصري السابق:

● الحديث يتردد دائما عن وجود ما يسمى
بمخطط أجنبي لاستمرار المصادمات بين المسلمين
والمسيحيين وخلق الفتنة. إلا أن كل ذلك تنقصه
أدلة واضحة ومحددة تثبت هذا التآمر أو المخطط
للتفتيت وإثارة النعرات الطائفية... كيف ترى
هذه الإشكالية؟

- في قضية الأمن السياسي يصعب إقامة الدليل
ولذلك فإن القدرة على التصور والتحليل في أحيان
كثيرة تكون عملية مهمة لنصل إلى أقرب التصورات
للحقيقة.. تلك نقطة مبدئية.. ثانيا وللاجابة على
التساؤل الرئيسى أؤكد أن المتابعة الأمنية طوال ٣٠
عاما أشارت بوضوح إلى وجود أجهزة أمن عالمية
تسعى دائما لتعميق الاضطرابات الأمنية ليس في
مصر وحدها بل في الوطن العربى بأكمله.. وقتها
اعتمدت هذه الأجهزة على ما أسمته الخلافات بين
الاديان ثم استخدمت بعد ذلك مبدأ إثارة الخلافات
داخل الدين الواحد بين «سنة وشيعة» للمسلمين أو
بين الطوائف المسيحية.

وسأضرب مثلا يدل على وجود هذا المخطط المبكر
للفتنة.. فقد رصدنا عام ١٩٦٧ مؤامرة بهذا الشكل
وهى عبارة عن أحد التقارير الموجودة بأحدى
السفارات الأجنبية في بيروت يتحدث عن ضرورة
إثارة النعرات في لبنان ومصر والسودان.. في لبنان
مثلا كانت الأوضاع شبه مهيئة لذلك بسبب التركيبة
المتشابهة.. وفهمنا ما يراد لمصر نظرا لدورها ولكننا
لم نفهم وقتها لماذا السودان؟ وهو ما نفهمه بوضوح
الآن!

وهكذا فالعملية تتم عبر عدة مراحل من ضرب
المسلمين من الخارج ثم -وهذا هو الاخطر- ضرب
الإسلام من الداخل والمشكلة أن بعض المسلمين
لا يدركون أنهم ينفذون مخططا أجنبيا أو لخدمة
أجهزة معادية.

● هل يمكن أن تقدم لنا أدلة أكثر توضح
حقيقة وجود أيدي خارجية للعبث في الجسد
المصري أو العربى؟
- الأدلة على ذلك كثيرة.. وأخطرها من وجهة
نظري أنه ليس مصادفة أن جميع حوادث العنف أو

المنظمات والتشكيلات التي تعتمد أحداث الفتنة وجد
عند تحليلها «عامل مشترك أعظم» وبدون الدخول في
تفاصيل.. وجود جنسية واحدة في نشأة أو تكوين
هذه المنظمات والمشاركة في أعمالها الإجرامية.. «هذه
الجنسية أو المواطنون المنتمون لها» يمكن اختراقهم
من قبل دولة معادية لايهمها اطلاقا وجود استقرار في
المنطقة وتسعى لتقسيم وتفتيت المنطقة.

ثانيا من يلاحظ الامكانيات المادية التي يعمل بها
هؤلاء المتطرفون يجد انها ليست امكانيات أفراد بل
أجهزة مخابرات كبرى.. كيف لا نلاحظ مئات الملايين
من الدولارات التي يتم صرفها عربيا وإسلاميا؟ ثم
كيف ينجحون في طباعة الكتب الفاخرة وكلها تصب
في اتجاه واحد وبأسعار زهيدة للغاية رغم ارتفاع
أسعار الورق والكتب بصورة ملحوظة؟ ثم وهذا هو
الأهم كيف يحصلون على مختلف أنواع الأسلحة بمثل
هذه السهولة بالإضافة إلى أن أجهزة الأمن المصرية
والعربية رصدت في مرات كثيرة وجود علاقات
مشبوهة تثبت عمالة بعض عناصر هذه المنظمات
لدول وأجهزة معادية لاستقرار المنطقة.

الأصابع الأجنبية

● إذا طبقنا «التحليل السابق» حول علاقة الداخل
بالخارج أو العكس كيف يمكن فهم ما يحدث داخل
مصر التي تعيش حاليا قمة هذه الأحداث؟

- بعض التيارات الإسلامية وقادتها يعتمدون -
لكي يحققوا أهدافهم- على تنفيذ مخطط اقتصادى
ضخم عن طريق مشروعات اقتصادية ضخمة
ومختلفة من بينها البنوك ونفاجأ ان وراء تنفيذ هذه
المخططات أصابع أجنبية تحاول جاهدة التسلل إلى
الحركة الإسلامية لتخريبها وتوجيهها إلى الوجهة
التي يريدونها.

ما أريد أن أؤكد أن الاصابع الأجنبية ليست
بعيدة عن كل الأحداث التي نشهدها حاليا، وفي أكبر
عملية تهريب نقد أجنبى شهدتها مصر عام ١٩٧٣
وتم استخدام الحقائق الدبلوماسية عن طريق عملاء
أجانب وبمراجعة الاسماء وقتها فوجئنا بوجود
جنسيات مختلفة منها عناصر إسلامية محترمة جدا
تم استقطابها لهذا العمل المدمر بطريق أو بأخر.

● إذا وافقنا على هذا التحليل.. فإن سؤالاً مهما
يقفز إلى الذهن وهو ألا تدرك الجماعات الدينية
العربية وخاصة في مصر انها تنفذ مخططا أجنبيا
نتيجته النهائية تصب في غير صالح المسلمين
عموما؟

- بالنسبة للقاعدة العريضة من هذه الجماعات
مفرر بها ولكن قيادتها لا يمكن ان نغفلها من
المسئولية فهم يرتكبون مغالطات واضحة في تفسير
الفقه الإسلامى، وجزء كبير من هذه القيادات يتنقذ هذا
المخطط دون أن يدرك.. فالكتب التي تحوى أفكار
التكفير تنتشر بصورة غير عادية ومجانا أحيانا..
الشباب بصفة عامة - والمنضم لهذه الجماعات بصفة
خاصة وفي ظل المناخ السائد حاليا وفقدان الأمل في
الغد- يستهوون البحث عن المجهول.. هذه الكتب
تحقق له هذا الأمل المجهول سواء بتحقيق الأفكار
التي ينادون بها أو الاستشهاد والجنة.. هؤلاء
الشباب يعتقدون يقينا أنهم على صواب وحق.. أما
القيادات فانها تسعى للمغالطة لأسباب غالبيتها
شخصية مثل المجد الادبى أو المنفعة المادية والبحث
عن الزعامة دون أن تعي حقيقة أنهم ينفذون مخططا
جهنميا ينتجته الوحيدة في غير صالح المسلمين في



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحليل النهائي.

الفريضة النبيلة

● من الأشياء التي تتردد كثيرا أيضا وجود تنسيق شامل وتعاون مستمر بين معظم التنظيمات الدينية على المستوى العربي والإسلامي وأحيانا الدولي.. ما مدى صحة هذا الافتراض الذي يتعزز بما يحدث في الجزائر والسودان وتونس ثم مصر؟

- معظم الجماعات التي تعتنق ما يسمى بالأيديولوجية الإسلامية وتتخذ الإسلام ستارا نشأت أواخر العشرينات وهي المرحلة التي أسماها بمرحلة (ضرب الإسلام من داخله).. هذه الجماعات تربطها حركة فكرية واحدة واسلوب واحد. والايبرز في كل هذه الجماعات هو (جماعة الاخوان المسلمين) وحزب التحرير الإسلامي. ورغم ان جماعة الاخوان بدأت محلية إلا انها انتهت لتصبح عربية وإسلامية وهناك علاقة بيولوجية بين هذه الجماعات. فجماعة الاخوان هي الوحيدة التي لها تنظيمات دولية بعدما اتفقوا على انشاء التنظيم الدولي للاخوان المسلمين عن طريق اجتماع مكتب الارشاد والهيئات التأسيسية للجماعات المختلفة في البلدان العربية والإسلامية لرسم سياسات عامة لموسم كامل. والآن فإن التنظيمات الأخرى التي نبتت من الاخوان تسعى لايجاد علاقة تنظيمية خارج مصر بدفع عناصر مصرية لبعض البلدان العربية والإسلامية.. وهم في

حوار : عماد الدين حسين

اطار تعاونهم وتنسيقهم يتركز كون للتيارات حرة الحركة حسب الظروف المحلية لكل قطر مع وجود سياسات عامة تجمعهم معها لانهم يؤمنون بأفكار واحدة.

● في مصر والعديد من البلدان العربية «حالة مكثفة» من الصدام بين الشرطة وقوات الأمن من جهة ومن يطلق عليهم «الاصوليون» أو المتطرفون دينيا.. كيف تصف ما يحدث؟

- جوهر الأزمة من وجهة نظري يرجع إلى أزمة الفكر التي يعانيها المجتمع الإسلامي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة.. ثم عدم وجود اسلوب علمي للمواجهة الشاملة لهذه الأزمة «شبه المستحكمة».. ترتب على ذلك «تماء» ظاهرة التطرف وانتشارها في معظم الاقطار العربية والإسلامية.. وفي اطار الانكماش الاقتصادي العالمي والذي تظهر اثاره بوضوح في البلدان النامية «التي ننتمي لها» فإن العنف أصبح هو السمة الأساسية لتحقيق أهداف هؤلاء الناس الذين يعتقدون في أمور كثيرة وأفكار ومعتقدات متعددة تخالف اعتقاد غالبية المواطنين.

مواجهة الأزمة

● نعود إلى الوضع الداخلي في مصر.. من وجهة نظركم كيف يمكن للحكومة مواجهة ما يحدث حاليا خاصة في صعيد مصر؟

- المشكلة تتعلق بجوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ومن وجهة نظري فالجانب الفكري يبدو له الغلبة هنا ولذلك لابد من سياسة عامة للدولة بمختلف مؤسساتها وان تضمن تنفيذ هذه الخطة بأسلوب علمي يحقق أهدافها بنسبة ١٠٠٪.. علينا بإيجاد جهة تكون مسئولة عن وضع خطة تتحمل التنفيذ ونستعين بكل من له خبرة

لمواجهة هذه الأزمة.. بدون ذلك سوف تظل الأحوال على ما هي عليه.

● ماهو دور مختلف المؤسسات خاصة وان اسلوب القوافل الدينية لا يبيدو انه حقق ما كان مطلوباً منه أو متصوراً له؟

- بأمانة شديدة إذا كان الأزهر أو وزارة الأوقاف لهما دور مهم في هذه الخطة التي ينبغي تنفيذها بسرعة، فإن الدعاة الموجودين «ليسوا على المستوى» ولا يملكون القدرة على مواجهة فكر المتطرفين.. وحتى هذه اللحظة - وكرجل له خبرة أمنية - ما زلت أعتقد ان الحوار الفكري يعتبر أحد الركائز الأساسية لمواجهة الظاهرة.. ولكن أي حوار اقصد؟ المؤسسات الدينية ينبغي عليها ان تعد العلماء القادرين على الرد على هذه الافكار المتطرفة استناداً إلى فهم صحيح للإسلام.. أضيف ان بعض الدعاة اليوم ليس لديهم العلم والمعرفة والحجج المقنعة للرد على المتطرفين.. وإذا استمر الحال كذلك فإما ان يتخذ هؤلاء موقفاً سلبياً مما يحدث أو يسايرون هؤلاء المتطرفين لأنهم الأقوى حجة.. وفي الحالتين فالنتيجة سيئة.. المطلوب من الأزهر ان يطور دعاته للرد على هذه الافكار التي لم تظهر إلا في أواخر الستينات وتحديداً بدءاً من ١٩٦٥ واقترح مثلاً ان يحدث تنسيق واضح ومستمر بين المؤسسات الدينية العربية والإسلامية في الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.. التعاون كما افهمه يأتي عبر عملية اجتهاد مكثفة كما كان يحدث في الماضي ونصل إلى أفكار شبه متفقة تريح الناس والمواطنين من جهة وتستطيع ان تواجه الافكار المتطرفة التي وجدت الساحة خالية امامها فعبثت بكل شيء.

التربة ممهدة

● وماذا عن دور الأحزاب السياسية - والتي من المفترض ان يكون لها أسهام حقيقي - في التصدي لهذه الأفكار؟

- واجب الاحزاب والقوى السياسية جذب

المواطنين خاصة الشباب بالبرامج والاساليب المختلفة والتي تجعلهم ينخرطون في أنشطة متعددة تعمل جميعها بغض النظر عن تباينها على تقدم المجتمع ورقية.. أيضاً تربية الشباب ودفعه بتوجهات وطنية عربية إسلامية تربطه بقضايا وهموم أمته وتبصره بالمشاكل وحجمها وكيفية حلها.. إذا تم ذلك فلن يجد الشباب حالة الفراغ التي يعيشونها.

● ولكن الأحزاب تقول إن الحكومة هي المسئولة عن شل فاعليتها في مكافحة التطرف والعديد من القضايا؟

- لسنا هنا بصدد عن هو المسئول الآن عما وصلنا إليه فحسب نعتبر أزمة حقيقية ينبغي على كل وطني ان يعمل لكي يتجاوزها فالقضية يخطيء من يظن انها بين الحكومة والأمن وبين المتطرفين.. حقيقة القضية بين من يحاول ان يبني ويتقدم وبين تيارات تعيدنا لعصور الضم وتقديري ان من يريد العمل



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩٢

لن يقف مهما واجهه شيء مادامت قد حسنت نواياه.

أخطاء الجميع

● تحدثت عن مسئوليات الحكومة بأجهزتها المختلفة وكذلك الأحزاب ووسائل الاعلام.. ماذا عن أجهزة الأمن.. هل تتحمل بمفردها عبء المواجهة.. أيضا ألا ترى أنها ارتكبت مثل كثير من المؤسسات أخطاء كثيرة من خلال معالجتها لقضية التطرف؟

- بداية فمهمة الأمن هي اقرار الأمن.. في أي منطقة حتى تسمح الظروف لباقي المؤسسات بممارسة دورها في ارساء الاستقرار ومعالجة الأخطاء وتحقيق النجاح.. وحتى لا نلطم احدا فإن اقرار الأمن ليس مشكلة.. «المشكلة» الحقيقية هي ان نعتمد عليه فقط في كل شيء.. اكرر فالسيطرة الأمنية سهلة جدا ولكن إذا لم يتبعها مخطط عام أو مشروع

شامل تنفذه الدولة بمختلف أجهزتها فإن كل الاجراءات التي ينجزها الأمن أو يتخذها تصبح مؤقتة ويعود الاضطراب مرة أخرى وهنا تبرز أهمية تكامل المعالجة لتصبح شاملة... ومانشده حاليا هو أننا تركنا الأمن يتحمل بمفرده امكانية المواجهة مع قوى تسعى للتدمير وفي ظل ظروف تعوقه عن تحقيق رسالته على الوجه الاكمل... وفي هذا الاطار لابد من دعم أجهزة الأمن ماديا وبشريا وتكنولوجيا.

وماتسميه بأخطاء أجهزة الأمن أراه من جهتي مقومات فالأمن مثلا مهدد دائما بارتكاب مخالفات وفظائع أو عدم وجود مناخ يسمح بتحقيق رسالته.. والنقطة التي علينا تداركها في أجهزة الأمن هي عدم ظهور العدد الكافي من الكوادر المدربة خاصة في مجال الأمن السياسي.. هذا الكادر يحتاج لمجهود شاق حتى يصبح مؤهلا للتعامل مع كل الاحداث والتنظيمات.

● من وجهة نظر أمنية.. كيف نفسر أسلوب المتطرفين في عمليات القتل حتى بدون وجود سبب مقنع لهذه الجرائم؟

- تقديرى الشخصى ان الجماعات المتطرفة تهدف حاليا لفرض اساسى وهو تفجير الوضع باكملة لتصبح المسألة عبارة عن فوضى شاملة تتيج لهم تحقيق أهدافهم.. ولكي يحققوا هذه الفتنة يقومون بارتكاب عمليات إرهابية ضد الجميع ومنهم المسيحيون وبالتالي تحدث الفتنة فعلا وكذلك التناحر بين الجميع.. بعد ذلك وعن طريق ضرب الخصوم تنشغل الحكومة وتصبح المواجهة بين المسلمين والمسيحيين مثلا وليست بين المجتمع باكملة وعناصر التطرف.. فالتيارات الدينية المتطرفة تريد احراج الحكومة وتازيم الاوضاع بعملياتها ضد الخصوم وعلينا جميعا ان نتنبه لهذه (الحلقة الخبيثة) والا ندعهم يحققون أهدافهم.



المصدر : الجريدة

التاريخ : ٢٠١٤ / ٢٠ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

جلدية بها مجموعة خطيرة من الأوراق الخاصة بالتنظيم المسلح .. وتصايح به الناس انه الشخص الذي هرب من السيارة الجيب المحملة بالسلاح .. وأحاط به الناس وقبضوا على مصطفى مشهور وعلينا .

وقد ضبطت في أوكار الاخوان المسلمين في هذه القضية مقادير هائلة من القنابل اليدوية والفلسورية والجلجنايت والأسلحة النارية والأسلحة البيضاء .

كانت الأوراق التي ضبطت في السيارة الجيب تحتوي على مخطط متكامل للاستيلاء على الحكم بالقوة من الذي وضع هذا التخطيط ؟

ليس غير المسئول عن الجماعة ومرشدها ومؤسستها والأب الروحي للأعضاء حسن البنا .

●● وفي هذه الأوراق الهامة نقرأ التعاليم التي وضعها حسن البنا لجنوده .. !!

وهي وصايا عشر يلتزم بها كل إرهابي من الاخوان المسلمين بل ومن أعضاء الجماعات التي جاءت بعد خمسين عاما من ظهور الاخوان قالمتهج والمخطط واحد .. وأمير الجماعة نظام من وضع حسن البنا وليس من وضع تنظيم الجهاد .. ماذا تقول الوصايا العشر ؟

- على الإرهابي أو - الأخ - عضو الجهاز المسلح عندما يكلف بمهمة أن يتأكد من أنه لا يحمل أوراقا بها أسماء أو عناوين وكذلك عليه أن يظهر منزله من أي شيء يدل على أنه مشارك في هذه العملية المكلف بها وعليه أن يفكر في طريق الهرب مثلما يفكر في طريقة الهجوم ويلتزم باتزان الأعصاب ولا يسمح لنفسه بالتوقع بين أيدي أعدائه بل عليه أن يستعمل

كل الطرق ومنها القتل لكي يهرب !!
وفي حالة القبض على العضو عليه الإنكار وإذا سنل عن انتمائه للاخوان عليه إنكار ذلك بشدة وإذا ووجه بدليل على هذا الانتماء عليه أن يقول انه تركهم منذ زمن بعيد لأنهم غير عمليين وانه قام بهذه الجريمة (القتل أو النفس) لأن الوطنية تقتضي ذلك .

●● وضبطت بالسيارة الجيب ورقة مطبوعة توزع على جميع أعضاء الجماعة في المدن والقرى تؤكد منهج الإرهاب باسم الدين الذي يتبع الآن بين الجماعات المسماة بالاسلامية .. تقول الورقة :

«علينا أن لا نتردد في اغتيال أعداء الاسلام وهذه الجماعة - جماعة الاخوان المسلمين - يجب تأييدها على كل وطني وكل متخاذل عنها قاعد عن نصرتها فهو مقصر في أمر الله ومن ينافرها أو يناهضها ويعمل على إخفاص صوتها من المسلمين أو غير المسلمين فهو بلا شك مناهض لجماعة المجاهدين ويعامل معاملة العدو ولا ترد أبدا في الحكم بأن مثل هذا الخارج عن المجاهدين مهدر الدم وأن قاتله مثاب على ما فعله بأعظم ما يثاب به المجاهدون عند الله » .

وفي ورقة أخرى ضبطت بالسيارة الجيب عام ١٩٤٨ موجهة لأعضاء التنظيم للاخوان المسلمين : «أن القتل وإن كان يعتبر جريمة في الأحوال المدنية إلا أن له ما يبرره من ناحية العقيدة وفي هذه الحالة يفقد القتل صفة الجريمة ويقلب واجبا على الانسان إن لم يقم به كان مجرما في حق عقيدته » .

●●●
في خطاب للزعيم الشهيد محمد أنور السادات يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٨١ قال عن الجماعات الاسلامية انها امتداد للنظام السري لجماعة الاخوان المسلمين وجناح من أجنحته .

وقد صدق الشهيد العظيم ..
نرى مثلا أن نظام «الأمير» الذي تأخذ به الجماعات المتطرفة الآن لتنظيم الجهاد هو نظام من وضع جماعة الاخوان المسلمين وطبق بالفعل وأخذ به أعضاء الجماعة في الأربعينات وفي أوراق السيارة الجيب المضبوطة عام ١٩٤٨ ضبطت أوراق مطبوعة تحت عنوان «قانون التكوين» وقام بوضع القانون حسن البنا .. ماذا يقول القانون الاجرامى الدموى : يؤكد أن جماعة الاخوان المسلمين تقوم على أساس تنظيم هيئة سرية وتتكون الهيئة من قيادة (أركان وجنود وهيئة القيادة مكونة من عشرة أشخاص ومهمتها دراسة الخطط التي تضعها هيئة الأركان ثم يصل بنا قانون التكوين هذا إلى اللاتحة الداخلية وفيها شرح لمهمة «أمير الجماعة» وقد أعطى قانون التكوين لأمير الجماعة حق الطاعة التامة على جميع أفراد جماعته في كل الشؤون وله حق توقيع العقوبات الانبئية والمادية وإذا وقع خطأ أو إهمال من أحد أعضاء المجموعة عهد إلى الأمير بالتحقيق معه وعهد إلى الأمير بتدريب الجماعة وتوجيهها طبقا للنظام المكلف به وعليه أن يقدم تقريرا شهريا عن ذلك .. » .

سأل شاب من فريق الجواله التابع لجماعة الاخوان سأل المرشد العام حسن البنا ما الذى دعاه أى المرشد العام إلى تكوين فرق الجواله بهذا العدد الهائل . فأجابه حسن البنا :
- ليس إعداد فرق الجواله غريبا على الاخوان المسلمين فقد كان رسول الله يجهز الكتائب ويكون الفرق ويعد الأمة للجهاد .



المصدر : الحياة (الاسبوعية)

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يوليو ١٩٩٢

جماعات العنف الاسلامي في مصر (١ من ٣)

تشجيع التيارات ايدولوجيا ورفض الاعتراف بها سياسيا

هالة مصطفى *

■ لا شك ان حوادث العنف المتتالية التي تشهدها مصر في الآونة الاخيرة من قبل بعض جماعات الاسلام السياسي، تكشف عن عمق التحدي الذي تمثله هذه الجماعات للدولة والمجتمع. والمتنبع لظاهرة العنف في مصر خلال العقدين الماضيين اي منذ السبعينات والى الآن لا بد ان يلاحظ استمرار الظاهرة على رغم سكونها النسبي في بعض الاحيان. ان اصبحت تشكل نوعا من العنف المنظم الذي تتسع دائرته لتشمل الجانبين السياسي والاجتماعي معها والذي يعمل في النهاية على النيل من هيبة الدولة وهز عوامل الاستقرار فيها على المدى الطويل.

شهدت مصر منذ حادث اغتيال الرئيس السابق محمد انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ على ايدي تنظيم «الجهاد الاسلامي» ما يزيد على ٦٠ حادث عنف قامت بها الجماعات الاسلامية الخارجة عن الاطار الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين، وبدأت هذه الحوادث بالتركيز على عمليات الاغتيال للرموز السياسية في الدولة بدءا بحادث اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ مروراً بمحاولة اغتيال كل من وزراء الداخلية السابقين حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل في ١٩٨٧ وزكي بدر في ١٩٨٩، ثم اغتيال الدكتور رفعت الحبيب رئيس مجلس الشعب السابق في ١٩٩٠ ناهيك عن حوادث القتل المتبادلة بين اعضاء هذه الجماعات وافراد جهاز الامن بشكل تكراري.

وامتدت عمليات الاغتيال لتشمل بعض الرموز الفكرية في الدولة، فحاولت اغتيال الكاتب الصحافي مكرم محمد احمد في ١٩٨٧، ثم اغتالت الدكتور فرج فوده في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. ولم يكن بعض الرموز الدينية بعيداً ايضاً عن ممارسة العنف ضده فكان اغتيال الشيخ حسين الذهبي وزير الاوقاف السابق في ١٩٧٧ على يد احدي هذه الجماعات.

على الصعيد الاجتماعي توالى احداث العنف التي تندرج تحت محاولات تغيير بعض اوجه السلوك الاجتماعي السائد عن طريق القوة. وتمثل ذلك في الجامعات تحديداً، اذ تتكرر المحاولات للفصل بين الطلبة والطالبات من قبل هذه الجماعات ومنع اقامة اي أنشطة فنية لها، وبخاصة في محافظات الصعيد حيث يزداد نشاط الجماعات الاسلامية ويتكثف وجودها، فضلاً عن الاعتداءات المتتالية على العديد من محلات الخمور ومنع تداولها في هذه المحافظات.

وفي الاطار الاجتماعي شهدت مصر العشرات من حوادث «الفننة الطائفية» التي تتمثل بالاشتباكات العنيفة بين اعضاء هذه الجماعات وبعض العناصر المسيحية فضلاً عن حوادث الاعتداء على الكنائس.

وتكشفت هذه الحوادث منذ النصف الثاني من الثمانينات خصوصاً في صعيد مصر في محافظات الفيوم وسوهاج والمنيا واسيوط وكانت ابرزها حوادث قرية ابو قرقاص في محافظة المنيا في ١٩٩٠ ثم احداث قرية صنيو في محافظة اسيوط طوال الاشهر الماضية التي اسفرت عن تدخل عنيف من قبل أجهزة الامن.

واذا كانت هذه بعض الملامح العامة لظاهرة «العنف الديني» التي تجتاح مصر منذ فترة ليست بالقصيرة، فان محاولة فهم او تفسير هذه الظاهرة لا يمكن ان تتم بمعزل عن المحيط السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تطورت من خلاله وارتبط الى حد كبير بالمرحلة السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر في السبعينات وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمه خارج نطاق الاخوان المسلمين.

مرحلة السبعينات

تعد مرحلة السبعينات بما صاحبها من تغييرات مهمة على مستوى النظام السياسي من اهم نقاط التحول في الحياة السياسية المصرية التي قد تساعد على فهم التطور السياسي للقوى الاسلامية ومن ضمنها جماعات العنف. ولا شك ان الظروف التي احاطت في السبعينات بعملية التحول التي قادها النظام السياسي آنذاك من التنظيم السياسي الواحد الذي ساد حقبة الستينات الى التعددية الحزبية قد لعبت دوراً مهماً في تحديد قواعد الممارسة السياسية للتجربة الجديدة وفي تشكيل خريطة القوى السياسية بها والتي افسح فيها النظام مساحة واسعة لنمو القوى الدينية في المجتمع على حساب بقية القوى السياسية.



واستنادا الى هذه التفرقة سعى النظام الى تهميش القوى الاخيرة من جماعات العنف من العملية السياسية وربما يعود ذلك لاعتبارين، الاول: انها القوى التي تشكل تحديا مباشرا للاستقرار السياسي والاجتماعي، والآخر: ان هذه القوى نفسها ترفض فكرا وسلوكيا التعامل مع النظام من خلال الادوات السياسية الموجودة. واعتمد النظام في المقابل على القوى الاولى، اي الاخوان، لدماجهم في العملية السياسية في محاولة لاحتواء هذا النوع من المعارضة. ولكن هذا الدمج كان مشروطا بعدم السماح لهم بحق التنظيم السياسي المستقل. وفي ظل هذه الاستراتيجية اعطى للاخوان الضوء الاخضر للاشتراك في الحياة الحزبية والبرلمانية وتمثل ذلك عمليا في نزول نواب الاخوان على قائمة واحدة مع الاحزاب السياسية الموجودة، وهو الامر الذي ترتب عليه تمثيلهم في مجلس الشعب مرة في ١٩٨٤ تحت مظلة حزب الوفد (عشرة نواب) ومرة اخرى من خلال التحالف الاسلامي، الذي ضم الاخوان وحزبي العمل والاحرار في ١٩٨٧ ليشكلوا اكبر كتلة برلمانية معارضة آنذاك (٣٤ نائبا).

ونعل الشروط التي حكمت العملية الديمقراطية التي جرت للمرة الاولى وفق قانون القائمة النسبية الذي وضع في ١٩٨٤ واشترط لتمثيل اي حزب في البرلمان حصوله على نسبة ثمانية في المئة من الاصوات على مستوى الجمهورية هي التي افسحت المكان للوجود السياسي للاخوان اذ عملت الاحزاب الاخرى بشكل براغماتي على التنسيق معهم اثناء العملية الانتخابية لكسب مزيد من الاصوات وتأمين النسبة المطلوبة. وربما زاد من هذا الدافع ضعف هذه الاحزاب ذاتها.

فالشروط السياسية والقانونية التي تطورت في ظلها تجربة التعدد الحزبي في مصر كان لها اثر مهم على محسوبية الاحزاب السياسية وفعاليتها فضلا عن عجزها في تأسيس قواعد جماهيرية او تقديم افكار ورؤى جديدة الامر الذي جعلها تعتمد في وجودها واستمرارها على السلطة او على المناورة بعقد تحالفات

الدور الاول في تشكيل الوعي الجماهيري. واذا كانت هذه الاستراتيجية من قبل الدولة قصد بها سحب البساط من تحت اقدام المعارضة الدينية الا انها أدت على العكس الى تغليب العوامل الدينية على الصراع السياسي في المجتمع بل والى توسيع القاعدة التي يمكن ان تعمل عليها القوى الاسلامية. وهو ما خلق حال استقطاب حادة بين النظام من جهة وبين هذه القوى السياسية من جهة اخرى ترافق مع تغليب النظام لدور القوى الاخرى وخصوصا الليبرالية منها. ولذلك على رغم ان الشهور الاخيرة لحكم السادات شهدت مواجهات بين النظام وكل القوى السياسية المعارضة الا ان القوى الاسلامية كانت هي الاكثر عنفا في مواجهته الى ان تم اغتياله في ١٩٨١ على يد القوى نفسها، الامر الذي عرض التجربة الديمقراطية في مصر لازمتها المعروفة.

استراتيجية الثمانينات

سعى النظام الجديد خروجا من هذه الازمة الى تحقيق قدر اكبر من الانفراج السياسي باعادة دماج القوى السياسية التي استبعدتها العهد السابق في العملية الديمقراطية بما فيها القوى الاسلامية، ولكنه فرق بشكل اساسي بين تلك التي اعتبرت «معتدلة»، كالاخوان المسلمين وتلك التي اعتبرها «متشدة»، اي جماعات العنف الاسلامي. ويذكر ان هذه التفرقة لا تنطبق على الهدف النهائي الذي تسعى له القوتان وهو اقامة الدولة الاسلامية وانما تسري فقط على الاستراتيجية الحركية لكل منهما في المرحلة الراهنة. فالأخوان قبلوا العمل السياسي من خلال القنوات الشرعية للنظام اما الجماعات الاخرى فرفضت التعامل مع النظام وبالتالي اتخذت من العنف وسيلة اساسية للتغيير.

وارتبطت هذه السياسة بازمة الشرعية التي واجهها نظام السادات في بدايات عهده وعدم قدرته على الاعتماد على مصدر الزعامة «الكاريزمية» التي اعتمد عليها سلفه. ولان هذا النظام مثله مثل النظام السلطوي في العالم الثالث تعوزه القوة المؤسسية والايديولوجية المتماكة التي تجعل النظام قادرا على توليد مصادر شرعيته من خلال رفع درجة ادائه وانجازه في المجالات المختلفة كان من الطبيعي ان يلجأ الى الاعتماد على مصادر للشرعية تميل الى المصادر التقليدية وأهمها الدين، وهو ما جعل «الاسلام» في كثير من الاحيان مصدرا اساسيا للشرعية في المجتمع سواء لاضفاء الشرعية على النظام او للتعبير عن المعارضة.

وفي هذا الاطار يمكن تفسير سياسة السادات تجاه القوى الدينية وقد اعتبرها احدي الركائز الاساسية في استراتيجيته لتدعيم مركزه ضد منافسيه من القوى اليسارية والناصرية التي مثلت بقايا النظام القديم ووسيلة مهمة لتدعيم مركزه في عملية الصراع على السلطة السياسية. وتدعمت هذه السياسة بالتغييرات الدستورية المهمة التي قادها السادات والتي جعلت الشريعة

الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في دستور ١٩٧١ الدائم. هكذا بدأت عملية التحول «الديموقراطي» التي قادها نظام السبعينات باعطاء مساحة اكبر للاتجاه الديني في الحياة السياسية. وفي المقابل لم تكن السياسة نفسها تسمح للقوى السياسية المعبرة عنه بالتحول الى حزب سياسي معارض للنظام حتى لا تؤثر على مصدر الشرعية الذي ارتكز عليه. ومن هنا جاءت الصيغة السياسية التعددية التي اقرها النظام باصداره قانون الاحزاب في ١٩٧٧ خالية من تمثيل القوى السياسية الاسلامية فاقصرت على احزاب ثلاثة تمثل اليمين والوسط واليسار وهو ما ادى الى تقوية عوامل التناقض بين النظام من جهة والقوى الاسلامية الصاعدة من جهة اخرى سواء تلك التي عملت بشكل علني (الاخوان المسلمين) او تلك التي نشطت تحت الارض (جماعات العنف الاسلامي).

وبدأت عوامل الصراع بين الجانبين تتشكل حول شرعية التحدث باسم «الاسلام» وانعكس ذلك على كل سياسات الدولة وفي مختلف المجالات وبخاصة الاعلامية منها التي تلعب



مع التيارات الدينية المختلفة. وهو ما صيغ الممارسة الحزبية في النهاية بصيغة دينية واضحة لم تنعكس فقط على تحالفات هذه الاحزاب وانما ايضا على برامجها وخطابها السياسي. وساهمت العملية في توسيع دائرة النفوذ السياسي للقوى الاسلامية وتحديدًا للاخوان المسلمين. ولم يقتصر هذا النفوذ على اختراق الاحزاب من الداخل وانما امتد ايضا ليشمل التغلغل في المؤسسات المدنية واهمها النقابات المهنية المختلفة فضلًا عن اتساع دائرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

واذا كانت استراتيجية النظام في الثمانينات وبداية التسعينات عكست استمرارًا لجوهر الاستراتيجية التي سادت في السبعينات مع ادخال بعض التغييرات عليها بهدف احتواء المعارضة السياسية الدينية بفصائلها المختلفة فان التقييم السريع لفعاليتها يثير ملاحظتين اساسيتين: الاولى، ان حجب حق التنظيم السياسي المستقل للاخوان مع السماح لهم بالحرية النسبية في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم يؤد الى احتوائهم او تحجيم معارضتهم للنظام بل على العكس ادى الى تزايد نفوذهم وتغليب خطابهم السياسي على مجمل الحياة السياسية. اضافة الى ما انت اليه هذه السياسة من ازدياد عوامل التعاون بينهم وبين الاحزاب الاخرى بدلا من التنافس الذي تفترضه النظم القائمة على التعدد الحزبي. والاخرى: ان هذه الاستراتيجية التي اعتمد فيها النظام بشكل اساسي على الاخوان كقوى معتدلة، لم تفلح في تقليص حجم العنف الذي تمارسه الجماعات المتشددة، بل لم تكن هناك اي مؤشرات تدل على قدرة الاخوان على احتواء هذه الجماعات.

واذا كانت هذه هي بعض الملامح السياسية التي تظهر بعض جوانب الازمة في التعامل مع جماعات «العنف الاسلامي» تحديداً تبقى هناك مساحة للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من هذه الازمة. والتحدي الاكبر الذي عبرت عنه هذه الجماعات لم يقتصر على عدم اعتبارها بالنظام السياسي والاجتماعي القائم، وسعيها للانقلاب عليه من خلال العنف، وانما تمثل ايضا في الخلفية الاجتماعية لغالبية اعضائها. فقد جاء معظم اعضاء الجماعات من ابناء الطبقات الوسطى وبخاصة من الشباب المتعلم تعليما

مدنيا حديثا وليس ازهريا، مما يعني ازدياد مظاهر السخط السياسي والاجتماعي لدى الجيل الجديد. وربما يساعد تحليل هذه الجماعات من الداخل على اثاره بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا المجال. وهناك بعض المؤشرات الاولى التي يمكن ايجازها في ثلاثة: اولاً، ان الاصول الاجتماعية لهذه الجماعات تعود في الغالبية العظمى منها الى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الحضرية التي تشكل عموماً الجيل الاول من مهاجري الريف الذين استوطنوا المدن وهو ما يثير ازمة التحضر السريع والعشوائي الذي شهدته مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ثانياً: ان غالبية الاعضاء بل والقيادات تأتي من جيل الشباب الذين تتراوح اعمارهم من ١٧ الى ٣٠ عاماً، والنسبة الغالبة هي من طلبة الجامعات. ويعكس هذا المؤشر ازمة التعليم اذ تزايدت اعدادهم تزايداً لا ينسجم مع النمو الاقتصادي والاجتماعي فالتركيز على التعليم

ومتطلبات التنمية من ناحية قابله تقلص فرص العمل من ناحية اخرى. ولم يصاحب التوسع في العملية التعليمية فتح مناطق عمرانية جديدة تستوعب الحد الضخم من الخريجين وهو الامر الذي ادى الى تهميش اعداد هائلة من الشباب واصبح النظام التعليمي السائد مولداً محتملاً للعنف فهو يعمل على رفع درجة الوعي والطمح عند الفرد المتعلم من دون ان تقابله على الجانب الآخر زيادة مماثلة في توفير الحد اللازم من التوازن الاجتماعي.

ثالثاً، يتركز التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات في صعيد مصر، ويرجع ذلك الى تاخر هذه المنطقة تاريخياً عن بقية المناطق. وتنتشر بكثافة في المناطق التي يمكن ان يطلق عليها هوامش المدن التي تحولت الى مناطق حضرية عشوائية تعاني من التكدس السكاني والانخفاض الملحوظ في مستوى المعيشة.

هذه المؤشرات قد تجعل جماعات «العنف الاسلامي» اقرب الى حركات الاحتجاج الاجتماعي التي اتخذت طابعاً دينياً، وربما يعود ذلك لسببين: الاول، زيادة عملية التنشئة الدينية في المجتمع، والثاني، الانتشار غير المسبوق للمساجد الاهلية الذي شهدته مصر منذ السبعينات. وقد مثلت هذه المساجد المركز الاساسي الذي اعتمدت عليه هذه الجماعات

لممارسة نشاطها السياسي ونشر افكارها وتجنيد اعضائها. ووفقاً للاحصاءات فقد تضاعف عدد المساجد الاهلية بمعدل يفوق بمراحل عدد المساجد الخاضعة لوزارة الاوقاف. فخلال عقد واحد من السبعينات الى الثمانينات كان هناك ستة الاف مسجد تابع للوزارة مقابل ٤٠ الف مسجد اهلي لا يخضع لإشراف المؤسسة الدينية.

وعلى رغم التفات الدولة الى ذلك في الثمانينات إلا ان الامكانات المادية والبشرية وقدره وزارة الاوقاف على توفير ائمة لهذه المساجد كانت اقل بكثير من ان تستوعب هذا العدد الهائل من المساجد الاهلية، بل ان الوزارة كانت عاجزة عن تأمين ائمة للمساجد التابعة لها وادى هذا العجز الى تولي الكثير من قيادات الجماعات الإسلامية مهمة الإمامة في هذه المساجد فضلاً عن سيطرتها على المساجد الاهلية. ولا شك ان محاولات الدولة لإبعاد أو تغيير ائمة بعض المساجد يثير مواجهات عنيفة بين الجانبين مما يجعل مسألة عودة اشراف «الدولة» على المساجد أمراً في غاية التعقيد.

وينطبق ذلك على الكثير من الجمعيات الاهلية الدينية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية التي شهدت تزايداً وتوسعاً في فروعها في الفترة نفسها. ونظراً لصعوبة وضع حدود فاصلة بين الايديولوجية التي تقوم عليها هذه الجمعيات وبين تلك التي تقوم عليها اي جماعة سياسية إسلامية فقد حدث كثير من الخلط واستخدم بعض هذه الجمعيات، خصوصاً فروعها الممتدة في الصعيد، لممارسة أنشطة من قبل هذه الجماعات السياسية الإسلامية سواء المنتسبين الى الاخوان او الى جماعات العنف. وتعتبر «الجمعية الشرعية» و«جمعية «الشباب المسلمين» و«جمعية «التوحيد» نماذج على ذلك.

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ «الاهرام» القاهرة.



المصدر: الجهورية

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوءاء : ٢٨ ءءوءو ١٩٩٢

عرض وءلءفص
معمء ءلففة

رسالة ءامعفة ءول العفف

والارءاب فف ءامعة

بعء للءكءوراه فوءءء أن غالبفة الطلبة ءرفض «ءامعاء الاسلامفة»

ءءاءلء الرسالة العواءل المءءمعة الءف ءوءف الف
ظاءرة العفف بفن طلاب ءامعاء وءءاول ءءء المفءافف
فففا طلاب ءامعة المئفا صاءبة المراء الثاني بءءارة فف
العفف الطلافف بعء ءامعة اسفوط والءف ففءمف لها ففصا
مءظم زعماء ءنظءماء ءءاء .

اءءء رسالة الءكءوراه أن قانوء الارءاب لن فوفف
اعمال العفف والارءاب وانما قء فزفءه بءلفل أن عفف
السطة مع ءامعاء الاسلامفة ءم قراءاء سفءمفر
الشهفرة والاعءقلاء ءفع ءمئفا المءءمع بمزفء من العفف
وراء ضءفءفها الرئفس الساءاء .

ولماءا ءصففة ءسءفة وكفف انهم أضفوا
على عففهم شرعة اسلامفة ومن فءالفهم
فصء مءالفا للشرفة .. وماهى الفءاوى
الءف ءرفوها لفففموها على هواهم وكفف
اءلوا لافسهم اءكم على الناس
واءائفهم ءم ءفففء اءكامهم ومن اول من قءم
« قرن الغزل » للطلاب فف ءامعاء وطلب
منهم اسءءءامها ضء مءالففهم فف الرأف
وكفف راء ضءفة لهم هو نفسه فف ءءافة .

ءوفءء الرسالة ومنء صاءبها ءرءة
الءكءوراه من كلفة الاءاب بءامعة المئفا .

وءءاول الباءء فراء مءمء فراء الموفف
على ءانبفن المسلم والمسفءف والصءام
بفنفما كما سأل قفاءاء الطرففن ومناء
الطلاب

ولكن ماهف اسباب العفف الطلافف ولماءا
ءءول من عفف سفاسف الى عفف ءبفف اولاف ءم
سفاسف ءانفا ومن اهم اءءاف هءه ءامعاء



عنها بهدف تغيير المجتمع

للامانة والتاريخ

ويسجل الباحث للتاريخ ان تنظيمات الجهاد والجماعات الاسلامية فى المنيا هى التى وقفت ضد الفتنة الطائفية وهى التى ألقت القبض على العناصر المسيية لها وسلمتهم للنيابة فى غياب شبه واضح للبوليس وكانت هى التى ألقت القبض على بعض رجال الشرطة بسبب تجاوزاتهم وان معظم اعمال العنف المنسوبة لجماعات جامعة المنيا كانت موجهة لحالات الانحراف السلوكى والجهل بالافطار فى رمضان وارتداء الطالبات لملايس خلية والمبالغة فى الزينة وحالات انفراد طالب بطلابة .

ويعود الباحث ليتقصى اثار الاصابع الخفية وراء الجماعات الاسلامية فكل الجماعات والتنظيمات المناهضة للنظام استخدمت طلاب الجامعة لآشارة المشاكل بدءا من المظاهرات والاشتباك مع البوليس الى كل اشكال العنف الاخرى بما فى ذلك الاحزاب السياسية والقوى المتصارعة فى السلطة . ولكن لماذا يستخدمون طلاب الجامعات ؟

فى محاولته للجابة على هذا السؤال قدم الباحث تحليلا ممتعا منذ قيام ثورة يوليو ومبادئ الثورة وانفراد السلطة باتخاذ القرار وفى نفس الوقت عملت على تذويب الفوارق بين الاغنياء والفقراء وفتحت فرص العمل وتوسعت فى التعليم وهدمت النظام الاقتصادى القطاعى واشكال الرأسمالية وانتهت دور الاحزاب السياسية ولكنها فشلت فى ايجاد تنظيم شعبى قوى وقادر على التعبير عن الجماهير وشارك فى اتخاذ القرار .

بعيدا عن الشعب

ويصل الباحث الى ان التغيرات السريعة المتلاحقة فى انظمة الحكم وتوجهاتها من الثورة والتأميمات والمصادرات وتوزيع اراضى القطاعيين . ومن الاحزاب للحزب الواحد لتعدد الاحزاب كلها تسبب تغييرات اجتماعية كبيرة تضع الفرد فى حالة توتر وتهز نسق القيم والعادات والتقاليد وكلها تعرضت لهزات عنيفة بعد الانفتاح الاقتصادى والاستهلاك الزمنى والبذخى والتفاخرى والظهري ومعها تبدلت الشعارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة وبدون ادنى مشاركة شعبية جماهيرية فى تغييرها او طرح البديل او استعداد للمعايشة معه وتقبلها .

وبقياس ذلك فى نفوس الطلاب ، فان الثراء المفاجيء وتفاوت الدخول وبروز الفوارق والاستهلاك التفاخرى يدفع الفرد للانعزال عن المجتمع او الهجرة للعمل بالخارج او الهجرة الداخلية الذاتية بالاكفاء على الذات او الانخراط فى تنظيمات او جماعات تهدف لتحطيم المؤسسات والنظم التى لم يشارك فى صنعها وتسبب له الاحباط .

وتؤكد الرسالة بالاحصاءات والارقام ان ٦٦٪ من الطلاب لاعلاقة لهم بالجماعات الاسلامية ويرفضون التطرف والعنف والارهاب .

من الوردانى الى الرحال

تناولت الرسالة نشأة ظاهرة العنف الطلابى فى مصر منذ رصاصات الطالب ابراهيم الوردانى فى عام ١٩١٠ ثم اهتمام الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين بالطلاب ، وقوله ان اقناع طالب يعنى اقناع بلد بكامله وانشاء لجنة للطلاب داخل تنظيم الاخوان .

واختفت اى مظاهر للعنف الطلابى منذ ثورة يوليو ٥٢ حتى عام ١٩٦٨ عندما اندلعت مظاهرات الطلاب احتجاجا على احكام قادة الطيران الذين اتهموا بالتقصير مما ادى الى تدمير معظم الطيران المصرى على الارض فى هزيمة ٥ يونيه ٦٧

واستمرت اعمال العنف الطلابى معبرة عن الاحباط وخيبة الامل لدى الشعب المصرى ومنها مظاهرات ١٩٧١ العنيفة بسبب عدم قيام حرب التحرير حسب وعد الرئيس السادات بان يكون عام ٧١ هو عام الحسم . وشهدت الجامعات منذ ذلك التاريخ الى الان اعمال مظاهرات وعنف وشغب .

ويسجل الباحث ان الحكومة هى التى انشأت ونظمت ومولت الجماعات الاسلامية داخل الجامعات بتعليمات من الرئيس السادات ليواجه يهم الطلاب اليساريين والشيوعيين وفلت زمامهم من قبضة الحكومة بعد ذلك .

شكرى مصطفى

وكانت جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكرى مصطفى الطالب بزراعة اسبوط والذى طرح فكرة الابتعاد عن المجتمع اعلى الجبال لاقامة مجتمع مثالى وفى مرحلة تالية ينفضون على المجتمع للسيطرة عليه وتوجيهه الى الشكل الاسلامى وانتهت رموز الجماعة بعد اغتيال الدكتور الدهبى وزير الاوقاف والحكم على المبرين بالاعدام . وجماعة صالح سرية لقلب نظام الحكم التى عرفت بجماعة الفنية العسكرية ثم جماعة الاسكندرية بقيادة احد وكلاء النيابة وجماعة مصطفى يسرى ثم جاءت جماعة الجهاد وضمت ٣ تنظيمات الاولى فى القاهرة بقيادة عيود الزمر ومحمد عبد السلام فرج صاحب كتاب الفريضة الغائبة وجماعة الوجه القبلى بقيادة تاجح ابراهيم الطالب فى اداب المنيا وكانت الجماعة الثالثة وهى اكثرهم تشددا هى جماعة او تنظيم الجهاد بقيادة سالم الرحال والتى تتبنى العنف كوسيلة لاغنى

وتأتى الضائقة الاقتصادية وانقشار البطالة وتضاؤل فرص العمل مما يلغى اى امل من وراء الدراسة الجامعية وهى الوسيلة الوحيدة للحصول على فرصة عمل افضل تساعد الفرد على الانتقال من مستوى معيشى وحالة الى مستوى افضل يلبي الطموحات والرغبات والامال فاذا ضاع الهدف فقدت اوسيلة قيمتها .

وتسبب الهجمة الثقافية والاعلامية الغربية وتقليد وسائل الاعلام لها فى انتشار الفضلية الاشياء الغربية حتى اسماء المحلات فقد وجدت دراسة ان ثلثى اسماء المحلات فى شارع واحد بالاسكندرية تنسب لاشياء انجليزية وفرنسية ولكنها مكتوبة بالحروف العربية فى سخرية واستهزاء من لغتنا وهويتنا

الغالبية ترفض الجماعات

ويعود الباحث للجماعات الاسلامية ويقس مدى انتشارها وتنظيماتها بين الطلاب ويقول له ٦٦٪ من الطلاب انهم يرفضون وجود الجماعات الاسلامية داخل الجامعات ويرفضون الانضمام لها ويرفضون اسلويا واعمال العنف التى تقوم بها ويرون ان تلك الاعمال لتحقيق الهدف منها فى تلبية المطالب الطلابية .

اما الذين يؤيدونها وهم حوالى ٢٢٪ من الطلاب منهم يلجأون لها لتأكيد الذات وليصبح معروفا داخل الجامعة ولان الجماعات ترعاهم اجتماعيا واقتصاديا وهنا مربط الفرس ! ويرى بعضهم ان الجماعات تلقى الاحترام داخل الجامعة بين الطلاب وهيئات التدريس وعن كيفية الالتحاق بها فقد كانت عن طريق المسجد او المؤتمرات الاسلامية او عن طريق الاصدقاء او الاقارب .

وحول العنف الذى يمارسونه اظهروا قناعهم بضرورة استخدام العنف لان السلطة لاتركهم يدعون بالحسنى وانها تتركب بهم فلماذا يعطونها ظهريهم وان تغيير المنكر بالقوة واجب ورفض استخدام العنف لتغييره خروج على الشرع ! وانهم يستهدفون رموز النظام اولا ثم كبار المسؤولين بصفقتهم الوظيفية والقيادية ثم بعض الناس بصفقتهم الشخصية وتصفتيتهم جسديا وانهم يوجهون بعض اعمال العنف ضد المسؤولين فى الجامعات ثم ضد الطلاب المتحرفين

اى انهم من الخلاصة اعطوا انفسهم حق اصدار الاحكام والادانة ثم تنفيذ الاحكام وثن وقف هذه الاعمال هو ان تخلق السلطة بينهم وبين نشر افكارهم بين الناس .



المصدر : الجمهورية

٢٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. عبد الهادي الجوهري رئيس لجنة
الحميد سعد

ووجد الباحث ان الجماعات الاسلامية
متنافره ومتعارض في دعواها وافكارها
ونفس الحال بين التنظيمات المسيحية وان
٩٠٪ من افكارهم دينية ولا تضر بالطرف
الاخر وظل سؤاله مفتوحا من اذن يحرك
الاثنين للصدام معا ؟

التمويل والتنظيم

وفي المناقشات التي دارت للحكم على
الرسالة قال د. احمد رافت عبدالجواد عميد
اداب المنوفية والمشرى على الرسالة ان
الطالب اغضب جميع الاطراف الجماعات
الاسلامية والحكومة والمسيحيين وهو دليل
اجابته لعمله .

وقال الدكتور عبد الهادي الجوهري استاذ
ورئيس قسم الاجتماع وعميد اداب المنيا
الاسبق ان الرسالة عابها النقد الشديد الذي
وجهه للكنيسة وكلنا اساتذة في الجامعة
ولا تلمس للكنيسة هذا الدور المبالغ فيه

وانتقد الرسالة بعنف في اهمالها لدراسة
الهيكل التنظيمي للجماعات الاسلامية ومن
يضع القرار فيها فهي اشارات الى عزوف
الطلاب عنها لاسباب عديدة منها ان الامراء
يسيطرون عليها ويوجهونها حسب اهوائهم
ولكن ما هو تسلسل القيادة واتخاذ القرار كما
انها اهتمت تماما بموضوع التمويل

وقال الدكتور عبد الحميد سعد استاذ
ورئيس قسم الاجتماع باداب المنيا ان
الرسالة حوت جهدا ضخما في موضوع
حساس وشائك وان العنف كظاهرة اجتماعية
طلابية في جامعتي المنيا واسيوط يرجع الى
البيئة نفسها

واضاف انه يتفق معه في غياب العدالة
واللامعيارية وانعدام المساواة وغياب العدل
وتفاوت الثروات والدخول وانتشار البطالة
وضالة فرص العمل وكلها تدعو الطلاب
للاخراط في جماعات مضادة للمجتمع
والنظام ولكن هذا الكلام لا يجب ان يطلق على
علائه لان الغالبية الكاسحة من الطلاب
ترفض الجماعات واسلوياها ومجرد وجودها



المصدر : الحياة (الأسبوعية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

جماعات العنف الاسلامي في مصر (٢ من ٣)

التطور التنظيمي والحركي لمنظمات 'الجهاد' والجماعة والتكفير والهجرة

هالة مصطفى *

■ ان تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطورت في ظلها جماعات العنف الاسلامي في مصر منذ السبعينات لا ينفي الدور المهم الذي لعبته العوامل الذاتية الخاصة بالتطور التاريخي للحركة الاسلامية بعناصرها المختلفة واهمها جماعة الاخوان المسلمين، واثره ليس فقط على ظهور الجماعات الاسلامية المعاصرة وانما على اتسامها بطابع العنف والرفض.

ان لا يستطيع اي محلل ان يغفل الدور المحوري الذي لعبته وما زالت جماعة الاخوان المسلمين على ساحة العمل السياسي الاسلامي وعلى تطورها التنظيمي منذ ظهورها في ١٩٢٨. فقد شكلت هذه الجماعة نقطة التحول الرئيسية في تاريخ العمل الاسلامي وتمحور على عاملين اساسيين: الاول هو الانقطاع الذي احببته هذه الجماعة مع الخط الاصلاحي الاول برموزه الفكرية المختلفة بدءا من الطهطاوي الى محمد عبده ورشيد رضا، واتجاهها الى العمل السياسي المباشر وتغليبها للنزعة السلفية على جميع توجهاتها الفكرية والسياسية. ولا شك ان هذا الانقطاع ترك تأثيرا على عملية التجديد الفكري التي سادت في المرحلة الاولى وحملت اتجاهات اكثر تساميا في التعامل مع الافكار الحديثة التي حملتها اوروبا، بعكس جماعة الاخوان التي ولدت وهي تحمل خصومة تاريخية لهذه الحضارة وعلومها الانسانية.

الاخر هو تكريس الجماعة لمبدأ العنف كاحدى الانوات السياسية الاساسية التي اعتمدت عليها لتحقيق اهدافها وترجمت تلك عمليا بانشاء جناح عسكري لها تحت اسم 'النظام الخاص' في بداية الاربعينات.

لا شك ان هذا التحول الذي أحدثته جماعة الاخوان المسلمين في مسار العمل السياسي الاسلامي هو الذي وضع الملامح العامة او الخطوط الاساسية التي بنيت عليها جماعات العنف السياسي الاسلامي المعاصرة، خصوصا وان العامل الآخر المتعلق بالنظام الخاص يثير عددا من الملاحظات التي تخلق مساحة واسعة للتشابه بين الاخوان وبين الجماعات الاسلامية المعاصرة. ويمكن ايجاز هذه الملاحظات في الآتي:

١- ان جماعة الاخوان المسلمين على رغم انواقعية السياسية التي تفهمها في مراحل مختلفة ومواضع مختلفة، لم تكن بعيدة عن تكريس مبدأ العنف السياسي باعطائه شكلا تنظيميا من خلال 'النظام الخاص'.

٢- ان طبيعة هذا النظام من حيث الشكل والمضمون فضلا عن طبيعة المهمات التي اضطلع بها وطابع السرية الذي احاط به جماعته اسبق سمات معينة على نمط العضوية، فكان معظم الاعضاء من الشباب القادر على حمل السلاح والاضطلاع بعمليات العنف وهو ما جعل النزعة الحماسية هي السائدة على توجهات النظام وعلى اعضائه. وادى ذلك في النهاية الى اثارة مشاكل عدة في ما يتعلق بالقيادة من ناحية وبالتنظيم من ناحية اخرى. وعرفت الجماعة مشاكل عدة اختلفت من سيطرة القيادة العليا على هذا الجهاز اي 'النظام الخاص' فضلا عن كثرة الانشغالات وظهور جماعات صغيرة متمردة لكل منها توجهها الخاص ولكن يجمعها مبدأ واحد هو اعتماد العنف كوسيلة اساسية للتغيير.

٣- ان الضربات المتتالية التي تعرض لها 'النظام الخاص' من قبل السلطة السياسية بسبب عمليات العنف التي قام بها في مراحل تاريخية مختلفة عرضت الجماعة الى كثير من المحن والازمات، مما دعا قياداتها العليا للتفصل من مسؤولياتها عن هذه الاعمال والعمل

على توارى دور 'النظام الخاص' حتى يفسح المجال لنمو الدور السياسي الذي اراحت الجماعة ان تكون له الاسبقية في المراحل اللاحقة. وربما يكون في اختفاء دور 'النظام الخاص' بعض التفسير لظاهرة بروز جماعات العنف السياسي في العقود التالية على اختفائه.

والواضح ان تآثر هذه الجماعات بالاخوان في ما يتعلق بمبدأ العنف لم يقتصر على المستوى التنظيمي بل امتد الى المستوى الفكري، حيث لعبت مؤلفات سيد قطب المنظر الاخواني المعروف خصوصا كتابه 'معالم في الطريق'، نورا مهما في التحولات الفكرية التي طرأت على ساحة العمل الاسلامي وادت عموما الى تغيير خريطة التنظيمية، وبرزت جماعات وتنظيمات جديدة تركز على مبدأ 'الجهاد الاسلامي' الذي احتل مكانا محوريا في كتابات قطب. وهو ما تم ترجمته في شكل عنف سياسي من قبل الجماعات الجديدة.

اضافة الى بعض ملامح التأثير التنظيمي والفكري للاخوان على الجماعات الاسلامية المعاصرة يبقى عنصر آخر يتعلق بالاثار التاريخية للامزات التي مر بها الاخوان في علاقتهم بالسلطة السياسية على تحديد مسار هذه الجماعات. فقد ادى القمع الذي شهدته جماعة الاخوان المسلمين في فترة الستينات الى ابراز اكثر العناصر ثورية وميلا للعنف ورفضا للتصالح مع النظام، وهي العناصر التي شكلت الخريطة التنظيمية الجديدة للعمل السياسي الاسلامي.

فقد شهدت هذه الحقبة (الستينات) التشكيل الجنيني لجماعات العنف الاسلامية. وعلى رغم نمو هذه الجماعات خارج نطاق الاخوان المسلمين الا انها ظلت هي الجماعة الام التي خرجت من تحت



عباعتها الجماعات الجديدة. فغالبية اعضائها وقياداتها كانت تنتمي للاخوان بل وامضى كثير منها فترات طويلة في السجون بسبب هذه التهمة. واذا كانت قيادات الاخوان قد رأت بعد هذه الازمات التمسك بالخط التقليدي والعمل السياسي، رأى الجيل الجديد المتمثل في الشباب الذين تآثروا باطروحات سيد قطب ضرورة العمل الثوري العنيف. فآخذوا بالتمرد على الخط المعلن للجماعة وظهروا واضحا في السبعينات - اي في العقد التالي على ازمة الجماعة في الستينات - وهو العقد الذي شهد ميلاد ابرز جماعة اسلامية منظمة خارج نطاق الاخوان باسم «شباب محمد، او ما عرف اعلاميا باسم «الفنية العسكرية». وبعدها بسنوات (١٩٧٧) ظهرت «جماعة المسلمين، او «التكفير والهجرة». وشهد العام نفسه بداية تشكيل تنظيم اسلامي آخر هو «الجهاد» الذي اعيد بناؤه مرة اخرى في ١٩٧٩ وكان مسؤولا عن اخطر عملية عنف سياسي منذ ظهور هذه الجماعات وهي اغتيال الرئيس انور السادات في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١. وفي الثمانينات برزت «الجماعة الاسلامية» كاهم جماعة تقتصر ساحة العمل الاسلامي المسلح واضطلعت بمعظم حوادث العنف السياسي والاجتماعي الذي شهدته مصر آنذاك مثل اغتيال دكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، واخرها اغتيال فرج فوده الكاتب المعروف، الى عشرات الحوادث التي تعرف باسم «الفتنة الطائفية» الموجهة ضد العناصر المسيحية.

الفنية العسكرية

هي جماعة «شباب محمد» وعرفت اعلاميا باسم «الفنية العسكرية» بسبب قيامها في ١٩٧٤ بالهجوم على كلية الفنية العسكرية. وتعد هذه الجماعة اول محاولة جماعية منظمة لتشكيل تنظيم يعتنق افراذه فكرة «الجهاد» وتهدف الى قلب نظام الحكم، كما كانت هي اول جماعة تصطدم بالسلطة في عهد الرئيس السادات. ولعب قائد الجماعة الدكتور صالح سرية، الفلسطيني الاصل، دورا محوريا في تشكيل افكار جماعة الفنية العسكرية وبلورة حركتها السياسية من خلال مؤلفه «رسالة الايمان» (وهو كتيب يقع في حوالي ٦٠ صفحة) ويعتبر الوثيقة الفكرية الاساسية للجماعة.

ولم تكن جماعة الفنية العسكرية التي تشكلت في السبعينات هي الجماعة الاولى التي ترجمت فكرة «الجهاد الاسلامي» الى رؤية سياسية واستراتيجية حركية فحسب، وانما ظلت هي الاساس الذي تولد عنه تنظيم «الجهاد» بتفريعاته المختلفة في النصف الثاني من السبعينات على رغم التحولات الهيكلية التي طرأت عليه بفعل الواقع السياسي والامنّي. ويكشف تحليل افكار الجماعة من خلال كتيب «رسالة الايمان» او على لسان اعضائها التي وردت في محاضر التحقيق التي اجريت معهم وجود نقاط جوهرية صاغت المحددات الفكرية للجماعة وبلورت خطابها السياسي. وحكمت النقاط نفسها افكار جميع مجموعات «تنظيم الجهاد» على رغم الاختلاف في بعض التفاصيل او الجزئيات. ويمكن تلخيص هذه النقاط في الآتي:

- العداء الشديد للغرب حضاريا وسياسيا والوقوف موقف الخصومة منه.

- تكفير النظم السياسية القائمة وربطها بشكل مباشر بالتبعية للغرب.

- رفض الفلسفتين الرأسمالية والاشتراكية وما يتولد عنهما من نظم سياسية واقتصادية وطرح «الاسلام» بديلا عنهما.

- اعتبار الصراع العربي - الاسرائيلي صراعا دينيا بين المسلمين واليهود وهو احد المحاور الاساسية التي يدور على ارضيتها الصراع مع النظم الحاكمة. وليست مصادفة ان يكون قائد اول جماعة اسلامية راديكالية في مصر فلسطيني الاصل بل واحد الاعضاء المؤسسين لحركة فتح واحد مسؤوليها العسكريين وهو ما لعب دورا في التوجيه السياسي للجماعة.

ويذكر ان صالح سرية كان احد

اعضاء الاخوان المسلمين في الاردن ثم انضم لحزب «التحرير الاسلامي». وبعد هزيمة ١٩٦٧ التحق بتنظيمات فلسطينية متعددة كان لها ارتباط ببعض النظم العربية التي اطلق عليها صفة الثورية في هذه المرحلة مثل النظامين العراقي والليبي. ولا شك ان الحزب السياسي لصالح سرية لعب دورا كبيرا في تشكيل افكاره وتوجهاته السياسية وخصوصا في ظل واقع الاحتلال الاسرائيلي الذي عانى منه بشكل مباشر. كما ان الانتماء السابق لجماعة الاخوان جعل كثيرا من الباحثين يؤكدون على الصلة المباشرة وغير المباشرة بين جماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المعاصرة.

وعلى رغم قيام استراتيجية الجماعة على المواجهة مع السلطة الا انه ظهرت هناك اتجاهات عدة حول شكل المواجهة واسلوبها. واهمها اتجاه يرى اتباع الاسلوب التقليدي للانقلاب العسكري من خلال الجيش للوصول الى السلطة واقامة الدولة الاسلامية، واتجاه اخر رفض هذا الاسلوب ودعا في المقابل الى اللجوء الى «حرب العصابات» ضد مؤسسات الدولة ورموزها. وجاء حادث التصادم مع السلطة الذي قامت به الجماعة في ١٩٧٤ ترجيحاً للاسلوب الاول على رغم تحفظ قائدها صالح سرية على هذا الاتجاه، اذ رأى ضرورة تدعيم فكرة تغلغل الجماعة في الجيش وتاجيل الصدام مع السلطة لحين اكتمال قوة الجماعة. واختلف الاعضاء معه اذ كانوا اكثر حماسة للاسراع بالصدام. وتم تغليب هذا الرأي وقررت الجماعة انتهاز اول فرصة يجتمع فيها الرئيس السادات مع بعض القيادات السياسية والتنفيذية لبدء الصدام، وتم تشكيل مجموعة من ١٨ عضوا لاقحام مبنى كلية الفنية العسكرية في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ مكان عقد الاجتماع.

ومن الناحية الهرمية تشكل تنظيم «الفنية العسكرية» من ثلاث مجموعات كبيرة لكل مجموعة امير تكون مهمته الاتصال مع الامير العام للجماعة وتبليغ الاوامر والتعليمات الى امراء الخلايا. وتوزعت هذه المجموعات الثلاث كالآتي: مجموعة الاسكندرية وكان اميرها طلال الانصاري، ومجموعة القاهرة وكان اميرها حسن الهلاوي، ومجموعة الفنية العسكرية واميرها كارم الاناضولي، اما الامير العام للجماعة فكان هو الدكتور صالح سرية.

وتتفرع عن هذه المجموعات الثلاث العديد من الخلايا السرية، وكل خلية



المصدر : الحية (الاندنية)

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

تتكون من حوالي ستة افراد على رأسها امير بيابيه الاعضاء على السمع والطاعة، ويتسم التنظيم بقدر كبير من السرية، ولا يعرف العضو اكثر من اعضاء الخلية التي ينتمي اليها، ولكل عضو في التنظيم اسم حركي، ويتم الاتصال بين خلية وأخرى عبر القادة فقط.

وتعتمد طريقة التجنيد على وسيلتين اساسيتين وهما دور العبادة (المساجد)، والصدقة، واعتبرت العضوية فيها مفتوحة نسبيا. وتتفق غالبية الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه الجماعة على ان النسبة الغالبة في عضويتها من الشباب، وبخاصة طلاب الجامعات الحديثة وليست الازهرية، وتنتمي غالبيتهم الى الطبقة الوسطى، وتحديدا الشريحة الدنيا منها وهم في الغالب من اصول ريفية.

«التكفير والهجرة»

ترتبط نشأة هذه الجماعة وتطورها بشخصية مؤسسها واميرها انعام شكري مصطفى الذي كان عضوا بجماعة الاخوان المسلمين حتى اعتقل عام ١٩٦٥ ولم يفرج عنه الا في ١٩٧١ حيث بدأ في تشكيل جماعته الجديدة. ويشير البعض الى ان الاثر الذي تركته سنوات الاعتقال على افكار شكري مصطفى كان واضحا ليس فقط من خلال تشدده في افكاره وفي اسلوب العمل السياسي وانما ايضا في تمرده على منهج الاخوان المسلمين. وهو خلاف دعاه الى تكوين جماعة خاصة اسمها جماعة «المسلمون» فور خروجه وكان قد بدأ الاعداد لها وتجنيد اعضائها منذ وجوده في السجن.

وتتسم افكار الجماعة بالسلفية الشديدة، مثل غالبية جماعات الاسلام السياسي المعاصر من حيث الرجوع الى الاصول، اي القرآن والسنة، وليس المذاهب الفقهية التقليدية. فالاسلام الحقيقي - وفق هذه النزعة - يكمن في هذين المصدرين.

وتتفق افكار جماعة «المسلمون» او «التكفير والهجرة» - كما عرفت اعلاميا بعد قيامها في ١٩٧٧ باختطاف وزير الاوقاف في ذلك الوقت الشيخ حسين الذهبي واغتياله - مع افكار جماعة «الفنية العسكرية» من حيث التأثير باعمال قطب والمودودي، وعلى شريعته. وتتفق افكارهما بتكفير النظام السياسي وان كانت تزيد على ذلك تكفيرها لبقية المجتمع اذ ترى ان «المجتمع الفاسد يقود الى نظام فاسد» وترتب على ذلك الدعوة لاعتزال المجتمع.

لا شك ان هذه الافكار حددت استراتيجيات الجماعة وجعلتها تختلف عن استراتيجيات الجماعة الاولى اي «الفنية العسكرية» التي اتسمت باسلوب المواجهة العنيفة السريعة مع السلطة. وعلى العكس رأت جماعة «المسلمون» اتباع سياسة النفس الطويل حيث الهدف لم يكن منصبا على نظام الحكم وحده وانما المجتمع معه. واتسمت استراتيجيتها بالمرحلة، تبدأ بالتبليغ اي نشر افكارها ودعوتها، تليها الهجرة حيث تستكمل الجماعة قوتها التي تؤهلها للمرحلة الاخيرة وهي «فتح الاراضي الكافرة» وفق تعبير الجماعة، حتى يتسنى لها اقامة المجتمع الاسلامي. وترى هذه الجماعة ان عنف السلطة معها هو الذي دفعها الى الصدام مع النظام في ١٩٧٧.

ومن الناحية التنظيمية لم تختلف جماعة «المسلمون» كثيرا عن جماعة «الفنية العسكرية» في تشكيل الخلايا باستثناء نمط اتخاذ القرار الذي كان يخضع لمراقبة كلية. فضلا عن العضوية التي اعتمدت اساسا على علاقات القرابة والشخصية اي انها كانت اكثر انغلاقا من الجماعة الاولى، اما الاصول الاجتماعية للاعضاء فظلت متشابهة في الحالتين.

تنظيم الجهاد

تعود جذور هذا التنظيم الى جماعة «الفنية العسكرية» ويمكن اعتباره احدى حلقات تطورها التي مرت بمرحلتين الاولى عام ١٩٧٧ والاخرى في ١٩٧٩. وقد تشكل التنظيم الاول على يد اثنين من اعضاء جماعة «الفنية العسكرية» هما سالم الرجال وكان طالبا في جامعة الازهر وارمني الجنسية وحسن حلوى اللذين تمكنا من الهرب اثناء اعتقال اعضاء الجماعة الاولى في ١٩٧٤، ثم انتقلت قيادة التنظيم الى كمال السعيد حبيب الذي كان قد تخرج من جامعة القاهرة وله من العمر ٢٤ عاما. اما الاخر فقد شكله محمد عبدالسلام فرج (كان يبلغ وقتها ٢٧ عاما ويشغل وظيفة مهندس كهرباء بوزارة جامعة القاهرة) وتم التنسيق بين التنظيمين واعتبر عبدالسلام فرج مؤسس التنظيم الجديد ومنظره ايضا، اذ اصدر كتابا باسم «الفريضة الغائبة» ويعتبر الوثيقة الفكرية الرئيسية للجماعة. وانضم الى هذا التنظيم في العام التالي غيود عبد اللطيف الزمر (كان في الثلاثين من عمره وضابطا برتبة رائد في المخابرات الحربية

احدى فروع القوات المسلحة) ولعبت هذه الشخصية دورا مهما على صعيد العمل الحركي، اذ وضع اهم خطة في حياة تنظيم «الجهاد» وهي اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١.

واستطاع هذا التنظيم خلال السنوات القليلة التي سبقت عملية الاغتيال ان يستقطب قيادات التيار الاسلامي في صعيد مصر والتي كانت تمارس نشاطها من خلال ما عرف بـ «الجماعة الاسلامية» واضطلعت بالعمل داخل الجامعات. وكان ابرز هذه القيادات كرم زهدي (كان طالبا في معهد الدراسات التعاونية باسيوط ويبلغ من العمر ٢٧ عاما) وتم التنسيق من خلال ما سمي بمجلس الشورى، الذي شكله تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠، والتعاون مع قيادات الجماعة الاسلامية ليضطلع بالمهام التشريعية والتنفيذية للتنظيم.

واختارت الجماعة الاخيرة الشيخ عمر عبدالرحمن (وهو استاذ ضريب يدرس العلوم الدينية في فرع جامعة الازهر باسيوط وكان يبلغ من العمر ٤٣ عاما) ليتولى مهمة القيادة العليا. وتكمن اهمية الاختيار ان الشيخ عمر عبدالرحمن اسبق شريفة دينية على عمليات العنف نظراً لموقعه الذي يؤهله لاصدار فتاوى للجماعة.

والواقع ان التعرض لتنظيم الجهاد يثير ملاحظتين اساسيتين، الاولى: هي الضعف الملحوظ الذي اعتراه بعد عملية اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ بسبب الضربات الامنية له الامر الذي افسح المجال بعد ذلك لبروز «الجماعة الاسلامية» وتصورها العمل الاسلامي المسلح.

والاخرى: هي التشابك التنظيمي بين



الجماعات الإسلامية المختلفة التي برزت منذ السبعينيات إلى درجة يصعب وضع حدود فاصلة بينها على رغم الاختلافات التفصيلية والتصارع على مسافة القيادة.

الجماعة الاسلامية

عبرت الجماعة الإسلامية في نشأتها الأولى عن التيار الإسلامي داخل الجامعات المصرية في بداية السبعينيات، وكانت قبل أن تعرف بهذا الاسم تعمل تحت شعار «الجنة الحنية» وتختصم نشاطها في النوازل الثقافية مثل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والسلمية والنوادي والمسكرات والرحلات. وفي هذه الفترة سيطر الطابع السلفي التقليدي على نشاط الجماعة وعلى توجهاتها الفكرية واستمرت على هذا الحال حتى منتصف السبعينيات. وخلال هذه المرحلة ركزت منشورات الجماعة الإسلامية على قضايا الأخلاق والسلوكيات العامة وكان محور اهتمامها هو قضية الإخلاق الجنسي داخل الجماعة.

وبما يكون المناخ السياسي الذي سبب في انخراط السياسي من السبعينيات والذي هيا للتيار الإسلامي الفرصة للسيطرة على الاتحادات الطلابية في الجامعات هو الذي ساعدها بعد ذلك على الدخول في مرحلة جديدة من التشكيل. وخلال هذه المرحلة الوسيطة كانت هناك محاولات من جانب جماعة الإخوان المسلمين لاختواء الجماعة الإسلامية وكانت المنشورات التي تصدرها تدخل طابع الإخوان. إلا أنه في نهاية السبعينيات وتحديداً منذ عام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط التوسعي للجماعة الإسلامية وبدأ ذلك من خلال المنشورات والبيانات التي أصدرتها وكانت أميل إلى طعن تنظيم الإخوان. استطاع نشاط الجماعة ولم يعد قادراً على الأنشطة السابقة وبدأ عمليات اعداء متكررة من الحفلات الفنية التي كانت تقام في الجسعة وسعت إلى تخيير أشكال السلوك الاجتماعي التي كانت تراها منافية لآفكارها عن الإسلام عن طريق العنف فسلخا عن اصطلاحها بالطلبة المسيحيين. ولذلت منشوراتها تنقسم بطابع عدائي للمسيحيين وللتنصبة المصرية. ويلاحظ أن التيار الذي بدأ يتخذ منحى عليها تركن تشامه في التصعيد لأعتيد قيادات الجماعة في

محافظات هذه المنطقة مثل أسبوط ولشيا وألفا وسوهاج. دورا مهما في تغنيته حتى صار هو المسيطر على الجماعة وفتح بذلك مجالاً واسعاً للتعاون مع تنظيم جهاد. كما سبق الإشارة. وهاجم هذا التيار الإخوان لقبوله مبدأ العمل السياسي من خلال القنوات القانونية والحزبية.

وفي هذا الإطار وقفت الجماعة الإسلامية موقفها متاهضاً للنظام والارتد قضايا عدة كانت لها صدام معده وكان أهمها موقف الجماعة للرفض لمعاهدة السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩ ثم موقفها المؤيد للثورة الإيرانية الذي كان له أثر كبير في ازدياد التوتر مع النظام وخصوصاً بعد استضافة مصر لشاه إيران آنذاك. وهي سياسات عرفت فيها الجماعة بدة وقامت بسببها بظاهرة ضيقة في أسبوط.

وعلى الصعيد الداخلي برزت قضايا عدة قامت إلى تصعيد التوتر من الجانبين وأهمها اتجاه الجماعة على القضية تطبيق الشريعة الإسلامية والمناخنة العنيفة للنظام وخصوصاً ضد بعض الإجراءات والقوانين التي صدرت في تلك الوقت مثل قانون «العيب وقانون الوحدة الوطنية» وتغيير اللائحة الطلابية في ١٩٧٩. وأدى الأمر في النهاية إلى صدور قرارات بوابل (سبتمبر) ١٩٨١ التي تضمنت قراراً باعتقال والتجفيف على شاعية أحداثات الجماعة الإسلامية وهو العام الذي شهد اندماجاً سريعاً بين الجماعة وتنظيم الجهاد لاعداء لتعملية التحليل المصادات.

ومنذ هذه الواقعة بدأ اسم الجماعة الإسلامية يرتبط بمفهوم حركات العنف التي وقعت خلال السنوات اللاحقة. وبدأت بصوت أسبوط الشهيرة التي تلت حادث الاعتقال مياضرة. وأسفرت عن صدامات عنيفة بين الجماعة وأجهزة الأمن. وانتجت باعتقال كل من الدكتور رفعت المحجوب والدكتور فرج فريد في ١٩٩٠ و١٩٩٢. واتهمت الجماعة في هذه الفترة ببطورة فكرها وقامت بعدة أبحاث حثت فيها معام هذا الفكر وأهمها: «مبدأ العمل الإسلامي» كتاب أصناف الحكم

والكامنة بحث حكم قتال أنطلفة. والمتنعة عن شرائع الإسلام وحصية للوامة من راحة الدكتور عمر عبد الرحمن التي نشرت في ما بعد في كتاب بعنوان «كلمة حق». ويتناول البحث الأول تسع نقاط تحت عنوان: الغاية، الهدف والطريق والعقيدة والفهم والزاد والعماد والولاء والاجتماع. وهي تلخص أهداف الجماعة وأسلوب حركتها وتقدم صورة عن مبادئ فكرها. ويناقش البحث الثاني والاربع قضية «الحاكمية» ويخرج برأي مفاده تكفير الحاكم للإسبال للشرع الذي يخرجونه عن ملة الإسلام وهو البحث الذي حكم على الدكتور المسعودي بالسجن لمدة ١٠ أشهر. ويذكر في البحث الثالث أن حكم الجهاد، ويجب قتال أية طائفة تصب بالقوى أي شرائع في الإسلام مثل الصلاة والزكاة والحدود.

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة.



المصدر : الحياة (الزندنية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

جماعات العنف الاسلامي في مصر (٣ من ٣)

تكفير النظام السياسي لتبنيه الديموقراطية والعلمانية

هالة مصطفى *

■ تشير متابعة التطور التنظيمي للجماعات الإسلامية المعاصرة إلى بروز جماعتين احتلتا موقعا محوريا في ساحة العمل المسلح طوال العقد الماضي وحتى الآن هما «تنظيم الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»، وأن كانت حوادث العنف التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة تشير إلى الصعود الملحوظ لنشاط «الجماعة الإسلامية» مقابل تراجع تنظيم «الجهاد». وهذا لا يقلل من أهمية التنظيم الأخير نظرا إلى الدور المحوري الذي لعبه - سواء على المستوى الفكري أو التنظيمي - في تاريخ تشكيل جماعات العنف المعاصرة. من هنا فإن قراءة أفكار كل منهما تكتسب أهمية خاصة في تحديد الملامح العامة لفكر جماعات العنف الإسلامي بشكل عام.

ويلاحظ بداية وجود مساحة واسعة للاتفاق بين أفكار الجماعتين خصوصا في ما يتعلق بقضايا الواقع المعاصر، وهو ما ساعد على اندماجهما في بداية الثمانينات. وهذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات حول المسائل التكتيكية على مستوى الحركة أو بعض القضايا الفقهية، إلى جانب المشاكل التقليدية حول أحقية القيادة (وربما تقف هذه الأسباب وراء انفصالهما بعد قيامهما بعملية اغتيال الرئيس أنور السادات في ١٩٨١) وأن كان ذلك لا يقلل من احتمالات التنسيق أو حتى اندماج الجماعتين مستقبلا. ويمكن بلورة أهم أفكار الجماعتين حول القضايا الآتية:

الموقف من النظام السياسي
تتفق الجماعتان على «تكفير» الأساس الفكري الذي يقوم عليه

النظام السياسي إذ تشير إلى أنه نظام «علماني». وعن العلمانية يقول «ميثاق العمل الإسلامي» وهو وثيقة من إصدارات الجماعة الإسلامية: «إن العلمانية البغيضة دست علينا وغرست قسرا في تربيتنا فانبثقت هذه الانظمة الجاهلية الكافرة التي تستبدل بشرع الله شرع الشيطان»، ويؤكد تنظيم الجهاد الموقف نفسه حيث يحكم بالكفر على النظام السياسي لأنه اتخذ - من وجهة نظره - من العلمانية منهجا وهي فكرة يصفها بـ «الجاهلية»، فتقول وثائق «الجهاد»: «إن النظام الحاكم في مصر نظام جاهلي كافر ككل الانظمة التي اتخذت من العلمانية منهجا ونبذت حكم الإسلام وراء ظهرها».

وتصل الجماعتان من ذلك إلى تكفير الحاكم والنخبة الحاكمة وتسمي كل منهما هذه النخبة بـ «الطائفة الممتنعة» أي الممتنعة عن تطبيق الشريعة أو بعض شرائع الإسلام. وتتفق الجماعتان على أنها فئة «مرتدة» بوجب قتالها، فيرى «الجهاد» من خلال الوثائق المعبرة عنه

«أنها طائفة مرتدة كالحكام لأنها توالي الحاكم وتناصره فتأخذ حكمه»، ومن هنا يحكم عليها بأن تقاوم قتال المرتدين. وتقف الجماعة الإسلامية الموقف نفسه حيث تشير وثائقها «بوجوب قتال هذه الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام».

وتنادي كل من الجماعتين بضرورة الخروج على الحاكم والنخبة الحاكمة، فيقول «الجهاد» في أحد الكتيبات الصادرة عنه: «إن قتال هؤلاء الحكام وهذه الحكومات إنما هو واجب على جميع المسلمين كل بحسب قدرته ولا يسقط عنهم أثم ترك هذا الواجب إلا أن يهبطوا ويخلعوا هذه الحكومات الجاهلية العميلة ويستبدلوا بها حكم الإسلام». ويؤكد الشيخ عمر عبدالرحمن مفتي الجماعة

الإسلامية المعنى نفسه بقوله: «وقد أجمع المفسرون والمحدثون على عدم طاعة أولي الأمر في المعصية كما أجمعوا على وجوب الخروج عليهم لكفرهم».

وتثير الجماعتان في هذا المجال قضيتين: الأولى، تتعلق بمصدر التشريع الذي يعتمد عليه النظام، والأخرى، خاصة بصفة الحكم التي تتمثل من وجهة نظرهما في الديموقراطية.

وحول القضية الأولى تقول وثائق «الجهاد»: «إن مجرد احتكام الحكام إلى القوانين الوضعية وتركهم الحكم بما أنزل الله هو كفر واضح حيث يجعلون السيادة لقانون من صنع البشر»، وتركز على مفهوم «الحاكمية» لله. من هنا قولها ببطلان كل القوانين الوضعية حيث تشير «إلى أن هؤلاء الحكام قد جعلوا أربابا من دون الله فأحلوا وحرموا من بون الله واتخذوا صفة من صفات الألوهية وهي حق التشريع المطلق الذي لا يكون إلا لله تعالى، والإنسان ما هو إلا مجتهد في فهم حكم الله». ولا يختلف موقف «الجماعة الإسلامية» إذ تؤكد أوراقها «أن القوانين الوضعية كفر لا خفاء فيه ولا مداورة، وإن الحكام الذي يحكم بها كافر مرتد».

ووفقا لعبارة الدكتور عمر عبدالرحمن «فإن الحكم بما وضعه الأفراد من قوانين مستوردة من دول الكفر لتطبق في البلاد الإسلامية ولا سيما في المواد التي هي صريحة في مخالفة الكتاب والسنة كفر بلا ريب وضلال لا يرقى إليه شك».

أما عن القضية الأخرى المتعلقة بالديموقراطية فتقف منها الجماعتان موقف الرفض المطلق بل تجعلها مناقضة للتوحيد، فتنبذ وثائق «الجهاد» على «أن الديموقراطية هي حاكمية الجماهير وتاليه الإنسان وهي شرك بالله. والفاصل بين الديموقراطية والتوحيد هو أن التوحيد يجعل التشريع لله



والديموقراطية هي حكم الشعب لمصلحة الشعب، والمشرع في الديموقراطية هو الشعب، أما المشرع في التوحيد هو الله. فالديموقراطية هي شرك بالله لانها تزعت حق

التشريع من المولى واعطته للشعب. ومن هنا لا يرى «الجهاد» مشروعية في إقامة الدولة الإسلامية من خلال الانضمام الى الاحزاب المعارضة الراهنة أو المشاركة في السلطة القائمة بغية التغيير من خلال مجلس الشعب، وتؤكد الجماعة الإسلامية على المعنى نفسه حيث تقول وثائقها: «لا يوجد في المجتمع المسلم إلا حزبان: حزب الله المأمور بقيامه، وحزب الشيطان وقيامه ممنوع. وإن الديموقراطية ليست من الإسلام ولا علاقة مطلقاً بين الديموقراطية والشورى. فالديموقراطية تعطي البشر الحق المطلق في التشريع ابتداءً، فمجرد وجود سلطة تشريعية بشرية تشريع ما لم يأذن به الله وفق هواها عن طريق برلمان أو غيره فهذه هي جاهلية إذ إن حق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق لأنه حق خاص لله».

ويتضح من ذلك أن موقف كل من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» من الديموقراطية هو موقف عقيدتي مطلق لا يقبل النقاش ولا يترك أي هامش لإمكان الوصول إلى صيغة وسط بشأنه.

كيفية التغيير

انطلاقاً من هذه الأفكار من رؤية الجماعتين للواقع السياسي في مصر فهناك اتفاق على أن العنف هو الوسيلة الأساسية للتغيير الجذري، فتؤكد وثائق «الجهاد» على أن المنهج الانقلابي هو الطابع الذي يصيغ حركة الجماعة نحو تحقيق غايتها وذلك بالثورة الإسلامية على النظم الجاهلية في البلاد رافضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية للتدرج في

التطبيق أو تطبيق الحدود فقط. ويضيف عبود الزمر من القيادة العليا المعروفة بـ «الجهاد» ما أحوجنا اليوم إلى رفع السلاح لننود به عن امتنا وعن عرضنا وعن ديننا، فإذا كان بعض الدين لله وبغضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، فالجهاد واحد إلى يوم الساعة.

ولا يختلف موقف الجماعة الإسلامية بشأن مبدأ الجهاد ومضمونه حيث تشير إلى أن «القتال لإزالة الفتنة وسحق الشرك وإعلاء شرع الله وإن الجهاد مفروض لخلق الكفار وردع الطوائف التي تساندتهم وتنصيب خليفة مسلم واسترداد الديار السليبية وتخليص أسرى المسلمين ثم تعود جيوشنا تجوب الأرض تدعو الممالك والأمبراطوريات بالمصحف والسيف إلى الإسلام».

وتحدد الجماعة الإسلامية انطلاقاً من ذلك السياساتها في العمل في ثلاث: الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد.

والمعروف أن قاعدة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تأخذ شكلاً عنيقاً في تطبيقها عند الجماعة حيث تكررت حوادث العنف التي قامت بها ضد الأفراد لتغيير بعض أوجه السلوك الاجتماعي بالقوة. وفي ذلك تقول: «نحن في حاجة إلى الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر وإلا تزاممت علينا المنكرات وأفسدت علينا سعيينا. ولا مبرر للاعتذار عن هذا الواجب الشرعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد بحجة أننا في حالة استضعاف». وعندما سئل مفتي الجماعة الشيخ عمر عبدالرحمن عن حق استخدام القوة في تغيير المنكر للأفراد كتخطيط سيارة عمداً أو كسر آلة موسيقية أو الاعتداء على مضمور على سبيل المثال، أجاب: نعم، يجوز ذلك بل قد يجب على أحاد الرعية وأفرادها أن يغيروا المنكر بأيديهم ولا يتوقف ذلك على إذن أصحاب السلطة.

ولا يختلف فكر بتنظيم «الجهاد» في قضية القاعدة نفسها حيث يقول عبود الزمر: «إن كنا قد ارتضينا إطلاق لفظ الجهاد على جماعتنا باعتبار أن الجهاد قضية محورية لحركتنا تعارف علينا الناس بها لا يعني اقتصر حركتنا على الجهاد فحسب وإنما لنا منهجنا في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وتتبنى كل من الجماعتين هذا النهج في التغيير للوصول إلى الهدف الأعلى لهما وهو إقامة «الخلافة الإسلامية» التي تعتبر الحل الأوحد والأمثل لهما ولكل ما تعانيه البشرية اليوم - على حد قولهما - من صور وهيبة للظلم والفقر.

وعلى رغم ذلك لا يكتسب مصطلح الخلافة تحديداً معيناً على المستوى



المصدر : **الموقف (الندوة)**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

المفهومي أو العملي حيث يكتفى بالتعريف بأنها «خلافة على نهج الخلفاء الراشدين» فيقول عبود الزمر: «إن البديل الإسلامي المنشود المتمثل في الخلافة الإسلامية على نهج النبوة أصبح ضرورة لانقاذ العالم من جاهليته وامسى عبثا على عاتق الجماعات الإسلامية» وتؤكد الجماعة الإسلامية على الهدف نفسه حيث تشير «نحن لا نرضى إلا بخلافة على نهج النبوة ترث خلافتنا الأولى».

الموقف من القضايا المعاصرة على الصعيد الخارجي يحتل بعض القضايا المعاصرة موقعا محوريا في أفكار كل من الجماعتين ويمكن بلورتها في ثلاث: الغرب والحضارة الغربية، والصراع العربي - الاسرائيلي، والثورة الإسلامية في إيران.

حول القضية الأولى تتبنى كل منهما موقفا معاديا من الغرب والحضارة الغربية التي توصف في هذه الكتابات بـ «الجاهلية والكفر والمادية الجامحة والايديولوجية الأثمة» وتصف المبادئ التي تقوم عليها هذه الحضارة بـ «أنها شعارات مزيفة كمسمى حقوق الإنسان والسلام العالمي والحرية والإخاء والمساواة» وتصل من ذلك إلى ضرورة زوالها إذ تعتبرها «كالمريض في النزاع الأخير».

وفي هذا الإطار تحدد ملامح الصراع مع الغرب الذي يحمل هذه

الحضارة، فتقول وثائق تنظيم «الجهاد»: «الصراع الإسلامي - الغربي له أولوية خاصة ضمن خطة الإسلام والجاهلية، ولهذا فهو صراع مدرج في تخطيط التغيير لإقامة الدولة النواة ومدرج أيضا في خطة التمكين الكامل للإسلام حيث لا يتم إلا على انقراض الجاهلية الغربية».

ولكن على رغم هذا الموقف المعادي للحضارة الغربية لا ترى هذه الوثائق مانعا من الاستفادة من نتائجها المادي، فيقول أحد قيادات التنظيم في كتاباته: «إننا لا نحكم بالاعدام على الحضارة المادية المعاصرة كما قال الشيخ سيد قطب ذلك إننا صانعو جزء منها بل لولا نحن ما كانت هذه الحضارة أصلا، ولكننا نريد إخضاع هذه الحضارة المادية للمنهج الإلهي الذي يحمي المادة بالأخلاق الإلهية».

وتتخذ الجماعة الإسلامية موقفا مماثلا من الحضارة الغربية حيث تصفها في وثائقها: بـ «الجاهلية والزيف والفتن» وترى أن الخلافة هي البديل للخلاص من التبعية لها.

وحول قضية الصراع العربي - الاسرائيلي تؤكد وثائق تنظيم «الجهاد» على أن أحد الأسباب الرئيسية التي دعت التنظيم لاغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ هو تحالفه مع «اليهود» وتوقيع معاهدة كامب ديفيد.

فالصراع مع اليهود هو «صراع مصيري لا حل له سوى الجهاد».

وتقول الجماعة الإسلامية: «إن

مصطلح الصراع العربي - الاسرائيلي قد اثبت فشله في استعادة الأرض وحفظ المقدسات طوال أربعين عاما، وإن النصر على اليهود لن يتحقق إلا بعد أن يتغير مفهوم الصراع فتقابل معه ونعد له العدة على أساس أنه صراع إسلامي - يهودي».

ولكن على رغم هذه المواقف الحادة من قضية الصراع إلا أنه مؤجل برمته لعدم وجود دولة إسلامية. فكما تشير الوثائق الصادرة عن الجانبين «لا يمكن إحالة الجهاد ضد اليهود إلا تحت راية دولة تطبق الشريعة الإسلامية» وفي المقابل ترفض هذه الوثائق كل المحاولات السياسية التي تجري على الساحة العربية التي تهدف إلى تسوية القضية الفلسطينية.

وأخيرا يأتي الموقف من الثورة الإسلامية الإيرانية التي تعد وفقا لأفكار الجماعتين نموذجا مبهرا ومثلا أعلى للعمل «الثوري». وفي هذا الإطار تؤكد هذه الأفكار على ضرورة مؤازرة هذه الثورة وتمجيدها على رغم الإشارة إلى التمايز مع مذهب الثورة ومعتقداتها الشيعية.

وتشير الجماعة الإسلامية إلى أنها تحاول الاستفادة من نموذج هذه الثورة، وتصف الواقع المصري بأنه يشبه إلى حد كبير الوضع في إيران قبل الثورة.

* خبيرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الأهرام» القاهرية.



المصدر : (العالم اليوم)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

البحث عن تفسير غير اقتصادي للتطرف

صفحة متخصصة تصدر كل يوم سبت

التطرف والمشكلة الاقتصادية في مصر

تعتبر قضية (مسار التغيير الداخلي) لنظم الحكم من القضايا الاستراتيجية المهمة. فآليات هذا المسار وأشكال التفاعل السياسى.. الاجتماعى.. الاقتصادى المختلفة تحدد الى حد كبير نمط التغيير الداخلى. ان نمط التغيير الداخلى له علاقة تأثير حاسمة على القدرات الكلية للدولة في حالات الصراع الدولى. تقدم الصفحة الاستراتيجية نماذج مختلفة لانماط التغيير الداخلى بأسلوب يسمح للباحث والمحلل أن يفهم القدرات الاستراتيجية ومحددات هذه القدرات في العالم العربى بطريقة أكثر عمقا.

أشرف راضى

الاحياء الشعبية الفقيرة في الزاوية الحمراء والشرابية وامبابسة، او في القرى المحرومة من الخدمات الاجتماعية ومن الحياة السهلة، ودفع هذا الواقع بالبعض لمناقشة مسئولية الحكومة عن انفجارات الريف، في اشارة واضحة الى وجود ارتباط وثيق بين تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واتساع البطالة واستفحال الغلاء وبين ما حدث في ديروط باعتباره شكلا من اشكال الاحتجاج الاجتماعى ضد السلطة مستنديين في هذا الحكم الى اقتناع اهالى ديروط عن التعاون مع اجهزة الشرطة وهم من الفقراء وهناك من رأى أن هناك «حزاما للعنف» يحيط بالقاهرة ويتألف من الاحياء الفقيرة العشوائية التي تحيط بها.

بيد أن النظرة المدققة لظاهرة التطرف والعنف في مصر من شأنها أن تبسّط الشك في صحة التفسير الاقتصادى لظاهرة التطرف والعنف. وتفترض أن تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار اعمال العنف في الاحياء الفقيرة العشوائية انما يشير الى أن الوضع الاقتصادى - الاجتماعى انما يمثل حالة تنمو في اطارها اعمال العنف وبعبارة أخرى فإن الجماعات الاسلامية المتطرفة تسعى لاستغلال تردى الاوضاع الاقتصادية لتجنيد بعض الشباب العاطل عن العمل، كما أن هناك احتمالا قائما لأن تستغل تلك الاوضاع لإحداث حالة من الاستياء، وعدم الرضاء العام على نحو يمكن توظيفه في صراعها

دقعت أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر في الاشهر الاخيرة العديدين للبحث في اسباب مشكلتي التطرف والعنف، ورغم التفسيرات العديدة والمتنوعة التى قدمت لتفسير الظاهرة والوقوف على اسبابها ومن ثم اقتراح سبل معالجتها.. فإن التفسير الاقتصادى للتطرف والعنف في مصر يبقى هو التفسير الأكثر شيوعا وقبولا لدى المراقبين في مصر.

وفي الواقع، فإنه من السهل للغاية اقامة علاقة سببية بين تردى الاوضاع الاقتصادية والفقر والبطالة من جانب والتطرف العنيف من جانب آخر، فهناك من الادلة الواقعية التى يمكن ملاحظتها ببساطة ما يشير الى الخلفية الاجتماعية التى اتى منها المتطرفون الذين قاموا باعمال عنف، سواء اتخذت هذه الاعمال شكل التظاهرات والمسيرات، أم اتخذت شكل الاغتيالات والاعمال الارهابية الموجهة ضد اشخاص مسئولين في الداخلية وشخصيات سياسية وفكرية كبيرة، وسواء اتخذت هذه الاعمال العنيفة شكل المواجهة ضد مواطنين عاديين بقصد فرض سيطرة الجماعات الاسلامية على الاحياء الشعبية في القاهرة والاسكندرية، حيث عانت هذه المناطق، ولفترة طويلة من كون اهاليها عرضة للبلطجة والجريمة المنظمة.. وغالبا ما كان القائمون باعمال البلطجة هدفا للجماعات الاسلامية التى تمكنت بفضل التنظيم والتسليح من التصبّد لهم وكسب تعاطف قطاعات من الاهالى..

كذلك يلاحظ أن اعمال العنف التى قامت بها الجماعات الاسلامية المتطرفة ضد الاقباط وقعت في



والتفسير البديل الذي نفترضه يكمن في الجانب السياسي ويشير الى أن اسباب التطرف والعنف الديني في مصر انما كمن في امرين:

الاول: هو وجود مشكلة سلطة في مصر، وهي المشكلة الجوهرية التي تتمثل في تراكم السلطة السياسية في مناطق قليلة بينما تكون هذه السلطة غائبة عن مناطق عديدة، وتنعكس هذه المشكلة في غياب المؤسس عن العديد من المناطق التي شهدت اعمال عنف من قبل الجماعات المتطرفة.

والثاني: يتمثل في نوع الافكار التي اعتنقتها الجماعات الدينية المتطرفة، و عدم قدرة المؤسسات الدينية في مصر عن تطوير رؤية دينية يكون بإمكانها التصدي لمثل هذه الافكار المستمدة من الدين ايضا، وهذا تجدر الاشارة الي أنه لا يكفى في هذه الحالة أن تكتفى المؤسسات الدينية بزعم أن ما تقول به الجماعات الاسلامية لا يمثل الاسلام أو انه خروج عن الاسلام. ولا يعنى هذا التفسير السياسي لظاهرة التطرف والعنف الديني في مصر عدم وجود بعد اقتصادي لهذه الظاهرة وانما يرفض هذا التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف، والتي تقود الى حل يتمثل في أن تقوم الدولة بدور اكبر في مجال الخدمات الاجتماعية والوقوع في ايدولوجية الدولة التنموية باعتبارها الحل والمخرج من مشكلة التطرف، ويسمح هذا التفسير السياسي البديل للظاهرة بالبحث في الجذور الاعمق للمشكلة أو السماح بعمل إطار اقتصادي سياسي لتفسير ظاهرة التطرف واسبابها الأكثر جوهرية، ويساعد من ثم في النظر بعمق اكبر في الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

السياسي مع السلطة في مصر، واحداث انتفاضة تهيئ لها فرصة للاستيلاء على السلطة.

ويستند رفض التفسير الاقتصادي لنمو ظاهرة التطرف في مصر الى حقيقة أن هذه الجماعات الاسلامية ساهمت من خلال كوادرها المهنية والمتعلمة في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية والاعباء الاقتصادية من علي كاهل المواطنين العاديين من خلال العديد من المشروعات الخدمية التي ساهموا في اقامتها في الاحياء الشعبية الفقيرة في المدن الكبرى، ومن خلال تشكيل قوافل تقوم بتقديم خدماتها للمواطنين في القرى البعيدة والنائية.

كما أنه يمكن تفسير ظهور اعمال للعنف ضد الاقباط في الاحياء الفقيرة العشوائية وفي القرى البعيدة المنعزلة في الصعيد، وكذلك اعمال العنف ضد رجال الشرطة في تلك المناطق في ضوء حقيقتين.

الاولى: هي فراغ السلطة التي تعاني منها هذه الاحياء الشعبية الفقيرة والعشوائية الناجم عن حدائتها، ونموها دون تخطيط من قبل السلطات الحكومية.

والثانية: هي الدور البارز الذي يلعبه الانتماء القبلي والعصبيات في مثل هذه الاحياء.

واخيرا، فإن التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف والعنف، بمعنى اقامة علاقة سببية مباشرة بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وبين نمو التطرف والعنف من شأنه أن يخفى عن النظر اسباب اخرى، اكثر تأثيرا في نمو التطرف، وان كانت اصعب من حيث امكانية حلها. ومن ثم فإن مثل هذا التفسير يمكن أن يقود الى اقتراح حلول مضللة.



قوى العنف الاسلامي في مصر بين تغير السلطة السياسية... وتداولها

ضياء رشوان *

■ في سياق العنف الأصولي في مصر نعثر على عوامل ربما كان أهمها موقع مسألة السلطة لدى التيار الإسلامي، والطبيعة الجديدة والتميزة للصراع والإنقسام في المجتمع المصري كجزء من الوطن العربي.

فقدية السلطة السياسية المسماة أحياناً بالدولة تحتل مكاناً محورياً في العلوم السياسية، وعلى تعدد المباحث المتعلقة بالسلطة فإن ذلك المهتم بموضوع انتقالها وتغييرها يشغل مكانة متميزة في الأدب السياسي. ويبدو ضرورياً أن نفرق في البداية بين «تداول السلطة» و«تغيير السلطة». وأهمية هذه التفرقة أنها تحدد لنا مجال التحليل الذي ينصب على أن هناك خلطاً مقصوداً أو حسن النية بين المصطلحين. وهذا الخلط بالتحديد أحد مصادر حالة الصراع التي تعيشها مصر اليوم، ناهيك عن كونه مصدراً دائماً لتذبذب كثير من التحليلات والكتابات السياسية المصرية على وجه العموم.

إن «تغيير السلطة» أو النظام الحاكم أو الدولة، يظل مبحثاً أساسياً في النظريات والمدارس الفكرية المهتمة بقضايا السياسة والمجتمع كافة. وعلى رغم التعارض، بل والتناقض، الحاد بين المنطلقات الفلسفية والمعرفية لكل من هذه المدارس والنظريات، إلا أنها جميعها تضع مسألة «تغيير السلطة» ضمن إطار أكثر شمولاً هو التغيير الاجتماعي والسياسي. وتغيير السلطة هنا، ولدى المدارس المتعارضة كافة، يعني باختصار استبدال تلك القائمة بأخرى تختلف عنها في مكوناتها الفكرية والاجتماعية والسياسية وأهدافها وأولوياتها، إلى حد يسمح بالقول أن «شيئاً» جديداً قد ولد. ولعل هذه الطبيعة الجذرية للتغيير هي التي دفعت إلى تناوله دائماً ضمن الإطار الأشمل للتغيير الاجتماعي والسياسي. فعلى اختلاف تفسيرات ودوافع تغيير السلطة لدى المدارس الفكرية المتناقضة، إلا أنها جميعاً تؤكد أن وقوعه لا بد أن يعني وجود سياق أكثر عمومية من التغيير الاجتماعي والسياسي وربما الاقتصادي والقيمي في المجتمع الذي تحكمه هذه السلطة. وقد

اجتهدت هذه المدارس والنظريات لكي تحقق وظيفة العلم أي خلق نماذج والسعي نحو التوقع. من هنا رأينا النموذج الماركسي للتغيير الاجتماعي وفي قلبه تغيير السلطة والذي حمل اسم الثورة بمراحلها المختلفة وصولاً إلى البروليتارية. كذلك فإن الوظيفة على الضفة الأخرى طرحت نموذجها لما أسمته بـ «الاختلال الوظيفي المتعدد الوجوه» في دينامية السلطة القائمة، وهو ما قد يصل إلى تغييرها إذا فشلت في التكيف معه أو في مواجهته بقوة أجهزة الدولة. وبين الضفتين حاولت نظريات الحرمان النسبي وثورة التوقعات المتزايدة، والتي تركز على العوامل النفسية الجماعية، أن تطرح نموذجها للتغيير العام وللسلطة بصفة خاصة، باعتباره حصيلة للفجوة ما بين الواقع المعاش وما تتوقعه الجماهير منه وما تشعر به تجاهه.

وبغض النظر عن مضمون كل من هذه النماذج، فإن الاتفاق بينها يظل قائماً حول نقطتين محورتين، أولاً أن «تغيير السلطة» على النحو المشار إليه إنما هو أمر غير «شرعي»، بمعنى مخالفته التشريعات القانونية القائمة كافة والتي تجرمه وتجعل من القائمين به خارجين على القانون. وتحاول بعض النظريات أن تفرق بين «الشرعية» و«المشروعية» حيث ترى أن الأولى هي ذلك الإطار القانوني الشكلي الذي تضعه أي سلطة لحماية نفسها ونظامها الاجتماعي العام. أما الثانية فهي تنصرف إلى حق المجتمعات أو بعض الفئات والطبقات في السعي نحو التغيير العام الذي قد يكون وفقاً للقوانين القائمة غير «شرعي»، ولكنه وفقاً لقوانين أخرى تاريخية واجتماعية يعد «مشروعاً» بل وضرورياً كما يراه البعض.

من جهة ثانية فإن «تغيير السلطة» وفقاً للمدارس الفكرية المتعارضة يتضمن دائماً معنى الصدام والإكراه والعنف وإيا كان تفسير تلك المدارس لأسباب أو مضامين التناقض بين المتصارعين على السلطة، فإن الإجماع قائم حول أن سعي السلطة لإفشال أي محاولات لانتزاعها تقترب باستخدام أدوات متعددة يمثل الإكراه والعنف جوهرها الرئيسي. كذلك الأمر في الجهة المقابلة، فالساعون إلى انتزاع السلطة وتغييرها لا يدخرون جهداً في استخدام وسائل الإكراه والعنف المتاحة لهم كافة من

أجل حسم المعركة لصالحهم. وعلى رغم سيادة بعض فترات «الهدنة» بين السلطة القائمة والساعين إلى تغييرها، فإن تحليل كل منهما لمراحل بعينها قد يوصل العنف المتبادل إلى أقصى درجاته. بمعنى آخر، فإن اللحظات الحاسمة والأخيرة سواء في تغيير السلطة أو في قمع الخارجين عليها تكون عادة أكثر لحظات الصراع حول السلطة عنفاً ودموية. وعلى ذلك، فإن تقدير كل من الطرفين لطبيعة اللحظة وموقعه منها يحدد إلى مدى بعيد نطاق لجوئه إلى مزيد من الصدام أو التهدئة. فتقدير فئة أو حركة سياسية للحظة تاريخية بأنها الحاسمة في التغيير، سواء عبر تصورات حقيقية لقوتها الذاتية وقوة السلطة القائمة والظرف التاريخي العام أو عبر أوهام مبالغ فيها، يدفع بها إلى حشد إمكانياتها كافة لخوض الصدام العنيف الأخير. كذلك الأمر بالنسبة للسلطة القائمة، والتي قد يترأى لها أن لحظة ما هي أكثر ملائمة لالتهاء من خصومها الساعين إلى تغييرها، فلا تتردد حينئذ في استخدام ترسانة العنف كافة التي يمتلكها جهاز الدولة لقمع هؤلاء الخصوم.

أما المصطلح الثاني، أي «تداول السلطة»، فيختلف نوعياً وفي مجاله عن مصطلحنا السابق. فبداية ليس هناك إجماع عليه بين المدارس الفكرية المختلفة. وتداول السلطة، وبحكم النشأة والمضمون، ينتمي إلى مجال النظرية الليبرالية في السياسة والاقتصاد، وهو بذلك يعد مبحثاً غريباً عن مدارس الفكر الأخرى. وتداول السلطة، يعد جزءاً أصيلاً من فكرة الليبرالية القائمة على عنصر المصلحة والرشد. فالمجتمع من خلال أفراد الراشدين المدركين لمصالحهم الخاصة، يستطيعون عبر آلية الانتخاب أو الرأي العام أن يرجحوا كفة التجمعات السياسية التي يرون أنها تحقق مصالحهم. ويرتبط مفهوم «تداول السلطة» في الأساس بفكرة وجود مجتمع وسلطة تم الاتفاق على قواعد عامة للعلاقة بينهما. وهذا العقد الاجتماعي المؤسس للمجتمع والدولة يتضمن الحدود العامة التي يسمح ضمنها بالصراع السياسي والاجتماعي بين أصحاب المصالح والتصورات المتعارضة. هذا الاستقرار على القواعد الضابطة للتفاعلات الاجتماعية يجعل من مسألة «تغيير السلطة» أمراً غير «شرعي» من



٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات والتاريخ :

بين الطرح النظري والتحديد التنظيمي لهذا التغيير. ولقد كانت ملاحظة الرئيس جمال عبدالناصر صائبة عندما رأى عام ١٩٦٥ في «معالم في الطريق» لسيد قطب نظرية تنظيمية كاملة للوصول إلى السلطة. ولم يختلف هذا المزيج في كتابات تابعي قطب، بل وصل إلى أكثر مراحل تبلورها مع كتابات مؤسسي ومنظري تنظيم الجهاد الحالي بدءاً من «الفريضة الغائبة» حيث أقر محمد عبدالسلام قرح جزءاً كبيراً للقضايا التنظيمية وحتى الفنية في أسلوب تغيير السلطة. ولعل الكتابات والوثائق الأخرى الصادرة عن قيادات هذا التنظيم، وخاصة المقدم عبود الزمر في السنوات العشر السابقة، طورت إلى حد بعيد هذه النظرية التنظيمية المزوجة دائماً بالرؤية الفكرية العقيدية.

يترتب على هذا الفهم لطبيعة اتجاه العنف الإسلامي في مصر عدة نتائج أساسية تتعلق بعضها بالصراع الدائر ذاته، فيما ينصرف الآخر إلى المنهج الذي يتم تناوله به وتحليله، سواء من جانب النخبة أو المعارضة السياسية المصرية.

وأولى النتائج الخاصة بالصراع ذاته أن إدخال مسألة السلطة في دائرة النظر إنما يضيف إلى تعريف «العنف الإسلامي» عنصراً هاماً. فذلك العنف تمثل الدولة والسلطة، كما سبقت الإشارة، هدفه الرئيسي أن لم يكن الوحيد. أما المجتمع فهو بكل طوائفه لا يحتل سوى موقع المتغير التابع. وهنا يبدو ذلك الخط الفاصل شديد الدقة بين ذلك الذي نسحيه اتجاه العنف الإسلامي وبين بعض اتجاهات الإسلاميين الأخرى. فتلك الأخيرة، وأهم ممثليها الجماعة الإسلامية المتمركزة في جامعات الصعيد (أسيوط - المنيا - سوهاج - قنا)، وعلى رغم اشتراكها في كثير من النقاط مع أصحاب العنف الإسلامي، تظل مسألة السلطة والمجتمع لديها مختلفة نوعياً، فعنف الجماعة الإسلامية موجه أساساً ضد المجتمع وبخاصة الطوائف غير المسلمة فيه، ويمكن أن يكون للتكوين الطائفي والاجتماعي الخاص بصعيد مصر دور غير قليل في ذلك. وعلى رغم صدامها المتواتر مع أجهزة الدولة، إلا أن الجماعة الإسلامية لا تملك تصوراً مشابهاً لاتجاه العنف الإسلامي في ما يتعلق بمركزية مسألة السلطة في الفكر والحركة. وتظل فكرة المجتمع الجاهلي المسؤول عن كل شيء فيما الطائفة القبطية التي «تتأمر» على الإسلام بالتعاون مع الخارج هي المحرك الرئيسي للجماعة الإسلامية. من ثم وبفعل تداخل عوامل أخرى معقدة لا مجال للتطرق إليها هنا، وصلنا إلى ما أضحي يسمى «الفتنة الطائفية». ولعل ذلك الفارق النوعي والهام يعود إلى رؤية كل من الاتجاهين لقضييتي الإيمان والدولة. فاتجاه العنف الإسلامي ينطلق من أن المرتد بعد إيمانه أكثر خطراً من الكافر أصلاً أو الذمي. وهذا الأخير لا يمكن تنظيم التعامل معه إلا في ظل دولة إسلامية، حيث أن الفروض الجماعية كافة، وفي مقدمها الجهاد ضد العدو الخارجي،

الجاهلية من قيادة بشرية وتولى هذه القيادة على منهجه الخاص، المستقل الملامح، الإصلي الخصائص. ويتأكد التصور في موضع آخر من «المعالم»: «إن الإسلام كما قلنا إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعباد. فهو يهدف ابتداءً إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان... ثم يطلق الأفراد بعد ذلك أحراراً - بالفعل - في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض اختيارهم - بعد رفع الضغط السياسي عنهم».

إن، منذ المفكر المؤسس للعنف الإسلامي، ليس هناك سوى مسألة «تغيير السلطة». ولم يتعد التابعون عن «الأستاذ» قيد أنملة. يجزم صالح سرية قائد أولى حلقات الجهاد التي حاولت القيام بانقلاب شبه عسكري على سلطة الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٤، والتي عرفت بمحاولة الفنية العسكرية، بأن «الجهاد لتغيير هذه الحكومات (الكافرة كما يصفها من موضع آخر) وإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم ومسلمة». ويضيف في حكمه على أفراد المجتمع أن «الكافر من هؤلاء هو من آمن بأن هذه الحكومات على حق وأن الإسلام باطل أو ينبغي أن يقتصر على قضايا العباد، أو كان لا مبالياً سواء جاء الإسلام أم لم يأت أو كان ناقصاً على هذه الحكومات لكنه يرى الإصلاح بطريقة أخرى غير طريقة الإسلام. ويكون مؤمناً من هؤلاء من آمن بأن الإسلام هو الحق وأن هذه الحكومات كافرة ويعمل على تغييرها لتكون إسلامية سرّاً وعلناً». ويتقدم محمد عبدالسلام قرح مؤسس تنظيم الجهاد الحالي خطوات أخرى في «الفريضة الغائبة» بقوله «ولقد اجتمع المسلمون على فرضية إقامة الخلافة الإسلامية وإعلان الخلافة يعتمد على وجود النواة وهي الدولة الإسلامية». ويزداد وضوحه أكثر حين يضيف «فلا شك أن ميدان الجهاد الأول هو إقتلاع تلك القيادات الكافرة وإستبدالها بالنظام الإسلامي الكامل، ومن هنا تكون الانطلاقة».

لا تترك لنا مطالعة أفكار أصحاب العنف الإسلامي مجالاً ولو هامشياً للخطأ في معرفة تصورهم حول مسألة السلطة. ف«تداول السلطة» ليس وارداً على الإطلاق في ظل تصورهم للإسلام ولغاية الوجود الإنساني كله والمتلخصة في تحقيق معنى العبودية والتوحيد المطلقين. وقبول مبدأ التداول لا يمكن له، في عرفهم، أن ينسجم مع الإسلام الذي يرى سيد قطب أنه «لا يقبل

انصاف الحلول مع الجاهلية. لا من ناحية التصور ولا من ناحية الأوضاع المتبثقة من هذا التصور... فإما إسلام وإما جاهلية. وليس هنالك وضع آخر نصفه إسلام ونصفه جاهلية يقبله الإسلام وبرضاه». ولا تقف تلك الدعوة إلى تغيير السلطة عند الطرح الفكري. فما يميز اتجاه العنف الإسلامي منذ سيد قطب هو مزجه الدائم

الزاوية القانونية وغير «مشروع» من زاوية الوعي المجتمعي العام الذي ينظر إلى مثل تلك المحاولة على أنها إطلاحة بالعقد الاجتماعي ذاته، ومن ثم فهو ضدها في أغلب الأحيان. بذلك فإن التعارض بين المصالح المختلفة والتوترات الاجتماعية التي قد تصيب المجتمعات الليبرالية المستقرة يتم ضبطه عبر آلية «تداول السلطة». والفكر الليبرالي وممارسته يريان في هذا التداول بين الجماعات المختلفة المصالح الضمان الوحيد لعدم وصول هذه التعارضات وتلك التوترات إلى حد طرح مسألة «تغيير السلطة». وليس تداولها. إلا أن كلا من الفكر والممارسة الليبراليين تعرضا لتحديات كبيرة وشائكة كادت أن تطيح بصحة هذا التصور. وقد كانت مرحلة الستينات الأبرز سواء من حيث المعلومات النقدية العنيفة التي كان أشهرها مدرسة ١٩٦٨ الفكرية الفرنسية، أو من حيث الحركات السياسية والاجتماعية المتمردة على هذا التصور، والتي حفلت بها حينئذ دول الغرب الأوروبي والأميركي الليبرالية.

وعلى خلاف «تغيير السلطة» فإن تداولها يعد من وجهة نظر السلطة القائمة أمراً شريعياً ومشروعاً في آن واحد. ويمكن منطق مشروعيتها في جذور المشروع الليبرالي ذاته كما سبق التوضيح. أما لجهة شرعيته، فإن القوانين والتشريعات المختلفة تنظم عملية تداول السلطة بصورة دقيقة تشمل القواعد الانتخابية والتوقيت الزمني وكيفية معالجة بعض الأزمات الطارئة... الخ. وتخضع عملية تداول السلطة، على الأقل نظرياً أو شكلياً، لرقابة متنوعة ينظمها الدستور والقانون. فهناك القضاء الدستوري، وهناك الرأي العام، وهناك أخيراً وسائل الإعلام. ويعني ذلك بالضرورة أن عملية تداول السلطة إنما هي عملية سلمية لا يشوبها عنف ولا إكراه مما يعاقب عليه القانون. وليس هنا مجال إجراء نقد لصحة ذلك التصور أو عرض الفجوات الهائلة التي يتركها وراءه لدى التطبيق العملي، والتي يطيح بعضها بأسسه الفلسفية والمعرفية ذاتها.

نظريات قطب

أن التفرقة السابقة هي المدخل الرئيسي لفهم الصراع الدائر بين الإسلاميين والدولة المصرية في الوقت الحاضر. فمن نسميهم أصحاب العنف الإسلامي لم يخفوا يوماً واحداً أن مستهدفهم الرئيسي أن لم يكن الوحيد هو «تغيير السلطة» لصالح أخرى يسمونها بالإسلامية. ولا ينفصل هذا السعي عن هدف وحيد يطرحونه بوصفه تحقيق التوحيد والعبودية والحاكمية لله وحده. وتجمع جماعات العنف الإسلامي على الموقع المركزي لمسألة السلطة وتغييرها من وثائقيهم الفكرية والسياسية. ويفسر لنا سيد قطب في «معالم» هذه المركزية حين يقول: «وتطبيقاً للإسلام إن هنالك إقصاء



متوقفة حتى وجود من يقودها، أي السلطة الإسلامية. أما الجماعة الإسلامية فإن رؤيتها لهايتين المسالتين مشوشة إلى حد بعيد بحكم أنها مكونة من خليط من أفكار المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة، وهو ما جعلها تتأرجح بين خط العنف الإسلامي واتجاهات أخرى. وفي كل ذلك فإن ضرورات الواقع المحلي تزيد من هذا التشويش وتجعل من قضية «الذميين» أو «الانحرافات» الأخلاقية في الجامعة أو المجتمع المحيط بها، القضايا الرئيسية لحركة تلك الجماعة.

أما ثانية النتائج فهي أن سعي اتجاه العنف الإسلامي إلى «تغيير السلطة» يجعله خارجاً عن «الشرعية». ولكن غياب عقد اجتماعي مصري عام ينظم «تداول السلطة» يجعل من المسعى السابق «مشروعاً» ليس فقط لدى القائلين به، بل أيضاً لدى قطاعات أخرى من المجتمع. وقد جعل هذا الصدام بين الشرعية والمشروعية حول السلطة من استخدام العنف المتبادل أمراً غير خارج عن مألوف الأمور، وهذه هي النتيجة الثالثة.

فعلى رغم تعدد الاستراتيجيات المستخدمة من الدولة المصرية لمواجهة الإسلاميين فإن ادراكها لطبيعة مساعيهم جعل العنف الأداة المركزية في تعاملها معهم. ولسنا بحاجة للإفاضة في ذكر طبيعة ذلك العنف ولا أحداثه المتواترة سواء في السجون أو خارجها، فكتير من الدراسات العلمية والأطروحات الجامعية المنشورة في مصر تحفل بذلك، ناهيك عن تقارير بعض المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. ويكفي في هذا المجال أن نقرأ سطوراً قليلة من الحكم الصادر في قضية تنظيم الجهاد التي رافقت وأعقبت قتل الرئيس السادات: «ثبت لهذه المحكمة من كل ما تقدم أن أجهزة الأمن إعتدت على غالبية المتهمين وأحدثت ببعضهم إصابات خطيرة استدعت نقلهم إلى المستشفيات العامة»؛ وقد أضاف ذلك العنف الرسمي دوافع أخرى لا يجب تجاهلها إلى تلك الكامنة أصلاً في بنية العنف الإسلامي. الأمر الذي ضاعف من حدة هذا الأخير وفاقم في النهاية من تصاعد العنف المتبادل.

تترتب على النتيجة السابقة أخرى رابعة لها علاقة مباشرة بالأحداث المصرية الحالية. فالأرجح أن مسلسل العنف المتبادل المتصاعد إختلط في اللحظة الحالية بتقديرين متناقضين من جانب الدولة وإتجاه العنف الإسلامي. فالمؤشرات المتنوعة تدل على أن كلا من الطرفين يقدر قوته الذاتية وقوة خصمه وطبيعة الظروف العام بأنها الأكثر ملاءمة الآن لحسم الصراع حول السلطة. ولما كان التقاطع بين تقديرين من هذا النوع أكثر لحظات أي صراع سياسي عنفاً، فإن التصاعد المفاجئ والمتسارع للعنف المتبادل لا يخرج عن هذه القاعدة. ويعد التنبؤ بمسار هذا الصراع ونتائجه أمراً في غاية الصعوبة نظراً لتداخل كثير من العوامل في الحالة المصرية من تاريخية وإجتماعية وإقليمية ودولية.

ولكن ما يمكن ترجيحه هو أن مدى العنف قد يتسع شيئاً فشيئاً وأن مضمونه السياسي سيزداد بروزاً، حاسراً الغطاء الطائفي المؤقت الذي يرتديه الآن. ويتأكد لدينا هذا التوقع عند ملاحظة التحركات الأخيرة لتنظيم الجهاد سواء في بياناته أو عملياته المختلفة نوعياً، والتي تشير جميعها إلى أنه في اتجاه خوض تلك المعركة بإعتبارها الفاصلة.

على صعيد النخبة

أما على الجهة الأخرى للنتائج، فهي تتعلق بنهج النخبة والمعارضة السياسية المصرية في تحليل ما يحدث. وأولى النتائج أن معظم تحليلات هؤلاء تذهب إلى ادانة الإسلاميين وعنفهم انطلاقاً من مفهوم «تداول السلطة». ولا شك في صحة الادانة من تلك الزاوية. ولكن القطيعة الكاملة بين الإسلاميين وبين هذا المفهوم وإنحيازهم الحركي والفكري الكامل لمفهوم «تغيير السلطة» يجعلان من الادانة غير ذات موضوع. وتتعلق النتيجة الثانية بهذا الخط الفادح وأصحابه. فالأصرار الدائم من جانب قطاعات واسعة من المعارضة والنخبة السياسية المسماة بالعلمانية على تقويم حركة الإسلاميين بإعتبارها خروجاً على الشرعية والمشروعية معاً إنما يحمل بذور أربعة تناقضات كبرى على الأقل.

فالفئات الأساسية في هذه المعارضة والنخبة، أو على الأقل الأكثر حضوراً، تتكون الآن من المشتغلين بالعمل البحثي والعلمي والعمل انعام في آن واحد. وتجاهل هذه الفئات للأدب السياسي والاجتماعي حول موضوعي التغيير والتداول والتمييز بينهما إنما يعكس أول تناقضات هذه النخبة مع ذاتها العلمية. والتذرع بعدم معرفة تلك القطاعات بهذا التمييز وإنطباعه على الحالة الإسلامية لا محل له مطلقاً في ظل نخبة ذات تراث عميق في العلوم الاجتماعية وتعد أول من درس ودرس العلوم السياسية في المنطقة العربية.

ويتمثل التناقض الثاني في انطلاق تلك الفئات في نقدها للإسلاميين من مفهوم «تداول السلطة». فحسبما اشرنا، أن القاعدة المعرفية والتاريخية لذلك المفهوم هي فكر الاستقرار والعقد الاجتماعي. ولا شك لدينا في الوعي الحاد من كافة قطاعات النخبة المصرية بعدم توافر أي من الفكرتين لا في مصر ولا في الوطن العربي، بل ولا في العالم غير الأوروبي والأميركي الغربي. بل لعل وجود تلك القطاعات ذاته ظل، ويظل، رهناً بسعيها نحو توفير هذين الشرطين. إذن إذا كان مبرراً لبعض أطراف الصراع الدائر أن يتلاعبوا بمفاهيم أو تصورات يرون فيها اضافة لقوتهم أو اضعافاً لخصومهم، فإنه خلو من أي تبرير أن تلجأ قطاعات خارجة، نظرياً، عن ذلك الصراع إلى التناقض مع حقائق الوجود الاجتماعي والتاريخي، خاصة إذا كانت تلك الحقائق محور العمل العام التي هي (القطاعات) جزء

منه. ويصيب التناقض الثالث فكرة التنوع في التكوين الفكري والسياسي لتلك النخبة. فالانطلاق شبه الجماعي من مفهوم «تداول السلطة» الذي هو مفهوم ليبرالي محض إنما يلقي بظلال كثيفة من الشكوك حول صحة التقسيمات الحالية للنخبة المصرية. ولا شك أنه في المجتمعات المستقرة في الغرب الأوروبي تجد مثل ذلك الاجماع على ذلك المفهوم بين المتناقسين كافة في الساحة السياسية وعلى اختلاف مدارسهم الفكرية والسياسية. ولكننا نذكر هنا من جديد بشرطي ذلك الاجماع بما يجعل غيابهما عن ساحاتنا المصرية والعربية من مفهومي «تداول السلطة» و«تغيير السلطة» أحد المعايير الواقعية للتمييز بين القوى الفكرية والسياسية. ولقد ظل إنحياز هذه القوى لأحد المفهومين حتى وقت قريب المصدر المباشر للتوصيفات الفكرية والسياسية كافة التي عرفها الأدب السياسي العربي مثل: محافظ وتقدمي وثوري ورجعي... الخ.

ويزداد التناقض فداحة، وهو الرابع والأخير، إذا ما تعلق الأمر بالاجنحة المنتمة فكرياً وسياسياً إلى مدرسة التغيير. فإضافة إلى الحقائق التي سبق التذكير بها في شأن التمييز بين المفهومين، فإن هذه الاجنحة تستند إلى تراث ضخم من الأفكار التي تدور جميعها ضمن مفهوم «تغيير السلطة». ولعل جزءاً أساسياً من خصائص عملية التغيير يعود الفضل في ملاحظته وتطوره إلى مفكري تلك الاجنحة. ولا نبالغ في القول إذا أكدنا أن دراسات جادة ورصينة حول حركية اتجاه العنف الإسلامي قد خلصت إلى تأثرها الواضح ببعض من الأساليب التي جاء بها مفكرو تلك الاجنحة العلمانية التغييرية. والذي يجعل من ذلك التناقض أكثر إدهاشاً أن أدبيات هؤلاء الآخرين سواء ان فكرية أو السياسية لا تزال تدور حتى اليوم في الأفق نفسه، أي «تغيير السلطة».

ويحاول البعض تفسير التناقضات الأربعة السابقة بأن منطلقها الهوية العميقة التي تفصل مشروعات الإسلاميين عن مشروعات اجنحة النخبة. ولا شك في الصحة الجزئية لهذا التفسير، وإن كان لا يعطي اطمئناناً كاملاً. والأرجح أنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدة عناصر يمكن أن تستكمل: أولاً، على رغم التراث الفكري الدائر في افق «تغيير السلطة»، فإن قطاعات النخبة المصرية المنتمة إليه لم تكن قضية السلطة بالمعنى الفعلي والمباشر تمثل منطقة اهتمام حقيقي لها. فخارج الغياب



بل وأحياناً «شلل» المصالح سواء الفكرية أو السياسية المختلطة بطابع شللي أو جبلي أو فئوي أو قطاعي أو حتى مناطقي. وأضحى التداخل بينها وبين قطاعات الدولة الرسمية وشبه الرسمية مصدراً للإنجاز والصعود شبه وحيد. وقد أكدت هذه الدينامية، ولو في الوعي المبطن، فكرة «تداول السلطة» في عقل هذه القوى التي أصبح معظمها أو على الأقل كثير من أفرادها ينتظر دوره في هذا التداول، وإن لم تكن اليقظة الانتخاب والوعي العام بل الاختيار المباشر من الدولة وأجهزتها المختلفة. وما كان يمثل هذا التحول العميق إلا أن يجعل من فكرة «تغيير السلطة» مرفوضة تماماً بينها، وبقدر رفضها بين رجال الدولة ومؤسساتها.

وحتى يبدو التفسير شبه متكامل يجب أن ندخل في الاعتبار حقيقتين: الأولى عامة ومتعلقة بالطابع العام للشخصية المصرية، إذ أن خصائص الاعتدال العام والجنوح إلى المقاومة السلبية أو السلمية هي من مقومات الشعب المصري. ولا شك أنها بذلك تعارض نسبياً مع منهج المواجهة العنيفة التي يخوضها اسلاميو العنف مع الدولة. ولا شك أيضاً في تعارض الخصائص ذاتها مع العنف الذي تمارسه الدولة حيال هؤلاء الإسلاميين، ولكن الوعي العام المصري يمكن له أن يقبل ويفهم ذلك، بل ويتجاهله، باعتباره من الخصائص المستمرة للدولة المصرية منذ أن عرفها. أما الحقيقة الثانية فهي أن الإصرار على مفهوم «تداول السلطة» لدى بعض قطاعات النخبة يعكس ولا شك اتجاهات أصيلاً لديها، حتى لو كان حديثاً عند بعضها. ومن هنا، فإن موقف هؤلاء لا يحوي التناقض ذاته الذي يكمن في مواقف المحسوبين على مفهوم التغيير. أما بقية التناقضات فلا شك أنها تظل - في رأينا - صحيحة في ما يتصل بمجمل هذه القطاعات.

* باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في جريدة «الاهرام» المصرية.

الحركي الملحوظ لهذه القطاعات والقوى عن السعي نحو السلطة، تكاد جهودها الفكرية والسياسية لطرح رؤية «لتغيير» ذات إمكانات واقعية ومصرية، تكون منعدمة. لقد ظل العمل السياسي الجماهيري والتنويري والدعائي المحور الوحيد تقريباً لحركتها طيلة عقود متواصلة. من هنا فإن خوض الإسلاميين لذلك التحدي الكبير والتنظير له والتحريك نحوه بهذه الكثافة لم يكن له سوى أن يصيب هذه القطاعات من النخبة بالاضطراب، الفكري والسياسي، الشديد، خاصة وأن أدبياتها إستقرت منذ زمن بعيد على وضع الإسلاميين، ووفقاً لمعيار التداول والتغيير، في معسكر «المحافظين الرجعيين». وقد يكون مكملاً لهذا العنصر الأول أن يشار إلى أن حالة الوهن المفرط التي انتابت هذه القطاعات لأسباب متنوعة، والتي حرمتها من أية إمكانية لخوض غمار التغيير على النحو الذي بشرت به أدبياتها الأولى دفعت بها إلى الادانة التلقائية ليس فقط لضمون المشروع الإسلامي، بل ولآلية التغيير ذاتها على رغم أنها من أهم صائغياتها.

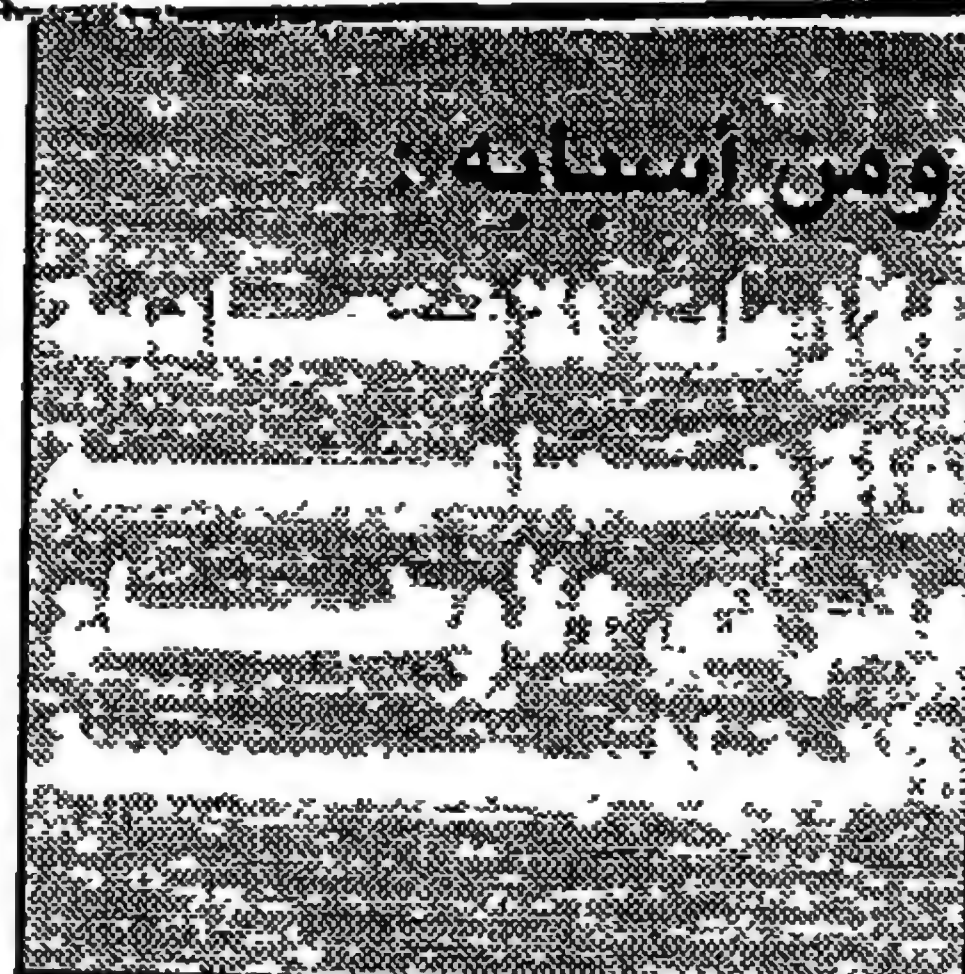
ولا يمكن من ناحية أخرى إستبعاد تأثير التحول العام في بنية القطاع المعارض من النخبة السياسية المصرية خلال العقود الأخيرة. فاستكمالاً للنقطة السابقة، فإن تشكيلات وأحزاب هذه المعارضة لم تقترب يوماً من مفهوم القوى الساعية أو القدرة على التعامل مع موضوع السلطة السياسية بصورة جدية. وقد ظلت لفترات طويلة أقرب إلى مفهوم الحزب السياسي شبه الجماهيري أو النخبوي بحسب كل منها. ولم تلبث تغيرات الخمسينات والستينات أن أحالت معظم تلك القوى إلى ما هو أقرب إلى جماعات الضغط غير المنفصلة تماماً عن بنية الدولة القائمة. وبدأ طيلة عهد الرئيس السادات أن تلك القوى قد عادت من جديد إلى دور الحزب السياسي الذي بدأت منه، لكن الثمانينات وما أكلتها من تغيرات داخلية وخارجية عميقة دفعت غالبيتها إلى نقطة أبعد بكثير من هذا. فقد اقتربت كثيراً من مفهوم جماعات المصالح،

المصدر: الأممية رقم ١



التاريخ: ٢ أغسطس ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية مؤرخ فرنسي مهتم بالاسلام وحضارته:
العثمانيون في العالم العربي قهر
عقب هزيمة ٦٧



بول بالطا

أجرى الحوار في باريس
د. محمد اللاوندي



فقد اعتبرت الكنائس الكاثوليكية أن ابتعاد الفرنسيين عن دينهم المسيحي ، وإهمالهم لتعاليمه هو السبب المباشر في الهزيمة . ولاشك أن هذا الأمر ، يجعلني أصل إلى اقتناع بأن التطرف الديني كما تعرفه المنطقة العربية اليوم ليس ظرفاً خاصاً بها ، ولكنه ظاهرة تفرسها المناطق والشعوب الأخرى في حالات الهزائم

التردي الاقتصادي والثقافي ويستطرد بول بالطا فيقول : ليس من شك أن أسباب التطرف الديني ترجع في جانب منها إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية حالياً . خصوصاً أن بعض المؤرخين يرون أن فشل بعض الأنظمة التنموية المقتبسة من الغرب قد أفسح المجال أمام الإسلاميين .

والحق أن فشل هذه الأنظمة يرجع سببها إلى أن معظم الدول العربية عندما نقلت التكنولوجيا ، لم تحاول أن تنقل معها ظروفها البيئية ، بمعنى معرفة الأجواء العلمية التي نشأت فيها ، والاهتمام بالبحث العلمي الخ ..

ولاشك أن من يتأمل في الميزانيات المرصودة لتنمية الأبحاث العلمية في أوروبا ، والأرقام المناظرة لها في العالم الثالث ،

سيكتشف بنفسه مخاطر نقل التكنولوجيا إلى العالم العربي وهو نقل ناقص ومبتور . كما أن هناك مثالا آخر له أكثر من دلالة في هذا المجال وهو عدد جوائز نوبل التي حصلت عليها المنطقة العربية من بين مجموع الجوائز التي صدرت منذ تأسيس

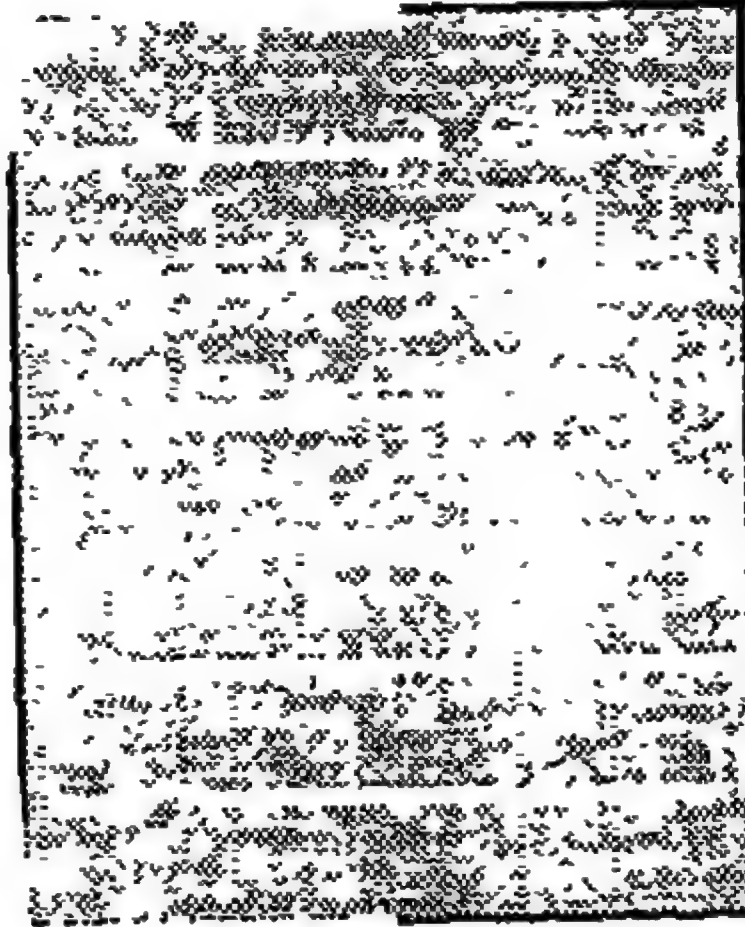
هذه الجوائز في عام ١٩٠١ وحتى الآن .

فمن بين نحو ٥٥٠ جائزة في شتى المجالات ، فازت الدول الإسلامية بثلاث جوائز ، اثنتان منها فازت بهما مصر (جائزة نوبل للسلام ، فاز بها الرئيس السادات مناصفة مع مناحم بييجن الإسرائيلي) وجائزة نوبل للآداب فاز بها الأديب والروائي نجيب محفوظ) والثالثة فاز بها في مجال

يؤكد الكاتب والصحفي الفرنسي بول بالطا الذي يشغل حالياً منصب مدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون ، والمتخصص في شؤون الإسلام الثقافية ، والحضارية ، والديمقراطية ، وله عدد من المؤلفات حول بعض القضايا الإسلامية ، أن التطرف الديني وظهور الجماعات الإسلامية في المنطقة العربية يرجع إلى سلسلة الهزائم المتتالية التي مرت بها شعوب هذه المنطقة .. بدءاً من هزيمة يونيو عام ١٩٦٦ وهزيمة المواجهة مع الغرب ، بمعنى فشل بعض النماذج الليبرالية التي طبقت على غرار الأنظمة الغربية ، إلى جانب فشل المشروعات التنموية في بعض البلدان ، وظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموقراطية مستعصية .

يقول بول بالطا في حوارنا معه : أننا لكي نفهم أسباب التطرف الديني في مصر مثلاً ، علينا أن نبدأ بدراسة تاريخ حركة الإخوان المسلمين التي اعتقد إنها كانت ولا تزال مصدر كل التغيرات الإسلامية التي تظهر في مصر حالياً . والغريب أن الأوساط الصحفية الغربية وكذلك الأوساط الجامعية تنسى . وهي بصدد الحديث عن هذه الحركة الأصولية . الأم . أنها ولدت في ظروف خاصة أهم ملامحها أن الخلافة الإسلامية كانت قد سقطت على أيدي كمال أتاتورك في تركيا ، وأن الملك فؤاد في مصر كان يحاول الاستئثار بها لنفسه ، ثم يضيف فيقول :

في هذا الإطار ظهرت حركة الإخوان المسلمين (بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨) إلا أن التشدد أو التطرف الإسلامي قد ظهر بعد ذلك خصوصاً في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ . فقد شاعت أقداري أن أكون في مصر في هذه الفترة ، وأتيح لي أن أقوم بجولة في شوارع القاهرة وأزور بعض المساجد . فلاحظت أن معظم رجال الدين والوعاظ يركزون في خطبهم على أن أسباب الهزيمة ترجع إلى إهمال المسلمين لدينهم ، وبعدهم عن تعاليمه الصحيحة . وتذكرت أن مثل هذا التفسير الديني للهزيمة عرفتة أوروبا في أعقاب هزيمتها أمام ألمانيا عام ١٨٧٠ .





المصدر : **الموقف**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

التطور . فايران في عهد رافسنجاني تختلف بحوالي ٥٠٪ من ظروفها عن عهد الخوميني سواء من حيث انتهاجها للتنمية والاتجاه نحو الغرب ، ودفع عجلة الاستثمار الخارجي .. الخ أي أن الحركات الإسلامية اما أن تتكيف وتتطور مع الأوضاع والظروف الدولية الراهنة ، واما أن تفشل ! كما أن عليها أن تتخلى عن خطابها العقائدي .. فقد أثبتت تجربة فشل الشيوعية أنه لا مجال للفكر الشمولي المختلف أنواعه ،

وقد أكدت التجربة أيضا أن الطريق المقبول من جانب جميع الشعوب هو الطريق الديمقراطي .. لكن ثمة تحفظا لا يجب اغفاله وهو أن الحركات الإسلامية في العالم العربي لم تستطع حتى الآن أن تتصدى بالاجابات الشافية لكل الاسئلة المطروحة في العالم المعاصر .. فهم يفتقدون الى المشروعات والبرامج ، كما أن رجال الدين ليست لديهم الوسائل ولا المفاهيم .. ولاشك أن فقدان التيار الاسلامي الجزائري على سبيل المثال - لأكثر من مليون صوت في عام واحد في الانتخابات التشريعية (الجولة الاولى) - لهو اكبر دليل على أنهم غير قادرين على تسيير دفة الأمور بما يخدم الصالح العام . صعوبة بناء ستار حيدى ● وماذا عن تقييمك للسياسات العربية المتبعة في مواجهة التطرف ؟ - لكي تكون هذه السياسات ناجحة ، فعليها أن تتبع كافة الوسائل التي تبدأ بالقمع وتنتهي بالحوار .. مع اعطاء مساحة اكبر للديمقراطية والفكر الليبرالي . كذلك ضرورة مقاومة الفساد . كما لا يجب أن يغيب عن بال السياسيين العرب أنهم وهم يتعاملون مع الحركات الإسلامية انما يتعاملون مع حركات سياسية تستخدم الدين لأغراض سياسية .

القيادات قد غاب عن بالها أن القر أن الكريم ، وهو كتاب مقدس - يعطى توجيهات وخطوطا عامة ، أما التفقاصيل فيلزم لها برنامج خاص .. كما أنهم قد نسوا أن المشاكل التي أفرزها واقع القرن السابع تختلف كثيرا عن المشاكل التي يفرزها الواقع الراهن . ولذلك كان طبيعيا أن تكون محصلة عشر سنوات من عمر الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، هي سلسلة من الاخفاقات

فالفساد تفشى في البلاد ، وانتشر حتى بين المتدينين أنفسهم ، كما انخفض الدخل القومي بنسبة ٥٠٪ ، وانخفضت الاستثمارات بنسبة ٣٥٪ ، وارتفع عدد السكان بنسبة ٣٠٪ ، كما ارتفعت نسبة البطالة قبلت ٤٨٪ من اجمالي السكان . وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم التطوير الذي قسام به الرئيس الإيراني رافسنجاني مؤخرا عندما ذكر بأن الشعارات لاتبنى سودا أو مصانع .

□ سبب آخر لتفسير ظاهرة التطرف الإسلامي في البلدان العربية ، وهو احساس شعوب هذه المنطقة بأن لا مكان لهم اليوم على خريطة العالم العالمية بعد أن كانوا من محتركي النهضة العالمية لخمسة قرون خلت ، وظل علماءهم يقودوا حركة النهضة العالمية احقابا زمنية متتالية .. وهو مايعنى احساسهم بالصدمة . أمام كل هذه الهزائم كان طبيعيا أن تجد الحركات الإسلامية مناخا خصبا للانتشار والرواج ، فشرعوا يحدثون الناس بخطاب جذاب مع وعد لهم بالمساواة حسبما جاءت في تعاليم ومبادئ الدين الاسلامي ، وحل جميع المشاكل الاقتصادية فتكالب الناس عليهم .

لابرامج ولأمشروعات ● في ضوء هذا التحليل ماهو المستقبل المنظور لهذه الجماعات في المنطقة العربية ؟ - لانستطيع أن نستبعد بطبيعة الحال - امكانية وصول هذه الجماعات الى السلطة في بعض البلدان . لكن لاتنس أن هذا الأمر يخضع لظروف عديدة منها مدى قدرة الحركات الإسلامية على

الفيزياء النووية عالم باكستاني . ثمة مثال آخر - وهو عدد الكتب التي تصدر سنويا في كل بلد فمن بين نحو ٥٠٠ ألف كتاب تصدر في العالم أجمع ، تصدر دول حوض البحر المتوسط (١٨ دولة) نحو ١٢٥ ألف كتاب ، وتحتكر أربعة دول (وهي فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ، ويوجوسلافيا) نحو ٨٠٪ منها ، فتصدر فرنسا وحدها ٣٥ ألف كتاب ، وتصدر إيطاليا ٣٠ ألف كتاب ، كما تأتي تركيا في المرتبة الخامسة فتصدر نحو خمسة آلاف كتاب .

أما الدول العربية التي يصل عدد سكانها الى ٢٠٠ مليون نسمة فتصدر عشرة آلاف كتاب يصدر منها في مصر وحدها نحو ستة آلاف كتاب ، أما دول المغرب العربي الخمس فتصدر أقل من ألفي كتاب سنويا .

هذه الأمثلة هي أكبر دليل على تردى الأوضاع الثقافية في المنطقة العربية ، وهي أوضاع لايمكن فصلها عن الظروف البيئية الأخرى سواء في مجال الاقتصاد والتنمية ، أو في مجال الاسكان والصحة .

الثورة الإيرانية □ وهناك سبب آخر يفسر لنا ظهور حركات التطرف الديني في بلاد العربية وهو نجاح ثورة ايران الإسلامية .. فقد لاحظت بنفسى باعتبارى أحد المهتمين تاريخيا بهذه الثورة أن معظم شعوب البلاد العربية قد استقبلت نجاح هذه الثورة بفرح عظيم . كما تدن لي أن معظم قيادات الحركات الإسلامية في بعض الدول العربية والاسلامية قد زارت طهران في أعقاب نجاح الثورة الإيرانية خصوصا من تونس والجزائر ومصر .

لكن اللافت للنظر أن آيات الله من قيادات هذه الثورة ، عندما التقيت بهم جميعا ، تبين أنهم لايملكون برنامجا محددا لقيادة الأمة ! وعندما ألحجت عليهم بسؤالى عن البرنامج قالوا انه القرآن الكريم ثم أضاف بول بانطا يقول معلقا :

لست في حاجة الى أن أذكر لك تفاسيل هذه المناقشات الطويلة التي دارت معهم ، لكن ما لاحظته هو أن هذه



المصدر :
الأمم المتحدة

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفى النهاية أشعار الكاتب
والصحفي الفرنسي بول بالطا الى
أن لاوروبا دورا فى مقاومة التطرف
الدينى فى العالم العربى . وقال
«إن دول حوض البحر المتوسط
عليها مسئولية لايجب تجاهلها لأن
الاتجاه نحوها يسمى « بعالمية
الاقتصاد » يقسم العالم الى محاور
من بينها المحور المتوسطى الذى
يربط الشمال الغنى بالجنوب الفقير .
فالحقيقة الثابتة هى أن حوض
البحر المتوسط سيشهد فى
السنوات العشرين القادمة تغييرا
ديمقراطيا له دلالة خطيرة وهو أن
ثلث سكان هذا الحوض سينتقل من
الشاطئ الشمالى الى الشاطئ
الجنوبى فى عام ٢٠١٥ وهو
مايعنى ضرورة التعاون بين شطريه
لأنه من المستحيل بناء ستار حديدى
يفصل شمال الوطن عن جنوبه .

~~~~~









الأهرام الاقتصادي

المصدر :

٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هايد بارك

الأهرام



## يتشرف عليها رجب الغنا

إذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة . هايد بارك .  
حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء ...  
وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان  
من حق مصر ايضا ان تفخر بازدهار الحرية فيها  
بغير قيود .. وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا  
وشعارنا : " صراع الافكار هو القوة الدافعة  
لتقدم بلدنا " .









المصدر : ..... الأمرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ شهر ١٩٩٢

# هل للأهارب والفتنة

## أسباب اقتصادية ؟

تعددت الرؤى لقضية التطرف والفتنة الطائفية ... واجتهد الباحثون في التنقيب عن أسبابها .... عوامل اجتماعية أم عوامل سيكولوجية ... أسباب تربوية وتعليمية أم اعلامية ... البيت هو المسئول أم التلفزيون والسينما ... ولكن أين العامل الاقتصادي في الموضوع ...

هل الفتنة لها أبناء كثيرون ليس من بينهم الظروف الاقتصادية الحالية ... البطالة .... التضخم ... الاسعار ... جشع التجار وانفلات السوق وخلو ساحته للمغامرين الباحثين عن « هبة » وشعارهم « اسرق واجرى » ... وسيادة القيم المادية في المجتمع بعد ان كانت القيم الاخلاقية والاجتماعية .

من هنا فإن « هايد بارك » تفتح الحوار من هذه الزاوية دون أن تطلب الاقتصار عليها لان كل ظاهرة لها سبب اقتصادي مرتبط ارتباطا لايقبل التجزئة بأسباب أخرى في المجتمع .

ولاستطيع « هايد بارك » ان تنعزل عن الحوار الواسع المفتوح في طول البلاد وعرضها ... وترحب بكل رأي .

## عنف الجماعات وتطرفها :

## ال جذور الاجتماعية والتاريخية

د . عصام بهي

جامعة عين شمس

الدكتور عصام بهي الأستاذ بجامعة عين شمس يؤكد ان الأثر العكسي للانفتاح جعل الأمل والطموح معلقا بالخارج فعصب الولاء وادى الى الإحباط ... ويقدم تحليلا واسعا وهاما للظواهر المؤدية للإرهاب والتطرف والفتنة .









المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

لم يغب « التدين » أبداً عن حياة المصريين ، القدماء منهم والمحدثين ، أيا كانت الديانة التي يدينون بها. وفي عصرنا الحديث يقف المؤخون عند السلوك الحاسم لرجال الأزهر الشريف في تنظيم المقاومة ضد الحملة الفرنسية حتى خروجها ، ثم اصرارهم على تولي محمد علي ولاية مصر وخضوع السلطان العثماني لمطالبهم ثم عند رجال من أمثال السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده اللذين قادا حركة الإيقاظ للعالم الإسلامي في مواجهة الاستعمار الغربي . تحول بها الشيخ عبده إلى حركة إصلاحية داخلية ، وعند إيمان الزعيم مصطفى كامل بفكرة الجامعة الإسلامية ودفاعه عن الخلافة ملاذا للعالم الإسلامي من التهام الغرب له - يفتون عند هذا كله مع تفصيلات أخرى كثيرة تتصل بالكتابات الإصلاحية على أسس إسلامي - للتاريخ للفاعلية الدينية على المستوى العام في مصر وفي العالم الإسلامي كله .

ولكن أول حركة منظمة يؤرخ لها بسنة ١٩٢٧ ، أعلن الشيخ حسن البنا رسمياً إنشاء جماعة ، الإخوان المسلمين لتكون - من يومها - جزءاً أساسياً من بنية الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في مصر . ومن يومها كذلك والجماعة تمر - في علاقاتها بالحكومات المختلفة التي حكمت مصر قبل ١٩٥٢ - بحالات مختلفة - تتراوح ما بين المهادنة - مجرد المهادنة - والصدام . لكن أكثر الصدامات ترويعاً جاء بعد ١٩٥٢ ، وعلى وجه التحديد في سنة ١٩٥٤ حين جمع

الإخوان - جميعاً تقريباً - ليعمروا سجون النظام ومعتقلاته ، بعد اعدام من اعدم وتكرر المسألة - مرة أخرى - وبشكل أكثر عنفاً عام ١٩٦٥ . ولا تسلم عما جرى لهم في السجون والمعتقلات ( قبعضه ) المنشور يشيب من هوله الولدان ! فالهم هو ما يمكن أن يتركه هذا الذي حدث في نفوسهم وفي عقولهم ليتشكل منه في النهاية - تصورهم عن ما ينبغي أن تكون علاقاتهم « بالآخر » خارج الأسوار : سواء كان هذا « الآخر » في موقع السلطة أو خارجه ، فالجميع اعداء : الظالمون والسلكتون ، ولابد من تغيير الجميع !

بهذا التصور امتلأ كثير من شباب الجماعة داخل السجون والمعتقلات وكان شيوخهم أول من ناقشهم وسفه تصوراتهم ، ولكن تأثير ما يحدث كان أقوى على النفس والعقل من تأثير حجج الشيوخ مهما كانت قوتها ، ومهما كانت قدرتهم على الإقناع ، وانجروح الغائزة - في النفوس والعقول قبل الأجساد - وبعدها كان من الصعب على العقل والمنطق أن يجد لها دواء ناجحاً ، ولو طال النقاش وتكرر !

في هذه الظروف ولد أول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة : تنظيم التكفير والهجرة ، الذي تولدت منه ، أو من أفكاره وامتزال سائر التنظيمات المعروفة وغير المعروفة في الساحة المصرية ، والتي تؤمن بالتفكير عقيدة وبالغنف أسلوباً لإعادة المجتمع إلى جادة الصواب . لقد انطلقت الشرارة المخترقة أو









بالأحرى المسجونة - منذ منتصف السبعينات فصاعدت هشيما ينتظرها ليزيد اشتعال النار .

وكانت هزيمة ١٩٦٧ المخزية قد تحولت بكثير من النفوس عن الثقة التي كانت تتعامل بها مع النظام ، الذي انهكته جبال اليمن ليسقط في هاوية سيئاء . وليته قدم بديلا متماسكا على المستوى الاجتماعي يمكن به تسوية هذه الهزائم وابتلاعها ! لقد كانت النتيجة - في كلمة - قضاء ميرما على البقية الباقية من كرامة الانسان المصري التي اهدرت في الداخل قبل ان يقضى عليها في حرب خارجية . حتى أن كثيرين لم يفاجأوا بالهزيمة ، لان انسانا بلا كرامة في وطنه او قيمة لا يمكن ان يقاتل ، واذا قاتل لا يمكن ان ينتصر !

ومع الاسف الشديد لم يستطع نصر أكتوبر ١٩٧٣ أن يمحو آثار هزيمة ١٩٦٧ . ربما لأن أسباب القلق الاجتماعي والاقتصادي كانت أقوى ( وقد بدأت عملية الانفتاح - النهب الاقتصادي ) وربما لأن مظاهر الفردية والفساد في الحياة والحكم كانت أقوى من - الشكل - الديمقراطي الذي جرى تخطيطه بسرعة ووزعت الادوار فيه بعناية أو بغير عناية ! وحتى هذا الجانب ( الشكل ) لم يصبر عليه النظام طويلا فحصد الجميع !

وكان الشباب الذي وصفناه انقما موجودا لا يلتفت إليه أحد ، وكان رد فعله مدويا تجاه النظام ممثلا في رأسه ! فبعد خيبة أملهم في كل شعارات النظام : العلم والايما ، والديمقراطية ، والانفتاح ، وتطبيق الشريعة .. إلى آخر هذه الشعارات التي تمخضت عن إحباطات متكررة للشباب المصري على المستويين الفردي والجماعي وعن خيبة أمل كبرى في الشارعين الاسلامي بخاصة ، والسياسي بعامة .. بعد هذا كله وقبله لم يكن إلا الغضب والعنف .

وفي هذه الاثناء كانت الثورة الاسلامية في إيران على أشدها طردت الشاه وأذلت أمريكا وعندها لم يجد الشاه المطرود ملاذا إلا في مصر ، في تحد سافر لمشاعر الشباب بخاصة الذي تعاطف مع الثورة ومع انتصاراتها المتتالية في المرحلة الاولى من تاريخها .

وكانت الظروف الاقتصادية في مصر تزداد اختناقا وكان الأثر العكسي للانفتاح الاقتصادي يزداد اتساعا وازداد انفتاح البلاد العربية أمام المصريين فأصبح الأمل والطموح معلقا بـ " الخارج " فضعف الولاء والانتماء لنظام أدى إلى كل هذا الفساد الذي صاحب الانفتاح ورضى به ، وإلى كل هذا الاحباط لآمالهم داخل بلدهم بخاصة أن وسائل الاعلام أصبحت عوامل فعالة في انكاء التطلعات واشعال الروح الاستهلاكية المدمرة وأصبح الأمل معلقا بمشروع " من هذه " المشروعات " المدهشة التي تبدأ بعملية نصب على الناس أو على بنك أو عملية تكون ستارا للتخريب ويتحول صاحبها فجأة إلى مليونير . ثم تنتهي العملية بالهرب إلى الخارج صعبة عدة ملايين من الجنيهات والدولارات فتراجعت قيمة العمل والاجتهاد بعد قيمتي الولاء والانتماء وارتفعت قيم الفهلوة والخفة والنصاحة .. وماشئنا من هذه القيم العالية !

وهكذا بدأ عصر التراجع الواسع للقيم التي ربيت الأجيال السابقة على احترامها بل تقديسها وبدأت معها المثل " القديمة " في الانسحاب ليحل محلها مثل جديدة روجت لها على نطاق واسع وسائل الاعلام جميعا وهذا كله في وقت كانت فيه الضغوط الاجتماعية - الاقتصادية ( ولا تزال ) لاتطاق والانتماء يتراجع فازداد الياس والاحباط ومع الياس والاحباط علينا أن نتوقع كل شيء وأى شيء !

أنتصرون أن يعيش الشباب في جو كهذا ويتقبلوه في صفت واذعان ؟ نصبحك على أنفسنا وعلى أجيالنا الحاضرة والقادمة لو توقعنا منهم ذلك . والاسوأ أن نطلبه









منهم . فهذا الكيان المتفجر بالحياة والحيوية لا يمكن أن يواصل حياته في هذا الفراغ الفظيع المحيط به : الفراغ من الثقافة ومن النشاط ، ومن العمل ، ومن الاهتمام ، ومن الانتماء والحماسة : من الضروري - حتى لمجرد الحياة - أن يجد البديل ، ولو كان في البديل تدمير للذات أو تدمير للآخرين - الآخرين الذين لم يهتموا به ولم يابهاوا المطالبه - النفسية والعقلية أو لاقبل الجسدية مع أهميتها -

ولم يمهّدوا له طريقاً يفرغ فيه طاقته العقلية والنفسية والجسدية بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالضرورة بالخير والعطاء !

ولندع الآن الذين يدمرون أنفسهم . ولنقف عند الذين يسعون إلى تدمير الآخرين - أي كل من ليس منهم . ماذا تقدم لهم هذه الجماعات - وعجز المجتمع عن تقديمه حتى يسعوا - بإشارة من يد - الأمير - إلى تدمير هذا المجتمع ؟ ببساطة شديدة . فإن الجماعة تقدم له كل ما عجز المجتمع عن تقديمه له : تعطية انتماء الإنسان في حاجة إليه دائماً - إلى كيان أكبر من الفرد أو حتى الجماعة الضيقة ، وتعطية دوراً يقوم به ، وقيمة وأهمية سلبها منه المجتمع الذي أهمله ، وقضية قائمة على مجموعة من المثاليات التي يؤمن بها ، وترسم له صورة لحياة بسيطة تدير ظهرها لكل يبيهر من الحياة الحديثة التي تستعبد الإنسان وتستهلك حياته في الجري لحيازتها ثم تسلبه عقله ودينه وتوازنه النفسي - وهي لاترسمها فقط ، بل تقدمها له كذلك دون أن تكلفه أي أعباء مادية أو نفسية .

ولا بد من أن نشير إلى أنه إلى جانب ثقل هذه الأعباء التي وصفناها حتى الآن والتي تنتهي بالفرد إلى الفراغ والضياغ والبديل المغري ، أن بنيتنا العلمية والتربوية - سواء في مؤسساتنا العلمية ، أو في وسائل إعلامنا المترهلة ، أو في الأسر والبيوت ، إلا من رحم ربّي - بنية ليثة ، غير قادرة على الصمود في وجه أي هجوم - مهما ضعف - يوجه إليها ، وقد أورثت هذا اللين لابنائها من الشباب الذين يسهل استهواؤهم لأنهم لم يتعلموا الدين الصحيح ( ولا أظنهم يتعلمون غيره أيضاً ) تعلموا يمكن أن يجعل منهم سداً أمام دعاوى هذه الجماعات - وفي الوقت نفسه انقطعت السبل بينهم وبين السلطة - بمعناها السواسع - وكل من يتصل بها من رجال الدين ، فلا يقنعهم رجال الأزهر والأوقاف ولا المتحدثون في التلفزيون أو الإذاعة ولا كتاب الصحف .. إلخ وسدت الطرق من جهة أخرى - أمام جماعة دينية - سياسية متعقلة - هي جماعة الإخوان المسلمين - كانت قادرة على استيعاب هؤلاء الشباب وترشيدهم ، بل تحويل طاقاتهم العقلية والنفسية والجسدية إلى طاقات مبدعة وخالقة ولم يعد مسموحاً للجماعة بعد إغلاق منافرها ومقارها - إلا الحديث من خلال الآخرين من الأحزاب التي تقبل هي - ويقبلون هم - العمل معها وإفساح صدورهم لهم .

هل نبحت عن حلول ؟ اظن أن الحلول واضحة ، وإن كانت قليلة فهي تقتضي ببساطة - أن نغير توجهاتنا الثقافية والإعلانية والتعليمية بما يرسى أسس مصالحنا راسخة بيننا وبين أنفسنا وبيتنا وبين الآخرين كما تقتضي أن نضع مشكلات الشباب بعامة ومشكلة البطالة بخاصة على جدول أولوياتنا وأن نتحول كل الجهود والمخصصات لحلها حلاً جذرياً ولو ضحينا بالميزانيات التي نرصدها للدورات الرياضية والفرق الرياضية الخائبة ومديريها ... مع علمي بأنها تضحية غالية إن لم تكن مستحيلة ! ونفتح الأبواب والنوافذ جميعها لكل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية للتعبير عن نفسها في حرية كاملة لقضية الحرية لم تعد محل مساومات ولم تعد تحتل التأجيل ولا التسيب فهي الباب الوحيد للمصالحة وهي الباب الوحيد إلى الحاضر والمستقبل









المصدر : ..... **الجمهورية العربية السورية** .....

التاريخ : ..... **٢٠١٢** ..... **لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

كلمة أخيرة سبقني إليها بعض الأعلام المخلصة لكني أريد تأكيدها هنا وهي أن العنف لن يولد إلا مزيداً من العنف حتى يبلغ مدى لا يعلمه إلا الله والاعتماد على الشرطة وحدها بأساليبها المعروفة لن يؤدي إلا إلى اتساع نطاق هذه الجماعات وإلا إلى مزيد من اشتعال النار في الهشيم والهشيم كثير وجاهز للاشتعال وعندها لن يكون لها إلا الله ، أو لتوجه في الوقت نفسه الميزانيات المرصودة لما يسمى بقوالب الدعوة وغيرها من الأنشطة الشكلية التي يعرف أصحابها قبل غيرهم مدى فائدتها لمشروعات الشباب لمحاولة حل مشكلة حقيقية من مشكلاته المستعصية !

إن الاتجاه إلى الجذور جذور المشكلة - هو أقرب الطرق لحلها وقد يحتاج الوصول إلى الجذور واستئصاله إلى جهد أكبر وصبر لكن النتيجة في النهاية ستكون مؤكدة ومشكلة العنف والتطرف في مجتمعنا في جذورها مشكلة اجتماعية اقتصادية وثقافية في المقام الأول تترك آثارها بالضرورة على نفوس الشباب وعقولهم فلذا حللناها ودعوناهم للمشاركة تحررت نفوسهم وعقولهم أو لاسمح الله دمرونا ودمروا أنفسهم ولنا الخيار والله من وراء القصد .









المصدر : ..... الأمر الاقتصادي

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢ ..... ١٩٩٢

# هايدبارك

الأمر الاقتصادي

## ثالثات التطرف .. وحزام الفقر

د . رفعت سيد احمد

المدير التنفيذي للمركز العربي

الاسلامي للدراسات

الدكتور رفعت سيد احمد المدير التنفيذي للمركز العربي  
الاسلامي للدراسات يحلل اسباب التطرف والفتنة وينبذ الى  
حزام الفقر ، الذي تنطلق منه

٦









دائما نفاجا

دائما نفاجا بما اسميناه خطأ ، بالتطرف ، واشتعال نار الفتنة بين عنصري  
الامة الاقباط والمسلمين وبعد ان تقع الواقعة وتنداعى النتائج نبداً في السؤال  
التقليدي ما العمل ؟

هل هي أزمة في الفهم والوعي بامور هذه الامة وقضاياها المصيرية ؟ ام هو خوار  
في العزيمة والقدرة على مواجهة الذات بقضاياها مهما كانت محرجة ؟  
اياما كلن الامر فان لنا بشأن مسالتي الفتنة والتطرف بعض الملاحظات التي  
نأمل أن تفيد لمن يريد التشخيص او العلاج

قاولا : نختلف بداية مع مفهوم التطرف ونراه يبعدنا تدريجيا عن دقة التوصيف  
وبالتالي فاعلية العلاج فالتطرف ككلمة تفترض وجود ، وسط ، موضوعي يمثل  
البعد عنه - سلبا او ايجابا افقيا او رأسيا - تطرفا ، فهل سالنا أنفسنا مرة واحدة  
ما هذا الوسط الذي نقيس به التطرف وما هي معايير الدينية والفقهية والاجتماعية  
ثم اليس مما يخلط الامور ان نروج لمفهوم يعكس معاني غير تلك التي نراها في  
الواقع ويقدم تصورا يناقض الحقائق المعيشية ؟ ثم ان جاز الوصف بان ثمة تطرفا  
دنيويا يقابل هذا الذي يسمى تطرفا دينيا فهل تكرم علماء الامة في الفقه والاجتماع  
بتحديد المقصود علميا بالاثنتين - نشك - ولذا تفضل دائما التروي ووضع الكلمة  
بين قوسين وعدم التسليم بها كمعبر عن حالة اشد من ان توصف بالتطرف

ثانيا : ولكي نشخص القضية جيدا ينبغي ان نلم بتاريخها وبايجاز نقول :

لقد عرفت مصر مسألة الغلو في الدين ( ان جاز التعبير ) مع بداية الاربعينات  
وذلك اثر انشقاق تنظيم شباب محمد عن جماعة الاخوان بقيادة الشيخ حسن البنا  
ثم انشاء الجهاز الخاص الذي تولى امر النقرashi باشا ( اغتيال ) وبعض العمليات  
الغداثية بالقناة ثم حادث المنشية ١٩٥٢ ومع بدايات عام ١٩٥٨ وفي احضان  
السجون نشأة فكرة ( تنظيم الجهاد الاسلامي على يد شاب مسلم كان معتقلا ضمن  
جماعة الاخوان المسلمين ويدعى نبيل البرعى وفيما بعد انضم اليه عن اقتناع كل  
من اسماعيل الطنطاوي ومحمد عبد العزيز الشرقاوي وايمان الخواهرى وحسن  
الهلاوي وعلوي مصطفى واصبح اسماعيل الطنطاوي قائد هذه المجموعة النواة  
نظرا لامكاناته الفكرية الغدة وكانت افكار سيد قطب في الظلال وفي معالم في الطريق  
هي الاطار الفكرى لهذه النواة ثم أتت كتابات ابي الاعلى المودودي وابن تيمية  
وحديثا شكرى احمد مصطفى وصالح سرية وغيرهم انظر توثيقا كاملا لاوراق  
ووثائق الحركات الاسلامية السرية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٩٠ في كتابنا النبي المسلح  
جزءات رياض الرئيس للكتب والنشر لندن ١٩٩٠ .

وخرج من تحت هذه النواة وفي داخل هذا الاطار الفكرى تنظيمات الغلو الديني  
وظلت التفسيرات بشأن نشأتها وتطورها واسباب انتشارها تتعدد حتى ساعدتنا  
هذه ولقد قدمت صفحة الراى بالاهرام نماذج لها منذ ايام واختلفت التفسيرات فتارة  
يرجعها البعض الى قسوة التعذيب الجسدى والمعنوى الذى مورس على اعضاء  
هذه التنظيمات في السجون خلال الفترة الممتدة منذ الخمسينات وحتى السبعينات  
فانهارت امام انظارهم نفسيا وعقائديا العديد من القيم والثوابت وتارة اخرى يراها  
آخرون انها نتيجة لاسباب اقتصادية واجتماعية ظالمة وتارة ثالثة يرجعها البعض  
الى نقص الوعي الديني لدى الشباب المتحمس او نتيجة الاستفزاز عناصر من  
الاقباط المتحمسين وغيرها من الاسباب ..

الا ان الظاهرة في تقديرنا - اعمق واخطر من كل هذا خاصة ونحن اليوم نعيشها









المصدر : الأهرام

٢ شهر ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ونمر بها وتتفاعل معها سلبا وإيجابا ولذا وجب حسن التشخيص لكي يأتي العلاج صحيحا ..

ثالثا : ان ظاهرة ما يسمى بالتطرف او الغلو الديني ، ظاهرة قديمة وملتصقة بالصراع السياسي الذي واكب الاسلام منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يومنا هذا وفي مصر القضية قديمة كما سبق واشيرنا وما نعيشه ليس سوى فصول جديدة لقصة غير معلومة النهاية وهي في تقديرنا ان نعيد المعالجة الامنية كما هو حادث الان وحدها في علاجها بل قد تاتي بنتائج عكسية تماما تؤصل فكرة الخروج على الامام بسلطاته ورجاله ومؤسساته ومن هنا نطرح هذا التصور للخروج من المازق الحالي

١ - يوجد في مصر حوالي ٢٥ مدينة رئيسية والعديد من المدن الفرعية هذه المدن مجتمعة وبخاصة مدن الصعيد وتحديد اسيوط والمنيا محاطة باحزمة من الفقر البشري .. مساكن - مرافق مخربة بلا حاضرات او مستقبل حقيقي ولنتامل مدينة القاهرة كنموذج يحيط بها الاتي امبابه عين شمس اليستين المنيب بولاق الدكرور وغيرها من الاحياء العشوائية الفقيرة في مرافقها وعمرانها البشري وبالمصادفة وهي هنا ليست مصادفة في واقع الامر لانها تكررت اتت اغلب عمليات العنف الديني المسلح والفتنة الطائفية المروعة اتت من هذه المناطق قد نسمي هذا الحزام من الفقر باسم الاسباب الاقتصادية والاجتماعية فلنسميها ما نشاء ولنطلق عليه من الاسماء ما نشاء فقط لنفي التنبه جيدا الى هذه الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية بدأت وانطلقت من حزام مشابه كان يحيط ببيروت سمي وقتها بحزام الفقر الشيعي فقط لنتامل ونفكر ونفعل وهذا هو المهم ..

٢ - يضاف الى حزام الفقر حزام اخر قطعي يشع راس الوطن وعقله وهو حزام الاغتراب والبعد عن قيم الاسلام الوسطية انه حزام التطرف الديني الذي يولغ فيه العقد الاخير عقد الثمانينات ومشاهد هذا الحزام ظاهرة للعيان في وسائل اعلامنا وثقافتنا وتعليمنا واقتصادنا بل وسياستنا ولنفكر بجديّة في مواجهة هذا الشبح القطعي لعقل الامة فهو سبب ثان وخطير لانه تاريخي لما نعيشه من مغالاة وما نسمي بالتطرف الديني كرد مماثل على تطرف ديني لا حدود له ..

ونهاية ثلوث الاسباب التي تشخص بها ومن ثم نعالج قضية ما يسمى بالتطرف ذلك الاخفاق الملحوظ لمؤسسات البحث العلمي والاحزاب السياسية واجهزة الدعوة الاسلامية الرسمية وغيرها وساخذ نموذجا واحدا لهذه المؤسسات وكيف انها قد صارت بلا فائدة حقيقة احد مراكز البحوث الاجتماعية في مصر يستهلك سنويا ٢ ملايين جنيه رواتب ومصاريف بحثية ومكالمات ابحاث الخ وهو تابع بجوار احد بؤر التوتر الطائفي في مصر امبابه منذ ثلاثين عاما هذا المركز لم يقدم حتى يومنا هذا دراسة واحدة ترصد وتحلل ومن ثم توصف العلاج بشأن قضية الفتنة الطائفية او الجماعات الدينية الاسلامية او المسيحية والطريف ان كاتب هذه السطور تقدم بمشروع بحث ميداني منذ يناير ١٩٨٩ لادارة هذا المركز الذي كان يعمل به عن الجماعات الاسلامية في مصر وحتى هذه اللحظة لم يبت فيه رغم موافقة كل الادارات المختصة لماذا لان مديرة هذا المركز وهي مديرة منذ ٧ سنوات مخالفة صريحة لقوانين الدولة منشغلة بقضايا اخرى اهم مثل رؤى العالم والسياسات الثقافية لمصر ايام الملك فاروق ( اي والله ) .

وفي نفس المركز تقدم مستشار استاذ علم اجتماع فاضل ببحث منذ عام ١٩٨٧









المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعنوان الفتنة الطائفية وحتى اليوم لم يبت فيه وغيرها من الأبحاث الهامة والتي  
اهملت

هل بعد ذلك بحق لنا ان نسأل لماذا تخفق معالجتنا السياسية والثقافية في  
مواجهة الازمة انها تحقق لان ميزانية الدولة موجهة اصلا الى مؤسسات ومراكز  
بحثية بلا دور او فاعلية مجردكم من الموظفين حاصلين علي درجات الدكتوراه ولا

يعملون شيئا وهو الامر الذي دفع الكثير من الجادين الى الابتعاد حتى ينصلح الحال  
ونحن منهم

وبعد .. انه ثالث من ( الفقر مستوياته وازمات المختلفة ) والاغتراب بابعاده  
وروافده العديدة ) والاختفاق في الدور الاجتماعي لمراكز البحوث والمؤسسات  
المختصة ومن هذا الثالث . تبدأ الظاهرة في النشوء .. ومنه ينبع العلاج والله  
اعلم ..









المصدر : ..... الأمرام الاقتصادي

التاريخ : ..... ٢ ..... ١٩٧٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ظواهر العنف والأجرام .. تحت شعار الدين

د . أحمد بدران

مستشار وزير الصحة

و  
والدكتور أحمد بدران مستشار وزير الصحة يشير الى الازمة الاقتصادية وزيادة البطالة ضمن اسباب اخرى مثل التخلخل الاجتماعي ويرى انها جميعا ليست السبب الحقيقي للازمة ولكن هناك اسبابا اخرى يحددها .

6

وليسمح لي اولا بان اعرض بعض النقاط التي قد تبدو متعارضة مع الكثير مما نشرناه ولاعلنا نتفق على أن هناك أزمة في العلاقات بين جناحي الأسرة المصرية من مسلمين وأقباط وهو أمر وان كان قد بدا في فترات متقطعة في الماضي الا انه قد ظهر من جديد وبصورة لم تكن مألوفة ومن السذاجة أن نرجع كل ما جد من أحداث الى عوامل شخصية أو الى نزاعات فردية والا كنا كمن يدفنون برؤوسهم في الرمال .

فتحت صفحة قضايا وآراء في الأمرام الغراء ، مشكورة باب الحوار والنقاش حول التطرف والفتنة الطائفية واقتضت المجال بالفعل - حتى الآن - لمختلف الآراء في هذا الموضوع الحيوى .









المصدر : الأهرام الأسبوعي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

ونتعلق أيضا على أن علاج هذه الأزمة لا يكون بكتابة المقالات والقاء الخطب عن العلاقات الأتية والروابط القوية ولا بجلوس رجل الدين المسيحي في جوار رجل الدين المسلم وتبادل العناق وتقبل الكثف لهذا أسلوب سناج أن يؤدي بنا إلى أي نتيجة ايجابية .

ونتعلق أيضا على أن الشباب في مصر وربما المواطن المصري عامة يمانون من أزمة اقتصادية وتغيب بين الدخول والإسعار وزيادة البطالة وانحدار مستوى الثقافة وتخلخل في الروابط الاجتماعية ولكن في اعتقادي أولا أن هذه عوامل مساعدة وليست العوامل الأساسية .

ولذلك لنأنا لا يمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي حتى يعم الرخاء وتندعم البطالة ويقضي على كافة الآلات الاجتماعية في الأسرة المصرية .

إن من الواضح في رأيي أنه هناك جماعات منحرفة من الفخذتين السدين مسئلة للعنف والجرام وأنا لنتمكن لمعكم أن نسمى -تجارزا- سبالجنح العسكري أو الأبرهاني لجماعات أوسع من المتطرفين والمتعصبين دينيا . ومن أجل هذا فهي تستمد التشجيع العلن أحيانا والتخفي أحيانا كثيرة من الجماعات التي يغفل البعض أن السماح المجاز لها للعمل في العلن قد يكون العلاج للتطرف والفتنة ومن أجل هذا تجرى المحاولات لتملقها والتودد إليها وإغماض العين عنها . بل وأحيانا تشجعها وهو اتجاه خاطيء لأنه يجاهل ذلك الارتباط بين الظاهر والتخفي من هذه الجماعات ومن يسعى حثيثا إلى الاستيلاء على مقدرات البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واعلاميا بأساليب تبدو بعيدة عن العنف ومن يجاهر بالعنف وتحصد المولة والاستااسة في الأخوة في الوطن فهل يكون من قبيل المصلحة استيلاء فريكتي توظيف باسم الدين على الأموال الطائلة مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الدخول لدى نسبة عالية من المواطنين واستيلاء الجماعات الإسلامية على جميع مقاعد مجالس النقليات المهنية وعلى اتحادات الجامعات وتلك السيطرة الواضحة على الإعلام بما في ذلك بالأسف الصحف القومية والإعلام الحكومي من إذاعة وتلفزيون ثم انتشار تلك الكروايات التي تطلق معايير الصلاحية لإقامة الصلاة ويخطب فيها كل من هب ودب لنشر الأفكار الجليية والهدامة ؟

علينا أن نأخذ الأمر بمزيد من الجهد والحرص ، فلنطلب الذي يقف على المصدرج لنؤخذ أثناء محاضرة الاستاذ في الجامعة والطالبة المنقبة التي ترفض التحلق من هويتها والذين يحاولون منع الفسة حلفة ترقيتها في الجامعة يجب ألا يسمح لهم بذلك بكل وسيلة والذين يسيرون في الشوارع مسلحين ويتعرضون لغيرهم والصحف التي تنشر مقالاتا فيها تحريض على الفتنة كل ذلك يحتاج إلى مراجعة وعلى المسؤولين عن الإذاعة والتلفزيون ألا يسمحوا ببث معايير الفتنة وعلى وزارة الأوقاف ألا تسمح بالروايات التي لاتتواءم فيها مقومات المسجد . ولا تسمح لكل من هب ودب من الجهلاء بالقاء خطب الجمعة وإشاعة الفوضى والخزيعلات . ديي فيكون هذا كله لن يكتب لنا النجاة .









المصدر: **البيان**

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تأملات مصيرية الإرهاب.. في النقابات المهنية..؟

في تلك الأفران المسمومة أنظر أروقي الإرهاب وأيضاً ملهوج السيرة  
على الجرح من خلال التمثل إلى القناعات السلبية وقناعات التمثل ومخاطبة كاد  
للتمثل إلى وقائع الدولة ونشر إلى إد الجهاد بين الموقنين ولم يكن الجهاد  
المرى المتسلح هو الجهاد الوحيد الذي نشأه الإخوان في الأربعينات لقب  
نظام الحكم بالثورة بل إلى جانب هذا الجهاد المسمى الذي روج مصر كلها  
بحوارث التسلح واقتل في الأربعينات والخمسينات كان يوجد أجهزة أخرى

مساعدة منها مثلا جهاز «المنون» الذي يحرى أعضاء جماعة الإخوان داخل  
القناعات المهنية وعلى خريطة العمل في الحكومة وفي القطاع الخاص وهو  
جهاز ضخم ومسؤوليات خطيرة .  
وفي عام ١٩٥٤ عندما روج للصلام المسمى بين الإخوان المسلمين ولجنة  
١٣ يوليو وحكم قادة الجماعة وأفراد الجهاد الخاص .









أقلية لا تتكرر لتتسرى لجماعة الإخوان المسلمين أو إلى أجنحة الإخوان ولكن الفراغ السياسي في الثقلات المهنية وعدم تواجد حزب الألفية أو الحزب الوطني دخل هذه الثقلات قد أصبى للخلاف القسطنطين من المهنيين السياسيين فرصة لتفكر حسب المخطط الموضوع لهم من خارج الثقلية للسيطرة على هذه الثقلات المهنية وتعلم الصوف بين المهنيين وأمامنا تجربة حية واضحة في ثقلية المهنيين مثلا ..

• • • • •  
وإذا عرض هذه التجربة مثل كل مصفى ورى بعنى كيف توقف ثقلية المهنيين لخدمة أهداف الإخوان والفتنة واسم جميع المهنيين تصغر بركات لا يطمح ثقلية أي مصفى كذا وليس بين أعضاء ثقلية المهنيين من ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين غير ثلاثة أعضاء أو أربعة أعضاء من بين ثلاثة آلاف مصفى وكتب .. ويعرف هذه الثقلية كل مسئول في المصفاة !!  
لكن كان الحزب القومى ليس له دور واضح داخل الثقلات المهنية فبعد أن خرج واضح لكل أفراد من جماعة الإخوان المسلمين تحريك ثقلية المهنيين باسم الحريات والديمقراطية واستقطاب مجموعات من شباب المهنيين بشعارات رنانة عن الحريات ، لدى بين وقت وآخر لانتقلت تلقى على سور ثقلية المهنيين لآلة الفتن المصرية وبيلة عابري السبيل حول قضايا ودية مثل المعتقلات وكتب عبارات كل ذلك بجمع جميع المهنيين الذين لا يرضون عن هذه الثقلات شيئا .

إذا ألقى القبض على مرتزق مشهور وهو يعمل لحساب دول عربية تخطط مع الإخوان ، لشارة للثقلات وتطهير المناخ السياسي وتذكيره إلقاء على هذا المرتزق ملكيا أثناء قيامه بعمل يكره به المناخ السياسي في وطنه ثقلية الألفية أو ثلاثة باسم الدفاع عن الحريات في ثقلية المهنيين وأعدوا أن مصر قد أصبحت سجوناً لأنها وإن المعتقلات قد فتحت والسجون قد امتلأت بالمعتقلين علماً بأنه ليس في المعتقلات مصفى واحد ، وإرفاقها على أبواب الثقلية لافتات تعلن عن كل هذا السلف والهراس ولأحد يتصدى لهم من الحزب القومى أقيم ثقلية لدى لا يملك باطن ثقلية أعضاء من الإخوان في بطن ثقلية آلاف مصفى وكتاب من القراء الوطنيين والقوميين أيضاً صلا !!

• • •

### بقلم : على الدالى

نشاط الإخوان المسلمين الآن وعلى عام ١٩٤٢ دخل الثقلات المهنية وخاصة ثقلية الأطباء وثقلية المهنيين ثم أخيراً ثقلية الصحفيين لعل هذا النشاط المتكاف الراسخ يؤكد أن هذا الجهاز الخطير الذى للشام الإخوان المسلمين في الأرياف لا يزال يعمل بكل فروعها وأقسامه حتى اليوم وعلى مدى خمسين عاماً (!!!)

وفي الثقلية المضبوطة في أحد أركان الإخوان والتي تكشف عن هذا الجهاز جام بالحرف الواحد في تقرير رفرف من رئيس القسم المهني في الجهاز إلى الهيئة التشريعية للإخوان بتاريخ أول أكتوبر عام ١٩٤٢ :

« تجزئة نشر الدعوة بين أرباب المهنة الواحدة التي تتعلم نحن الثقلات المهنية الرضوخ على أن يكون الجهاز هو تكميم مجالس هذه الثقلات بشخصيات خيالية فتمت دعوة وأمانت بها »

• • • وفي مصر الآن نشاط مكثف للإخوان المسلمين لخلق الثقلات المهنية للسيطرة على المصفاة من أبناء مصر على الصحفيين والمهندسين والأطباء والمحامين والمدرسين والتجار وغيرهم وكل أصناف المهنة الرقيقة وهم الجسر الحضرى الذى يجره الكاتب إلى النهضة والرقى وسيطرة الإخوان المسلمين على « المصفاة » معاً هذا الجسر الحضري وتكاليف المصفاة المصرية أي المتكلمين المصريين في عاصمة عدم الديمقراطية وتكثف ربات التكلم والرقى الاستمى بشكل أو بآخر لخدمة المصفاة المصرية

في صراعات ومعارك وآلات ومائزاه من التشاغل في بعض الثقلات المهنية الهامة الآن ليس مصدره الضاهر القريب من أعضاء هذه الثقلات وهم أغلبية مناطق بل مصدره عناصر الإخوان وهم أقلية قليلة من دعاة الفتنة والبهاج السياسى وهم يحاولون الاعلان عن وجود كلال وشغب في أوساط المهنيين وأصحاب المهن العليا والظاهر أنهم أعداء للنظام السياسى في مصر وليس أعضاء هذه الثقلات المهنية الكبيرة مثل ثقلية الصحفيين أو المهنيين أو الأطباء أو

كان من بين الأرباب المضبوطة في أركان الإخوان المسلمين هذه الثقلية التي كشفت عن أخطر جهاز أعداء الإخوان لاخرى الغرب التجارية والمصفاة .. وبحت يدى الآن هذه الثقلية التي ضمت إلى سلف التحليل في جرائم الإخوان عام ١٩٤٤ بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر وتقول هذه الثقلية أن هذا الجهاز الذى أعده للسيطرة على الثقلات المهنية وجميع الأنشطة الاقتصادية وعلى موظفى الحكومة وعلى المدرسين بالتنديد قد قسم إلى عدة أقسام وفروع وكل قسم يرأسه عضو يقود من أعضاء الأقسام البارزين فضلاً قسم المهنيين الذى يربط على جميع أنشطة المهنيين ويشمل ثقلية المهنيين وجميع مدارس الصناعات يرأسه المهنيين صيدقار السيد المشهور في الجماعة ثم يأتي فرع الأطباء ويشمل باطن ثقلية الأطباء ويرأسه الدكتور محمد سليمان ثم يأتي فرع القانونيين أو المحامين والقضاة

• • • • •  
وكل منسب للإخوان وكان يرأسه صر التتسالى العباسى (المرشد الزامل) • ثم فرع الصحفيين ويرأسه على حركة التكلم في مصر وعلى كتابات الأباء ويرأسه محمود عوده • ثم فرع الأرياف ويرأسه ويرأسه على حرجى كتابات الأرياف والمعاداة الأرياف ويرأسه أحمد كامل ضو • ثم يأتي فرع الصحفيين ويرأسه على المتكلمين والمصفاة وعلى حرجى معاد الصحافة ويرأسه صالح عثمانى • ثم فرع الموظفين ويرأسه على موظفى الحكومة والشركات ويرأسه محمود البرارى • فرع الاجتماعيين ويرأسه على حرجى المعاد الاجتماعيه ويرأسه أحمد كرم • فرع الأرياف ويرأسه على نشاط المعاد الأرياف وحرجى ويرأسه محمد توفى • فرع التجاريين ويرأسه على كتابات التجارة والمهنيين بالانتماء علمه ويرأسه حسن صادق • • •

• • • • •  
وعلى رأس كل هذه النشاطات في الثقلات المهنية وغيرها توجد فروع مسئولة مسئة في ضوء مكتب الإرشاد محمد فريد صيدقار وكان هو المسئول عن هذا الجهاز الضخم ومقره عبدالمسلم أبو الفضل وأعد مكتب الإرشاد المخطط لتكامل لهذا الجهاز وحداً أهدافه وهي السيطرة على أرباب المهن في البلاد ومن خلال أرباب المهن يمكن السيطرة على أجهزة الدولة سواء كانت حكومية أو نظاماً خاصاً .. وأمل









المصدر : **الجزيرة**

٩ شهر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن المتألمين عن الحريات الآن هم أعداء  
كل الحريات في العالم هم الذين لا يسمح لهم في  
العراق حريات أو في ليبيا حريات أو في  
الصين حريات حتى يتحدث باسمهم مراقب  
والها شعار الحرية !!  
لكن الفراغ السواحي داخل للثقات المهنية  
قد أدى إلى توظيف هذه الثقات لخدمة  
مخططات الأعداء المفسدين والفساد  
الأجنبية !

• • •

● ولا جدوى من الصراع حتى ولو جلدنا  
بمكر أولئك لوسع الحزب الوطني المطلق  
وإبري كيف يحضي الزحف السريع على  
الثقات المهنية في مصر بخطط الخوارج  
واضح ومشوف لأن الحزب الوطني لا يوسع  
ولا يرى ولا يتكلم بلحيل أن تواجه داخل  
الثقات المهنية أصبح مضموا يتسرع ثلاثة  
أو أربعة من الصحفيين على التكميم للسيطرة  
بكل بساطة على مبنى نقابة الصحفيين في أي  
وقت يشاؤون باسم الحريات حتى إذا احتلت  
وعصفت الأهراب ملكها وكتبا مصرها على  
فرج فودة بسبب رأيه الآخر ولا تسمح أي  
صوت أو صورة لنقابة الحريات الصحفية !!  
ولا تنطق بالثقات كمين الأهراب !!  
لماذا ؟

ليس لهذا المؤلف من تفسير إلا أن اللجنة  
تؤيد وتبارك اغتيال الكتلة الذين يناضلون  
بأرواحهم ويصنعون وهم يعملون ويؤمنون  
على أكتفهم لكتف الأهراب وحماية الوطن  
منه فلول لا يوسوا أصحاب رأي في نقابة لجنة  
الحريات في نقابة الرأي أما الذين يتناضلون  
لكن موافقهم من العراق ومن ليبيا ومن  
الصين ومن الآخرين فلولاء هم الأحرار  
وهم الأبطال !!

● أما بعد

مرة أخرى أين شعراء مصر ، أين كتّاب  
مصر ، هل أجمعت السيفهم بأفك الخوارج !!









# العنف الاسلامي في مصر وصلته بالوافد والموروث

## نبذة رشوان \*

■ منذ نهاية حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ونجاح العرب في إجهادهم تآخلاً بعد مشهد الصراع والانتقام في الوطن العربي مختلفاً نوعياً عما كان قائماً قبل ذلك. وليس بالمكان فصل حركات الصراع والعنف المتواصلة منذ ذلك الحين ما بين الحركات الإسلامية وبين الدولة والنفذية في مختلف الأنظار العربية عن هذا الانقسام الجديد نوعياً.

ولابد من التأكيد على أن ذلك الانقسام ليس قاصراً على الحالة المصرية بل هو يتجاوزها لكي يشمل معظم لجزء الوطن العربي والعالم الإسلامي. وقد يكون التحليل الموضوعي، السليم للصورة بمثابة نموذج يصلح للانطلاق منه (مع مراعاة كافة خصوصيات المجتمعات الأخرى دون شك) إلى حيث يتحقق فهم أكثر عمومية لهذا الانقسام الجديد.

والفرصة الأساسية هنا هي أن نهاية حرب أكتوبر لم تكن مجموعة من التوازنات المتضاربة التي أفضت في النهاية إلى تحول نوعي في طبيعة التفاعل المصري ما بين قوتين العرب وما يمكن تسميته بالأنظار الحضاري العربي. فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر أفرزت الثورة الصناعية الأوروبية الأولى ما عرف في التاريخ بظاهرة الاستعمار. وكانت القام والمناطق اليونان العربي موضوعاً مباشراً لهذه الظاهرة التي استمرت حتى الستينات من القرن التالي. وعلى رغم التغيرات العميقة التي تركتها نموذج الدولة، الدولة العربية في أوساط النخب العربية التقليدية والهدية منذ رعاة رافع لسطحها. إلا أن الصراع ما بين مؤيدي ذلك النموذج وبين المتمسكين بالنموذج العربي - الإسلامي التقليدي ظل معكوماً يسلف لم يتجاوز. لقد طغت قضية الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار الغربي على كافة الاستقلالات الأخرى التي تلت. على رغم ذلك حدة وإسالة للاستقلال من حين إلى آخر مسلحاً حدث مع علي عبدالرازق في الإسلام وأصول الحكمة أو طه حسين في القضاء.

فبعداً عن هذا السلفه فإن الصراع ما بين أهل الدولة العربية الوافدة وأصحاب الموروث العربي - الإسلامي بتبعيات طائفة البشرية لم يكن في جوهره صراعاً حول هوية المجتمع العربي بل هو ما كان حول الطريق إلى تهوذه وتقدمه. فلي ذلك الحيلة لم تكن الدولة الوافدة لدى معظم مؤيديها، سوى الوصفة التي تم تجريبها من الحرية الأوروبية وأدت إلى ازدهار زرعها وتسمرها. ولم يصدت إلا في القليل النادر، أن طرح تيار الدولة التساؤل حول هوية المجتمع العربي، أو سعى إلى التشكيك في قوتها. على استيعاب هذه الوصفة الوافدة من أجل تحقيق النهوض للتقدم. وعلى رغم حصول معظم الأنظار على الاستقلال منذ الخمسينات، إلا أن الصراع بين الدولة الوافدة والموروث التقليدي لم يصل مطلقاً إلى موضوع الهوية.

وإن كانت مشكلات التنمية والانجاز دفعت به إلى السطح ليجل محل مسألة الاستقلال. واستطاعت الدولة الوافدة أن تصب معظم الحركة خاصة مع إيمان نموذجها الاشتراكي السوفياتي والصيني والأوروبي الشرقي، فكان عقدا الخمسينات والستينات للشاهد الحي على قدرة الوصفة الوافدة على إخراج كثير من القمار من التربة العربية. وإن لم تستطع أن تخرج من هذه الأخيرة كل خصوصياتها.

في تلك المرحلة لعبت الدولة المستزعة دوراً هاماً في دعم الوافد العربية في المواجهة مع العرب والتي اتخذت شكلاً سياسياً - اقتصادياً - عسكرياً بالإنابة. فيما لم تخطى إلى حد بعيد الموروث التقليدي. ولئن الدولة الوفدة القلقة لم تستطع أن تواصل دورها البنائي والتطاعي في المجتمع العربي، حين اشتدت هجمة الغرب وحين راحت مشروعات الدولة تتآكل من الداخل وينخر سوس كثير فيها، وأدت نسمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ لكي تصيب تلك المشروعات بالضرية شبه القاتلية، وتفلح للموروث التقليدي بلأ جديداً. وأبعد هذه المرة. وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣، تلك الصعينة الأولى، آخر معارك العرب التي مكنتها فيها الوصفة الوافدة من النجاح. أما الانعمية الثانية لهذه الحرب فهي أنها تراكمت مع القدرة للتكنولوجيا الاقتصادية الغربية التي تحولت بموجبها الدولة من بوصفة للتقدم والانجاز إلى نموذج حضاري وهوي.

حدث ذلك التحول العميق كصعيلة منظمة لتطور الحضاري العام في كل من الغرب والمنطقة العربية. فبالضبط عن طوفاة الثورة العلمية والتقدم على الجانب الأول وعكسها التام على الجانب الثاني، فإن أساليب الاقتصادية - استراتيجيتها، وأهم منها أخرى ترويجية، حثت الغرب على الدفع نحو الاستجابة في هذا التحول. فالانتقال إلى حضارة الاستهلاك بعد الإنتاج وبرز أهمية النفط في حرب أكتوبر ملاً جوهر الأسباب الأولى. أما الثانية فهي تخرج عن أرونة العرب ذاته. فالتاريخ تطور الحضارات يؤكد لنا ذلك الجئوح في مثل هذه المراحل نحو تشييد النموذج الحضاري









بد أن يعتمد التغيير إلى أطراف الصراع وأدواته ومظاهره. فمفسر للوروث أصبح مرتبطاً مباشرة بالقوى الإسلامية ويحس من اتجاهات الحركة القومية من حيث التوصيف الفكري والسياسي. أما على الصعيد الاجتماعي، فنل طاعات الفطري من الشرائع الواسطة والبنية للطبقة الوسطى ومن ذوي الأصول الفلاحية الذين ارتزتهم الحداثة السالبة وتوسعت في تطعيمهم وفتحهم إلى النزوح من الريف إلى فواش لكن الكبرى كانوا هم صلب ذلك العنصر. أما الولاء فله ضم من الناحية السياسية والفكرية معظم القوى المدعوة بالعامة من يسارية ويسارية وقطاع من القوميون وعلى عكس الأول فإن هؤلاء ضموا الشرائع العليا من الطبقة الوسطى والتي استخدمت معظمها في ظل مشروعات الحداثة أن يحقق سموها اجتماعياً ملحوظاً وأصبحت النخبة الفكرية والسياسية لتبذل لتشكل منها.

ولما كانت أدوات الصراع الجديد، بحكم مضمونه، تتركز في قطاع الإعلام والاتصال والنش، فإن الواقع الملموس لاصراع الولاء، كتحية المجتمع، مكنه من احتكاك شبه كامل لهذه الأدوات التي أصبحت جميعها في خدمة التغيير والتشويق الفكري. أما هذه الوروث الذين وجدوا أنفسهم محسورين من تلك الأدوات بالأساسية لصرعاتهم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فانهم وجدت وطاة نموذجهم الفكري، لا العنف

الاسلامي، وانحيازهم لمفهوم بتأخير السلطة لجاء إلى العنف الذي في مواجهة العنف الرسمي الطائفي من النخبة والعنف المملوكي من أجهزة الدولة. وقد نخلت الدولة كطرف مباشر في الصراع أساساً بحكم أنها المستهدف الأول بعنف الاسلاميين وسعيهم للتغيير. كنك مثله في تحالف مع طاعات النخبة لتخلفه، وبينها للعزلة، وذلك بعد أن تجاوزت علاقتهما العازم الذي بلغ ثورته في ٦ تشرين الأول (التشرين) ١٩٨١. فقد عادت النخبة المصرية مع تجاوز التشويق السادي إلى انكسار في قراها والاستعداد لها، إلى تقليصها القديمة في البحث عن مكان ونور في الدولة التي بدت أكثر فريحيها بها ورغبة في السماح مجال لها.

أما مظاهر الصراع الجديد فقد دارت كلها تحريياً في المجال الرمزي بل والفكري. ويطقت قضايا مثل المحاب والفتاب على الخلافات العميقة الفعلية القائمة بين مؤيدي الولاء وانصار الوروث واستقطاعات الحركة الإسلامية بكافة واتجاهاتها أن تستفيد من التخزون الديني العميق لدى المصريون لكي يقيم متفصرة في هذه الحركة بعد أن تطلعت مظاهر ورموز الاسلام السطحي والأصولي والعنفي في انشاء المجتمع المصري.

وبدا ذلك الزحف الرمزي الاسلامي بالغ الشظونة بالنسبة لتحالف الدولة - النخبة، خاصة مع اقتترانه بأحداث متواصلة من العنف الاسلامي وإلحاق الأمر بضم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة التي طالت - حتى الآن - تبحث عن حل في ظل تلك التشاكس لم يعد الماغلون المباشرون في الصراع الجديد هم فقط الدولة وأصحابها. فقد اعطى للضمون الجديد الصراع ومظاهره وأدواته لتفخيم موقع الماغل المباشر أيضاً. وانتمت طاعات من النخبة في بعض ممارسات الدولة التغييرية تجاه الاسلاميين سواء بصورة مباشرة أو غير المدعوة لذلك في الإعلام القروء والسوموع والرائي. وكان

الهمم والمتقدم باعتباره نموذجاً وهوية وليس مجرد وسيلة على كافة الأطار الحضارية الأخرى الأضعف أو الأخف في التحلل. ولم يكن لهذه الرغبة في تأيين النطق والواقع الاستراتيجي وتصريف النموذج الاستراتيجي الجديد بمنزجته، لأسافة لذلك الجنوح التلقائي نحو التغيير، سوى أن يدفعه الحرب إلى تغيير استراتيجيته تجاه الوطن العربي من تمحوها حول الانخراط والتنمية السياسية والاقتصادية، إلى حيث أصبحت تسعى نحو تفكيك البنية التقليدية الموروثة على المستويات كافة وإصلا النموذج العربي بدلاً منها.

وفي مصر بدأت لتحيد مياصة الانقراض الاقتصادي نوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية العربية الجديدة. وفي مصر تحديداً برزت الأهمية القاتلة لحرب التكوين. فقد خلخل الصالح مع الدولة المصرية إركان الهوية العربية مصر، وأضفى الاجتهاد في موضوع الهوية مباحاً في معظم المجتمعات العربية سواء عبر الجدال السياسي والفكري أو بالثقل وامتثال السلاح كما حدث في لبنان. وعلى عكس ما توقع الجميع فالثبات الأهمي للاربعاء لحرب التكوين إلى عنصر سلمي يحميها كلفت زهواتها تزايد اجابيتها بالنسبة للمجتمع العربي. فقد أدى التفتق الماغل إلى أسوار النطق بعد تضاعف أسعاره في الاطاحة شبه النهائية بكافة محاولات استخدام الحداثة كوسيلة للتجاوز. فمن لديهم الأموال استوردوا بها كافة مظاهر تلك الحداثة جاهزة للاستعمال، ومن حرموا منها لم يعد لديهم سوى تصديق ثروتهم الوحيدة، البس، إلى حيث مجتمعات البثرو - بولز ليعودوا هم الآخرون إلى بلادهم بعد حين ببعض من تلك المظاهر الجاهزة. وصار التقليد والشغل والتماضي مع النموذج الحضاري العربي هو ما يجمع عرب السبعينات والثمانينات. ولم يضر الحرب جهداً في استخدام ثورته التكنولوجية الصناعية الثالثة في تنفيذ هذا النزوع وتدعيم قواعده في الأرض العربية.

ضمن هذا الإطار ظهرت طبيعة الصراع والاقتصاد في الوطن العربي ما بين انصار الولاء ومؤيدي الوروث، فلم يعد أي منهما، كما كان قديماً، بل الفضي هفاً في ذاته. وأصبح الانجاز بذلك مرتبطاً بتسويق مختلفين وكاملين في الوقت ذاته غير تاريخيين. فقد استغنى كل طرف بمؤجبه لتكتمل لحوال فرسه على مجتمع يفسد بينه وبين كل منهما قرون عديدة وصرح واسعة. ولما كان معنى الزمان والمكان غلباً عن الطرفين فإن الحركة بينهما أصبحت بين نموذجين - هويتين ثابتين ليس بينهما قطرة توازن ممكنة. وفي ذلك الخضم ضاع عند الطرفين الهدف الاصلي، أي الانجاز والتموهوس، الذي راحت امكانياته المادية والمشرية لتتأكل تدريجياً تحت وطاة الصراعات الاجتماعية والسياسية والدينية الثقيلة وانحياز نظم القديم المتفق عليها قديماً.

ومع التحول النوعي الجديد لاصراع الولاء والموروث كان لا









المصدر: الحلبي (الألمانية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٤٨١ هـ / ١٩٦١ م

منطبق الصراع الحدي الذي لا تصالح فيه بين نموطين - هويتين هو للفكر الحقيقي لذلك الانتماس بالخصم، مثلما لم يسجد السارق واضحا بين اصحاب الحق في اعين الدولة والتخية فانه اضحى كذلك بين الدولة والتخية في اعين الاولين، ولا كان الموقف الرمزي والخطي ما زال دائما فانه استدل ليطال كل من اعتاد احد المصريين انه فاعل في المعسكر الآخر. ولم يكن مصرع المختور فرج فوده الا التجميع المباشر لهذه الحالة. فالراجل كان بالشمسية الى اهل الحلف الاسلامي وكما وضحت تعليقاتهم وبياناتهم بعد المصحة لا يختلف في دوره عن اي من رجال لجهزة الدولة التي يستندون بعنفها ضدهم.

والحقيقة ان النظر الى اغتيال المختور فوده بعيدا عن تلك الطبيعة الجديدة للصراع والانتقام، والبقا عن «الحلف الاسلامي» ومسألة السلطة لدى الاسلاميين، يمكن ان يكون مختلفا ليس فقط في فهمه ولكن وهو الاهم، فهم محاولة رؤية المستقبل. ان مصرع فوده هو حصيلة لتلك العوامل مجتمعة وهو وإن كان يمثل اعتداء على حرية الفكر والتعبير، فإن مشموله الحقيقي ليس كذلك. انه صراع مباشر بين فاعلين مباشرين لا مجال لنقطة توازن بينهما. ولعل تلك النتيجة تفسر الى بعض ما قد يحمله المستقبل، وهو وإن كان مطويا بما قد يصفه البعض بالانقلاب، الا ان القنطرات القوية ليس بإمكانها ان تغير سوى اللحظات قصيرة لون الحقيقة.

هـ باحث في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية في جريدة «الانوار» المصرية.









المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٢/٨/١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية المصري الأسبق

# الشرطة للأزمة الاقتصادية أبشن شرعى

دفع اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية المصري الأسبق منصبه فنياً للعودة الآن إلى عثرى في فبراير ١٩٨٨ بعد ما عين من قبله لانتداب مصر. ورغم مرور أكثر من ستة سنوات على إقالته إلا أن اعتقاله الذي حظى به في جنوب خاصة الشعب في مصر ما زالت موجودة فقد تمس القاعدة وجعل البطالة وعمة المواطنين يتجوز به لأنه حارب كبار تجار المخدرات وأعاد الحياة والأنشطة التجارية للمصريين. والأهم من ذلك أنه أصبح معاملة لكوامتن في السجون المصرية. ولكنه قبل بادرته للترشيح في انتخابات مجلس الشعب الأخير في ٢٠٠٠ حصل على أعلى نسبة من الأصوات حصل عليها مرشح في دائرة

في هذا الحوار الذي أجرت معه والعالم اليوم، يطرح اللواء أحمد رشدي تساؤلاً كبيراً

**عصا الأمن .. مجرد قذرس أسبرين للتسكين فقط  
الحوار مع المتطرفين لم يسفر عن نتائج مشجعة**

لعمامة مشكلة التطرف، ويرى أنه بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية بالمعاداة الاقتصادية والاجتماعية فإن أي قانون يعاقب المتطرف لن يحل شيئاً. ويرى أيضاً أن التطرف مثل المرض قد يتم شفاؤه لكنه يحتاج إلى علاج شامل. ويقول إن الاعتقاد الخاطيء لدى الحزب الخميني المصري بأن تعاقب المتطرفين سيؤدي إلى سقوط الحكومة وبالتالي وصولها السلطة سبيلها هو ما في الممارسة الفعلية ووضع الحلول والبرامج بالتنسيق مع الحزب الحاكم. ويخطط اللواء رشدي أن هناك دوراً كبيراً يلعبه









المصدر :

1992 19

## التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

فيما الكماشة

● **تعليم بطونهم** : سلطهم على بيتون دوله  
على اقلية من اهل حلب القديريه واهل المردية

هو "عصاف الدين حسين"

● تذكرت ان الحادث الان يتلخص في الجامعين.

[illegible]

الناطقون ورجال الأمن والمتهمون بقضية التطرف الديني، اختطفت أيضا بينهم حول مسائل تتعلق مع التطرف، كل لديهم روايات خاصة بـ"مأساة شديدة الخوف"، هل الحوار الذي يتبعه إلا تعالفا عما تشاءه ولم يخلق أم يخلق رجلا أقبل لأن التطرفين ينظرونهم كخادمين للموتى والأقارب والموتى الخادم على أنهم رجلا

السلطة الذين يعتبرهم غير قانوني، بل وخصوصاً: لذلك فما يحدث لهم حواري عن طريقهم وبينهم مقلدون. وقد تمتد الأمور وأصبحت هناك إصابات وفقدان عيشة الناس. وقد تفقد الحوار عن شيء لأن الناس ليسوا متساويين.

● هل يعني ذلك أن هناك مسألة الحوار؟ ألا ترى أن ذلك القوي الذي يتألف من جنود، ويصير كل شيء جانباً على قوله، ويصبح الأحكام السلطانية الصارمة على الخدم؟

من أخصب تلك التربة، ولكن لا تزال بعض الأحياء الجبلية والريفية تعاني من نقص المياه، وبخاصة في فصل الصيف، حيث لا تتوفر المياه بكميات كافية لتلبية احتياجات السكان، مما يدفعهم إلى التنقل في القرى المجاورة للحصول على المياه. كما تعاني بعض القرى من نقص الكهرباء، مما يؤثر على الحياة اليومية للسكان.

## حوار القنابل

● إلى أن يقدح المصلحون بضحا فاعلمهم أو اسلمهم... فهل يستسلم الحوار بالإسلة الزلزال، والقوانين الماركة كما حدث في بيروت؟ ما يأسو طة بجانب منطق العمار لابلاد من التاكيد على وجود هيبه الدرة وان القانون لا بد أن ينفذ... إذا تم ذلك وعرف الجميع أن هناك هيبه للدولة وردعا









بالقانون، سنكتب الكتيبي.. ثم تستمر عملية التأييد والرصد للمتطرفين، ونضم أربدينا على ألية بالغة بالعمليات الإجرامية ونحاول إجهادها قبل أن تقع.. عندما يحدث ذلك سيذكر كل فرد لك مرة قبل أن يقدم على ارتكاب عمل أو فعل خارج عن القانون.

● في هذا الإطار.. هل تؤدي التحذيرات الجديدة في القانون العقوبات أو ما اصطلح على تسميته بمقتضى الأوصاف.. إلى الحد من ظاهرة العنف..؟

بعضة أخرى هل كنا بصاحبة فعلا بل هذا القانون؟

بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية فإن أي قانون جديد لن يفلح شيئا وقد يعد من العنف لقط.. أيضا.. وهذا ما أراه مهما.. إننا نسعى قوانين كثيرة أو تم إصدارها لتقضي الربح.. علينا أن نحس هذه القوانين.. اعتد أيضا أن القضية ليست في قانون مشدد أو ملظ بل فيمن ينفذ القوانين القوانين الموجودة لدينا كالتربية وما يحتاجه هو الرصد الجيد.

● هل هناك أي ملاحظات فيما يتعلق بإنهاء جهاز الأمن خلال المرحلة الماضية؟

ما استطيع قوله: كان الله في عونهم لأن كل شيء ملقى عن سما الأمن والجميع يطالبونه بأن يتولى كل شيء.. وأول كل جهة توات مسؤوليتها بجدية وانضباط لف العمل كثيرا عن كل الأمن.

● وماذا عن الأحزاب المصرية وبورها؟

هناك حالة غياب كاملة للأحزاب المصرية فيما يتعلق بمعالجة هذه القضية القديمة.. حتى يبدو أنها أحزاب ورفية أو صحفية وليس لها دور في الشارع رغم أن تنامي دور المتطرفين سيؤدي في أول نتائجها إلى ضرب الديمقراطية والتعددية.. والمعادن الآن أمامي أن هناك جزءا من الأنانية في سلوك الأحزاب، بمعنى أنها تترك أن نظام السلطة يقوم على تداركها وتبادلها بين الأحزاب.. فلماذا تقوم في مساعدة الحزب الحاكم على حلها؟ ومن وجهة نظرنا فإن تنفيذ المشكلة يؤدي إلى سقوط الحكومة ووصولها

هي إلى السلطة.. هذه النظرة الضيقة للغاية تطلب من والواقف الايجابية رغم أنني لا أحب مطلقا اتهام أي فرد أو جماعة بعدم الوطنية لأنها ليست حكرا على أحد.

● خلال فترة توليكم للمسؤولية الوزارية.. هل خرجت بدروس مستفادة لمعالجة قضية التطرف؟

لا أحب الحديث عن نفسي أو ما فعلته، وما استطيع قوله هو الجديدة في العمل والتقييم المستمر وبعد ذلك التجريب.

● السمع الأجنبي المتطرفين سواء بالمال أو للتواليا هل من واقع فعلا في الحالة المصرية؟ هناك معلومات كثيرة أتت في هذا الشأن ماذا ترى؟

قطعا هناك دور أجنبي يغذي العنف.. والمعلومات الخارجية لدعم للتطرفين موجودة.. وبالنسبة لإسرائيل فهي بليا لا يهملها إلا أنهم مصر نفسها في يوم من الأيام.. وكذا بالنسبة للمنظمة العربية.. هذا السلوك الإسرائيلي مستمر وهو مثل المعالجة في النصرة مهما تغيرت العلاقات بيننا وبينهم.

● الحملات الأمنية المستمرة ضد المتطرفين بصعيد مصر في الأسابيع الماضية.. هل تعتقد أنها تؤدي إلى وقف نشاطهم أو لتكبيسه في الفترة القادمة خاصة بعد صدور القانون الجديد؟

إحصاسي أن التطرف مثل الرخ.. قد تحدث له عملية «تسكين» عن طريق «فرس أسيرين».. ولكنه يقل موجرا في غياب العلاج الشامل.

● أخيرا ماهي توقعاتك للتيار الديني المتطرف خلال السنوات القادمة؟

● لياأسأ على حجم القسوة في الفترة الماضية.. ماذا ترى لنت؟

هناك زيادة سواء في حجمهم أو علىياتهم.. إننا لا نطيق لدى.









المصدر: الجريدة

التاريخ: ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأملات مصيرية:

# العراق.. والأقزام!!

الصلح هو مصر لما لا يقل عن ألفين يهودي من الذين يهودون في العراق  
حيث مصر اليهودية أو من اليهود الذين هم يهودون من الذين يهودون في العراق  
بعد الترحيل على قتل الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح

وهذا يصور اليهود في العراق  
أن مصر هي من الذين يهودون في العراق  
الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح



على الساحة التي

الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح

والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح

الصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح  
والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح والصلح







المصريين والقوة من أعضاء الجهاد  
ويؤثر بمساندة صحف الإخوان المسلمين  
في مصر ماديا فتستري حكومة السودان  
الأيام للنسخ من جريدة الشعب والصلوة  
الصعبة وهي الجريدة الناطقة بلسان  
الإخوان المسلمين في مصر وهي الجريدة  
التي تسب على التهجير السياسي ونشر  
الباطيل وفي نفس الوقت تصاد مطبوعات  
حكومة السودان لضرب الاستمرار في  
مصر وتكاد من المصريين .

السودان قد أصابهم التفتت القلى حين  
أفروا أنهم قادرون على التللى من مصر  
وحين ألقوا أن شعب مصر سوف يلق  
صامتا بعض العنلى فى مواجهة هذه  
المخططات الحائرة وهذه المواقف الجبلة  
لتجار الللى فى السودان .

وفي بداية حكم عمر البشير للسودان  
مما أدت إلى الخلل مع رؤساء تحرير  
الصحف المصرية بصحبة الرئيس حسني  
مبارك الذي كان عربياً على مساعدة  
حكومة الإنقاذ ونظام البشير وكانت مصر

[illegible]

● ● لقد كتب صهر البشير إلى المؤتمر الصحفي حين تلقى أي علاقة بينه وبين حسن الترابي وتلقاها ثم ظهر فيما بعد مدى عمق العلاقة بينهما وها هو صهر البشير الآن يبارك ويستند مخطط حسن الترابي للتبديل من مصر ويفتح مصكرات التفكير على جرحه الآن غالب أمام الصحفيين

● ماذا يرد عن البشر وماذا يقول في رأس هذا الحاكم السويدي؟  
والآن يتصور عسر البشر أن هذه العنصرات الرئيسية على حدود مصر سوف تحدث تغييرا في النظام السياسي المصري لصالح كبار الدين في السودان أو في مصر؟  
لذا كان هذا هو تفكير عسر البشر وحسن الترابي والفتوش فياتهم وحركون في البحر؟

في عصر القديس وحن الترابي  
والذين وضعوا الفرائد من كرامات البتريق  
الذين ومعهم القديس افراسيم المصلوب  
والجهد في مصر يخطون كل يترام  
تجلى لادن في مصر الحكم فتمسح  
في ايديهم وهذا حلم او خيال مرض  
الالهة لئلا يفسد المصلوبون في مصر  
في الصخرة التي تخطت فرياسا كل  
محاولات تجرد لادن على مدى سنين صا  
تظهر الاخوان في مصر وقتها واقتل  
والتمسك والاضغالي في ايريسانت  
والفصائل والكنس واكثر من نوح  
الاضغان في كل مرة اذ كان خلتها  
بالاضغاليات والسلب والتشويه  
كل شعب صمدى مرة واحدة فيهم  
او يولد كل جمعه

والذين هم من الأقارب تنحصر بجاهلته. وهذا  
تجار الذين في مصر يراهم بوجهين مختلفين.  
وإذا ثبت التجارب مع تجار الذين منذ  
ظهورها في كل مرة في كل مرة يتصاعد  
فيها تيار الأرباح يلهم الذين سرعان ما  
يتلقى الضربة القاضية ويدلر حرضا.  
ولعل للبشر والذين يراهم بوجهين  
عراقيا الآن في مصر ضللتهم وإن مصر  
قادرة على روح الأرباح وإن تملأ  
المصريين من السواد في مصر إذ استغل  
الهم بوضو ضارة للأمة المصرية  
الذين يرونهم فوق الملامح!









المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٢ شهر ١٩٩٩** للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

تأملان مصرية :

# الارهاب

الارهاب باسم الذين ليس جديدا في مصر ولا في العالمين ولا يوجد ظهور  
تطبيقات الجهاد والتفويض أو التكفير والجهرة وحرب هذه التطبيقات

الجديلة ليس معناه اننا اكتشفنا الارهاب من جلده في صباح الارهاب  
الاصلي لم تقرب منهم عصا الا من جنى الاكل لئلا يلد لهم!









وعلى نعرف كيف نقتلع الأتراك من جلده ولا يسمع له وجود أرقى أرض مصر علينا أن ندرس تاريخ هذه الظاهرة الجهنمية وكيف أطلت علينا وجوه الشياطين وقد تمشروا بالحق والصداقة وهم من الفتنة وقطاع الطريق!! كيف خدعوا شهاب مصر شريفة وأوهموه أن الذين سيول وجنارهم وأن كل خير المسلمين جهاد في سبيل الله وأن الغنائم من ليس معهم سنة من سنن الله!!

وتاريخ الأتراك باسم الذين ثابته وموافق ويريد على أنفسهم هم من الانتشاء والفرين أو من كبريات الأتراك المستعرب بالاسلام فلا كتب عن الأتراك المستعرب بالاسلام من أراغ أو من وثائق الشرطة أن حتى من سولات المعاكم بل كتب عن الأتراك المستعرب بالدين من مراجع أو كتب صدرت بالحق في مصر والمرفق ليس عدوا لتجار الدين حتى يمكن اتهامه بالانحياز ضدكم بل لماسي الآن أكثر من كتاب من تأليف اصحاب برزخين في التنظيم السري المسلح لجماعة الإخوان المسلمين وقد سجعوا في كتابهم كل صغيرة وكبيرة وقد الأتراك باسم الذين والذين أطلقوا عليه جهادا في سبيل الله.

ومن الانتشاء الخطيرة للاعلام في مصر وخاصة الصحف والمجلات فأقول بأن الأتراك المستعرب بالدين ظاهرة جديدة في مصر وإنها أي الظاهرة محصلة للبطالة أو للتسبب في التمل للوطني أو للقرنات الانتعاشية القصية التي تدر بها البلاد من الأتراك المستعرب بالدين صرعه في مصر نصف قرن أي من عمر الفكر السياسي أو التبعج السياسي المستعرب بالدين والذي ما أطلق على نفسه اسم الإخوان المسلمين بالأتراك وترام من ظهور تجار الدين أو الجماعات المسممة بالاسلامية وتنظيم الجهاد أو غيره من التنظيمات المسممة بالاسلامية لم يبتكر فكرة الاغتيالات السياسية أو نصف المنشآت أو قتل رجال الشرطة أو العدوان على اهل الفكر ومخالفية الادياء والمخالفين للعدام بل كان هذه المواقف الارهابية وجدت كتجربة طبيعية لوجوه تنظيم ديني سياسي يسعى السلطة وما قام به تنظيم الجهاد من تحرك لجراسي على أرض مصر منذ ظهور للوجود حتى اليوم ليس غير كلمة لنشاط الإخوان المسلمين الجراسي على أرض مصر أو امتداد لهذا النشاط الجراسي والذي يتم باسم الاسلام!!

● ● ● وارتباط الإخوان المسلمين بالمشاهد الجراسي الآن لبعض الجماعات المسممة بالاسلامية هو ارتباط عضوي وكل خطوة من خطوات الأتراك المسلح باسم الدين الآن في مصر من تخطيط وابتكار جماعة الإخوان المسلمين حتى الفكر الديني المنحرف لهذه الجماعات نجده بالحرف الواحد في كتب قادة الإخوان المسلمين وفي تعاليم حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين.. حتى كتب مفكر تنظيم الجهاد الذي اعتمد بعد اغتيال علي الحرب والسلام محمد انور السادات حتى كتاب هذا الزميلي لوسوف تنظيم الجهاد ان جاز التعبير وكتابه القرينة القافية منقول بالحرف الواحد من كتب التعاليم لحسن البنا وحكيمة القرينة القافية التي وردت في كتاب هذا الزميلي أي قرينة الجهاد كتب عليها حسن البنا وقال انها القرينة المناضية واتهم حسن البنا كل مناصر عن المشروكة مع الإخوان المسلمين في التفتك المسلح ضد الدولة والكرار والردة.. تماما كما قال مفكر تنظيم الجهاد الذي نسب إلى نفسه الفكر حسن البنا.

الأتراك باسم الذين الذي نواجهه الآن وازيد القلاع جنوره من أرض مصر ليس مقصورا على تنظيم الجهاد أو الثوريين أو غيره من شرائع المنحصرين اصحاب الجواب القصيرة وما دعا لرية القلاع هذا الانحسار وتصفية ليهوكا من أجل صرنا مصر فوج ان تكون للوجهة القصية ليس مع تنظيم الجهاد والقوله

### على المسددي

للهابة لفظ بل مع الاصل وليس مع الصورة!!  
والاصل في قضية الأتراك باسم الذين هو جماعة الإخوان المسلمين فلقضاء على نشاط تنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات الارهابية ان يوقف تيار الأتراك باسم الدين معاد للإخوان المسلمين وجود سياسي على أرض مصر أو حركة سياسية باسم الدين أو قيادة الإخوان المسلمين في مصر وخارج مصر هي التي تحرك رموز الأتراك من خلال تنظيمات بيوتة عن جماعة الإخوان حتى لاتتبع للوجهة بين الدولة والأخوان المسلمين وأقل مساندة للتنظيمات الدينية

والذين وغيرهما كثير الأتراك باسم الذين في مصر وصده ردمه بالاسلاح والمال لا يتم الا من خلال تنسيق دائم بين هذه الحكومات الاجنبية وبين أبحاث الاخوان وقد كتبت لتحدث مع نيابولمسي كبير من تونس حول نشاط تنظيم القوي الحاربي في تونس على ان أبحاث التيار الاسلامي في تونس على ثلاثة وثلاثة وتنظيمية مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وان زعيم التيار المستعرب بالدين في تونس القوي كان يوفد مندوبين عليه لمطالبة أبحاث الاخوان المسلمين للتنسيق معهم وبشكل التنسيق عملية امداد الاثريين بالاسلاح.. وان مسودا حده بالاسم من قيادة الأتراك هو المسلول عن السلاح وتزويده هذا المسلول بكتب الان مسائلات للترويج السياسي في جريدة

بالشعب! ومنذ ثلاثة اعوام صدر عن دار الانتعاش في القاهرة كتاب من تأليف امد قادة الاخوان المسلمين وعضو بارز في التنظيم السري المسلح للاخوان هو «الاسم محمود الصباح والكتاب بلغ في خمسائة صفحة ويترنح على مطبوعة التنظيم الخاص ودره في دعوة الاخوان المسلمين» ويبدأ المؤلف «الارهابيين» كتابه بقوله:

«الارهابيون نورا.. ارهابيون لاعضاء الله وقولا هم ارقى كائنات الدنيا وارفعهم حسا وارهابيون لاجل الله وقولا هم افضل الناس كرويا واكثرهم شجرا وقوتهم»  
والمؤلف يشرح أعضاء التنظيم السري المسلح لجماعة الإخوان في صف الارهابيين لاعضاء الله أي الذين يقتلون اعداء الله من المسلمين والقتاري.. والمؤلف يتحدث عن تنظيم السري للاخوان واصعالي ويحاول اثبات ان الاغتيالات السياسية هي عمل شرعي لسلطات طهيم واجب الاتاء على المسلمين باعتبارها في سبيل الله.

ص: ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤









المصدر : ..... الجمهورية

١٣ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والتخدي مات الصحفية والمعلومات

وعقوس البيعة الحزب الجديد في هذا التنظيم السري فانقلبه بالشيعة من عقوس البيعة الى التحالف الماسونية ويقول المؤلف عن هذه البيعة بالحرف الواحد مكنت البيعة تتم في منزل يمي للمطوية حيث يدعى العضو الموضح للبيعة ومعه المسئول عن تكوينه والاخ عبدالحسن المسندى المسئول عن تكوين الجيوش الاندلسي خلال جماعسة الاخوان وبعد استراحة في حجرة الاستقبال يدخل ثلاثتهم حجرة البيعة ليجعلونها مطافاة الآلوار ويجلسون على بساط في مواجهة اخ في الاسلام مطفي جسده لتماما من قبة رأسه الى الخصر قميص برزء ابيض وامامه طابوقة عليها مصحف شريف ومصحف ولأحد يمكنه ان يعرف شخصية الذي يأخذ البيعة فهو يغطي وجهه وتبدأ البيعة بأن يقوم الاخ المقيم بأخذ البيعة نيابة عن المرحه العام حسن البنا ويبدأ بتكليف العضو الجديد بايات الله التي تخص على القتال في سبيله وتجعله فرض عن طي-كل مسلم وصليحة ثم يأخذ البيعة على الجهاد ثم يخرج مصحفا من جانيه ويطلبه من العضو جوست القلم ان يخلص هذا المصحف ثم يبيع عليه وعلى المصحف . اما بعد... ألم يكن داعية الاسلامي الكبير الشيخ محمد القزالي على حق جيد قال في كتابه معالم الجلاء ان الماسونية العلمية قد اختارت جماعة الاخوان المسلمين وان بعض قادة جماعة الاخوان المسلمين هم اعضاء في الماسونية العالمية بل ان الشيخ محمد القزالي قال في كتابه هذا بالحرف الواحد ان مرشد الاخوان المسلمين نفسه ماسوني؟

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكرم ان لا رسول عليه الصلاة والسلام كان بعد السرايا الخاصة لاقتيال اعداء المسلمين ويورد تفاصيل واقوالا كاذبة "ص ٤٦٩" ويسمي قتلة مصود فهمي التفراني باشا رئيس وزراء مصر والقتل من الاخوان المسلمين بسميه القتل بأنه أحد اعضاء السرية المكنونة من المجاهدين اعضاء الاخوان تشبها برسول الله ان لا التفراني باشا رحمه الله كان كافرا وعوى للتاسك وهو الذي قال في مجلس الأمن عام العالم موجها كلامه للانجليز: نخرجوا من بلادنا لهذا القراصنة وكان رحمه الله أحد أبطال ثورة ١٩١٩

ولمحت المؤلف عن مقتل الاخوان المسلمين الى قطاعات العمل الوطني لتسيرة عليه ويكمل ص ١٥٠ ان الاخوان المسلمين وضعوا خطة محكمة لتنفيذ النشاط الارهابي للجماعة باشاء صناعات وخططة تجارية ويضرب مثلا على ذلك بأنهم انشأوا معسما للبلط وكان في طليقة معسما لتصنيع كالب «المولود» والقام الاخوان محلات تجارية وصناعية وهذا بتركسا بشركات توكليف الاموال التي تفرها على تشالها في مصر في السنوات الأخيرة وكانت تكة عظمى على المصريين والهدف منها كما خطط الاخوان لتسيرة على الاقتصاد مصر واموال المصريين؟

● وفي ص ٢٢٥ و٢١٥ نقرا عن دور الاخوان المسلمين في مصر منذ قلت الجماعة لا تعرف عن دورها غير الاغتيالات السياسية ونسف المنشآت الكبرى وشركات التجارة ودور الميهماء ودور المؤلف ان فكر المصريين من امتثال التفراني باشا وابراهيم عبدالحادي باشا فريضة بيعة









## الاحتراف الدينف اول دراسة عن اءلال الاصولفف بدلأ من العسكرفف

# الاسلامفون فففقرون الى برنامج الاصلاح السفساسف

□ القاهرة -  
من عائل عبد العلفم

□ قاهرة جففة بءات تتقشر بطرفة ملفة لتلفر تءملل فف فءصفس مراكز الاءءان والراءسات السفساسفة والاسراءففة لءانب من اءصالها لءذه القاهرة والاءلاق وانفرفر مراكز آءرى فءصفس كل اءصالها لءذه القاهرة والاءلاق باءات جففة ومءونة من اللوءوف واءرفر الكءفة وءول العلم والءامعات والاءراءف والاءواء بمءموعة من المصطءات واللوءوءاف الجففة تءملل فف الآف:

- ءءفء ءوء الاصول للآرفففة لفءفس الشعاراف والمصطءات لءقاهرة الاسلام السفساسف اللف اصبءف السمة الرءفسفة لكل مءاهر الءفاة السفساسفة فف العالم العربف فف الءفءنات.

- ءءفسرفف الاصولففة واءففولوجففها وءفء لءوءا او الصءارها فف مءاف الءفوءقراءفة او الشورى من ءلال آءاف فففس العلماء اللفف بعءفون مءاف رءفسفة لكف الءاف.

- ءءفء ءوءا ما بءلف علفه ءالوءة الاسلامفة وما فقاءفه من مصطءف مواءف - ءوءة الكفر - واءراءف كل ءانب فف ءذا الشاف - الفروق الجوفرة لءعض السءفاف لءامعات الاسلامفف ومنها ما بءلف علفه ءالوءة الاسلامفة - ءامعة المسلمفف وما فراءف لكف من شكل ءالوءة فف الصءفر الصءفف وسباب رفض الاصولفة للعربفة لشكل ءالوءة فف النظم الءفوءقراءفة اللف فركف على ءالوءة مءول فف ءق الفاففة فف القءرفف؁ ءق ءءول السطة؁ ءق الءفففة ءرففة.

- طرء بعض المصطءات الاصولفة الجففة مع اعطاء لءفر وشرح وءرفف ءامع مانع لها اءءافه الى اءاءة لءفر بعض المصطءات القءفة ومصفها بمصفة جففة وءففة ءسب اللفرففف ءالوءة الجففة ومن ءذه المصطءات ءالوءة القارهة الاسلامفة ءلالء الشورى؁ ءالوءة الاسلامفة؁ ءالوءة الكفر؁ عسكرة ءالوءة الفركوفففة؁ الشفاءة

الشفاءة انهاف ءالوءة اصولفة السطة المءكفة؁ اللفرففف المفساف؁ ءورة الكسفس؁ سفسوف المصفاة والاءفولوجفاف؁ الاءفة الاسلامفة ومن آءفء الرءفاءف اللف طرءف

آءرفأ لكف اللف اعءاف الءفاءف امف لءوءف وهف بعءون الاحتراف الدينف؁ وهف ءءفر اول رءاسة اكءفمفة ءاف اصول علمفة عن لكف القاهرة وعن ءذا المصطء؁ واعترف الءفاءف فف مءفة للرءاسة بفءرة ءذا اللوءوف ورفلعه العلمفة وان الفاففة ءءفر للاصولفة الاسلامفة بمصفة عامة؁ وفكف على بعض النقاءف لءوءة فف اسءراضه لءذه الصءوففة ءءلف فف الآف:

- ان الاسلام ءءفءأ لفس ففه

على الاءلاق على مءءوفف النصف الدينف ولا على آسس المءق ما فءرف برءل ءفن لءءرف او صففة الدين عكس الءفوففة والمصففة - ان الاحتراف الدينف او لءؤسسة الدينفة بءا فف الاءءاف عءفا بءا ءامع ءءفف فقهف باءر ومءول الفوفف مءقولة ءفن؁ واطلق على لكف لءؤسسة الدينفة فف الاسلام.

- ان طءورا آءفر لءفر فف ءذا اللف هو علمفة الءلاق باب الاءءاف وناهفة الفف ءامعاف والءءفءف والاءاف.

- ان الاحتراف الدينف هو آءف مءاهر الاسءفءاف السفساسف وءصف ءالوءة وءصف لءؤسساف الدينفة والءفم ءارففف المءوفف وءرفف

بعض الشفاءات اللف ءءفر الفوفف وهف فف مءولة لكف فف وفء ءءفء ءلالاف بفف كبار العلماء والفقاء على بعض الشفاءاف ءالوءة والءة فف مءفها فواء اللوءوف فف الءوءة؁ بوالص الشفاءف؁ ءءفءف رففة ءال وءصفاف؁ لا فءلف على الفوفف الاصففاءاف والاءة الشفاءفة والاءفاءاف.

- ان قاهرة الاحتراف الدينف اسءف من الاسءءاف على الاصولففة والفقاءة الى مءاولف السبطرة على اءواف الءفاة الآرى؁ مائل طرء مءفاف واءءلاف مءفا مءفا الطب الاسلامف؁ المءوم الاسلامفة؁ ءءف الاكءروءاف والءرة الاسلامفة واءاف وءءلفف مءوءراف واءاف مءفوءاف









١٥ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والتدريس في الصحافة والإعلام

الاصولية الرأسمالية بجناحيها  
الفكري والمسلح في المساجد والزوايا  
من خلال القند يحضر للقاءات  
بانتظام.

ثم انتقل الباحث بعد ذلك  
مستعرضاً لتجربة الجزائرية  
كتصوير لظاهرة الاحتراق الديني  
مقرواً أن الجبهة الإسلامية  
للانقلاب منذ البداية ولجل  
الانفصاليات كانت مسماة  
لديموقراطية بوضوح وببعضها تطافت  
بها. فالحركات الاصولية العربية  
جميعها، ومنها جبهة الانتقاد  
الجزائرية ليس لديها برنامج من أي  
نوع ولا تصور للحكم.

والمفهوم القسائم اليوم عن  
الاصولية انها آفة لاغتتيال العقل  
واسل الحرية وحكم الفرد وانها  
حامل الجمع وأبست التقييد لأن  
التقييد الوحيد لتجامل العقل هو  
اتباع العلم والعقل وليس الخرافة.

ثم يخصص الباحث لدراسة  
مستعرضاً ظاهرة الإلحاد وإلحاد  
الركز القيسية بين الاصولية  
الإسلامية والسلطة العسكرية  
مستعرضاً بعض الكتابات والرسائل  
الأيمة التي تليات واستعرضت ذلك  
منها خطاب مرمي من توافيق الحكيم  
إلى لويس عوض (نفس في جريدة  
الأمراء في ١٩٨٧/٧/٥) قال فيه: إنني  
أرى مستقبل مصر والمنطقة كلها هو  
زواج واستزاج السلطين القويدين:  
السلطة العسكرية وفي داخلها

الوئور للصره - البيولوجية  
الدينية. وفي اعتقادي أن ذلك أصبح  
مرحلة الاستجداد الشرقي الحديث  
حيث حوت الديكتاتوريات العسكرية  
في داخلها جين الاصولية كاستمرار  
لتاريخ الاستبداد الشرقي.

ولم يطرح الباحث تشاغل هذا  
الصراع الجديد لأنه لا يزال مستمراً  
وفي عهده ويولج ما زامن نوع آخر.  
وتكشأ فاحط بطرح الآراء حول ما  
يطلق عليه الأئمة الإسلامية أو  
التفسير الحديث للنص الديني أو  
البرنامج السياسي أو الاقتصادي  
وهل هو مستحيل اليوم في ضوء  
الاختلافات التاريخية بين المجتمعات  
والمصالح والمفاسد والعقائد  
خصوصاً في عصر شهد سقوط  
أمميات بل إبيولوجيات أخرى.

بهذه التسميات إذ وصل الأمر إلى  
الرياضة الإسلامية وبلغ مصحف في  
مطب لكة السلة.

ويضيف الباحث في إطار تدعيم  
أرائه ببعض التطورات البيولوجية  
والجينية أنه إذا استعرضنا الأوجه  
الجينية المختلفة في حسن البنا، وعمر  
عبد الرحمن، ومصالح سرية وشكري  
مصطفى، والأوجه الفكرية للملكة  
في محمد الفرزالي وجمال كفة  
والخلاوي، ومتوالي الشيراوي  
فإن جميع من أبناء تلك المؤسسة  
والاختلاف بينهم يأتي في الدوافع  
والمصالح لكنه متطابق في الأهداف  
والنتائج، فالحق يسعى للدولة الدينية.  
وإن ظاهرة الاحتراق الديني تجاوزت  
لك ويدات تنطلق من جسامات









المصدر : **الجريدة المصرية**

النشر والذخ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

**تأملات مصرية :**

# جمعة وطنية لمواجهة

## الإرهاب !!

نحن في مصر نواجه الإرهاب بقوة الشرطة ابن بحراس الأمن ولكنه كره  
لعل للطف المسلح من جانب توار الدين أو الجماعات التي وظفت الدين لتفريز  
الطف المسلح لم نفكر حتى الآن ورغم أن إلى أحدث الطيف المسلح ونصاعدها

وتهديد المصالح الوطنية وزعزعة استقرار المجتمع لم نفكر في وضع خطة أو  
مخطط للقضاء على الإرهاب بقوة القصب المصري وأيس بقوة الشرطة وحدها

الدين لاستقطاب الجماهير المسلمة ومكراه  
في التجربة الأفريقية الإسلامية خير دليل على  
أن الجماعات المسلمة بالإسلامية لاستقطاب  
بتعليم الدين أو بتوجهات القرآن الكريم وسنة  
الرسول عليه الصلاة والسلام وأد رأينا  
الافغانستان بعد خروج المستعمر السوفياتي  
منها وقد أصبحت ميداناً للحرب الأهلية  
الدائمة قتل جماعة إسلامية تريد السلطة أو  
الافراد بالسلطة وهذا هو الهدف الأول لها  
وأيس هدفها العمل بالتمتدح التساموية وهل  
من لتعطيل الإسلام في أن تزحف جيوش  
الجماعات الإسلامية على المدن الإسلامية  
والمنافع والصناعات لتقتل النساء والأطفال  
والشيوخ وكل المسلمين في افغانستان .

ونرى «كاويل» عاصمة افغانستان وقد  
تحولت إلى جهنم مشعل ليس بمدافع  
المستعمر في هذه المرة بل بمدافع الجماعات  
الإسلامية .. تمزق لحم المسلمين رجالاً  
ونساء

— — — — —

● واحد إلى المؤلف من الجماعات  
المسلمة بالإسلامية في مصر ووضع  
مسؤولية القضاء على الإرهاب باسم الدين  
على كامل رجال الشرطة وحكم دون لئى  
مشاركة من القصب المصري الذي هو في  
النهاية سجون انشعقة أو حدث ووصلت هذه



عبد الله

أن ضباط وجنود الشرطة الآن في حرب  
عقلية مع الإرهاب في صعيد مصر حيث  
البيئة هناك صالحة لزراعة التطرف باسم  
الدين لالتقاليد « القبلية » والتخلف الحضارى

ووضع الأسرة نفسها داخل نفس التقاليد  
القبلية ثم حياة الجفاف المادى والروحي

وعزلة المجتمع عن الثقافة والتطور كل ذلك  
جعل للتطرف باسم الدين هذا الوجود المكثف  
داخل قرى ومدن الصعيد فتمتدح تجار  
الدين فريضة من هذه التقاليد القبلية وعندما  
يطالب المستطرفون بمنزل المرأة عن المجتمع

وعن حركة الحياة الاجتماعية فذلك هو مطلب  
الرجال وغالبهم من الأميين الذين سلبوا  
التحرف الدينى في وضع المرأة داخل نفس  
القبلية أو سبون للتخلف وترى في العالم  
الإسلامي من حوفاً في باكستان وافغانستان

وفي السودان نرى جماعات التطرف باسم  
الدين وقد وجدت في مخاض التخلف الحضارى  
ولقدن الجماعات والتحام أروع الدين الأول  
وجئت جماعات التطرف في هذا كله  
مايساعدها على نشر افكارها الأصولية أو  
الافكار التي لا تتفق مع الحضارة أو الفكر  
الإنساني ولا تتصرف بتقاليد الحضارية  
ولابد الحديث والتطور العلمى والاجتماعى  
على مدى مئات السنين .. ولما عن قنين  
لهذه الجماعات المسلمة بالإسلامية في  
حقيقها سواء كانت في مصر أو في السودان  
أو في باكستان أو في افغانستان ليست غير  
جماعات مسببة تتاجر بالدين أو توفد







في تناول في خطابه مخططات الجيمايات التي  
تتفرع عنها الى الامام فخلط الحققة في الحديث  
عن الجيمايات الى الارهاب والارهاب الى الجيمايات  
الجيمايات على ما حاولت فرض افكار  
الجيمايات على كرام المسلمين الارهاب والارهاب  
بذلك التمسك التي لاضاهة الى واطل  
في نفس الامس ان ايرام حدة مصر الى  
في مصر مؤيدة في اننا اوجها  
في الجدية وكان الشجاعة والانا لاضاهة  
صاحته زكنا هؤلاء الارهابيين الجيمايات  
ولما وصفتهم بالارهابيين الجيمايات  
وحديثهم وارهابهم ليس على المسلمين  
المسلمين فكل من الذين كتب مناصهم  
الارهابيين بمقتضى الفهم والارهاب  
والارهاب على انهم ايرام حدة  
بالدقة صحت الارهاب الى الارهاب صحت  
في تعلق الارهاب بمرور مثل القليات  
والارهاب وسنالا الى الارهاب على في مواقع  
اخيرة افرض الارهاب على في سيموا  
والارهابيين المصري والارهاب الى  
في السواوين في القليلون وضخصون  
الارهاب على في وقوفهم بتر الامام  
المسلمين والارهاب الى الارهاب  
في سخطنا لاضاهة القامان في  
الارهاب الى الارهاب الى !!

[illegible]

الجماعات إلى السلطة بالعنف الممنوح 11  
 ١١ وكنت قد ترائت ضد العقيدة في كل  
 من مآل على وجه الصلة وكيف أن السلطة  
 السياسية كانت تكون أحياناً أمام  
 الحكومة باسم الدين ومثل الجماعة الدينية  
 تحدثت عن ذلك الظاهرة القوية وغير  
 على الحركة بين الشرعة والمطران  
 وضربت مثل بالقبائل الهندية وكيف  
 سيطر المتطرفون على تلك القبائل في  
 غياب أصنامها وتحدثت عن ثقافة المسيحيين  
 القليلة التي تنتمي إلى هذه القبائل في  
 أعضاء من تلك القبائل إلى حين أن  
 في ثقافتها القليلة لم تكن  
 المتطرفين في استطاع هؤلاء القبائل من  
 سيطرتهم على أجنحة الحريات في ثقافة  
 المسيحيين والوقوف لخدمة أهداف  
 ومخططات الحكومة وبينما والسودان  
 منابر إلى مصر وقد تصدى لمطالب  
 المسيحيين الذين قالوا إنهم أصبحوا  
 ولا يؤمنون بفرقة المتطرفين السواسية ومع  
 ذلك وإقلام إلى سلبيته بطرقه يكون  
 من قبلهم وقد تحول إلى شكل شعاع  
 لمخططات الحكومة باسم الدين ومخططات  
 الدولة المحلية الهندية ١١

● ما معنى ذلك ؟!

● هذا نزل ربه كي يبين لي ميثاق المعركة ضد  
الارهاب بكله في الاسابيع الماضية وهذا  
الاستاذ ابراهيم سعدا وكتب مقالاً لاحتل صحفة  
كاملة عن هذا المقال للاخلاقية المعاصرة عن  
العمل الجماعي الوطني تحت عنوان جزاير  
الاخلاقية الصالحة" وكان الكتاب يعنى على  
خطاب الربوب حتى يبارك في نشر مولد  
الرسول صلى الله عليه وسلم عن فكر في  
صراع الاخوة المسلمين في المفتقات بين  
الاستغلال والاعمال القبلية في الصومال الذي  
فوقه بعد لحياة في البلاد. وكان الربوب









المصدر : الوقف

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٢ جنى ١٩٦٢

# قضايا

في دائرة  
الضمير

تربية المواطن السوي ومواجهة الانحراف والتطرف

## مواجهة التطرف تتم عن طريق الصوار وأن تأتي الأجراءات الأممية في نهاية المطاف

المجتمع ونظمه . كما قد تسبب عليه مشاعر المقد والضياع . والاحباط والتمرد والمردوان . وهي للشاعر التي تعبر عن نفسها في سلوكيات غير سوية مثل : تحدى السلطة والنظام والشانين . والمبالغة في الانسدة والامبالاة والعنف والتخرف كاسلوب لاثبات الذات . هذه الصور من اعتلال الشخصية . تمثل انحرافات عن السط السوي للنشاط النفسي والاجتماعي . وما يفرغها نظام القيم السائد في المجتمع يمكناته الدينية والاجتماعية والانحلالية والفقرانية . والانحراف قد يكون في الفكر أو في السلوك أو فيهما معا . فمن الانحراف في الرأي : التعصب لحكم اجتهادي ليس له دليل قاطع في ثبوته أو دلالته . ويتصل به التطرف والتزمت . وكذلك التعصب . وعدم القابلة لتعديل الرأي أو السلوك في أي أمر من الأمور كما أن الانحراف في السلوك . غلوا . أو

تتعلق قضية التطرف الديني إحدى القضايا المطروحة للنقاش الآن في ضوء انسحاب حقائق نشاط الجماعات الدينية المتطرفة واتجاه بعضها إلى العنف بما يهدد الاستقرار الذي يعيشه المجتمع . وقد حظت الساحة بتقارير عديدة حول هذه القضية وأمكنيات علاج تخلف بعض الشيب . غير أن ما يعيب أغلب ما قدم في هذا المجال هو تحيز هذه الدراسات وتحامل أغلبها على الشيب المتدين بون محاولة التعمق بشكل كاف في جذور التطرف . وأسفها في النقاش الدائر لمحاولة التوصل إلى علاج ناجح يوفر حلاً سليماً للقضاء على التطرف وتثقلته مواطن سوى تقدم هذه الدراسة التي أعدتها المجلس القومي للخصخصة حول أسباب لانحراف وتطرف الشيب .

التطرف ليس وليد العصر الحديث . والتغيرات داخل المجتمع . وهو ما أن ولكنه ظاهرة قديمة قدم الإنسان على يكون ثوبة على الواقع . أن لم يكن ذلك الأرضي . وقد عرفت البشرية عبر الأراقم مقاما . أو هروباً منه بسبب تاريخها الطويل موجات وبالة العنف والحدة من التطرف الديني والسياسي في تكوينها . وبصيرف النظر عن . إلا لم تتوالى للفرد عقومات أسباب التطرف الذي يعم مختلف دول العالم . فقد أصبح سمة للعصر في النصف الثاني من القرن العشرين . عليه نعتيق التكامل في شخصيته . فتتألفه الاجتهادات المتضاربة . وهو مصطب دائماً لتوتر الشخصية ويستجنى عليه الاختيار السليم . ولا تتكون لديه اتجاهات متضادة للقيم









تضائل دور الأسرة في تنشئة  
الإنهاء . بسبب انشغال الابن في تدبير  
مستلزمات الحياة . سواء بالمص  
وراء أعمال إضافية . أو العمل خارج  
البلاد . ويضاف الى ذلك في الوقت  
نفسه خروج معظم الأمهات للعمل .  
- تضائل دور المدرسة في التنشئة .  
بسبب ما ترتب على التوسع الهائل في  
التعليم دون توافر امکانات الكافية  
لمواجهة هذا التوسع .  
- ضعف فاعلية الأحزاب السياسية  
والتنظيمات التقليدية والمهنية . وهدم  
قدرتها على التعبير عن مطالب افرد  
التي تمثلها .  
- ضعف أجهزة الرقابة . وبخاصة  
في مجالات الاعلام والثقافة .  
- قصور الدعوة والدعاة من الجانب  
بالمعصر وتبع المشكلات الاجتماعية  
وبشكالات الشباب .  
- ره الفعل الناتج عن تحديث  
بعض أنماط السلوك بما يعتقد أنه  
مناف للتقاليد .  
- الأعمال واللامبالاة في صفوف  
بعض العاملين في الدولة والقطاع  
العالم . وظهور الرشوة بينهم .  
- المماناة التي يجدها الجمهور عند  
التعامل مع بعض أجهزة الدولة .  
- اسراع الجبل في الدعوة الدينية  
لبعض الفخلاء على الدعوة أو لبعض  
المفرضين ولجما يقض بالدين . لأن  
موقف الشبهاب منه يبرز في ثلاث  
فئات .  
● فئة اخذت الاسلام بالتبعية  
لوالدين . وهؤلاء أكثر تعرضاً  
للانحراف . وهم يحتاجون للمعزة  
الدينية الصحيحة .  
● فئة اضطرت موازين فكرهم  
والعت عليهم الشكوك . واصبح  
الدين عندهم لا يتناسب المعصر .  
وهؤلاء يحتاجون الى مزيد من التنظي  
الديني لدحض آراء الملحدين .  
● فئة ترى ضرورة التمسك بالدين  
ويتحسسون له . وهؤلاء في حاجة الى  
التصور الصحيح للاسلام .  
وكل هذا يستلزم بالمعاصرة .  
العناية بتوضيح القضايا الخلافية  
لمجموع الشباب والتي تشجع على  
المجتمع وفي مقدمتها الشريعة  
الاسلامية . واساليب الدعوة والتربية  
الدينية . وتأثير أجهزة الاعلام

للدراسة بقية

وموجهات ومصارها ودرجة توترها .  
ومدى توافرها ما يدعم التنشئة من  
تفادج واقعية واديرة مؤثرة . واشباح  
الحاجات الاساسية . ومن هذا  
المنطلق . ول أنطار ما يتعرض له العالم  
من زيادة حدة التطرف بوجه علم .  
فإن النظرة الخاصة للمجتمع  
المصري تكشف عن كثير من العوامل  
المرتبطة بالسلوكيات السلبية التي  
استشرت اخيراً . فقد تعرض المجتمع  
في الحقبة الأخيرة من تاريخه لتغيرات  
كثيرة وتطورات ملاحقة . سياسية  
واقتصادية واجتماعية . أثرت تأثيراً  
محولاً على بنيته ونظم حيات وفكره  
وقيمه وسلوكياته . واصبح بعض هذه  
العوامل دوافع مبهمة أو عوامل  
مهيئة للتطرف . ومن أمثلة ذلك :  
- تعرض البلاد لآثار حروب اربع  
خلال فترة مطوية استمرت القواد .  
وخلفت تراكمت في البنية الاساسية في  
قطاعات السكان والمرافق والخدمات  
والانتاج . لم يكن من السبع تداركها  
تحت ظروف الانفجار السكاني  
ومعدلات التضخم المطردة .  
- التناقص عن الانتاج . واختلال  
ميزان تكافؤ الفرص الاقتصادية  
والتنظيمية والسياسية .  
- تفاقم أزمة الاسكان والمواصلات  
والبيئة والفلاء . مع شألة منتهات  
العاملين . مما يؤدي الى صعوبة  
الاحتفاظ بوزائن المتطلبات مع  
الامتدادات للظنة .

أعمال . قد يضر صاحبها فقط اذا لم  
تكن له صلة اجتماعية تؤثر على علاقته  
بغيره . ولكن يكون له تأثير ضار اذا  
كان صاحب له مقام القدوة كالأب في  
الأسرة . والمربي في المدرسة . فإن  
تعدى الانحراف الى الاضرار بالغير .  
كانت خطورته التي يجب ان تقلوم .  
وهو المجتمع المصري الآن بفترة  
حرجة من حياته تنتم عند البعض .  
باستنزاف القيم . واضطراب المعايير  
الاجتماعية والاخلاقية . والنجوح الى  
التطرف . الامر الذي يمثل بوضوح  
في : تزايد الرأى الانحراف . وانتشار  
صور من السلوك لم تكن مألوفة من  
قبل . وكثرة حالات الفجور على تعليم  
الدين والقانون . مما يثير في أذن  
البلاد واستقرارها الاجتماعي . وهناك  
هبة اسمية تفصل بين بعض شباب  
هذه الأمة وسائر فئاتها . وبين  
مشاريعهم واجتماعهم وأسلوبهم وبين  
مشارع الآخرين واجتماعهم وأسلوبهم .  
وهذا تزايد شعورهم بالضياع  
والاحباط . ومن ثم سول وأفرغ  
الكثيرين منهم تحت تأثير الدعاية  
المضللة . كما سهل انهيارهم  
بالسلوكيات التي تنتم بالمعطف  
والانحراف وتقليدها . ومن صور  
الانحراف التي تنهش عنها التعليم  
السمائرية والقيم الاجتماعية  
والنصوص القانونية - ما انتشر بين  
بعض فئات من المجتمع المصري في  
الطبعة الأخيرة من سلوكيات تمثل  
العنف والتطرف والتقصي وتعاطي  
المخدرات . واستغلال الفلوز والفش  
والرشوة والمحسوبية . واستغلال  
الفرابة والصلة الجغرافية والفقوية  
والشلية بوجود النمط (الاستغرافي  
والظهي) في كثير من الافراد .

### دوافع وعوامل الانحراف والتطرف

يتطلب تشخيص الانحرافات  
السلوكية الاخذ في الاعتبار بجميع  
عناصر تكوين شخصية الانسان  
كالمعامل الذاتية . من استعدادات  
جسمية ونفسية . وقدرات ومهارات  
ومعول من ناحية . والقوامل البيئية  
ويطام القيم الباشد في المجتمع الذي  
يعيش فيه الفرد . وما يتصل به من  
تعاليم دينية ومعايير اخلاقية  
واعراف اجتماعية من ناحية اخرى .  
وكذلك صور التفاعل بين هذه العوامل  
جميعها . وما تفرزه من ضوابط السلوك









تطوير التعليم  
وتوسيع مفهوم الاعلام

التصدي للتطرف يجب ان يتم عن طريق متخصصين  
في مختلف المجالات بمنهج يتم بالموضوعية

واثرهما في مواجهة التطرف الديني

بعد يسمح بمجود إعادة طبعها ، وانما  
الراجح هو إعادة الطبع مع كتعظيم  
بما استجد من تطور عصرى في العلوم  
والتكنولوجيا ، والربط بين الفكر القديم  
والفكر الحديث ، وتوسيع حقائق الدين  
بما يسر على القارئ الاستيعاب  
والفهم .

اثر الاعلام على التطرف

ان التطرف قد لا يبرهن تصدى

اجهزة الأمن الروسية للمعلومات ، بل  
يستغلونه ليكسب عواطف الجماهير  
ويبتدون امامها قصص للشهداء الذين  
تبطن بهم . اجهزة الدولة لانهم على  
حق ، وهذه الاجهزة ومن وراءها الدولة  
على باطل . وانما ما يشعاه  
المتطرفون واكثر ما يستغرمهم ، ان  
يتصدى لقوموتهم علم ان مفكر  
مستند يقارنهم الحقبة بالحقبة ،  
ويصل بالفكر البشري والديني  
الطبي ، هل كشف ما وراء دعاوهم  
البرية المظهر من الاغراض ، ولهذا  
نجد الجماعات التطرف تبادا بتشويه  
صورة قوائم الاعلام الرئيسية (من  
لذاعة وتلفزيون وصحافة) في نظر  
الجماهير لاصرها عن التعامل مع هذه  
القنوات ، وما تقدمه من فكر مستند  
قد يصل الى فصح المستند من فكر

هؤلاء الذين يرمون التشريع للمصرى  
بلته متخالف للتشريعة ، انما يظنون  
الواقع . ويلاحظ الآن انتشار البثوث  
الاسلامية التي تعظم انتشارها  
بالقائمة ، بل لى البثوث الاخرى  
اصبحت تخصص اقسامها لتتأمل  
والربح وليس بالقائمة ، وكذا الانظمة  
التي تشيع في بعض البثوث ول بعض  
لأوسائط ، وعلى رأسها بنك ناصر

الاقتصادي ، بشأن الزكاة وجميعها  
ومصارفها ، وإنشاء لجان الزكاة في  
المصارف وبعض الشركات .

التعليم الديني

ومقتضيات العصر

تقوم رسالة الاسلام على الكايات  
والاساليب ، ويتركز الرباى مفتوحا  
للاجهلة والتأويل والتفسير في  
الجزئيات ، ومن ثم فإن من عوامل  
خلو الاسلام انه يستوعب حقائق  
الحياة في ثقافتها وتطورها . وابست  
العصرية انقلابا من قواعد الدين ، اذ  
من اليسر ايجاد التوازن بين متطلبات  
الدين ومتطلبات العصر ، بل ان الدين  
ذاته يعتبر سايحا قادرا على حياطة  
العصرية من التدهور والتعطيل  
والخروج على مكارم الاخلاق  
والعقود . ان شمل جلابة الأزهر  
على سبيل امثال - قد ربط علوم الدين  
بعلوم الحياة العصرية ، وكان رواد  
هذه النهضة اساتذة جلالة قدموا لكل  
هذه العلوم بتسليم من الاسلام  
رعاه فيها ، وهكذا بدأت هذه العلوم  
بستند الى نغمة اسلامية تندها الى  
الارتقاء . ولذا كان هناك اتجاه لاجراء  
كتب التراث الاسلامي ، فلان الامر لم

تتولوا في حلقة امس الجزء الاول  
من الدراسة التي اعدتها المجالس  
القومية المتخصصة حول التطرف  
الديني تحت عنوان "تربية المواطن  
السوي ودماعة التطرف" . تطرعه  
رأى عرضا في هذا الجزء لواقع  
وعوامل الانحسار والتفكك وانشرا  
ان انه يأتي في مقدمة هذه النوازل  
تساقط دور الأسرة في التثنية وفهم  
الدعاة والبطالة الخفية ، وتستكمل  
اليوم بقية الدراسة عارضين لضرورة  
تطوير التعليم الديني ودور الاعلام في  
مواجهة التطرف والوسائط التي يمكن  
من خلالها توعية الطوف للمادة  
التي ليس لها وهو ما يندرج - كما  
اشيرنا امس - في مجموعة مرسوخ  
القضايا الخلافية التي تثار هم على  
المجتمع وقدموا الدراسة  
الاسلامية واساس - الدعاة والدينية  
الدينية

ينص الدستور على ان الاسلام دين  
الدولة ، والذمة الدينية لثقافتها  
الروسية ، ودماعة الشريعة  
الاسلامية هي المصدر الرئيسي  
للتشريع ، وتؤكد الاعمال التفسيرية  
القانون المدني ان المشرع قد اعتمد  
على الشريعة الاسلامية في وضعه  
للمبعض القانوني وتلى - كما تمثله  
مع الشريعة - في ذلك . وقد اقر  
مجلسا على قوا - في بعض المجالات  
على ما تمثله - لاية الدستور في  
الشريعة ، اما في المجالات - فاقدر  
الاجابات ان لا تكون في بابها  
فيها ، مبادئ الشريعة في مجموعها  
ولذا قوانين الاحوال الشخصية عقد  
اختتق بقراميد واحكاما للشريعة  
الاسلامية لا يتبعونها . كما انك تان









## المصدر : الوقف

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٢

ونوايا هذه الجماعات. ونحن نطمئن هذه الجماعات المتطرفة - دينيا أو سياسيا - الى اشدات الرقابة بين تلك القوات الاعلامية وبين الجماعات. تبدأ في استخدام باتي قنوات الاتصال الجماهيرى - من خطابة وفتوات وإصدارات فردية أو جماعية ومطبوعات - لكي تبت فكرها الملتوى. وهذه الحقيقة تفتح علينا أن نوسع دائرة مفهوم الاعلام الذى يجب أن يتصدى لمقاومة التطرف. بحيث يشمل وسائل الاتصال الجماهيرى المباشر وغير المباشر - من فتوات وإصدارات فردية أو جماعية - فى المسجد أو الكنيسة والنادى والجمعية والفلبا - وموضوع سينمائية ومسرحية ومطبوعات. الى جانب الفتوات الرئيسية الثلاث : الامة

والتقليديين والمصافة. وعلى ضوء الدراسة السابقة - كان من التوجيهات المطروحة :  
● أن تولى للأمر كافة الامكانيات لمباشرة دوره ومستوياته تجاه قضايا الدعوة والفتوى. عن طريق عودة هيئة كبار العلماء. أو عن طريق تدعيم فاعلية مجمع البحوث وتأكيد دوره فى محور الامة الدينية.  
● أن تقوم مواجهة التطرف على الأسلوب العلمى الذى يتخذ من المناقشة والاتفاق أساسا لاستعمال ظاهرها التطرف ومعرفة اسبابها وسبل علاجها. واعضاء الحوار كاسلوب للتلاخ. على أن تاتى الاجراءات الانمىة فى نهاية المطاف.

● أن تقوم وزارة الاوقاف بالإشراف على الزوايا والمساجد المنشأة بالجهد الذاتية. وتزويدها بالخدمات المتخصصة الذين يمكنهم نوعية الشبيل التوعبية الدينية الصحيحة. ● أن ينظر فى قصر إقامة شمامسة الصلاة الجمية على المساجد الكبيرة لتفادى الاجتهادات والتفسيرات الخاطئة من المتطرفين باسم الدين. ● زيادة الاعتماد بما تملكه أجهزة الثقافة والاعلام بأنواعها المختلفة. لها من تأثيرات عميقة وضخمة. ولقدرة الثلاث على تقديم نماذج سلوكية متنوعة تصل الى صميم عاقل المستقبل على أن يقتسم التربة المستقبلى لمواجهة التطرف بما يأتى : - مقاومة الفكر المتطرف بتحديد القضايا التى يناقش بها المتطرفون. - وكفيل الاسس البليطة التى يستند عليها فكرهم فى هذه القضايا. دينية كانت أم اقتصادية لم سياسية. - الكشف عن الدوافع الخفية لجماعات التطرف التى يحرسون على اخفائها وراء الشعارات البراقة. - مواجهة الجماعات المتطرفة فى المساجد الكاملة وخاصة فى الشياكل الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والسياسية. فى جو يتسم بالزهد من الحرية والديمقراطية والاتقال من الكلام الى العمل. - لتتصدى لعملية المواجهة الاعلامية للفكر المتطرف عن طريق متخصصين فى مختلف مجالات علوم الدين والاقتصاد والسياسة والاجتماع والفن. كل فى مجال تخصصه.

- زيادة الاهتمام ببعض قنوات الاتصال الجماهيرى التى لم تستخدم بعد. أو تم استخدامها بشكل غير فعال. فى مقاومة التطرف. وخاصة فى قنوات الاتصال المباشر مثل : الاندية ومراكز الشيايل وبنو العيادة والتأليات والجمعيات والمسينا والمسرح. - معالجة المتطرف على أنه فرد. - احتاج أيضا الى الرعاية الفكرية والسلوك سواء كان التطرف سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا. - دعوة الأمصار. والتفاسير والانحداد الى اتخاذ مواقف شحيه عام من هذه الظاهرة. - عقد مؤتمر اسلامى قوسى عام يقدم كبار الشخصيات الاسلاميه لرواض ظاهرة التطرف. ويوضح الفاسخ على الشبيل.

● تحرى الدقة التامة فى عمليات الاعتقال والاسباب الواقعية له. على أن يشتم ذلك بتقرير مكتوب بالاسناد القوية الدافعة الى الاعتقال. ● أن يراعى - عند ضرورة الاعتقال - التدقيق فى المكان بين المعتقل تبعاً لتوقعاتهم. منعاً من انتشار عدوى التطرف بينهم. ● توعية الأسرة وبساليب التنشئة السليمة وبأهمية اللدوة التى يمثلها الابوان بصورة أساسية. ● تنظيم شغل أوقات الفراغ عند الشبيل من الجوسين بما يفيدهم من النواحي الجسمية والتنفسية والفلبية. وتجنبيهم مقاسد الفراغ ● الاعتماد بالتوسع فى إنشاء الجمعيات الثقافية والادبية والكشفية. ● مراجعة سياسة التطعيم ونقده التى فتحت أبواب التعليم العالى والجامعى على مصانيرها دين مواصلة بين : المرض والطب. وحين تدرب : الشبيل وتوجههم الى مجالات العمل للحة للأشياء والتصريح وفكر الصمراء وتوليع الامن الغذائى والعمل فى مراكز الانتاج. ● أن تكون التربية الدينية والتربية الاجتماعية أحد الاهداف الرئيسية للعملية التعليمية. وذلك بتقرير منهج دراسى خاص فى العلاقات. والمعاملات والسلوكيات القوية. لتعريف الناشئة بالحلال والحرام. والحديد والكراهة. ● أن يطور للنظام التبع بكتليات الدعوة والأرشاد حتى يصبح خريجوه هذه الكليات على المستوى المطلوب فى مجال قضايا الدعوة والفتوى.









المصدر: الطريق إلى الديمقراطية

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٢ ٢٠١٢

### صوت لتلافي الكارثة

■ أضحت أحداث العنف الاصولي في مصر يومية ومتعاطفة، وذلك ما يتم وسط صمت عربي واسع يتكرر بالصمت الذي رافق قمع الاكراد في العراق، ومرة أخرى نجد انفسنا لا نتكلم الا بعد ان تكتمل للمساءة، ولللمساءة، اذا ما تمت لمسؤول، ستكون كبيرة حقاً.

غني عن القول ان اعمال الاعتداء الاصولي على الاقباط المصريين هي في حد ذاتها انتهاكات لحقوق الانسان، للانتهاكات حقوقية وانسانية وديموقراطية في ان تلك ما يكسب اهمية سياسية خاصة ترمي لارتباطه بموقع مصر ودورها.

لنن نحن نشهد ما يستحق كسر الصمت والجهر عالياً بصوت الاحتجاج، ان لم يكن دفاعاً عن الاقباط فدفاعاً عن مصر نفسها، ذلك اننا حيال تهديد يتوزع بوحدة وطنية اخرى في العالم العربي، بل في البلاد العربي الاكبر هدداً والاعرق تاريخياً، والذي كان حتى عقود قليلة خلت نموذجاً لسان العرب في السياسة والادب كما هي الفناء والمسيحاً وبغير ذلك من المحفل. وانتهيار هذا النموذج، ايضاً، سيكون شهادة دافئة اخرى ضد التعايش والتسامح في العالم العربي، خصوصاً ان الاقلية القبطية (التي لا يزال عددها نوعاً من السرا) تملك في ذاتها وتاريخها عراقة المجتمع المصري نفسه.

زد، على ذلك اعتبارين سياسيين ملحين لا تجوز مطالبة العقل الاصولي بالانتباه اليهما طبعاً، لكنهما مما لا يجوز ان يتغافل عنهما صانعو القرار السياسي والثقافي في العالم العربي، (ونحفظ بالديس من ان تثني «الجماعير العربية» مسألة ديموقراطية كونه).

الاعتبار الاول ان الانتقال بمصر الى الارهاب والتحصن على امل ان يفرض ذلك الى وضع اصولي كامل، هو انتقال بها الى الجماعية، ذلك ان الاتجاهات المعادية للديموقراطية والتسامح هي دائماً كارثة للغريب، مناهضة بسبب وبغير سببه للغريب. ومن تتذكر حجم المعونات المالية وغير المالية التي تحظى بها مصر قياساً بزيادةها السكانية وضيق الرقعة الجغرافية، الصالحة للزراعة، ندرك كم ان هذا الاتجاه قاتل وانتحاري في آن.

اما الاعتبار الثاني فهو ان الشرخ يحصل في البلد الذي نجح في ان ينهي نزاعه سلمياً مع اسرائيل، ويحبر من ضفة الحرب بصفقتها هذه الاول الى ضفة السلام والاستقرار.

ولما كان ذلك يواكب اتجاه بلدان المنطقة الاخرى الى التفاوض، فإن اثره السلبي يستدعي السلام للقاء الى السلامات الموعودة، معزراً صفور اسرائيل بالحجج المطلوبة عن صعوبات التعايش مع العرب.

لقد ان الاركان لجملة هذه الاسباب وبغيرها، ان ترتفع اصوات عربية فاعلة ان لم يكن لتلافي الكارثة فللاحتجاج عليها، لئلا يقال اننا نصل دائماً متأخرين، فاذا وصلنا يربنا وبقشنا العرب الذي وفتله ذلكا

حازم صاغية









المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٩٩٢ - ٢٠٠١**

للنشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

ثاملات مصصرية

# نقوم بتصنيع خوصميص مصري؟؟

منا أشهر كتيبة كتبت هذا مقالاً تحت عنوان : « تصنيع خوصميص مصري »  
وخطرت من تواجد تلك السطاح الضخمة طقس الجماعات الإسلامية وهو الآن  
أشهر كل الجماعات الإسلامية في مصر لم هو الذي كان قد ألقى بقل بقل

الحرب والسلام محمد أبو السادات لهم بذلك صرحاً عظيماً من الوطنية  
المصرية وبحثت كثيراً عني في هذا التاريخ القديم للحرب لقد كان أبو  
السادات أعظم قائد مصري في تاريخ العرب بعد صلاح الدين الأيوبي .







النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ

وبعد السلطان طغرل والقاهر بيبرس فهو  
أزهرهم وكلهم أفاضل عيشي عربى يتنصرون  
بدر حبيته ذو دولة كان أسحبها  
القاهرون باتهم أسحاب أفوى جيشه  
لم تعلقه كل ألد السوى جيشهم طغتم  
المجاهدات الإسلامية في مصر عند وجبت  
أنهم أفاضل وأهمل السجوة العلمية أو  
المسؤولية العلمية كما ساء في طلب الفاعية  
التيه الكبري الشيخ محمد القزلي والذين  
أبو يمان من الطاب المسلمين وله  
مهم تجربة تولى خرج منها الكتف الطير  
النجح في عورة جمال الدين ... والشيخ

قزالي اكتشف ان جماعة الاخوان تعمل  
سبب الماسونية العالمية اي الصهيونية  
العالمية . قال ان الماسونية هي الطائفة  
التي يعمل على افساد هذه الجماعة المسيحية  
مسترة بالدين بل قال الداعية الاسلامي في  
اليوم ٢٢٦ : بالعرف الوليد :

ثم يقول الشيخ القرطبي «ص ٢٦٦ عن  
رسالة لفظك لجامعة الأخوان المسلمين بل  
في رسالته التي كتبها محمد الشاذلي  
بالتصرف الواحد في الحظير : « لقد  
مضنا كذا كثيرا عن التسبب عدد من  
المفسرين » بلهم الأستاذ حسن الههسي  
من المرشد الأخوان المسلمين وكلني  
أعرف بالتصديق كيف استطاعت هذه الهيئات  
الجهلية المعادية للإسلام أن تخرق جنازة  
فوق على القادة الذين همته وريما كشف  
مقلد : عن هذه المواقف

هذا الكتاب الخطير الذي بدأه وهو  
يسيرة في تاريخ تجار الدين في مصر منذ  
القرن الثامن عشر حتى عام ١٩٤٦ في طبعة  
مبدئية. تمثال خلاصة آراء جديدة في ثلاثين  
عاماً كما جاء على طيات الكتاب وقد  
تفحصت النسخة، وهي من المحصولات للنشر  
بالطبعة الثانية، وعنوان الكتاب «من  
الحق إلى الضلال في فاحش الحادي عشر»  
وقد أشيع الشيخ محمد القزالي لكتابه الخطير  
في أواخر من الأسابيع السابقة بـ  
قامت جماعة من الإخوان بجمعته من  
سوق إلى الشيخ القزالي في مقبلة

من الإله على منسب أن يشتغل  
أما عن الإسلام في قضية الوجود  
سأنتهي التصريح على ظهر هذه الأرض ..  
بذريع ربح وأنا مع الوف غيري من الناس  
هذا الميدان .. ميدان الدفاع عن الإسلام  
أنا لجنات !!

والجواب الصحيح: لا .. ولأن ..  
ولكن لا .. قال ببرورة ويؤكد لنا  
أنه لا .. فقال على الغشاق .. في الإسلام  
من أجل هذا سئلنا على وعلى من تقع  
تبعيته على من الزعم المذموم ؟  
والجواب الصحيح : على هؤلاء الأنف  
من الرجال الذين يهربون من الناس ويتهم  
بأنهم الإسلام سواد قتلوا من خروج الزجر  
من أعضاء الجماعة الوثنية - يصفه  
الأنصار والتقيطات المتطرفة منها -  
الخطيئة التي سبغت منها في ما استب  
الإسلام في عصرنا هذا وفي الناس التي  
تتبعه ليس من أجله بل ليعامله على  
ببرورة .. ذلك رأيت عنه يهتني ومسته  
.. لم يستعزني عن الحق الذي  
تتبعه فضاح العمل باسم الإسلام ذلك تقليم  
بصاعة الإخوان المسلمون وكشف عن  
طوره ذلك التقليم على أن

● وافود الى أنشودة « تصنيع خمسيني مصري » وصليوة التصنيع تجرى الآن بالملح تحت رعاية أجهزة التلفزيون الاجنبية بالطبع وراء هذه الاجهزة « الماسونية العالمية » التي اختزلت باعتراق الشيوخ لثقافتهم الى جماعات التطور باسم الدين في مصر .. والماسونية العالمية تعمل لتصلب من النيل !!

على اليد الى

[illegible]

لماذا وقفت المخابرات الاجنبية مع  
القوميين؟! اي مع جماعة التطرف  
الديني؟!

لأن من مصلحة الصهيونية العالمية  
والحول الكثير شغل العالم الإسلامي  
والحروب التي سوف تنشب بعد تولي  
الجماعة المتطرفة للحكم .  
وقد شملت حرب ارباب العراق والتي  
اشعلتها الاجزاء الخفية للصهيونية والدول  
الغاصبية لقول شملت هذه الحرب المهلكة قوى  
المسلمين ثلثي سنوات واستمرت لسنوات  
والتي تسببت في الدمار والدمار هذه  
الاموال التي كانت في يد الله

● ● ●  
الآن تبدأ من جديد عملية تصنيع  
الخوميني جديد وفي هذه المرة هذا الخوميني  
الجديد مصري يرأس جماعات التطرف  
اليسارية والتي تزعم القتل والاضطراب  
الاجتماعي...

● ● ● الآن يعيش في أمريكا المثقف النرويجي  
أرهوب صاحب فكرة الموت لكل من ليس  
متطوعاً ، الموت للكفار أي الذين ارتكبو  
أدنين يقتوا المنظمة لانهم ليسوا على طريق  
تقديم الجهود للوصول للمخابرات الأجنبية  
الوصول للمساوية .. الوصول للمنظمة  
الأجنبية

● ● ● الآن تتحقق مقولة الناحية الإسلامية  
عظيم الشيخ محمد الغزالي بأن الجماعات  
تسمو بالاسلامية وعلى رأسها اخوان  
المسلمون تؤدوها الصوابية العالمية

المسيحية العالمية بالتحديد !!  
 وها نحن نرى المتطرفين يقتلون أبناء  
 لوطن من المسيحيين لتكفير فئة طائفية  
 هذا جزء من مخطط تصليح خوميني مصري  
 بل لحساب المسيحية !!

● لماذا يتواجد هذا النوع الضير  
● يتمركز على مستوى مناطق خطية  
● وما علاقته بتهوية المساحات  
● المخصصة للأنشطة السياحية  
● التي تشجع  
● المشاة الضائرين على التواجد في  
● الأماكن المخصصة للمشاة  
● والذين يتنقل بين الولايات  
● عبر المساحات المخصصة للمشاة  
● والذين يتنقل بين الولايات  
● عبر المساحات المخصصة للمشاة  
● والذين يتنقل بين الولايات  
● عبر المساحات المخصصة للمشاة









المصدر : **البحر**

للتشر والخدمات الصحفية والأعلومات التاريخ : ٤ ١٩٩٢

الحرس الجامعي بهدم السماح بصبه  
بالفول بالبطاقات الشخصية لحين  
استفراج الكارتيهات .  
شبين الكوم - عبدالستار العيسوي  
تنتظم ١٥ ألف طالب وطالبة بكليات  
التربية والطب والادب والتجارة  
والعلوم بجامعة المنوفية- منذ اليوم  
الاول في محاضراتهم الجامعية .  
شاركه صدهاء الكليات والاساتذة  
لحفظالات الاتحادات الطلابية والاسر  
بالكليات باستقبال الطلبة الممتحنين  
بعد ان تم توزيع دليل كل كلية عليهم  
للتعرف على اقسامها المختلفة .  
وقام الدكتور السيد حسنين رايس  
الجامعة بالمرور على الكليات مشاركة  
فرق الجواله بها لاستقبال الطلبة  
الممتحنين وكذلك تتنظم للدراسة .  
بدم للدراسة

#### بكلية التربية للتوعية

ويبدأ الدراسة لأول مرة بقسمي  
الاعلام التربوي والتكنولوجيا لطلبة  
الصف الاول والثاني والثالث بكلية  
التربية للتوعية بأشمون بعفر الكلية  
بعد استضافتها باحدى كليات جامعة  
المنوفية لحين بناء المدرجات  
والمعامل .

وشارك الطلبة زملاءهم الطالبات  
بالهام للتربية الفنية والموسيقية  
والاقتصاد المنزلي في الاحتفال بالطلبة  
المستجدين بتطبيقات الفلاشات والنوحت  
القفية من اسم التربية الفنية والعزف  
الموسيقى من طلبة التربية الموسيقية  
ومجالات الحائط من طلبة الاعلام في  
مظاهرة حب بين الطلبة والاساتذة .

٤ ألف طالب وطالبة

يسدأوا الدراسة

٤ ألف طالب وطالبة









١٩٩٢

٨

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع.. اللواء حسن أبو بasha

رؤيته: مستقبل مصر | قضيتهم: التلايف حكومي وقوى.. وظائف

نيوتنه: مواقف مرموقة  
للنظام



# التيار السياسي الديني يتسلط.. ويتوغل.. وينتشر.. ويهدد مصر

قويان في الشارع المصري

هشوعته انه اذا لم يحدث هذا التغيير.. وال  
الحال كما هو عليه.. من تدمير للجماعات  
السياسية الدينية... فان مصر سوف تتعرض في  
فترة تتراوح ما بين خمسة وعشرة اعوام الى  
مواقف اقل ما توصف به انها محزنة، للنظام.

● شياؤه كيف يكون.. الوفاء.. الاسبق ظهورا  
والاعظم تركيزا.. وللنسيب للحياة المدنية قبل  
نورة يوليوس.. ونسيبه هذه الجماعات في  
الخدمات الجماهيرية.

● قناعته ان كيدا احزاب المعروفة بترقية  
كوارثها في مشايرها... وتسلط بها للعمل  
الجماهيرية خاصة في الجماعات... فالتشبيوعين  
زرعوا انفسهم في الجماعات... والجماعات  
الاسلامية زرعها السكيات.. ويبقى على الاحزاب  
ان تزرع نفسها... لتجد مكانا لها داخل الجماعة.

● مواقفه هو الآن بعيد عن المصلحة.. فان  
وزيرا مرموقا للداخلية.. ثم الحكم المحلي.. لكنه  
الآن قريب جدا من.. الصورة.. رغم انه خرج من  
منصبه.

● رؤيته.. ان مستقبل مصر السياسي  
والاجتماعي يهدده خطران.. اولهما الجماعات  
السياسية الدينية.. وعدم استيعاب الحزب  
الوطني.. الذي تتلقى عنه الحكومة بعض  
تعبيره.. لتغييرات المحرر.. وان الخطر على  
النظام.. يأتي من النظام نفسه اذا ظل الحزب..  
من فاعم الدنيا مقبلة ازاى.

● قضيتهم.. ان يتغير.. الوطني.. من داخله..  
ويؤمن بفكرة تداول السلطة.. ويجرى انتخابات  
سليمة.. وان يدرك ان الوفاء ليس خطرا عليه..  
فيستجيب له بان يكون قوة فعالة ومؤثرة في  
الشارع الى جواره.. من مصلحة الحزب  
الوطني... ومصر كلها ان يكون في مصر حزبان









قيمة الجامعة - كثير وكوئسة عملية نافية - انها مع التوزيع ضد الحزب أو النقص السياسية... والحزبية. باعتبارها جامعة لكل الأمة إلا أن التمتين إليها - وهم قطاع ضخم من المجتمع من عمل وموظفين وطلاب

ومدرسين ومديرين - لا أنهم جزء من الحركة السياسية للمجتمع يتأثرون به ويؤثرون فيه ومن الصعب تجاهل أن موقف الجامعة يتأثر بالسياسة. وينحاز إلى من يدافعون عن مصالحه. وهو المكتوى بنار السلام والاستمرار وانخفاض الأجور. ولا يمكن قبول مبدأ الحياد

حوار يكتبه:

محمود التريبي

الفكرى لاستلة الجامعة... الذي ينحاز حتى لسلطات قسرية واجتماعية وسياسية معينة... حتى أن بعضهم يأبى المشاركة في العمل العام. أو يفر منه. هزاي إلى صوامع العلم بعيدا عن نثر السياسة

ومن المستحيل علينا أن نلهم أو نفسر انحياز الغالبية العظمى من الطلاب في الجامعة إلى خيار الصامتين. دون أن يكون هذا نفسه مؤلفا سياسيا.. فما بنا بمن يتصرفون بشكل أو بآخر في تنظييمات سياسية. أو يتعاملون مع أربابولوجيات معينة.

وهؤلاء باعتبارهم مستقلين مصر. والذين يكونون نصف عدد سكانه تقريباً. مشاركون بوعي في الانفتاح على العصر وثقافته. وعلى اعلام الدولة ونظم التعددية الحزبية وهذا كله يحفز في وعيهم أفكاراً سياسية. وأن اختاروا

عدم التعبير عنها. أو الضل من أجلها. ووقفوا في ظيول المتخفيين! وهكذا. فالسياسة كمناعة لا مكان لها داخل الجامعة حفاظاً على كيانها وقوميتها. وهيبتها

لكن اهلها يمارسون السياسة. أو لديهم قناعات سياسية. المشكلة أن هناك من يتنكز الفرصة ليملا سلحتها بمفروده. وينشط في أركانها وحده. ويشيد أرجاعها دون غيره.. فقلتيار السياسي الديني - وأنا اعتد لنفس هذه التسمية. لأنهم يتخذون خلف واجهة الدين - تسلل بكافة اجنحته - الإخوان. الجماعات. الجهاد - إلى الجامعة بما يمكن معه أن نصلها بأنها مخترقة! هذا التيار يوعي شديد جداً. قدم منطلقاً مختلفاً في كل شيء. دفع مصروفات الجامعة للمحتاجين... وعالج الفراء والسكين. وقام بتوزيع الخريجين... فدانوا له جميعاً بالولاء والتقدير. وحيداً غابت الفصل السياسية المختلفة. وجدوا ونشطاء من الشارع إلى الثقافة ومن الجامعة إلى نوادي هيلت التدريس وسيطروا على مجلس الإدارة وخاصة الاتحادات الطلابية.

● عن التيار السياسي الديني أتحدث:

ويذا انها فعضلة من نوع غريب. فالأحزاب ليس لها وجود ولا ينبغي أن يكون - في الجامعة. لكن حزبا واحداً غير شرعي هو الذي يمارس السياسة في الجامعة.

هو التيار السياسي الديني - وكنا يرتكب خطأ تاريخياً بأن نترك حزب المتطرفين فريسة لهذا التيار.

● أننا حين نطعن الجمل امام هؤلاء فلننا نكون غافلين عن تأثير ذلك على الجماهير.

تصورى أن نجاحهم يعود إلى ضعف الإيمان بالحياة الحزبية. وقوة الأحزاب السياسية على الدفاع عن برامجها وأفكارها. وعلى رأسها الحزب الوطني. ولا أجد ما يدعوني إلى انتكاز أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتقه. ويستمر معه. الوفير في المسؤولية. باعتباره نقي أكبر الأحزاب المعارضة

الإهولة لأن تكون فعالة ومؤثرة في

الحياة السياسية بعده. وكنت أتساءل دائماً. كيف يمكن للتيار السياسي الديني أن يصبح الأكثر تأثيراً. مع أن الولد هو الأعظم تاريخياً. والأسبق ظهوراً والمتسيد للحياة السياسية من العشرينات وحتى الخمسينات. حتى في ظل التناقص المحموم بين الإخوان المسلمين وبينه؟

● عن الأحزاب أتحدث:

بوضوح. أنا ضد هذا التيار. والحمد للأحزاب. وأرفض تحزب الجامعة. وأطالب الفصل السياسي بلويقي وحشد وتنظيم كودامها الشقية خارج الجامعة

ودفعها إلى داخل الجامعة. وحين أرفض أن تلقم ذوة سياسية لزعراء الأحزاب لا يعنى إلا احترام الجامعة وصون قسمتها من التحزب. لكن الولد قبل الوطني مطلب بأن يحرك كوداره. لتتفرض مشكلات جامعة التلاميذ. وأفكار طلاب كليات الآداب. واستضافة كليات الحقوق في ندوات بمقار.

وتسائل كيف ذلك. وقول أن الشيوخيين تسلكوا إلى الجامعات بتربية كواهم من الخارج. والسيدات استطعن له جماعات الإسلام السياسي من الداخل. وزرعهم فيها. وأن مطلوب أن تزرع الكوادر الليبرالية من خارج الجامعة. داخل الجامعة.

ولا يقلل أن الثالثة غير متكافئة. والتفرع بان للدين سطوته وغلبته من دون نقاش فلذا كان الجمهور المصري لا يعرف أن العلمانية ليست كفراً. فتنحز واعلامنا - القصور. ولأننا نترك لقم المؤهلين للفننا والدعوى يتصدون للحجج والأباطيل التي يدعيها هذا التيار.

ويجب أن يقدر الناس... والأحزاب أن استمر الامور بهذا الشكل سوف يعرض مستقبل البلاد للخطر. وسوف يرس النظام بمواقف أقل ما صفة بها. انها خطيرة

وفي غضون عشر سنوات اتوقع أن تكون - إذا استمرت الامور على هذا النحو - من التدهور يمكن بحيث يصعب محاصرة الخطر.

وتقديرى أن الحزب الوطني مطلب بتحمل المسؤولية وأنا أحملها له. وعلى الأحزاب أن تستمر التحول الديمقراطي الذي









## المصدر : **الرفعة**

النشر والتذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

الى العنف . وقوانين الجامعة يجب ان تكون صلبة . وتصل الى حد الفصل .. ان ياتي بالفعل من شأنها الاخلال بتنظيم والامن ثم اعمال القانون العام لحظر استخدام الطلاب للجنزير . والسكاكين لارهاب زملائهم الطلاب الذين لا يؤمنون بافكار الجماعات السياسية الدينية .. هذا لم يكن موجودا وانا وزير داخلية .. لكنه كان موجودا قبل ان اتولى . للمعلا كزائد اننا مطلقون بفكر كثير تضجيا . ووعى اعترضوا . وادرك اكثر انقلبا من ان مستقبل مصر في خطر .. وان السلطة مفتوحة دون اي عراقيل امام هؤلاء الذين يدعون انهم الغرب منا الى الله .. وانهم وحدهم يمتلكون نصبة الحقيقة .

وهذا كله يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر وعليه ان يسمح بتداول السلطة . والحل هنا هو اجراء انتخابات سليمة .. وان يكون للحزب الفكرة على القناع الجماعي بالمشراكة في الحياة السياسية .. وعليه ان يدرك ان الخطر على النظام من النظام نفسه . ومن الجماعات المتطرفة وسيظل الوضع خطيرا اذا ظل الوطني محس . فاعلم الدنيا مشية لراي ..

● عن الحزم والقانون  
اتحدث :

تبقي نقطة مهمة . ان الحزم مطلوب في مواجهة هذا التيار خاصة الذين يلجأون

تعيشه وحرية الاعلان . القريبة من الحرية بالمفهوم الغربي . في ابراز مخاطر وصول هذا التيار للسلطة . وعلى الحياة السياسية المصرية بصلة عامة .

● عن الائتلاف الوزاري  
اتحدث :

وقد تكون اكثر وضوحا حين اطلب من الحزب الوطني ان يتحل كتلة من فضائل العصر الديمقراطي .. فيسمح بان يقوى الى جواره حزبان كبيران .. ونحن في المرحلة الحالية نحتاج منه الى ان يدع الفرصة للوحد ليقوى الى جواره . حتى لو أدى الى ان يعلن عن تكوين ائتلاف وزاري معه . ان مصلحة مصر ان يقوى فيها حزبان معارضان . ينتشران بفعلانية على المستوى السياسي .. ويختطف في الحياة اليومية للناس .. ويخوض معاركها مع سوء الخدمات والمرافق والمواصلات والبطالة وارتفاع الاسعار لان الاخوان اشتغلوا بالمتوسط في القرية . وترايبزة البئج بونج والكشفة في الحي .. وبخدمات العامة في المدينة . لم

يف امامهم حجر عثرة واحد . ولم يبد منهم ياس في سبيل تحقيق اهدافهم .

● عن حزب الحكومة وحزب المتفرجين  
اتحدث :

مطلوب من الحزب الحاكم ان يغير فكره .. وان يستوعب ضرورات المرحلة ولغة العصر . باعتباره الحزب الذي تثنيق عنه الحكومة (ولا يقول اللواء ابو بلشا انه صاحب غلبة) لابد ان يستوعب ما يجري في بلدان العالم من تحول . لان العصر كة السياسية المعاصرة تشجع والجماعة الديمقراطية تتحسن . ويبقى

جهاز الاس وحده ليواجه في ظل كزائد اعداد حزب المتفرجين .









المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والهعلو مات

التاريخ : ١٨ شهر ١٩٩٢

# ظاهرة تحاد الى تفسير الطرف في مصر : جنسية ( مصرية )

هنا أصبح جنوب مصر مسرحا للافتجالات والانفجارات والاعتداءات من قبل الجماعات المتطرفة ؟ هل ليس التطرف جاذبية وأمسك في يده ( شومة ) وليس فوق رأسه ( قتالا وعمة ) وحصل على الجنسية المصرية ؟ أم أن ما يحدث الآن غريب عل صعيد مصر الذي يضم أرباب الشهامة والرجولة والكرم وأنه ما يلبس ان يزول ؟ أين هي الحقيقة في هذا التساؤل ؟









## النشر واخذ مات الصحفية والاعلومات

التاريخ

١٨ ١٩٩٢

الذي يجعل هروب الوافدين من طاعة القانون سهلاً لأنه من الصعب على مراكز الشرطة ان تسيطر بشكل محكم على هذا الشكل الجوال والذي لاظهر له عرضاً الا الصحراء التي يصعب على الامن السيطرة عليها ثم نأتي الى العامل الاقتصادي حيث نجد الفجوة واسعة والقائمة وما حولها فيها الاغنياء بينما الصعيدي فاق محتاج كل هذه العوامل لها تأثير على الوافدين الصعيدي والنتيجة انه امام بدائل اولها الخضوع لكثير المعاملة والبدل الاخر من التردد التام والخلافة والخروج عن القانون والعرف والانضمام لامر الجماعة صلب السطح الكلفة.

### الجماعات المتطرفة

ومن ناحية اخرى اذا عدنا بالذاكرة الى الوراء فلنأخذ نجد ان الرئيس الراحل محمد انور السادات قد شجع على نمو الجماعات المتطرفة لكي تتحدى الماركسيين والناصريين من وجهة نظره نظراً لظهوره التي كان يمثلها التيار الماركسي والناصري اذ انذاك خاصة عندما قاموا بمظاهرات ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧م وقد دارت الايام حتى بقي السادات مصراً على ايدى هذه الجماعات المتطرفة في حاشية المنصة الشهيرة وتعتبر جامعة اسبوت في صعيد مصر بيرة التطرف في مصر حيث تخرج فيها قيادات متطرفة امثال تاجع ابراهيم وكرم زعدي في بداية الثمانينات.

والعرف ان الصعيد مجتمع قبلي يتميز بالتحصب الاثني واغنياً الثار وحوادث العنف والمخالفات الدائمة ففي بحث كم اجراءه على اطفال المرحلة الابتدائية بقرية البوينة وقريه بلى سمع بمحاولة اسبوت اتسمع ان ٨٥٪ من اطفال هذه القرى يعيشون ثلث اكثر من عيشهم للطماع وامر الاطفال وى دراسة اخرى ثبت ان ٩٥٪ من هؤلاء الاطفال من سن ثمانى سنوات حتى ١٢ سنة يمتازون بالمهارة في خرب التار من الاسلحة النارية بالإضافة الى دراسته اخرى توصلت الى ان ٧٥٪ من هؤلاء الاطفال يحفظون كافة الامثال الشعبية التي تتحدث عن الثار والعنف والتطرف عن ظهر قلب وذلك بتوصية من الاباء والامهات الصمادية

### قوية صنبو

وتمثل قرية صنبو التابعة لمركز ديربوت بمحافظة اسيوط معقل للجماعات المتطرفة خاصة لانها تضم المسلمين والمسيحيين فكل منزل يسكنه مسلم نجد مسكناً آخر جيرانه يسكنه مسيحي كما ان هذه القرية نجد بها الزراعات الكثيفة التي تنوع فروع السيطرة الامنية عليها بمجموعة مكثفة تواصل السبع الى قرى الصعيد فتجد مركز طوى والذي كان حديث الصحف ووكالات الأنباء لان من هذا المركز وبالتحديد في قرية [دير ابو حنن] خرج خالد الاسلامبولي وعبد الحميد عبد السلام القهسماي الاول والثاني في اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١م.

### دراسة حديثة

و دراسة حديثة اجريت بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية ثبت ان ٧٥٪ من اعضاء الجماعات المتطرفة يتبعون الى قرى الصعيد.

تقول د . هلم هاني استاذة للبحوث الاجتماعية والريفية بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية :  
... تنتشر ظاهرة التطرف في صعيد مصر هذه الأيام السبب واضح وهو ان الجنوب متخلف بسبب حرمانه من الخدمات عكس الشمال الذي يتمتع بكافة الخدمات بالإضافة للنقص الشديد في جميع المجالات وهذا النقص يؤدي الى مشاكل عديدة وعلى رأسها التطرف كما ان هناك سبباً اخر وهو ليد الجغرافيا والذي يتيح الفرصة للمتطرفين بأن يعيشوا تطرفهم بعيداً عن اعين رجال الامن اهتماماً في الطبيعة الجبلية والزراعات المنتشرة بالصعيد والتي تخلف ساتراً وحشياً امام الجهات الامنية بينما كل هذه العوامل لا تتناول في اللب العاصمة وبالتالي تكاد نرى ظاهرة التطرف فيها بالتطرف ونمو في كل جانب التنمية والصناعات والخدمات واتحاد للجمعية والانتقام للقضاء على التطرف يأتي بالقضاء على اسباب نموه.

### التطرف والصعيد

وتضيف د . امينة الجندي الشخيرة واستاذة علم الاجتماع وصاحبة دراسة ميدانية عن التطرف والقبائل والصعيد قلابة :

... لقد اجريت دراستي عن عين من القيادات الطلابية في الجامعات المصرية بالصعيد لاستكشاف اسباب هذه القيادات للتطرف البنيوي ومعاملات الارتباط للصليحية لهذا التمييز لاختلاف في قيادات هذه الجماعات المتطرفة اتجهت الى استخدام العنف حيث بدأ الاصطدام بينها وبين الدولة باحداث الكتيبة القلبية العسكرية في ابريل ١٩٧٤م ثم تلتها المواجهة بين الدولة وجماعة التكفير والهجرة وحالة الاعتداء على الشيخ الاميني وزير الاوقاف الاسبق في مصر وذلك في يناير عام ١٩٧٧م ثم تلتها احداث ١٩٨٠م والتي انتهت باغتيال الرئيس الراحل انور السادات في اكتوبر ١٩٨١م على يد تنظيم الجهاد وابرز المشكلات التي تؤدي الى حدة التطرف في صعيد مصر ضعف مستوى الدخل وعدم ولاءها بالاحتياجات حيث افاد ٥٢٪ من الطلاب ان الدخل لا يفي باحتياجاتهم واكثر من ٢٤٪ انه يني بالكاد بالإضافة الى ان نسبة كبيرة من الطلاب المتطرفين يعانون من الحرمان من اقامة مسكن ملائم بنسبة ٥٢٪ وعدم وجود وسيلة انتقال مناسبة بنسبة ٥٨٪ وعدم امكانية الحصول على اللامش اللائمة بنسبة ٥٨٪ وعدم امكانية الحصول على الرزاق والادوات الدراسية بنسبة ٤٩٪ بالإضافة الى ان ٢٤٪ منهم يعانون بشدة من الفراغ.

### عوامل عديدة

ويقول د . محمد شعلان استاذ الطب النفسي بجامعة الزمر

... هناك عوامل عديدة ساعدت على نمو التطرف والتحصن بالصعيد حيث نجد ان الصعيد بعيد عن المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية اي انه معزول عن التفاعل مع الحضارات ومحمّن ضد تقبل الراى الاخر فهو يعمل بطيحه وحكم تكوينه الى عدم تحمل الراى والراى المضاد كما ان هناك عوامل جغرافية مثل شيق الوادى وقريه من الصحراء الامر









# اقتصاديات التطرف والعنف

د. حمدي عبد العظيم \*

أو المؤسسات كلها عوامل تؤدي إلى وجود الرغبة في العنف والتطرف والسلوك غير الحضاري.

ولعل أحداث العنف التي تشهدها بعض المدن الأمريكية مثلا تتركز في المناطق التي يسكنها الفقراء من اللونين الذين يشعرون بالانخفاض مستوى معيشتهم مقارنة بغيرهم فتتولد لديهم الرغبة في الثورة مادامت القوانين المنية وتطبيقها لاتحقق لهم ما يشعرون من تقدم ومساواة وفي مصر نجد أن العنف والتطرف حتى في العلاقات المدنية بين الأفراد يبدأ من الأجهزة الأمنية أو السياسية يتركز في مسيد مصر بصورة تاريخية متوارثة فمعظم محافظات وقري الصعيد تعاني من قسوة الطبيعة ابتداء من المناخ إلى الطبيعة الجبلية والصحراوية الأمر الذي جعل قداماء المصريين يقتصونها بإقامة المقابر والمعابد وتركيز نشاطهم الزراعي في الوجه البحري وحول الشريط الضيق لنهر النيل.

واستمرت عنابة الحكومات المتعاقبة منذ عهد الملك مينا حتى العصر الحديث بالوجه البحري حيث تركزت فيه المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية ومراكز الشباب والمساجد الصغيرة والكبيرة والأقضية والقرى التي لم تدخلها الكهرباء ولا يوجد بها إنارة يصل إلى أربعين قرية في الوجه القبلي بينما لا يوجد قرية واحدة في الوجه البحري لا كهرباء وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كما

لا أجدني بحاجة إلى التردد في تطبيق المفاهيم الاقتصادية للعنف والتطرف على ما يحدث من التسوق للأفكار السوداء مطلقا وجنوبا باعتبار أن مثل هذا السلوك المتطرف وثيق الصلة بموضوع السوق السوداء للأخلاق إذ توضح النظرية الاقتصادية أن للطلب جناحين أو عامتين لابد من توافرها معا، وهما الرغبة والقدرة بمعنى أن الطلب لا يتحقق إذا توافر واحد منهما فالرغبة دون قدرة تعني العجز عن الحصول على ما يفتنى الإنسان. كما أن القدرة دون وجود الرغبة لا يتحقق معها الطلب وهنا يجرى دور الترويج والتسويق لاتتباع من يملك القدرة لكي يرغب في الحصول على الشيء. أو أبناء لتصرف المتشرد. وتطبيق نفس المفهوم على ظاهرة العنف والتطرف نجد أن العنف سلوك غير حضاري، وانحراف عن المصواب وفقا للمعايير الإنسانية والتربوية المتعارف عليها. ومن هنا فإنه لا يمكن حدوث مثل هذا السلوك غير السوي إلا إذا وجدت الرغبة فيه، وكذلك القدرة عليه. وعلى جانب المعروض من العنف فالتطرف في المجتمع نجد أن زيادته أو نقصه من فترة لأخرى يتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومن هنا يجرى الحديث عن العنف والتطرف المستورد من الخارج مع ملاحظة أن اللغة العلمية والموضوعية تتطلب الاعتراف بانسبه لاشبه يمكن استيراد من الخارج ما لم يكن عليه طلب في الداخل تدفعه رغبة وقدرة في آن واحد. وتعتبر العوامل وثيقة الصلة اقتصاديا بمستوى معيشة الأفراد في مقدمة العوامل المسؤولة عن تحقيق الرغبة في التطرف والعنف. إذا أن سوء الأحوال المعيشية في بعض المناطق بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة والداخل وضعف أجهزة الوقاية من الانحراف وغياب الدور الاجتماعي للأجهزة العلمية









الرسمية عن أحياء القاهرة تجد أن متوسط نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على خدمات الحي في الزاوية الحمراء، والشرابية (وهي من مناطق العنف والتطرف) يبلغ ١,٢ جنيه، وذلك مقابل ٨١,٦ جنيه للفرد في حي مصر الجديدة و٧١,٧ جنيه للفرد في حي غرب القاهرة، ٥٢,٢ جنيه للفرد في حي وسط القاهرة. وبالنسبة لتوزيع الاستشارات على مستوى الأحياء نجد أن حي الزاوية الحمراء والشرابية يحصل على ٦,٧ ألف جنيه، تمثل ٠,٠٠٢٪ من إجمالي استشارات محافظة القاهرة عام ٨٩/٩٠ وذلك مقابل ٢٠,٢ مليون جنيه في حي مصر الجديدة تمثل ٨,٧٪ من الإجمالي، ٢٢,٥ مليون جنيه لحي شرق القاهرة تمثل ١٠,١٪ من الإجمالي. وبطبيعة الحال فإن التفاوت في هذه الأرقام يعبر عن تفاوت مسائل في المتاح من الخدمات الصحية والمرافق العامة التي ترتبط بارتفاع مستوى المعيشة.

وهكذا نجد أن هناك عوامل مؤثرة لتحقيق الرغبة في العنف والتطرف سواء على مستوى البلاد أو داخل القاهرة الكبرى، إما القدرة على العنف والتطرف من منظور المصالح الاقتصادية فترتبط بالقدرة المالية على حيازة أدلة العنف كالأسلحة والبنادق والذي بالإضافة إلى القدرة المعنوية على تجاوز الحدود وتكبير الأمن والتصدى للشرطة رغم تشديد العقوبات ووجود قانون الطوارئ والمعتقلات. والمعروف أن مدن وقرى الصعيد المشهور بحيازة الأسلحة وغيرها من أدوات العنف استعدت بصفة دائمة للأخذ بالثأر بين العائلات المتنازعة، وأن الرجل هناك يقطع من قوته وقرت عياله ليشتري السلاح. وفي اعتقادنا أن للحزب الأساسي للطلبة على العنف والتطرف يمكن أساساً في عصر الرغبة واليأس القدرة إلا مضمراً مساعداً لها ويرجع ذلك إلى قوة تأثير المتغيرات والعوامل الاقتصادية ودورها في تحديد الدوافع والرغبات الموجهة إلى العنف تبعاً عن رفض وتدني مستوى المعيشة في بعض المناطق والاحتجاج على سوء توزيع الثروات أو المدخول، وهو ما يتطلب أعداد البرامج والخطط التي تكبح جماح أخلاق العنف والتطرف وتحصن الأجيال القادمة ضد التردى إلى هاويها.

★ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالقاهرة

أن عدد مراكز الشباب في الوجه القبلي يمثل ٢٥٪ فقط من إجمالي عدد مراكز الشباب في مصر وبينما يحظى الوجه البحري والقاهرة مثلاً بثلاث قنوات تلفزيونية مستقلة، فإنه لا توجد أية قناة تلفزيونية خاصة بالوجه القبلي والوادي الجديد. ناهيك عن وجود العديد من محطات الإرسال الإذاعي في محافظات الوجه البحري والقاهرة.

وبينما نجد الصعيد من الجامعات الإقليمية في محافظات الوجه البحري فإنه لا يوجد سوى جامعة أسيوط في الصعيد وبعض الكليات التابعة لجامعات القاهرة والأزهر. ورغم مضي أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشاء فرع جامعة الأزهر في أسيوط فإن هذه الجامعة لم تستطع بصراحة أن تلعب الدور المأمول في تصحيح مفاهيم الشباب وثقافتهم دينياً. ولعل ذلك يعكس غياب الدور الاجتماعي للجامعة وعزلتها عن المجتمع وقسوتها. أضف إلى ذلك أن مستوى التعليم والمناهج ومستوى خريجي الكليات الأزهرية لا يؤهلهم لكي يلعبوا دور الدعوة المنوط بهم الاستجابة لمتغيرات العصر وتحدياته وإتقان المواطنين بالمفاهيم السليمة للإسلام.

ولذلك فإن مناطق ترتفع فيها نسبة الأمية إلى نحو ٧٥٪ ولا يخفى أن معدل البطالة يعتبر أكثر ارتفاعاً في محافظات الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري فضلاً عن انخفاض انتاجية فدان الأرض الزراعية وانتاجية العامل في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري مما يجعل مستوى دخل الفرد متواضعاً ويزيد من حدة الإحساس بذلك ارتفاع معدل التمسك السكاني ونسبة الخصومية في محافظات الوجه القبلي عنها في بقية محافظات الجمهورية وذلك فضلاً عن قلة عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية.

كما ترتبط ظاهرة العنف والتطرف، فهناك تركيز للشرطة في هذه المناطق لدى لثة من الذين يعملون في تجارة الذهب والفضة وبعض الممارين والعاديات أو بتجارة بعض الحاصلات والمقاربات. ويعتبر الصائغون ريف الوجه القبلي بمثابة بنك ثروتي لديه يرض الناس بغيرهم ويمتلكاتهم ويفترضون منه بالفائدة التي يعدها، كما كشفت جهود أجهزة الأمن في فترة تعقب تجار العملة في السوق السوداء وجود عدد من هؤلاء الأشخاص يتاجرون في النقد الأجنبي في السوق السوداء وتحقق لهم الثروات والأموال الطائلة ولذلك اتجه المظنون أول ما اتجهوا إلى تهطيم وسرقة ونهب محال الذهب والمخازن.

وإنما جئنا إلى المناطق الحضرية فإن العنف والتطرف في العاصمة المصرية يوجد في أكثر مناطقها فقراً وسوء الأحوال المعيشية والخدمات. وهي بعض الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان وتفتقر إلى الخدمات ويسكنها عدد كبير من الأفراد الذين دفعتهم وطقة الفقر وتدني الخدمات في الوجه القبلي والريف المصري إلى الهجرة إلى القاهرة للسكن في مساكن غير صحية ويمضون في أعمال هامشية محدودة الدخل أو الأجر رغم صعوبة ظروف معاشهم. وإننا رجعنا إلى الإحصائيات









## وزراء الداخلية وأمن الدولة !

الأمن في الدولة الحديثة أصبح يحتل مركز الصدارة، لصلته الوثيقة باستقرار النظام السياسي أو اعتزازه، وبمقتضاه أو انتهاكه. ومن هنا لم تعد النظم السياسية تتردد في الاستعانة بشخصية ودعم الدول الكبرى التي تدور في فلكها أو كتكتل مصطنع منها.

ومن هنا أهمية الكتاب الذي صدر عن «أخبار اليوم» تحت عنوان: «بحث وزير الداخلية، للاستشارة محمد مصطفى، الذي يتضمن محاضر لقاوته مع أربعة من وزراء الداخلية في مصر، هم: اللواء نجوي اسماعيل، واللواء حسن أبو بشاء، واللواء أحمد رشدي، واللواء زكي بدر».

ومن هنا فكتاب يدخل في إطار الوثائق السياسية ولا يدخل في باب التفكيك، ومن هنا أيضا أهميته، خصوصاً أنه يعدّ أحد أهم كتب صدرت في الفترة الأخيرة، تتضمن حوارات ولقاوات مع كبيرين من المسؤولين السابقين، تكشف الستار عن جوانب خافية عن الجمهور المصري والباحثين في حقل التاريخ، ومنها كتاب الصديق محمود فوزي.

ومثل هذه اللقاوات مع المسؤولين تتطلب نوعية خاصة من الصحفيين الذين يدورون حولها، نوعية ناضجة فائقة ولكية تستطيع استخلاص الحقائق من المسؤولين وتلصقهم إلى الكلام وكشف الأسرار، وقد كان لكتاب الصحفي محمد مصطفى وأما ممن تنطيق عليهم هذه الصفات، ومن هنا الكتاب يبرز بمعلومات مهمة للشباب لتفهد في إعادة تركيب الصورة التاريخية، ويخدم بها الكتاب الأورخون خدمة جليلة.

وربما كان من أهم الأسرار التي كشفتها الكتاب ما يتعلق بالتحولات السياسية ومواقف الأمن منه، وقد كشفتها اللواء حسن أبو بشاء، الذي تولى وزارة الداخلية في أعقاب الانتصار، وكان يشغل حتى ذلك الحين منصب مساعد وزير الداخلية للأمن الجنائي، ولواء حسن أبو بشاء كتاب أصدرته دار الهلال تحت عنوان «مذكرات حسن أبو بشاء» استفاد منه محمد مصطفى في تعميق الحوار وتوسيع مجالاته، بحيث يعدّ الحديث الذي أجراه معه تكملة له.

ولا يملك للأورخ وهو يقرأ هذا الحديث إلا أن يعجب للصور جهاز الأمن في تلك الفترة الحاسمة في تاريخ مصر، التي اعزّ فيها الأمن وانتشرت الجماعات الإسلامية ووقعت الفتن الطائفية، بينما كان رئيس الدولة يفوض أعف مفاتيح مع أسر لئيل للجلاد من سيده، وكانت إسرائيل تلحق في الجلاء عن الأرض انتظاراً لما يفسر عنه الصراع الداخلي في مصر.

بل من اللامعرات الغريبة أنه عندما تحرك الأمن لاستقبال عناصر الفتنة وأصدر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي شملت - على حد قول حسن أبو بشاء - «الاشامي علي الغربي، واليميني علي البسماري، والسلم علي السبيحي، والفكرين والكتاب والمصطفين» - لم نر هذه القرارات ٩٠ في لكلة من العناصر القبلية والقاعدية التي قامت بأحداث أكتوبر!

ومن هذه اللامعرات أيضاً أنه بعد أن صدرت هذه القرارات، وتم القبض على ١٣٥٦ معتقلاً، عقد وزير الداخلية النجوي اسماعيل اجتماعاً استعابيه، لنداشة تأثير صور هذه القرارات، وكان من بين الأسئلة التي طرحها حسن أبو بشاء واللواء فاروق الحيني علي وزير الداخلية: هل توجد تدفيمات سرية مسلحة في البلاد يمكن أن تستغل للنخ الذي ترتب علي صدور هذه القرارات وتنشأ في هذه الفترة؟

وقد لعل وزير الداخلية هذا السؤال علي علوية زامن غير مباحث أن الدولة للاجابة، وكانت اجابته أنه لا توجد تدفيمات!









القدس

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

٩ نوفمبر ١٩٩٢

ومعنى هذا الكلام أن ميلحد أمن الدولة لم تكن تعرف حتى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨١ بوجود تنظيمات الجهاد أي حتى قبل اغتيال السائدات ب ٢٨ يوما فقط - حسب كلام اللواء حسن أبو باشا.

ولو كان هذا الاغتيال مفاجأة لجنز التماس العذر لجهات ميلحد أمن الدولة، ولكن كان ذلك قبل ذلك ميلحدرة تصاميل العمليات الانمائية، وتصاميل العمليات الطفافية للجسدية في أحداث انزوية الحمراء، وسراقات محلات الأسلحة، ومحلات الصنافة، والمخبر على بعض القنايل في الطريق، والقاء قنابل في الطريق، والقاء قنابل على الكنائس، وخطف الطلبة للمسيحيين، واحتجازهم في جامعة النجيا، وسرقة أسلحة من رجال الشرطة، وسرقة خزن حنيوية، ورغم كل هذه المؤشرات، كان جهاز ميلحد أمن الدولة يظفر إليها باعتبارها حوالت شرعية لأتجميها روابط، وليس لها أي بعد سياسي يوحى بأن وراءها تنظيمًا سرّيًا يخطط لها!

والأمر للخل هو أن وزير الداخلية اللواء نبوي اسماعيل قد سلم بهذه الأجابة واقتنع بها، مع أن عمله ليس مجرد تلقي للمعلومات وإنما فحصها وتحليلها والربط بينها والتفريق فيها، ولكن اللواء نبوي اسماعيل كان يحكم تكوينه العقلي بعيدا عن الشك في الجماعات الإسلامية، على الرغم من أن الجماعات الإسلامية كانت ضلّ الساحة السياسية في ذلك الحين بدرجة لم تحدث في تاريخ مصر الحديث، وإنما كان شكه في القوي اليسارية والعلمانية، وقد فعل ذلك في قبوله قناعة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي عرضها عليه جهاز الأمن السياسي لفتاشر، رغم أنها كانت مجموعات هامشية لأصل قلب تنظيم الجهاد الذي قام بعملية أكتوبر.

ومع ذلك فقد زعم في حديثه أحمد مصطفى أن أجهزة الأمن في عهده عرفت سيمفونية واحدة من الجهد الخارق والحماس متقطع الظهور، في تتبع للتنظيمات السرية، واستمر الحال على ذلك حتى نوفمبر ١٩٨١ حيث انطلكت ضلما إلى أن تحول التنظيمات تصفيها!

ويحس أن هذه التصفية لم تتم إلا بعد اغتيال رئيس الدولة - الذي كان وليه الأسمى لنفاذ عن حياته وحمالته - وبعد أحداث أسبوط الخطيرة التي وصل فيها عدد القتلى إلى أكثر من ١٠٦ بين ضابط وجندي، وحوالي ١٥٠ جريحاً - فيها من سيمفونية واحدة!

كما يحس أنه إذا كانت هناك سيمفونية أمنية قد عرفت فلم يعزها هو، ولم يكن ممكناً أن يعزها هو، بعد أن انهار الأمن في عهده إلى حد اغتيال رئيس الدولة والاستيلاء على مديرية أسبوط وسقوط ٢٥٦ من رجال الشرطة بين قتيل وجريح، وإنما عزها غيره بعد أن تولي حسن أبو باشا مسئولية جهاز أمن الدولة بعد اغتيال السائدات بأيام قلائل.

بل يحس حقيقة أخرى كانت خافية حتى تكتريتها المحاكمات، وهي أن تنظيم الجهاد لم يكن مستعدا وقتذاك للاستيلاء على الحكم في البلاد.

د . عبد العظيم رمضان







المصدر : **أخر ساعة**



للنشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

**الدكتور أحمد مكاشة  
وحوار مع النفس**

**التطرف  
ظاهرة مرضية  
والعلاج بالردع  
والحوار معا..**

**• عبد الناصر والسادات عبادنا  
إلى مرحلة الرضاعة !**









## ● نعم اعترف : الطبيب النفسي يمكن أن يصاب بأمراض نفسية ● الحنين إلى الماضي يعود إلى حالة اليأس والقنوط !

● تكتبه : سليم تاسم جودة

● الإبحار في عالم النفس البشرية : حملها مومها عندما ولزمتها وتحولاتها يحتاج لرجل ماهر يعرف كيف يتفادها من الفرق .. يجسد الداء ويصف الدواء ويشرح بعض الجوانب الصحيحة والمريضة في هذه النفس .. وربان السليمة هو عالم النفس الدكتور أحمد عكاشة الذي نخوض به ومن خلال علمه في بحر النفس ومشاكل إنسان العصر الحديث وظاهرة الإدمان والتطرف وكيف نعالجها ولماذا الفن الهلثي ومذاق عن عصر الثورة التكنولوجي للوحدة ؟ ولقبنا أخرى لتدعب الحوار حولها .. وكانت تتسللنا ولجبات الدكتور عكاشة المستقيمة .

وعندما بدأت القراءة وجدت أنها ممتعة ولكن وجدت في الكتاب يجنب لخير قريب وأحياناً تتدخل الأفكار والمغاليات بحيث يترك الفكر حرية فيه كما يشاء وهذا هو أحد الإمبراريات الموجودة في التفكير عندما يصبح التفكير مغلفاً .

وعندما سألني استاذي ما هو رأيك في فكر عكاشة ، فاجبت أنه ليس مترابطة الأفكار .

قال لي : نعم أنه كان يعاني من اضطراب نفسي وكان عنده اضطراب في التفكير ، ثم بدأ استاذي يطلب مني القراءة ، فقلت ، و صديق ،

وإن اضطراب السمعيات وكثرت هذه بداية غريبة جداً .. تعلم الطب النفسي بطريقة مختلفة ، إنني

أقرأ في الكتب والرسائل وأن من خلالها فهم الطب النفسي وكنت أتمنى استاذي أن يشرح لي

أن أبداً في تعليم أولئك بهذه الطريقة ولكن هنا توجد صعوبة شديدة لأننا في مجتمع مختلف .

للطبيب النفسي التاج يجب أن يكون على وعي تام وليس فقط بالفن والأدب ولكن أيضاً بالعلاقات

الإنسانية التي تركز حتى في السياسة العامة الدول ، والتي يقوم سياسة الدول كراه والأفراد

لهم سمات تطبع وتكون في الشخصية بحيث أنه من الممكن أن حد ما فهم الفهم الذي يتفهم أنه

ويعتبر سبباً .. ولكنه في السياسة العامة والسياسة

● في بداية الحوار سألت الدكتور أحمد عكاشة استاذ الطب النفسي : هل كان اهتمامك المبكر وشغفك بجانب علمك الطب النفسي وهل كان لشغفك الدكتور ثروت عكاشة تلعب في هذا المجال ؟

— يقول الدكتور أحمد عكاشة : لا يوجد فرع في

الطب له علاقة بالأدب والفن مثل الطب النفسي وإذا

كانت البداية في دراستي للطب النفسي في بريطانيا

عرفنا بعض المسرحيات وبعض الكتب المقولة في

هذا الوقت ، وإذا لنا الفكر أني عندما ذهبت لـ

الطب النفسي في بريطانيا وتعلمت للمصريين يسألون

استاذهم ما هي الكتب المقولة التي تستطيع

إقراءها كمرجع ، وجدت أن استاذي البريطاني

يقرأ لي اسم ثلاث قصص ومسرحيتين وعندما ذهبت

للملاحة وجدت أنها قصص عالية جداً وليس لها

علاقة بالطب النفسي ، فذهبت إليه ذاتي وأقترحت

أنني جئت للبحث من ذلك الفترة وولتي لا يسمح

برئاسة القصص وإنني أريد دراسة مهنة الطب

الطبيعية مباشرة

للمستمع ولكن في ذلك أتي أن أضع من ذلك

والتي سوف أوجهه تنظيم الفكرة وسوف نتكلم على

عمل الفكرة .

وكان أول الأسفل كتاب ، عكاشة ، وكان على

الكتاب ، للعائلة .









• العرب ظاهرة صولية ، وهو أن العرب تحولوا  
أن تكون ديوراتهم كلامية وهذا استمر منذ العصر  
الجاهلي حتى الآن وبالمثل أصبح التعبير اللغوي  
والفكري هو الغلب في السلوك بين العرب  
وما يؤدي إلى مشاكل كبيرة للكلمة سهلة  
أما التقيد صعب والاصحاص صعب من الكلام .  
ولما للعرب ومناطق البحر المتوسط وأفريقيا  
الجنوبية يتميزون ليس فقط بالكلام كالمسرح  
الحديث ولكن أيضا الصوت العالي والغريب .  
الانفعال بالوجه والأيدى .

ولا تضي شيئا في غاية الأهمية أن إحدى  
معجزات الدين الإسلامي هي اللغة مشتقة في  
معجزة القرآن الكريم ولك تكثرنا بذلك تكثرنا شديدا  
وتعتبر الكلمة هي الأسس ونحوها ماقرن بالكلمة  
كأن من فنونهم الأخرى وأيضا تلاحظ أن ميثاقا  
الكريم حرم العديد من الأفعال في وقت ما ، حرم  
التمثيل بسبب عبادة الأصنام وحرم المصير وكل  
هذه العوامل كل لها أثر في الحد من قيمة الفن  
التمثيلي والتمثيلية والمصوير وحتى الموسيقى يقل  
أثرها إلى حد ما شيء محبة إلا إذا كانت موسيقى  
راقصة وبالمثل موسيقى التحزين موسيقى دينية  
تعتمد على الحزن والدفوف وتعتمد على الآلة  
المصنوعة ومن ثم فامتدح أن هذا هو السبب ومن ثم  
إيماننا بأن يكون دائما في مجال الكلمة .

#### الفلسفة وفلسفة العقل

• قلت : ما هي في رأيك العوامل النفسية  
والطبية التي أدت لانتكاسة الفيلسوف العربي  
صاحب النهج أو لفلسفة الفلاس وكان أديبا في  
الفلسفة القديم من الفلسفة العرب ؟  
— يجب التمييز هنا : لا تشبه القول  
بأنه لا يوجد أدبيات فلسفية ولكن من أهمهم مجموعة  
ولم تصل إلى درجة الملاحظة والملاحظة أن الفلسفة

مارش لها تولد في هذا الفرع لأن له علاقة  
بالدينامية كثيرة ومن الملاحظ أن معظم الأفلام  
والروايات سواء التي تحصل على جوائز أو لا تقوم  
على العلاقة النفسية بين الأفراد .. والاضطرابات  
النفسية تشغل حوالى ٧٠ أو ٨٠ في المائة من كل  
ما نراه .

فالملاحظ أن كل هذه العوامل مع تكتل شيقا  
الأكبر على وهو كان علاقة للفنون والفلسفة والأدب  
وخاصة عندما يكتب الآن ترى والفهم تسمع .  
وإنه أن نقول أن كل هذه العوامل النفسية مأخوذة  
من الأساطير اليونانية سواء عذراء ، لوميب ، أو  
الفترا ، أو حتى الاضطرابات ، الصداقة  
والسوية وكلها لها علاقة بالأدب  
ولذلك أن معرفة هذه الآثار تضي على العلم  
نراه ولا نستطيع بالطبع أن نقول أن أي  
أو فإن ولكن نستطيع أن نقول أن الأدب ساهم  
في احترام الطب النفسي .  
ومثلت مؤثرات الأساطير في فترات فرائس في  
القراءة في الأدب والفن والتاريخ والفكرات  
الدينية .

#### الدينامية وعشوائية المكان

• هل هناك علاقة بين المكان أو الجغرافيا  
والدينامية النفسية للفرد؟ وبين نوع الأبعاد  
التي يتميز به كل شعب فنجد أن العرب على سبيل  
المثال منذ الجاهلية وحتى الآن يربوا في فن الكلمات  
وكان هذه إبداعهم الشعر وجد أن الإبداع في الفن  
التمثيلي والموسيقى محدود للغاية ونجد بذلك مثل  
إيطالية أنه إبداعهم غير التاريخ في الفن التمثيلي  
والموسيقى والفن في الفلسفة والموسيقى مثلا  
لما هو تسمية الفلسفة للعوامل النفسية التي  
تتحكم في السلوكية اليومية للفرد ؟  
— يقول الدكتور خليفة : هناك كتاب عنوانه









مرحلة يربطون المثالية يربطون إزالة الفوارق بين الطبقات يربطون ملك الدولة لكل شيء وهذا يكون نوعاً من حماس خاص .. وخاصة أن هناك ارتباطاً في الفكر للنفس أن اليسار مرتبط بالثقافة أكثر . فكان الانتماء اليسار نوعاً من الوضوء وأكثر الأبناء كانوا يجتهدون اليسار وبالطبع هناك بين اليمينيين مقلدون وهناك على العكس من ينادون بوجود فوارق بل ينادي البعض أنه يجب أن يكون هناك « السوبرمان » مثل نيتشه وشوبنهاور وهم ضد اليسار تماماً .

ولكن الأبناء الموجودين حالياً كانوا في مرحلة الانتباه باليسار والتوجه مع الاشتراكية وكانوا يعتقدون أنها السبيل الوحيد للآليات الدالة . ولكن

لرب أن الآن للثقاف موجود سواء يمينياً أو يسارياً وليس لذلك أي ارتباط بالسياسة ولكن الارتباط يكون بالجمع والبيئة ولكبر مثل أن معظم أبناء روسيا انظروا قبل الشيوعية كراستوى متوسطي كالتكوير وعاشوا المسيحيين وإذا تكلموا إلى ما بعد الثورة فلن نجد نفس العظمة وشخامة الإبداع .

### التسوية والتسوية

● ويتكلم الحديث عن التسوية لكث من الملاحظ أن الكتب في العلم وغير التوزيع كان في كثير من الأحيان شديد الإيجابية لذلك لتصل لمرات فالثورة الفرنسية على سبيل المثال من بين عوامل اشتغالها أعمال « جان جاك روسو » ، للعهد الاجتماعي « روح القوانين » ، « فولتير » ، أيضاً روسيا القيصرية ولكن نجد أن شيئاً إلى حد ما مستكين بلا تفكير ولم يكن له دور يذكر أمامو تسوية النفس والطبي ؟

— يقول البعض أن نسبة الأمية مازالت عالية جداً في الشعوب العربية ومن الصعب أن هذه الحالة أن يكون الطب محركاً للثورة أو دفعها للتغيير ولكن رداً على هذا الرأي يمكن القول أنه عندما قامت الثورة الفرنسية والروسية كانت هناك أيضاً أمية ولذا اعتك أن الكتب ممكن أن يبرز وأن يحكي وليس الضروري أن يقرأ ولرب أن الشعب المصري مع كثرة ما عانى من الفقر واستعمار هذه طويلة تعلم الصبر الشديد جداً حتى أصبح ملتصقاً بأرضه بطريقة مرضية لدرجة أن كلمة عرضي أصلاً مرادفة لكلمة أرضي .. وشخصية المصري بطبيعته مسلبة .

وعلى أي حال تبقى يكون للكتاب تأثيره فيجب أن يصل إلى الناس وهناك مصر مع نسبة الأمية المعالية جداً يصل إلى الناس من خلال الأعلام .

الذين انظروا في فترات سابقة فإن تفكيرهم إلى حد ما جاءت من خلال عصر الترجمة ترجمة الدراسات اليونانية إلى العربية لم الفهم بالأساليب من عديم وتصديرها مرة أخرى إلى أوروبا . وما يحدث الآن مختلف إلى حد كبير هناك الآن آراء تتدلى بأن تعود إلى الأصالة وأن تعود إلى الثورة ولا تتراجع ما هو موجود حالياً فهناك بعض الجيود .

أيضا الملاحظة في الناس كان المعلم أيامهم الضيق من الآن لم تكن هناك الولايات المتحدة ولا استراليا وكثفت العلاقة بين العرب والروسين والأفريق وأفريقيا والهند والصين .

وفي الماضي كان هناك تفرغ وجنية في القراءة ومفريات الحياة كانت أقل من الآن والمفكرات اليومية التي تواجه الملاحظة في الوقت الحاضر تجعلهم لا يستطيعون التفرغ للابداع والفكر ولكن هذا لا يعني أننا لا يوجد عندنا في مصر لاسافة ولكن كما ذكرت مدارسهم محدودة . فعلى سبيل المثال الدكتور عبدالرحمن بندي في كتبه وإن كانت أكثرها تراجيد ولكن هناك أيضاً بعض الفهم ولكنه لم يستطيع الاستمرار في مصر لأسباب سياسية . والدكتور ركني حبيب محمود له أولاد الخاصة والتي لها احترامها ولكنها لم تصل إلى درجة المثالية .

والفلسفة تحتاج لفكر عميق داخل والنظر الآن في البلاد العربية الاهتمام بالظهور وليس الجوهر . وقراءة الفلسفة ولهمها هي لعمل رياضة عقلية وإدراك الوقت وأنواع التفكير في بلادنا العربية يهتم بالظهور أكثر من الجوهر ومن ثم ظننا أن التحميل في الابتدائي والثانوي بهذا الأسلوب الحال وهو التفكير والمسطحية فلن يتم إفراز لاسافة .

ولا نشي في الملاحظة للذين انظروا في عصور الإسلام المختلفة كانوا يتمكنون إلى الحضارة الإسلامية أكثر منها إلى العربية وكان الظاهر من بلاد فارس .

### من اليمين إلى اليسار ؟

● من الملاحظ أن إنجليزية جيل الأبناء في مصر في الوقت الحاضر يميلون إلى التيار اليساري فمعظم الدوافع والمواد النفسية في للتكوين التي أتت إلى هذه الظاهرة ؟

— ويتأمل الدكتور عكاشة الحفظات لم يقول : هناك مثل التذكرو أن أي إنسان يميل إلى المثالية والموضوعية ويميل إلى العمق يتجه إلى اليسار قبل من الثلاثين وأن الحال والناضج يختلف مع اليسار بعد من الثلاثين لأن غشياً الأبناء في









## المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩١

للشعب كما فكرت ليجد في حاضره ما يفخر به ولا يجد في مستقبله ما يتطلع إليه فعود إلى الوراء أما كبار السن لا يجدون في حاضره الحال ما يستطيع أن يرضي ذلتهم فيكون الكلام عما قبل الثورة ولما رأى أن التاريخ ماضٍ إلا إسقاط المؤرخ عن الحقيقة التي يتكلم عنها والتاريخ زائف وكذاب ولا يوجد تاريخ مطلق ١٠٠ في المائة لأن التاريخ كفيه فرد اسقط إيراكاته الخاصة على هذا الحكم لو على السياسة .

وهناك أيضا اعتُبر أنه عندما يغير الفرد أي بعد ٦٠ أو ٦٥ سنة تمكنه من استيعاب الحاضر يصبح لال للتحليل المعصية لا تستطيع أن تحتفظ بالواد الجديدة وما يبقى هو المواد القديمة ، فهم يعيشون في الماضي بالفعل وهذا هو شعور الخلق المعصية في التيقظه وأحب أن الشيف أنه يقال دائما من العربي إنه شديد الولاء والشهامة ولكن للآسف أن في الوقت الحاضر هذه السمات غير موجودة لأنها أصبحت قاعدية ما من أحد يرحل أو يترك الحكم إلا ولا يوجد كلام إلا عن سيادته ولما اعتقد أن لكل شعب إيجابياته وسلباته سواء الحكم الذين عاصروهم أم لا . لهذه قضية إقليمية حتى منذ أيام قدم المصريين على فرعون عندما يأخذ الحكم يشطب اسم من قبله فحطيم القلعة دون بناء ثروة أخرى ميراث ديم تتوارثه !

### تقسيم الشعب

● هل التناقض والتناقض في بعض ما يقدمه الإعلام يساهم في المشاكل النفسية التي يمر بها الشعب ؟

... قال الدكتور أحمد عكاشة :

لنا اعتبار التناقض الموجود بين الشباب و بين أفراد الشعب المصري بل والعربي هو نتيجة إعطاء مؤثرات متناقضة في نفس الوقت فيصبح الإنسان في حالة من الصراع النفسي . ويصعب بمحلة من التلميذاته ويانه سوف يقابل أي شيء . هناك مؤثرات متناقضة ليس فقط في الدين بل في السياسة أيضا وفي الطب وفي الفن وفي كل شيء الأحوال متناقضة كما اسمها الخواص الضمير أصبحت جدا لنا لثبته الضمير بأنه على الحيز الذي به لثوب ضيقة جدا ولا يمر أي شيء والذي حدث أن الضمير يتكون من الأيون ومن المجتمع ولكن عندما يعطى المجتمع أشياء متناقضة والأيون يعيشان في هذا المجتمع فتجد أن الأيون اتسعت فالتناقض إنسان ٩٢ الخلل اتسعت لثوب ضميره فاضطرب في أشياء لم يكن يربطها من قبل ! واعدوا لاقول أن الإعلام أصبح أقوى من الجريدة والقوى من الأيون فقد أصبح أقوى شيء

## للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التليفزيون والراديو والكتب الذي يعرض في التليفزيون إلى حد ما يعبر عن طاعة لول الأمر والاستسلام للواقع وهذه الأجهزة تتبع الحاكم وحتى الأيدي للثوري لن يستطيع أن يصل إلى الناس !

### هذا الضمون إلى الماضي

● قلت الدكتور أحمد عكاشة : ما هو تحليلك للنفس للظاهرة أننا نحيا في الماضي دائما في الماضي فصحفنا نجيا على نفس القصور وتحول التاريخ إلى أسرار والغازل وتجميل للماضي البعيد والتعجب على الماضي القريب ولا ننكر الماضي إلا قليلا والمستقبل لا وجود له في الوقت الذي نجد أن كل محطة وإعلام العالم يركز على الحاضر والمستقبل لما هو فيه ؟

... اعتقد أن هذا يعود إلى حالة اليأس والقنوط ومن لم لا يستطيع أن يعيش إنسان دون أن يفرض بركاته ويما أن التاريخ الحاضر ومغزى المستقبل لا يعطى للماضي أو لا يعطى للمواطن هذا الانبعاث للفرجسية الوطنية والقومية تجعله يتكلم عن أسجد الغرابة وأسجد الإسلام وأسجد العرب .

ولكن أن عدم وجود القوة في الحاضر أو فكرة قوة في المستقبل جعلت الكثير من الشباب يصاب بنوع من الجزع واليأس والقنوط ويلجأ إلى الأسلاف حيث يرضي للفرجسية الذاتية ، ولا يمنع أن مصرياً يتكلم ويفخر بخوفه في كلامه العادي في

الوقت الذي تمتاز فيه للشوارع بالفسامة وبالعنصرية وهذا تناقض شديد . لهذا كنا نحترم مغربنا ليجب أن نحترم حاضرتنا . ولكن واضح أن احترامنا للحاضر والمستقبل الخلفي وأصبحنا نحيا في الماضي . وهذا هو القلق وهذا هو ما اسميه العظم الثلاث إذا نظرنا لهذه النفسية الموجودة في شعوبنا إنها تتكلم عن الماضي وأنا اعتقد أن حضارة الولايات المتحدة سببها الرئيس أنه لم يكن لديهم ملش .

فكان يجب عليهم العمل لصنع حاضره ومستقبلهم ولكن أنه لا خلاف على انهيارنا بهم في مجال العلم والحرفة حتى لو لم تكن تتفق معهم أخلاقيا .

ويبدو أن العودة إلى الصلف تعوق التقدم .

### التفتيش .. والفتيش ؟

● لقد تحدثت عن ياس الشباب وذلك بلجانين إلى الماضي ولكن ما هو قصوره أن تجوزوا الخسعين والسجين من الكشاف وللتدوين ولا يتكلمون إلا عن التاريخ والماضي ؟ يقول الدكتور عكاشة : هناك نوعان للفتيشية









ويعلم أن مصيره أيضا السجن أو الإعدام فهو نوع من أنواع تعذيب الذات غير المباشر والإتجار لا يكون له بقتل الذات ولكن بسطو على يؤدي إلى القتل !

### السلام والتطرف : لا علاقة !

ويصمت الدكتور عكاشة قليلا ثم يتكلم عن الأسباب والذوايع النفسية لظهور ما يسمى بالجماعات المتطرفة .. يقول :

لا أعرف من هو الكاتب أو المسؤول الذي أطلق على هذه الجماعات تسمية التطرف الإسلامي لأن التكتلين متناقضين لأن التطرف لا يتوكل مع الإسلام والإسلام لا يتوكل مع التطرف الإسلام هو سلام وتسامح لفتيات كبر تتلقى على هذه الجماعات إسلامية لهذه الجماعات مكونة من بعض الشباب الفاضل ، الفاضل الذي ليس له أمل في مستقبل دراسي أو مهني فمن ثم هم يعيشون يوما بيوم وبخدمة من أمراء هذه الجماعات .

وأوضح أنه ليس لهم علاقة بالإسلام وإنما يعرف أن الدين الصحيح يؤخذ بنوع من الشورى والتقوى والتسامح ولو لم يكن كذلك لما اعتنق أحد الدين الإسلامي عندما جاء العرب إلى مصر . وهذه الجماعات هم أحرار نفوس مريضة ومن الذكر أن يكون انسياقا لجماعة في دراسته وتلجما عليها وأسريرا وعنده المسكن والمعلقة في الأسرة ويتجه لهذه الجماعات .

وفي القرن الكريم : لقد خلقتا الإنسان في كبد ، فخلقتا خلقتا في مشقة نحاول أن ننسأها بعصيات تصليبية في الحياة إما بالعمل أو بالحدين أو بالرياسة ولكن إما بالقسوة لشبابنا لغرض العمل محبوبة وأرض السياسة محبوبة . إذن لا يوجد تليفيس لأي شاب يريد أن يعمل تعذلا خشية الحياة إلا للدين والدين محبوبة ومغروب ولكن التطرف ظاهرة غير صحيحة ولاهتة أن عدم وجود تغيير سياسي وإقتصادية الانضمام لحزب سياسي لشباب الجماعة لحد الأسباب للاندماج لهذه الجماعات وليس عيبا الانضمام إلى جماعة دينية فهناك فرق بين الجماعات الدينية والجماعات العلمانية فهل سبيل الخلائق الغبية للذة قوة يوازي كفوا متضمنين إلى جماعة الإخوان المسلمين بما

في المجتمع ومن ثم تتنافس المؤثرات التي تحدث في الإعلام وعدم وجود خط واضح جعل الشباب في حالة من الحيرة والتناقض واللامبالاة واللامبالية للأجساد تصبح خطيرة ويكون عرضة للانتماء لأي مذهب يعرض عليه ، ولا يوجد في الإعلام تعظيم استراتيجي ولا أهداف وعندها تنشر الخبر عن الاعتصام في الصفحة الأولى لأن جريمة الاعتصام تتزايد ولدت روسيا أن الكلام عن ظاهرة معينة بصفة مستمرة يزيد من حدة هذه الظاهرة . لأنه يحدث نوعا من أنواع التضمين للإنسان ليعمل

شيئا لم يكن يقبله لظنية فتاة العتبة وهذا التركيز الهائل عليها وعلمتها أصبحت مشكلة الأول والأخيرة ، والتبرامج التي تعرض مشكلة الأمن وكنا نعلم الأطفال ما هو الضم والقتل في بعض الرضى أن أسمع وقت لتعاطي المخدرات هو بعد برنامج سطوحيات !!

### الجمعة المريضة -

في كتاب : لجنات المستعنة ، للشاعر الفرنسي ، شارل بودلير . يقول أن المخدرات هي نوع من الهروب إلى جنات مزيفة فهل علمنا من الممكن القول أن الأمن والاعتصام والعنف والتطرف ما هي إلا وجوه لعملة واحدة لها نفس الذوايع النفسية ؟

— بعض الناس يقولون أنها ظاهرة سببية العامل الاقتصادي ولكن الأمن موجود في البلاد الفنية كثر والتطرف أيضا موجود في بلاد مثل ألمانيا وفرنسا وفي بعض الأماكن من الولايات المتحدة وهذه الظاهرة تعبر عن شيئين : زيادة سمات حدة المزاج والتطرف في العبث وتنتج من عاملين :

تنتج من محاولة الهروب من الواقع والباس الذي يواجهه بعض الناس بغض النظر عن أن البلاد فقيرة أو غنية لأن هذه الظواهر موجودة في كل البلاد بل نحن أقل من غريبتنا ولكن الممكن أن يكون الرجل الطير الذي لا يعمل سعيدا وغير يأس ولكن يجب إعطائه هدفا ولذا راسين أن غياب الهدف لعدم الهدف القوي ويغيب القوة يجعل الإنسان غير قادر على التضحية ومن ثم يكون فرديا ويما أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش فرديا دون الانتماء لجموعه إذن يجب أن نهرب من هذا الواقع الأليم فإذا تعرض لبعض الجماعات سيغير من واقع ودنياه وحياته بخلقا عن الآخرة أو عن الجنة . وإذا تعرض لهذه الذين يمنعون المخدرات صوف يمدن كنوع أيضا من الهروب . وأنسان يعلم أن ذوقه إما للسجن أو للجنون أو الموت فهو أنسان يأس وحتى الإنسان الذي يلتصق

### • البقية صفحة ٥١









الاستعمار أو المصريين الذين حكوا لم يملوا للعب الانتقام أو لشراسة ومن ثم أصبح الانتقام لا يبق ، فحتى لا يشترك في الحكم فوضع إذن يحكمون .

كما تنتشر من جمال عبدالناصر وأثر السلاسل أن يجعلنا نكبر ونضع فلك حكما وعمرنا خمس سنوات والذي حدث أنهم بدأ بنا إلى مرحلة الرفاهية فاصبحت المصلحة أن يملكون الطعام والشراب والملل والطعيم والحمية والتكديف الصحي . بمعنى ذلك فيها الحكم تول كل شيء ومثلنا إلى الآن متكررين بهذه العملية خاصة إذا كان حقيقيا أن المصري يعمل ٢٨ ساعة في اليوم :

● يقول الجيش أن فترة حكم عبدالناصر حصلت تحولات جذرية في مجتمعنا ولك الانتصارات هيبه .. ولقد المواطن انتصاه .. وقرب كل ذلك نوع من الخلل في المجتمع فهل من الممكن أن يمرض ويسقط مجتمع بكامله بالشراب فليس ؟

قال : من الممكن أن يكون هناك ظواهر اجتماعية مرضية . ولأنك أن طريقة الحكم في أي بلد تجعل للشعب سمات وطباعا معينة للشعب

الروسي مثلا حصل مدة ٧٠ عاما استولوا معينة في الحكم ثم في خلال أيام انتقلت في كل هذا خواء وكان يعاني طيلة هذه الفترة من نواحي اجتماعية مرضية ونفس هذا الكلام قيل من تلك الفروق ولماذا ومحمد علي وكل الحكام فلا يستطيع أن يقول أن عبدالناصر هو السبب ولكن عبدالناصر امتداد . ولأنك أن جمال عبدالناصر بالفعل جعل الهيبة كلها له هو وليس لأي فرد وهذا أحدث خلا في المجتمع ، مثل دستور يقول أن ٥٠ في المائة عمالا ولأجن من المصريين عمال ولأجن وهل عندما يتعلم الفلاح لا يصبح لاحدا من أم للعامل أن يتوب عن فلاح غير متعلم وكل هذه الانتصارات والفرات كل بها نوع من البيولوجية وهو فن تفصيل الشعوب لكي تكون كل السلطة في يده وهذا إحدى سمات عبدالناصر وهو له أيضا إيجابياته .

وعن أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يكن لهم حرية لاختار الفرار . ولكن السؤال هو هل كنا نحن مصريين في هذه الفترة محتاجين إلى شخص كعبدالناصر لكي ينجي الفلاحين ويؤمهم الفتاة وهذا مذكور للتاريخ . وهل كل شعب محتاج لديمقراطية في فترة من فترات حياته . ولا نستطيع أن نقول أن الديمقراطيين لا يتغير إلا في شعب ضعيف فهناك مثلا ظهر أن

فهم عبدالناصر ولكن اللواتك تغير تماما عندما حاولوا اغتياله في ميدان المنشية . ويقول الدكتور عكاشة عن مطالبة الجماعات بالعودة إلى وفد المرأة : في السنوات الخمسين للمنشية تأجيل من الزواج ومن ثم الحرمان الجنسي والكتب موجود في معظم الأطباء . ولأنك أن السلطة الكتب الجنسي يستعمل في النواحي الدينية فمن ثم هو يرى سلق المرأة أكثر من الضيق جنسيا ونحن نهتم بالظلم أكثر بكثير من جوع الدين !

### سؤال خاطئة : تصنف

● وسألتك إذن ما هو الحل أو الأسلوب الأفضل للعلاج وخاصة أن هناك بعض الآراء تتحدى بأن العنف بالعلم والقوة بالقوة : ما هو رأي الطب النفسي ؟

— يجيب الدكتور أحمد عكاشة : عندما نظرية وهي أن العنف يولد للعنف هذه نظرية نفسية سلوكية ولكن هذا لا يمنع إطلاقا من الرابع والعقوبات على من يمارس العنف ولكن في نفس الوقت يجب وجود نوع من التثوير والتفكير العقلاني والحوار مع بعض هؤلاء الذين يقبلون الحوار فيجب أن يكون الرابع متوازنا تماما مع الحوار ولقد أسباب العنف ..

ولأنك أن بعض آراء هذه الجماعات الخفية ولا تقول كلمة استلابية يعانى من الانحسار بالعلمة وبعض الإضرابات التنصية التي تجعله يشعر بأن لديه رسالة ومن ثم فأنه يجد بعض الابتعاد ولكن ما يمارسونه في حياتهم الخاصة ضد أي شيء ديني .

إذن هي مجموعات موجودة في كل بلاد العالم ولكنها ليست تحت شمل الدين وهم نفس خارجون عن القانون ..

### التنظيم المصري .. والمضطرة

● هل من الممكن القول أن تعدد واختلاف المضطرات التي مر بها مصر عبر التاريخ من حضارات فرعونية إلى البطية وعربية وإسلامية وثنية لم تستعمل هل أدى في النهاية إلى حالة التشتت والتناقص والصراعات والقلق الاجتماعي التي نمر بها الآن . فبالله الأخرى نجد فيها اختلافات ولكنها طبيعية فهد وليست لها جذور نفسية ..

— قال : إذا كان هناك مصر عبر التاريخ تعوا فرسة المصري أن يشاركه كان من الممكن أن تكون هناك عملية تأجيل حضري ونضوج شديد ولكن لكس أن معظم الحكم سواء في فترات









المفاني وهو ليس شعبيا شعبيا كذلك موسيقي ..

### الانحلال أم انقراض ؟

● سألته : لماذا تكون دائما قراراتك والامام زعمائنا هي عبارة عن ردود فعل لما سبق على فترة نجد مثالا في الانحلال عليها فترة مثالا في الانحلال انما كانت دائما الاعتدال والتوازن والقرار الخبير من الذات المظلمة ؟

— دائما هذا هو السلوك في بلاد المعلم للثلاث انه لا يوجد استراتيجيه طويلة المدى ولكن كل قانون يصدر وكل عمل سياسي ما هو إلا رد فعل وليس فعلا ، نحن نريد ان يكون هناك فعل . على سبيل المثال حوادث ارباب الخندق يقتلون الارهاب ، الغضب يندفئ يقتلون الغضب والله قرات في إحدى المجلات ان كثردي الخليل والحقه ايضا ولم يحدث خفيخ في قانون الارهاب والقوانين الوجودية حاليا من الممكن ان تقوم الارهاب وتكتسب لا تحقيق .

ولقد ثبت ان أي قانون يصدر تكل الجريمة مدة ٦ اشهر لم تبدأ في الصعود مرة أخرى وهذه نظرية نفسية في القوانين التي تحارب الظواهر فهذه قانون لاعدام القاتل واكن القاتل لا يتوقف .

### لماذا الفن الصليبي ؟

مرة أخرى يعود الحديث إلى الثقافة .. من الملاحظ ان مستقبل الثقافة في المستوي للحل والمعلني اصبح إلى حد ما متكاملا والثقافة الرفيعة تتلاشى والمسيطر الآن محليا وعالميا الفن الهابط والفن اصبح مجرد تلبية للمطالب العامة . فما هو تفسيره لهذا التحول من الناحية النفسية ؟

— لانك ان الابب والفن يتأثران بالثقافة وإن لم يتواجد الاعراب والنبلاء في القرنين ١٨ و ١٩ كما رينا الموسيقى الكلاسيكية والباليه حيث كانت هذه الفنون الرفيعة لا تهزك للفنم وكانت تهزك للنبلاء . وطبيعة العصر الحالي لا توجد هذه الظروف وهذا العصر سريع جدا وبه الكثير من المفريات فاصبح من الصعب وجود هذه الفنون . فكل عصر له فيه الخاص وهذه الخاص فإذا نظرنا للباليه في أوروبا ونظرنا إلى الأغاني الشعبية نجد ان الاقبال على الأغاني الشعبية وايضا هذا ينطبق على السينما والمسرح .

### معلم القوة والضعف

● ماني تولعك استغلال الصحة النفسية في نقل للتغيرات والتحول التي تحدث في المعلم وخاصة انه الآن توجد هناك قوة واحدة نفسية ؟ — ربي ان الاستغلال الذي كان موجودا بين القانون كان يعطي ادول المعلم الثلاث اعتمادية ضخمة .

ووجود قوة واحدة يجعل المعلم الثلاث ان لم يفلت إلى نفسه ويعتمد على ذاته سيخسر هذا المعلم لظلمة بالغير للوجوبين فيه ولذا وجود قوة واحدة معناه ان لم تتخذ كل بلاد المعلم الثلاث طريق الاعتماد على الذات .

وكما كان مكتوبا في إحدى المجلات ان القوي ياد المعلم في كل البلاد التي تشتري السلاح ؟ والثروة والصنف والمعرفة في كتاب محركات القوة وهو ان ثورة الذات ستكون قوة المعرفة وليس في القوة العسكرية ولا ثورة البارول ولا قوة أي شيء مادي للمعرفة تاليف كل شيء ولكن في حرب الخليج ظهرت ذلك بوضوح ..

فقط الذي سيكون بعد عام ٢٠٠٠ ليس الذي له عضلات وليس من معه مسدس ، القوي هو من سيفيق معلومة المعرفة لأن لم تلق في حياتنا هذه وانما بغضلة المعلومات الجديدة وزيادة المعرفة للمستقبل مطلق . وإن القنا أصبح الآن عندما فرصة . ومن لم يقدم في العلم هو بين مع ومع بين معرفة ومعرفة بين فكر وفكر وقد انتهى عهد القوة وعهد العنف ومهما لويت دولة من قوة ان تستطيع ان تتفوق على دولة لديها المعرفة .

### التشخيص طبيعيا نفسي

وفي نهاية حديثي مع الدكتور عكاشة الحلال بالقضايا والمشاكل وافراض المصري تيسر إلى خفي ان اسأله : هل لكل طبيب نفسي كما يقال طبيب يعالجه نفسيا هل تتعرض أنت لاضطرابات نفسية ؟

— قال : كان هذا موجودا في اولئك هذا القرن عندما كان التحليل النفسي متكاملا في رايته فرويد وكان يقول لكي يستطيع الانسان تحليل شخصيته يجب ان يعرف الكلي من سمات شخصيته وعلمه وصراعاته النفسية حتى لا تؤثر في العلاج . وكان في هذا الوقت لا يوجد في الطب النفسي إلا علاج التحليل النفسي ومن لم كانت الفترة في أي انسان لكي يتخصص في التحليل النفسي يجب ان يمر بفترة تحليل ذاتية مع فهم مسألهته ولكن عندما









أخر ساعة

المصدر :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ نوفمبر ١٩٩٢

تتبع الطب النفسي ومثل العلاج للكيميائي والكيميائي والعلاج السلوكي والعلاج النفسي غير التحليل وهو السائد في العلم الآن . إذ إن العلاج التحليلي يختلف تدرجياً وأحياناً لا يرى تأثيره إلا في بعض الحالات بحثاً عن الحكمة السينمائية ! العلاج النفسي الآن علاج نفسي مباشر معزول إذن لا يوجد علاقة أو ضرورة إطلاقاً أن الطبيب النفسي يجب أن يحل نفسياً لأن معنى ذلك أن الجراح يجب أن يقوم بجراحة له حتى يكون جراحاً إذن هذه حكمة مطلوبة لبعض الحالات في الشخصية ومحتلفة أن الفرد المريض نفسياً لا يتخصص في هذا الفرع لأنه لم يصل إلى فهم نفسه حتى بعد دراسة هذا الفرع .

أما إذا للطبيب النفسي مريض وهو يشروعه الحق أن يلقى ويكتب ويصحب يأتي مريض فلا يوجد أي غشاشة في أن يذهب لعلاج عند زميل وأنت اليوم بعلاج بعض من هؤلاء الأطباء النفسيين واستجابتهم تكون جيدة . فلا يجب أن ننظر للطبيب النفسي على أنه انسان قسوة وبغالة لا يعنى من أي شيء أنه بشر يتكلم ويعاني واعتقد أنني إذا أصبحت بائعاً والاعتكاف سألهم لأحد هؤلاء !









## رؤية أمريكية للمتطرف الدينى فى مصر

□ فرق أصولية تبدأ بالافتعال وتنتهى بالمشايخ

□ مشكلة الحكومة أنها جعلت المصريين مشاهدين لا مشاركين

□ ادعاء فساد المجتمع بلا دليل ، الهدف منه السيطرة السياسية

□ العدالة الاجتماعية والغرب والقومية العربية وأمريكا وإسرائيل

مداخل المتطرفين للتعريض ضد الدولة المدنية

مصر هى بيت العقل .

والعقل هو الاختيار .. والاختيار هو الحرية .. والحرية عكس الإرهاب والفساد والظلمة .. الحرية

غير الجنازير والسنج والقتل باسم الدين .

وعندما يتراكم المبدأ على بيت العقل ، ويخف عليه غفن الطحالب البحرية ، لابد أن ينتبه العالم

ويتساءل : ما الذى يجرى فى مصر ؟

لابد أن تصور كاميرات الاخبار التلفزيونية جرائم الاعتداء على السياح .. وأن يحتل الإرهاب

الفتاحيات أشهر والقوى الصحف .. وأن يضع الباحثون والأكاديميون الكتب المحترمة عن هذه الظاهرة ..

ظاهرة التطرف الدينى .









٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات

## عرض : عادل حمودة

تأليف : باري روين

ترجمة : صبحي مشرفي

الناشر : ماكميلان - لندن

واخر هذه الكتب عنوانه صريح ومباشر : «التطرف الإسلامي في السياسة المصرية» .. ومؤلفه باحث أمريكي متخصص في «الإرهاب السياسي» هو باري روين .. يعمل في «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط» .. ويحاضر في جامعة «هيوستن» .. ويكتب في أهم الصحف الأمريكية مثل «واشنطن بوست» و«لوس أنجلوس تايمز» .. وأهم مؤلفاته : «ثورة حتى النصر» عن منظمة التحرير الفلسطينية .. و«ديكتاتوريون عصريون» عن نظم السلطة في العالم الثالث .. و«القوى العظمى في الشرق الأوسط» .. و«الدول العربية والمشكلة الفلسطينية» .. وقد قبلت باري روين وهو يجمع مادة الكتب

لحساب هيئة «أوركلااند كوربوريشن» وكان يبدأ شخص ثالث هو ريموند ستوك الذي تولى ترجمة عشرات من الدراسات والمقالات التي نشرت في مصر عن التطرف الديني .. وكان يصيبي منها كثيراً .. ويظهر ذلك بوضوح في لقائه للرجل .. وفي ذلك اللقاء سألت المؤلف :

● لماذا مصر بالذات ؟

فعل :

— لأنها أهم دولة في العالم العربي .. ولأن مشكلتها كثيرة .. وهي مشاكل أدت إلى ازدياد قوة الجماعات الإسلامية إلى حد اغتيال رئيس الدولة في أكتوبر ١٩٨١

وقد وجدت تبريراً بهذا المعنى في التكتيلية الكتاب الذي نشرته دار «ماكميلان» البريطانية ..

التي لا تكثر سوى الكتب الميضية الجادة .. وفي القائمة تقرا أيضاً :

بنظرة سريعة للأصولية الإسلامية اللووية في مصر نجد لها فكرة على خلق الإرهاب .. والاضطراب .. وهز النظام المدني .. ولكنها عاجزة — في الوقت نفسه — عن إسقاط الحكومة .. إن البحث الدقيق في إيديولوجيات الجماعات المتطرفة .. يكشف انقسامات عميقة فيما بينها .. ويؤكد أن فكرها المتشددة لا تلقى قبولاً من الغالبية العظمى من المصريين .. وهذه الموانع تحرمها من الاستحواذ على القوى السياسية الأخرى التي ترفض القتل والحرق والعنف .. ومن غير المحتمل تخطي هذه الموانع في ظل القيادة الحالية للأصوليين

وهناك أربع قوى نشطة في مصر ترابع لواء الأصولية :

١ - الإخوان المسلمون .. وهم يحاولون انتهاز استراتيجية إصلاحية — بعد الضغوط التي

تعرضوا إليها — ويؤمنون انفسهم اليوم بقوة معقولة للتوسيع لقاعدتهم .. ولكن شرعية وجوهرهم .. وهم منظرون .. ويمكن المال .. وتنظيمهم السرى العسكرى لا يزال قديماً .. وإن كان متزوج السلاح .. والسلاح يسهل الحصول عليه في الداخل .. أو تهريبه من الخارج ..

٢ - الجماعات .. وهي تنظيمات متنوعة .. تعمل في الخفاء .. وتبحث عن ثورة عنيفة .. لا تخلو من الدم والفسوة .. وهذه التنظيمات منقسمة على نفسها .. وبينها وبين الحكومة تزيح من العنف المتبادل ..

٣ - الجمعيات : وهي منتشرة في كل مكان .. بعضها ياقوه دعاة لهم حضور وتأييد مبالي على الناس .. ولهم آراء مختلفة .. وهدفهم البقاء .. والاستمرار عتداً .. لذلك فهم يتحاشون الصدام مع

أربع قوى  
نشطة  
ترفع لواء  
التطرف

الجماعات  
منقسمة  
وتبحث عن  
ثورة عنيفة









هل يمكن أن يتغير موقفهم من معلومات السلام العربية - الإسرائيلية .. وهل من المحتمل أن يتزايد نفوذهم .. لم والأهم : هل يمكن أن يحصلوا على السلطة ؟

٢٢ : السلطة هي المحاور التي يتحرك عليها

الكتاب : المتوسط الحجم ، والقطع ، ولا يزيد عدد صفحاته على ١٩٠ صفحة

لكن : قبل الإجابة ، يتوقف المؤلف عند عوامل تقدم الأصولية .. ويحاول تقديمها ومعارضةها .. لما للعوامل الأساسية التي تؤثر على الأصولية في مصر ، فهاهنا أن المصطنع يمثلون ٢٩٠ ، والقيمين يرفضون الدولة القبلية يعرفون جيداً أنه ليس من الحكمة التعبير عن آرائهم بصوت عال .. إن الإسلام يحترم كاسس حياة المصريين .. والفكر العربي لنور وتعلم الإسلام غير مسبوح ، وغير مذهب سياسي .. وحتى المسلمين الذين يعتبرون أنفسهم ورعين نجدهم وأحياناً تماماً بدور الذين الحال في حياتهم أو في المجتمع ، وفلبينهم لا يرغبون في دولة ثورية إسلامية مثل إيران .

ويرتكب الأصوليون على قوة الإسلام عكس ونظام ويقولون إن القيم الحالية أفضل من تلك المستوردة من الغرب .. ويحاول الأصوليون إيهام المصريين بأنهم غارقون في الفساد الخلقي ، ولكن .. لا أحد من المصريين يعتقد ذلك .. فالإسلام هو قاعدة العادات والتقاليد في حياتهم .. ولا يزال هو القانون الأعلى الذي يحدد علاقة الرجل والمرأة .. ويحدد هيكل الأسرة .. والميراث .. والأحوال الشخصية .. والعدالة الاجتماعية .

ومن ثم فإن ادعاء أصول بساط المجتمع ، هو ادعاء بلا دليل ، الهدف منه مزيد من المبررات للاستيلاء على السلطة .. بعد أن نزل الأصوليون إلى ملعب السياسة .. وأصبحوا قوة إيديولوجية تحول أن تملأ الفراغ القومي ، لذلك راج يتبع بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. لقد خلقت الهزيمة فجوة إيديولوجية ، ملئت البعض نحو الأصولية .. لسد الفجوة ..

ويقول د . سعد الدين إبراهيم : إن هيوط النظام الناصري جعل المصريين يفهمون فسبب الفشل والمشاكل التي خلفها . وإحدى هذه المشاكل العودة إلى الماضي لعله يساهم في فهم الحاضر ، والعودة إلى الدين إنقاذهم من الأمم واليابس

ويضيف : إن هناك مسائل فتح إلى ظهور الأصولية ، يمكن التعبير عنها على النحو التالي :

النظام .. أما البعض الآخر فيلقوه أصوليون يصنعون المجتمع بفجالية .. ويعتبرون ثقته علماً .

٤ - رجال الدين : وموقفهم يفضل جانب الحكومة ، ويرفض المتطرفين والفكرهم ، وهم لا يتوافقون بالضرورة مع المتطرفين .

إن الأصوليين في شك من الغرب وإسرائيل ويتلونون إلى غير المصطنع عدة باعتبارهم قوة ضد الإسلام ، ويعتبرون الثقافة الغربية تخريباً للحياة التقليدية في مصر .. ويفرغ من عقل الأصوليين للسياسة الخليجية ، فإنهم يرتكزون اهتماماتهم على المسائل الداخلية .. إن شعورهم الأساسي من الولايات المتحدة وما فعله داخل البلد .. ويعززون لها تصير على الحكومة . ومن الواضح أن الحكومة المصرية تدفع رجال الدين المتطرفين .. وتسمح المعارضة بالعمل بشرة لا تعتمد حدوداً معينة .. وفي الوات نفس تهمب المتطرفين - الذين يستخدمون العنف - بمواقف صارمة .

ويعلم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه مصر ، وتأثيرها على مستوى المعيشة ، فإنه من غير المحتمل قيام حركة أصولية خطيرة في المدى القصير ، ولا في المدى المتوسط .

هذا هو تقدير المؤلف .. فهل يقع رايه بعد العمليات الإيجابية شبه اليومية التي يقوم بها المتطرفون الآن ؟

لا إجابة عن هذا السؤال الذي افترض نفسه مؤخراً .. الإجابة التي يقدمها الكتاب ، وفكره في تفاصيلها ، كانت على مجموعة كبيرة من الأسئلة

يرجعها المؤلف في البداية .. مثل : هل الأصوليون المصريون قانونيون على عمل جماعي ، أم أنهم منقسمون على أنفسهم ، ومختلفون في المسائل الدينية والسياسية ؟ هل يمكن أن يبرز الأصوليون القانونيون للنظام بشريعة التعبير عن الإسلام ، أم أن رجال الدين المؤيدين للحكومة سيجعلونها ؟

هل يمكن أن تتحول عناصر متشددة من الأصوليين من الثورة إلى الإصلاح في مقابل بعض التنازلات الحكومية ؟

ما مدى قبول الجماهير للحركة الفكرية الدينية الأصولية ؟

هل سيفقد الأصوليون في موقف المعارضة من الولايات المتحدة ، أم أنهم سيبعثون مواقف أكثر صراحة منها في المستقبل ؟









## للنشر والذمات الصحفية والهملومات

التاريخ :

٢٠٢٠ نوفمبر ١٩٩٩

وبريا يمدح للمصريين الدور الديني والتميز  
لا يرغبون أن يفرض ذلك عليهم في حياتهم  
الخاصة :

يضال إلى ذلك أن الأصوليين أنفسهم مقسمون  
فيما بينهم حول معظم الأمور .. الفقية ..  
المتكلمين .. الأصوليين .. وأحياناً الأكثر .. وإذا  
استمر الوضع هكذا في المستقبل لن يكون هناك  
أي اتفاق بين الجماعات الأصولية ..  
وبينما خلقت التفرقات الانقسامية  
والاجتماعية مضاعف لصالح الأصوليين .. فإنها في  
الوقت نفسه جعلت الأمر صعباً بالقضية لرغبتهم  
في الحصول على تأكيد كبير .. والتقلب على  
مقاسيهم .. فك أدت هذه التفرقات إلى مزيد من

الدعم للنظيم الفارسية .. وهي قيم لها القدم واسعة  
في مصر .. وهناك أيضاً جماعات لها مصالح  
تتعارض مع الممارسات المتزايدة للأصوليين .. مثل  
الأكاديميين .. المثقفين .. شابة الدولة .. كبار  
الموظفين .. ضباط الجيش .. ورجال المال والأعمال  
وأصحاب الحرف ..  
وهكذا ..

أصبحت الأصولية عاملاً مهماً في مصر .. لكنها  
لا تزال قوة صغيرة .. ومع هذا لا يجوز التقليل من  
شأنها .. إن بعض المسألة والمثقفين يشعرون  
بالهلع من أن تصبح مصر هدفاً للمتطرفين ..  
ويقول فؤاد عيسى : إن الإسلام فو أهل في علم  
مراه بالعزلة العسكرية والمصاحب الانقسامية ..  
إنه .. مرحلياً .. يقدم حلولاً تبدو سهلة .. ولولها  
الزهد والإيمان .. بعيداً عن التفاصيل .. ويضال  
إلى ذلك دعوة الناس إلى التحكم في حياتهم .. وهذا  
عكس التوجه الرسمي للدولة التي حاولت  
للمواطنين إلى مشاهدين .. غير مشاركين .. يلقون  
بأحلامهم على السلطة في وقت تعجز فيه السلطة  
عن تحمل المزيد من الأعباء ..

إن المصريين يعيشون في حالة من الارتباك وعدم  
الاستقرار النفسي .. والمستقبل بالقضية لهم غير  
معروف .. وهذا ما يجعلهم يبحثون عن شيء  
يخفف من تشتتهم .. ويجعلهم أكثر تماسكاً  
مما هم عليه الآن

ويستمر الأصوليون هذه الحالة استمرا  
سياسياً .. وكان الإخواني الحروف الشيخ صلاح  
أبو إسحاق قد عرّف على هذا التوتر كثيراً .. عندما  
قال : « إن مصر تعيش على وجود منذ ثورة يوليو  
١٩٥٢ .. ولكنها لم تحصل على شيء إلا خيبة  
الآمل » .. وقال أيضاً : « إن متابعي الانقسامية

١ - السؤال : الاجتماعي .. وهو هل النظام  
المصري الحالي يقدم العدالة الاجتماعية .. والفرص  
المكافئة بين المواطنين ..

٢ - السؤال : السياسي .. وهو يحدد مصلحة  
الديمقراطية وللشركة السياسية وحقوق  
الإنسان .. وهم من المصريين في هذه المسألة ؟  
٣ - السؤال : الوطني .. وهو هل يحافظ النظام  
على الاستقلال .. ولجنوب الوصايا الأجنبية ..  
ويجب أن نذكر أن الأصوليين يعارضون

القومية .. ولأنهم يقولون إن الدولة التي يتحكم  
فيها غير إسلاميين لا يمكن أن تكون إسلامية ؟

٤ - السؤال : القومي .. وهو يبحث عن دور  
مصر في العالم العربي .. وبحقيقة التعامل مع  
إسرائيل ؟

٥ - السؤال : الحضاري .. وهو موجه إلى التوازن  
النسبي بين الحياة الغربية والحفاظ على التقليد  
التاريخية ..

هذه المسائل للثورة فرضت على مجموعات  
مختلفة من المصريين أن تقرر موقفها لدور الإسلام  
في حياتهم وفي مجتمعهم .. وتتسل هذه  
المجموعات : المصريين الفاضل من الإخوان ..  
طلاب الجامعات .. الطبقات المتوسطة من التجار  
والمصريين الذين يولجسون تحديات التحديث ..  
المهاجرين الفقراء من تريف إلى لندن .. ورجال  
الدين الذين أزعجهم نمو الفكر العلماني .. وتهديد  
الأصولية في باد يرواها مثل هذه للثقل بدا  
الإسلام مثل حلقة وصل قوية بين ماضي عريق  
ومستقبل مثالي

لكن .. على الجانب الآخر كانت ولا تزال هناك  
عوامل تحد من جاذبية الأصولية .. فبينما يقبل  
الجموع الإسلام كفضى فاضى .. فإن الدولة  
وكتلك جموع المصريين لهم نصيبهم الخاص لهذا  
العنصر .. إن إسلام جموع المصريين أكثر رحمة  
والقصر صرامة من إسلام الأصوليين .. ويسبب هذا  
الاختلاف يحدث الصراع في الحياة اليومية  
ونتيجة هذا الصراع .. فإن الأصوليين يرغبون في  
ترجمة تفسيراتهم الدينية إلى قوة سياسية ..

وإن الحقيقة .. فإن الأصوليين ليسوا  
تقليديين .. فالتكريم ليس لها سوابق .. وإن  
أدعوا غير ذلك .. وتتعارض هذه الأفكار مع التيار  
الرئيسي والتاريخي لعظم المصريين .. وعلاوة على  
ذلك .. فإن مقاربة المصريين الحضارية غالباً  
ما تتعارض مع ما يبيح الأصوليون إذ فرضه ..









والشعف العسكري والتوتر الاجتماعي . كل ذلك  
سببه غياب الديمقراطية . .

وليس الأمر بهذه البساطة .. ولكن هذه  
البساطة مطلوبة لتحريك الناس وجذبهم نحو  
الأصوليين .. إنهم يستخدمون معاني الناس  
استخداما سياسيا . فله الوصول إلى السلطة ثم  
الرجوع عن كل الوعود والبحث عن مبررات  
جديدة للثقل في حل المشاكل المزمنة .

وبالطبع ، فإن كل المسلمين يحترمون الإسلام  
وتعاليمه .. ولكن هناك عدم اتفاق في تفسيره  
كما يجب .. وهذا يوضح اللجوة بين النظام  
والأصوليين من جانب .. وبين الطرق الأصولية  
بعضها لبعض من جانب آخر .. إن الإسلام  
واحد .. ولكن .. لكل يسره ويستعمله حسب  
هواه .

وبعد هذه المقدمة التي طالت نأمل في  
التناقص في العدد القادم .







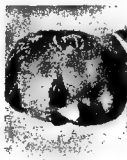


المصدر : روزان سف

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠ شهر ١٩٩٢

روية أمريكية للتطرف الدينى فى مصر

# الإخوان عبد الناصر والسادات!



- القومية العربية والإصلاحات الاجتماعية وشخصية عبدالناصر أسباب أدت إلى أقول نجم الإخوان فى الخمسينات!
- بعد حسن البنا لا يزال الإخوان يبحثون عن قيادة!
- أفرج عبدالناصر عن الإخوان ودفع مرتباتهم بأثر رجس .. ولكنهم أصروا على إسقاطه









ولدت الجماعات الأصولية المصرية في أكلبس فيلر .. وسعت للتفشي في الجبر والرمك .. وبين حصار وحملات إحيانا بعض النجاش والأزهار . لقد بدأت هذه الجماعات دائما في أوقات كان ثوب الحرية فيها يمتلئ باللقوب التي سعوا إلى سدها .. وراحوا يفرضون على النظام السياسي السبع في طريق واحد .. غير مزبورج .. وبلا عودة .. ومن لم انتهت الجماعات

|        |                 |
|--------|-----------------|
| عرض    | عادل حمودة      |
| تأليف  | باري زوين       |
| ترجمة  | صبيح مشرف       |
| الناشر | ماكميلان - لندن |

الأصولية إلى الذوم في احتضان السيف . هذه التهيئة جعل إليها يرى دوين في الفصل الأول من كتابه الجريء « التعريف الإسلامي في السياسة المصرية » وهو الفصل الذي يستعرض فيه التاريخ المعاصر للأصولية ، في بلدنا . ويخلص يقول مؤلف الكتاب .. الذي يحتج باحترام وتقدير في أواسط صنع القرار السياسي في الوطن . إن تطور الجماعات بأصولية الإسلامية في مصر لم يكن نجاشا دائما فقد .. ونحن عن يفرهم لإخفاق والرفض والتعسف الحكومي وعدم موازنة



حسن بيا



الشيخ اللحى

المجتمع أيضا .. وبينما تتفتح الأصولية بقاعدة من الدعم في مصر .. إلا أنها لم تتفتح أبدا من الاندماج سياسيا .. أو الحصول على السلطة .. ولا مناصب عديدة .. عبرت السلطة هذه الجماعات بسبورة .. ولأن الوقت الذي تعال فيه حكم مصر يتطرق مع تهديدات الإسلام السياسي . الثوري .. وإلزام كثر .. يدينوا الاحترام للدين . وهووا يتجهون باتجاهه .

ول الأرمينيون والخبسينيات كليات للتعليمات الأصولية التي .. والظفر . وكثيرا انشأ .. من أي وقت آخر .. ولأن الخبسينيات والسليبيات نجح جعل عبدالمجيد في تعليم الإخوان المسلمين وتنتج عن ذلك خيرات نفسية سيئة . جعلت هذه الجماعة في حالة من الخوف وعدم الجراءة بعد ذلك .

وسمح السادات بأجواء الإخوان في السبعينيات ، وظهور موجة جديدة من الأصولية امتدت إلى الجماعات الثورية المتطرفة .. التي كبرت وسعت إلى أساليب الحكومة . فلم يتردد السادات في قمع المظاهرات ، الذين تمكنوا من

الانضمام .. بإغتياله .. وعندما بدأ مبارك حكمه









## المصدر : روز اليوسف

## للنشر والذات الصحفية والهملومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

البكباشي جمال عبدالناصر.. سكت ابيولوجية شعبية جديدة .. القومية المصرية .. والاشتراكية .. وتراجعت الاصولية .. وانكمشت .. وثواري الإسلام السيفي .. وقصر الاصوليون بقبائس من الوالع الجديد الذي

تمنى هيفة من التعيش مع الإخوان وجعلات الملوحة المحفلة .. وصبح لؤلؤه بالعمل السياسي .. ولكن بفرط تجنب العنف .. وعدم تجاوز الحد في الهجوم على المستولين . □□

جعلهم عاجزين عن الوصول إلى السلطة . وعلى العكس .. تبحر النظام الناصري في مد جذور عميقة داخل الجيش والمؤسسات الهامة الأخرى .. وقام بإصلاحات عريضة ، مدخله قاعدة جماهيرية كبيرة ، وشكلت الضمير القومي لأجيال متعاقبة من المصريين .. وخلقت أيضًا مصالح واتجاهات معكسة لحركة الاصولية .

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين دائما أهم الجماعات الاصولية في مصر .. لمسها حسن البنا في سنة ١٩٢٩ .. ولتحت بسرعة في الثلاثينيات .. وضمت مئات الآلاف من الأعضاء ، وحلبيهم السلاح ، ولقاعدة قوية داخل الجيش والشرطة .. وفي مواجهة تلك الحركة ، القوية ، كانت الحكومة ملكية ، وضعيفة ، وغير محبوبة .. فكان أن اخترق الإخوان مؤسسات الدولة .. وتغلغلوا إلى داخل المجتمع .. ولم يترددوا في تنفيذ التتليم السري ، أو الجناح العسكري ، الذي كان مسئولًا عن العمليات الإرهابية التي قاموا بها .

إن صورة المستقبل لم تكن واضحة أمام جمال عبدالناصر في سنوات حكمه الأولى .. واختلف الإخوان في كيفية التعامل مع النظام الناصري الجديد .. هل يجهلونه إليهم ، أم يسلفونه ، وبالإضافة إلى مواجهته سلطة ديكتاتورية عسكرية ، كان الإخوان في حالة من الضعف

وبحلول عام ١٩٤٨ ، لعب الإخوان دوراً في جمع التبرعات ، وإبرار السلاح ، وإدارة معسكرات التدريب ، وإرسال المتطوعين إلى الحرب في فلسطين .. وفي ذلك الوقت وصل عدد الأعضاء إلى نصف مليون .. طلبية وعمل وموظفون كانوا يمشرون الاجتماعات ، ويبدفون الفكر الجماعة .

الداخل .. وبعد موت البنا لم يظهر لآل قوى ، أو مؤثر بدرجة تكفي لتوحيد الجماعة .. وإيضاً كان الإخوان ينقسمهم القدرة والتنظيم لإحداث ثورة .. وقد بلغوا إلى مدى تقبل الجماهير لهم .. وقللوا من أهمية القوة العسكرية وجلائية الفكرة القومية ولم يتحرك عبدالناصر ضدهم على الفور والحقيقة هم الذين بدأوا التحرك ضد .. وكان ذلك يعد معاهدة الجلاء التي وقعتها مع بريطانيا . والتي بمقتضاها تنسحب بريطانيا عسكرياً من منطقة قناة السويس . مقابل أن تحترم مصر المصالح التجارية والاستراتيجية لبريطانيا في الشرق الأوسط . كانت المعاهدة في المفهوم الناصري - شبيهة بمعاهدة كسب بيليد التي وقعتها السادات فيما بعد . وقد قام حسن الهضيبي مرشد الإخوان باستهجان المعاهدة في

ولقد كان الإخوان يستفهمون العنف دائماً ضد السلطة .. وقد ارتفعت مزجة العنف والمواجهة المسلحة في عام ١٩٤٨ ، ولتأه حرب فلسطين .. فكان أن حلت الحكومة التتليم .. ورد الإخوان بقتل رئيس الوزراء في ذلك الوقت محمود فهمي النقراشي .. فرفضت الحكومة درجة التتوير وأصبرت أمراً بالاعتقال حسن البنا في فبراير ١٩٤٩ .. وبدأت موجات من العنف المتبادل بين الحكومة والجماعة . واعتقل خلالها الآلاف من الإخوان .. فوسلوا إلى معسكرات خاصة .. وحكم بالإعدام على ثلثي النقراشي .. وحكم على ١٠ آخرين بالإشغال الشاقة المؤبدة .. ثم قام الملك فاروق بتشكيل حكومة جديدة الرجعت عن المسجونين .

خطب علني في أغسطس ١٩٥٤ ، وطلب بإبائتها . ورفض عبدالناصر .. وقبض على الهضيبي . وتضمن على المعاهدة في أكتوبر البنا وبعد أسبوع انفجر صراع في حادثة كانت نقطة تحول في تاريخ الاصولية المصرية . لينبنا كان عبدالناصر يلقي خطباً في المندية بإسكندرية . أطلق لحد الإخوان لملغية اعتراف نارية عليه . ولتأه تلك الأزمة . اسكت عبدالناصر بزملاء الأمور . وتحركت بسرعة لتتبع مقاصدهم .. وأعدم ستة من الإخوان .. وحكم على الهضيبي بالإشغال الشاقة

وعندما قامت الحكومة بشر حملة ضد الوجود العسكري البريطاني في منطقة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، لعب الإخوان دوراً في ذلك .. ومرة أخرى - بعد عام ١٩٤٨ - حصلوا على شرعية وطنية .. سولت للقيام بعلاقات قوية مع ثواري السادات وولفه في تنظيم الضباط الاحرار . وعندما قامت الثورة في مصر ، في يوليو ١٩٥٦ ، استأقوا الحثيثاء الاحرار - وأيس الإخوان - على السلطة . وأرسل الملك إلى القلي .. وتحت وكسة









المؤيدة .. وحكم على أكثر من ٨٠٠ إخواني بأحكام  
مذبذبة .. وسجن حوالي ٦٠٠٠ آخرين بدون  
محكمة .. واختفى تشليل الإخوان بين عشية وضحاها ..

وليس القمع وحده السبب في الول نجم الإخوان  
والاصولية الإسلامية في الخمسينيات .. ولكن  
قدرة عبدالناصر في ملء الفراغ بالقومى العربية  
والإصلاحات الإجتماعية وتحرير الجماهير  
وشخصيته القوية والمحبوبة .. لقد حلت القومية  
العربية محل الأيديولوجية الاصولية كحل لمشاكل  
مصر .. ولم يتمكن الإخوان من منافسة عبدالناصر  
لما قدمه من إصلاحات حقيقية وحملات روحى  
وتجاذب باهر ..

ولم ينس الأحياء من الإخوان فترات السجون  
الطويلة .. ولقوا يشعرون بالهزيمة في مواجهة  
قوة الحكومة وجاذبية القومية ..  
و جزء من المشكلة له علاقة بقيادة الإخوان ..  
فسيما كان حسن البنا شخصية مؤثرة لها  
حضور .. فإن الذين خلفوه تواروا في ظله .. ولم

يكن أحدهم يمتلك مهارة المناورة .. ولا المصوح  
للسلطة .. مثل جمال عبدالناصر .. أو الخومينى ..

□□

وخلال عقد من السجون أو النفي دخل الإخوان  
في منازعات حامية .. قادت إلى انقسامات عديدة ..  
وأصبح الإخوان في مأزق .. فإذا حاولوا محاربة  
عبدالناصر القائد المحبوب .. فإنهم لن يتمكنوا من  
شق طريق لهم بين المصريين الذين كانوا يحبونه  
حقبة .. ولم ينس النظام قدرة الدين وأهميته ..  
لقد زادت المساجد بعد الثورة والقيمت محطات  
للإذاعة الدينية .. وأقيم المؤتمرات الإسلامية .. وجمع  
البحوث الإسلامية .. وصدر قانون تطوير الأثر  
( الجامعة التشريعية ذات الأثر التعليمي )  
وأصبحت مادة الدين إجبارية لا يجوز التراجع  
بدونها في الامتحانات ..

لقد قام عبدالناصر لم خليفته السادات بتفويض  
الاصولية من الخطأ الدينى .. ولم يتمكن  
الاصوليين من الانتعاش بانهم يجاربون من اجل  
الدين الإسلامى ضد قوة النظام العصرية  
والعلمانية .. لقد كانت المسألة الحقيقية في  
الصراع بين عبدالناصر والإخوان هى .. من يتحكم  
في السلطة ؟

□□

وفي عام ١٩٦٤ .. ألجج جمال عبدالناصر - الذى  
عانى في هذه الفترة - من الإخوان المسلمين في  
علو عام .. وحاول ناصر .. كما فعل السادات بعد

عقد من الزمان - استعمال الاصوليين في التصدى  
للمصريين .. وعاد الإخوان إلى وظائفهم .. ودعفت  
موتيلاتهم بالنز رجى عن فترة سجنهم ..

ولكن .. في ذلك الوقت قام سيد قطب المفسر  
الإخوانى .. علانية بتحدى نظام عبدالناصر ..  
ووصف ذلك النظام بأنه جاهل .. وثنى .. وغير  
إسلامى .. وأضاف : « إن الذين محمد ليمص نظام  
عبدالناصر المبني على القومية بأنه نظام ..  
فلسف .. »

وبهذا المنظور طالب سيد قطب بتابعه بإسقاط  
نظام عبدالناصر .. وطالب المصريين بعدم إطاعة  
أول الأمر والحكام .. وأندت هذه الفكرة  
الاصوليين بالأيديولوجية الثورية .. ظهر تأثيرها فيما  
بعد في العالم الإسلامى ..

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٦٥ .. ألقى عبدالناصر  
خطاباً قرر فيه أن قوات الأمن اكتشفت مؤامرة  
لاغتياله وإسقاط نظام الحكم .. وأقرش على  
٢٧٠٠٠ شخص وحكم على الثلث في محاكم  
خاصة .. وعذب ٢٦ شخصاً حتى الموت .. وشنق ٣  
من القيادات هم : سيد قطب .. ويوسف حواس ..

وعبدالفتاح إسماعيل في ٢٩ أغسطس ١٩٦٦ ..  
وكشفت الحريات عن وجود خلايا للإخوان في  
الجيش والشرطة .. والقضاء المحاكمات .. كانت هذه  
التهامات بأن هذه الحركة قامت بمساعدة دول  
عربية معادية للنظام الناصري ..

الإخوان في التنظيم الدول الإخوان سميد رمضان  
غليظيا .. بلهمة للمعركة للحرب .. وكان يقم في  
سويسرا ..

وأدت هذه الضربة إلى اختلاله الإخوان تحت  
الأرض لمدة ٥ سنوات أخرى .. حتى وفاة  
عبدالناصر وتسلم السادات السلطة في عام  
١٩٧٠ ..

ومن المهم أن نتذكر أن تنظيم الإخوان المسلمين  
لم يشارك في عصر التنظيم السياسى اصر الحديث ..  
ووصم بعدائه للثورة .. واتهم مرتين بالتآمر القتل  
فلك الأمة للحبيب ..

وبیشما يرى معظم المصريين أن عبدالناصر هو  
محررهم وبطلهم القومى فإن الاصوليين يرون  
تنظيمه يبريريا .. غلطيا .. ويعد الإخوان كاذبة  
التيقظ مدعين أنهم دائما كفوا يؤيدون الثورة ..

□□









□□ في ١٤ مارس ١٩٧٦ سمح السادات بإتباع المنابر . وسمح للإخوان بإصدار مجلة

« الدعوة » .. وفي يناير ١٩٧٧ قامت أحداث شغب لارد على جهود السادات في تخفيض الدعم الحكومي على المواد الغذائية ، ولدت هذه الأحداث إلى شعور مزاييد بالآزمة القومية وزادت لفة الأصوليين بأنفسهم . وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الحكومة رغبة في التسلمح ضد نشاط الأصوليين ، وسلك رجال الدين الحكومة ، وقام الشيخ عبدالحليم محمود بإذاعة بيان في الرأسي اتهم فيه الإساءة بتدبير أحداث الضرب واستنكر هذه الأحداث ، ولكن مجلة الدعوة تهكمت على الحكومة لإتهامها الشيوعيين بتدبير هذه الأحداث وقالت المجلة : إن هذه الأحداث مجرد « ظواهر عادية لأوضاع مزمنة في كثر من قطاعات شعبنا » . وفي يوليو ١٩٧٧ ، خطب وزير الأوقاف الأسبق الشيخ حسن الكهسي ثم قتل بعد ذلك بيد جماعة

التكفير والهجرة وهي جماعة أصولية متطرفة . كان الكهسي قد انتقدتها علانية فاجهت عليه لطلب بالإفراج عن بعض كوالرها المقيوس عليهم . وقد شق خمسة من هذه الجماعة في مارس ١٩٧٨ ومن بينهم شكري مصطفى وحكم على الآخرين بأحكام طويلة في السجن .

في ذلك الوقت كانت هناك جماعتان من الأصوليين .. جماعة الإخوان التي ركزت على المنشورات والأكتيفيات .. وجماعة أخرى متعددة المصالح في الجامعات والصوامع تنتهج أراء سيد قطب الثورية ، وتؤمن بالعلم .. إن هذه الفصائل وصفت بالجماعات الإسلامية .. وقد برزت في وقت

وعندما جاء السادات عام ١٩٧٠ كان رجل عبدالناصر ينظرون إليه باستهانة وتصويروا أن من الممكن التحكم فيه ، ولكنه لم يكن على هذه الصورة ، وقام بالتحقق من اليساريين عندما تحووه ، وفرج عن الإخوان ومن بينهم المرشد العام ، وسعى لاستخدامهم ضد الماركسيين .. ولم يكن نشره للإسلام مجرد وصولية ، لقد كانت له صلات مع الإخوان قبل الثورة ، وكانت سمعته طيبة تسلمت حتى . ولدت هذه الصورة ، واستغلها أن يطلق على نفسه « الرئيس المؤمن » مع أنه كان عضوا في هيئة المحكمة التي عصفت بالإخوان والقشعر .

ولقد تعلم الإخوان من خبراتهم في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٥ ، وقاموا بمسئلة السادات في معرفته مع اليساريين حتى اختلقوا معه حول مجبرة السلام في عام ١٩٧٧ .. وكان للإخوان مبرراتهم في معارضة اليساريين .. وكانوا في ذلك الوقت مجموعات من المحالفين . من المهنيين والأطباء والمهنيين وعناصر أخرى من الرأسمالية ، وبعض رجال الأعمال ، وخاصة من المهجرين إلى دول النفط ، وقد قاموا بمسئلة السادات .

واشارت بعضهم في كتابة أجزاء من الدستور الجديد الذي نص على أن الشريعة هي المصدر الأساسي للقانون ، وكان الإخوان يريدون النص على أن الشريعة هي المصدر الوحيد للقانون ، وفي المادة الثالثة يقول الدستور : إن الشعب هو مصدر السلطات ، وحاول الإخوان إزاحة هذه المادة من الدستور وكانت مبرراتهم غير مطبولة .

وبينما تعيش الإخوان مع نظام السادات فإن بعض الصغار الفرج منهم قاموا ذلك ، وفي أبريل ١٩٧٤ ولد جيل جديد من الأصوليين ، على ذلك التاريخ قامت مجموعة صغيرة تطلق على نفسها منظمة التحرير الإسلامي ، بمحاولة لاختلال إستقرار

النظام ، بالاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية .

كان هؤلاء من أتباع صالح سرية وهو من الأصوليين الحارثيين ، ولد في فلسطين ، وكان يعتقد أن قتل الحكام « الكافرين » يسمح للمؤمنين أمام تطبيق الشريعة . وقد قبض عليه هو وأخواته ، ومن بين ٩٢ شخصاً كان هناك ١٦ طالباً بالكلية الفنية ولثلاث من البحارة طمحا لما جاء في القرآن الرضوخ . وفي حوالي ٣٠ ضابطاً من القوات المسلحة لتحتلهم مع التنظيم .









روز الي سب

المصدر :

للنشر والتخديمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

تعالى فيه مصر من مفكرات اجتماعية واقتصادية  
مؤمنة .. وهذه المفكرات - بجانب اسباب وحددات  
اخرى - زالت من حدة الصراع بين النظام  
والاصوليين ، وبقرغم من ان قرار السادات  
بالصلح مع إسرائيل قد خلف من مصاعب مصر  
الحالية ، إلا انه انار غضب الأصوليين ، وهجم  
الإخوان القومية ككعب يديده ، ومعاداة الصلح مع  
إسرائيل ، وشنوا حملة ضد تطبيع العلاقات مع  
إسرائيل .. وفي المسلسل ١٩٧٩ قام الإخوان  
بالتحالف مع اليساريين ضد النظام .

ويدل مرحلة جديدة من الصراع .

■ التفاصيل العدد القادم ■

عادل حمودة

















المصدر : المجلة

التاريخ : ١٠ - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

L احد العوامل الرئيسية التي يمكن ان تحاصر امتداد هذه الظاهرة. أما بالنسبة لسالة حقوق الانسان في مصر وانتهاك الشرطة لها فهذا رد فعل من جانب الشرطة تجاه بعض الاحداث مثلما حدث في اسبوط ومبيحة الشرطة حيث قتل المئات عقب مصرع السادات. وعموماً قد تحدث تجاوزات في عمليات الضبط والاستجواب من جانب الشرطة ولكن ليس معنى هذا تبرير اي خطأ من الشرطة. فالشرطة ليست معصومة من الخطأ ولذلك اطلب منها من جانبى تضبط النفس والالتزام بالقانون والا تكون قوة سيلة. وحول تقيمه لتجربة عدد الحليم موسى في الداخلية يؤكد اللواء ابو باشا ان كل مرحلة لها وزير خاص وتبقى ارجلته ظروفها الخاصة ومشاكلها وميراثها.









المصدر : دراسة رابطة الفيزيائيين

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٩٩٢

## جماعات الموت والعدالة المتوقعة !

في دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية على شريحة من طلاب الجامعات في الصعيد حول مفهوم التطرف لديهم تبين أنهم يلهونهم بالمعنى القوي وهو ، البعد عن الاعتدال ، كما أن هؤلاء الشباب لديهم صفات التمسب والاستمساك بالرأى ولو كان خطأ ، وهذا يجعل شباب الصعيد متطرفين لأنهم يلتزمون بالأفكار التي يطمنون إليها بدون منقذة جادة في أغلب الأحوال وتقول الدراسة :

« التطرف كظاهرة يمكن علاجه من وجهتي نظر اجتماعية ونفسية ووجهة النظر النفسية في التحليل ترى أن التطرف في الصعيد سببه فقدان التوازن والاتجاه نحو نموذج مثالي يختلف عن السائد وعزل الشخص لنفسه عن قيم وسلوكيات المجتمع بينما يرى الاتجاه الاجتماعي والسبب في ذلك الصراع بين الأجيال ، فالأباء يريرون فرض أفكارهم التي لم تعد تناسب العصر من وجهة نظر الشباب ، مع رغبة الشباب في البقاء صحتة مواقفهم .

وجاءت نتائج الدراسة تقول أن ٧٣ ٪ من مفردات البحث يقع عمرها بين ٢٠ و ٢٣ سنة وأنهم من أعضاء الاتحادات الطلابية بجامعات الصعيد ، أي أنهم أعلى درجة ليجابية بالمقارنة بغيرهم من الطلاب . فلاحظ أن ٥٠ ٪ منهم لديه القدرة على الارتباط بجماعات خارج الكلية فيما كان نشاطها سياسيا أو دينيا ، إلا أنه قد تبين أن ١٤ ٪ من عينة البحث فقد هي المشاركة في نوادي رياضية ٢٥ ٪ متماثلون مع الجماعات المتطرفة ، ١٠ ٪ فقط هم المنضمون لجماعات لتبليغ البواريات ويرى ٦٠ ٪ من عينة البحث ، أن الجماعات الدينية هي الوحيدة التي تهتم بالعلم ولها تقاليد الحفلة ١ ويرون أن البرامج الدينية التي يدرسونها بالجامعات غير كافية ، ويشيرون في قائمة أسباب للانحياز مع الجماعات الدينية أنهم لم يدرسوا المناهج الدينية بشكل مكثف طوال مراحل التعليم ، و ٦٣ ٪ من عينة البحث يعتقدون أن الجماعات الدينية يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا وخدمات للطلاب في الجامعات ويرى ٤٩ ٪ من عينة البحث ضرورة فرض الحجاب على المرأة و ٤٤ ٪ يرون أن هذه مسألة اختيارية .

ووضحت الدراسة أن الجماعات الدينية في الصعيد تستعد عناصرها من شرائح الفقراء والطبقة الوسطى وأغلبهم من الحاصلين على نصيب على كثير وتكلمهم من أبناء القرى ، وتقول الدراسة أن العنف وسيلة لتخديما الشباب المتنسي للجماعات الدينية كنوع من تحقيق الأفكار النظرية التي يقرؤونها ورجوتهم في ادخالها للواقع ، وإن احصل الطبقة الجامعيين في الصعيد بعدم وجود عدالة في توزيع الفرص جعلهم يشعرون بالظلم وأنهم بالتسليم للجماعات المؤثرة بالعلم يحتلون هذه العدالة المتوقعة .









المصدر : الوake

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠ ١٩٩٢

## الشرطة في مصر بين مصر الحديثة ومصر القديمة

بقلم : د. عبد العظيم رمضان

للحزن في كل المصراع الناشئ حالها بين رجال الشرطة وجماعات العبد السياسي التي تتلصق برداء الدين، والذي يفقد فيه ضباط شعبان بنامهم وحوالهم، وكفاد فيه هذه الجماعات دماء وأرواح كانت جديرة بأن تنال من الوطن ضد أعدائه بدلاً من أن تحارب الوطن نفسه - هو أن هذه الدماء والأرواح تشيع سدى وتحسرها مصر، وتستنزف الطاقة المصرية على المعاء والإنتاج في وقت ما أحوج مصر فيه إلى تكريس كل جهد وطاقة ضلكتها في اللحاق بالعصر. ولست أرى كيف تستهلك هذه الجماعات الطاقة المصرية على الإنتاج باسم الإسلام، دون أن تدري أن هناك في الجانب الشرقي من آسيا أربع دول، يطلق عليها اسم «المنور الأربع»، وهي كوريا، هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، تصدر من إنتاجها ما يزيد على ما تصدره ٤٤ دولة إسلامية، رغم أنها تتخاضل من حيث اللورد الطبيعية والتنمية، ومن حيث المساحة الجغرافية والكثافة السكانية إلى حد بعيد بالمقارنة بالدول الإسلامية ولا تزيد مساحتها على مجرد بقع على خريطة العالم - حسب التعبير الاستدلالي سامة غيث في بحثه القديم للحنور في جريدة الإصرام يوم ١٩٩٢/١١/٢٨.

كم وجدت لو قرأ أفراد الجماعات الإسلامية - وهم مصريون أو لا وغيرا - على أفعالهم هذا التحديق الاقتصادي الضيق، وأعطوا الفئزر في خططهم التي تستهلك الطاقة المصرية بلا جدوى، وتؤخر الاقتصاد المصري خطوات إلى الوراء - خصوصاً بعد محاولة شرب السمكة - بدلاً من أن تقدمه إلى الأمام.

بل وجدت لو صمكت لفكرة الوطنية والحماية الدينية هؤلاء الإصرام والبنابغ، حين يعمون أن هذه المنور الأربع، ليست دولاً إسلامية، بل هي دول دينية والبولية والكوثوسوسية والكلوسية في غالبية سكانها، ولكنها استوعبت نظم العصر الاقتصادية، كما استوعبت التكنولوجيا الحديثة، واستطاعت أن تحقق انتاجها بفخزو للعمورة، ويزيد على ما تصدره ٤٤ دولة إسلامية وسكنتها ٩٠٠ مليون مسلم!

وفي الوقت نفسه أود لو ترك هؤلاء الإصرام والبنابغ أنهم يعيشون في أديم دولة على ظهر الأرض - دولة مركزية تبسط سيطرتها على كل شبر من أرض مصر، وصلك من الخبرة الطويلة في مقاومة من يتحدى سلطتها ما لا هناك أية دولة أخرى، وبالتالي فتتجيب فيه معركة مع الشرطة معروفة سلطاً، للدولة ضلك جهوشا جرارة من الشرطة، كما ضلك أسلحة لا حصر لها من كالة الأنواع، ومهما تزايدت أعداد جماعات العنف فإن أمدك الشرطة تلوقها مكات بل وألوف لترات، ووسائل جامعات العنف مصنوعة وهي تحمل في الشقاء تحت الطريقة، أما وسائل الشرطة فهي غير مصنوعة وهي تعمل في العن لا ولا وهزار.

لقد عرفت مصر الشرطة قبل أن تعرفها فيه دولة أخرى في التاريخ كله، وكان أفرادها محل التقدير والإعزاز من الشعب، ففي كتاب الكواء الحكور بهاء الدين إبراهيم عن «الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة»، يورد أن الحكيم «أبي» نصيح أبنة بأن يكون على وفلق مع رجال الشرطة، ويقول له: «الخذ من شرطة شارعك صديقاً، ولا تجعله يثور عليك»، ويقول إن الوزير كان على رأس جهاز الشرطة، وكانت تعرض عليه القضايا الجنائية وعليه أن يجر الأبحاث ويعاينها، ويقوم بجولات في جهات مصر يتفقد فيها أحوال الخلل والأفارة. ولذلك كانت توجد تحت مبرقة الشخصى سفينة حكومية تنقله إلى حيث يشاء، وكان على الوزير أن يمثل









الوفد

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

امام فرعون، ليقدم له تقريراً عن حالة البلاد يومياً في عصره. وقد كانت اشاعة الأمن والقضاء على اللجrimين أولى واجبات الوزير. ويحدثنا في ذلك الوزير -دخ- في -م- -م-، الذي شغل منصب الوزير في النصف الأخير من عهد الملك الثالث، يقول:

«سواء كنت والفا أو قاعيا، فقد كانت عصا على كفتي ضاربا بها للهاجم. قضيت على عصابات اللجrimين في ليلة، صعدت للعتي، وأبقت اللجrimين على للاء واليايسة. ولم يكن عيوسا في وجه من قصصنا منطلعا، ولم يصده بل احتملته في ساعة غضبية. وخلصت الرجل الخائف من الشرس!»

ويقول اللواء بهاء الدين ابراهيم إنه من الغريب أن ترى في تلك الوقت البكر من الزمن نفس البهيبة والأتار التي نسمي لتجملتها اليوم جامعين، عن الشرطة في خدمة الشعب. ففي حين الوزير السابق عن نفسه يقول: «قضيت بين الفجر والفجر بالقسطنطين المستقيم، وخلصت الضعيف من القوى، وولدت في وجه غضب الأحمق، وسجلت الجحش في وقته، وقممت بحق للهاجم في سامعة، وكلفت النج وحميت المرأة التي لا زوج لها، وخلصت الابن الوارث مكان أبيه، وأمنت الرجل لسن وسخته عصا، وكمرت الظلم ولم أرتكبها، وجعلت الحزبين يخرجان من عتس متصالحين، ولم أشوه العتلة من أجل رشوة».

وقد لاحظ الدكتور بهاء الدين ابراهيم في كتابه القيم أن الدولة كانت تحتفظ بسجلات للمجرمين، وكان مقر هذه السجلات السجن الرئيسي. وفي هذه السجلات كان يقيد اسم اللجrim، والسبب الذي من أجله نخل السجن.

بل من الطريف أن مصر القديمة عرفت الشرطة البحرية، نظرا لأن النيل كان هو عصب اللواصلات في ذلك الوقت، سواء بالنسبة للطلقات الأفراد أو التجارة. ولا تتحدرت لقرصنة في حوض البحر المتوسط، ونزل بعضهم إلى شواطئ الدلتا للذهب والسرقة، اهتمت لذلك استحدثت قنصيات بذلك، ومن شتر حربيها للسواحل المصرية يطوف على شواطئ الدلتا كبحر صان من الدخ من مصر، ولا يصح بالمشغول في مصبات الأنهار الآلسف التجارية القنصية.

ويشبه ذلك إلى حد كبير عمليات نسل الزهاجيين من الحدود بين مصر وغيرها من الدول العربية لارتكب عمليات الخطف والإغتيال. وقد استخدمت الكلاب البوليسية في الحراسة في مصر القديمة. فهناك منظار مسجلة على جدران «دخ ذي، بين أسدا، برمت، ضل صفا من عسافر الزما وقد أخذ كل منهم بزمام كتيه، الأسر الذي يدل على استخفها في مطاردة أعدائهم وقبض عليهم. ومن مصر الدولة الحديثة على على الجدار الأيمن من معبد بيت اللولى بالقنصية، على نقش يمثل الفرعون رمسيس الثاني يضرب لبيبا، في حين كان كتيه يقبض على العدو، كما استخدمت الكلاب في القضاء أثار اللجrimين، فيحدثنا ديمونر الصقلي أن الكلاب كانت أبرزيس في بحثها عن جلة أوزوريس. ولهذه الأسباب كان الكلب من الحيوانات القنصية في مصر، ومن يقتلها عمدا يلاقى لوت جزاء وفناء. وقد بلغ من تكريم الكلاب التي لوح على قبورها ضال ما كان يقام على قبور الأفراد وكانت الكلاب تدفن غالبا بجوار قبور أصحابها.

وكان استخدام الشرطة لسجلات اللجrimين يتم على أعلى مستوى، ففي أحد هذه السجلات ترى قنصيين، تحدد في الأولى على أسماء لموص صفائق القنصين، والقنصية تشمل أسماء لموص الجبابرة. وهذا التمييز والطريقة بين هذين النوعين للقنصيين من الجرائم بوضيح أن التمييز بين اللجrimين حسب نوع جرائمهم كان مأخوذا به في السجلات الرسمية، وكان يرجع إلى هذه السجلات لمعرفة الفاعلين في الجرائم للجبهة.

ولا نستطيع أن ندخل في مزيد من هذا الكتاب القيم للدكتور بهاء الدين ابراهيم عن الشرطة والأمن اللقاني في مصر القديمة، لكن ما أورده به كافيا للبرهنة على ما نكره في بداية هذا المقال، وهو أنه في دولة قديمة مثل مصر، لها خبرة طويلة منها ثلاثة آلاف سنة في التعامل مع الجريمة والمجرمين، فإن النتيجة تكون عادة محسومة لحساب الشرطة. وهو ما يوضح أن الصراع الحالي بين جماعات العنف والشرطة المصرية لا شك من ورائه سوى املنا الطاعة المصرية التي يجب أن نكرها لدفع بلادنا على طريق القنص، في مصر أصبحت فيه «الدمور الأربعة» في جنوب شرقي أسيا تصغر من احتجاجا ما يزيد على ما تصوره ٤٤ دولة إسلامية.









## رؤية أمريكية للتطرف الديني في مصر :

# البحث عن الخوميني في حدائق القبة !

« لم تكن الثورة في إيران للتجديد بدون الخوميني .. بل إنها لم تكن لتتخذ مسارها المعروف بدون هذا الحضور الجماهيري الذي عرف به آية الله الخوميني .. »  
« ومصر غير إيران .. ففي الثانية هناك مؤسسة دينية تستطيع إلهام شيوخ من فئة الخوميني .. ويقول روبن : إن من الطبيعي أن تظهر مثل هذه الشخصيات في إيران ، حيث تسمح العقيدة والبيئة شديدة التنوع للشيعة بظهورهم أكثر مما تسمح به عقيدة وتكوين جماعات السنة في مصر .. »

وفي مصر تسير الدولة على المنحصر الرسمية الدينية العليا ، أكثر مما كان يستطيعه الشاه بهلوي في إيران .. ورغم ذلك بدا أن إكباتات نجاح التطرف في مصر تعتمد إلى حد بعيد على مثل هذه الشخصيات .  
« لقد كان الحجاب دعاية التطرف في مصر من هذا النوع .. الذي يمتلكه « كاريما » ، تحريك الجموع .. لكن نجاحهم كان مقصوراً على مستوى جماعات صغيرة من التابعين لهم .. الذين ثبتت طاعتهم لأوامر قائدهم من عزائمهم عن أية مؤثرات أخرى . »

ويقول روبن : إن بعض الدعاة في مصر متطرفون في نال دعوتهم للناس .. يعملون بأسلوب عشيق للطريقة التي يتبعها الفلاسفة

الهوميني .  
هل يوجد في مصر هذا الرجل ؟  
هل يمكن أن يصف أحد ذلك الشيخ الذي يجمع الجماهير بمجرد أن يصعد إلى المنبر .. ويحرك الناس إذا ما تكلم ؟  
هل يوجد هذا الإمام الذي يسحر المواطنين بحديثه ، ويستطيع إقناعهم بأي شيء .. في أي وقت .. وعندما يرغب ؟

إن هذه الأسئلة دائماً ما تكون محور أي مقارنة تعقد بين ما حدث في إيران .. وما يحتمل أن يحدث في مصر . وقد عقد باري روبن مثل هذه المقارنة في كتابه « التطرف الإسلامي في السياسة المصرية » ، وقد وصل لنتائج مختلفة .

وميزة للثورة التي يقدها « روبن » أنها علمية إلى أقصى حد ، واضحة إلى الدرجة التي تسمح لمصاحب القرار أن يعرف أين يضع قدميه ، ومؤكدة إلى درجة لا تعرف الخلف .

يقول « روبن » : في أحد أصول كتابه الهام :









## النشر والتأجيلات الصحفية والمعلومات

التاريخ

أصحاب الجماهيرية في الولايات المتحدة ،  
وأعظمهم يعتقدون على جذب الآلاف الناس  
ليسمعوا أثناء حضور الضمائر الدينية ، إلا  
أنهم غالباً ما يكونوا حزينين حتى لا يقبض  
الحكومة عليهم ، وتلقى المساجد التي  
يسيطرون عليها . . .

□ □  
وتكامل لهؤلاء الدعوة هناك ثلاثة شيوخ :  
عبد الحميد كشك ، حافظ سلامة ، وصالح  
أبو إسماهيل .  
ويقال للكتاب عن إحدى المجلات العربية

مقارنة طريقة قول : إن الفرق بين الشيخ كشك  
والشيخ الأزهر . هو الفرق بين الإسلام الشعبي  
والإسلام الرسمي .. أو الفرق بين إسلام الحمة  
وإسلام الحكومة . فمن ناحية يعتبر كشك عن  
غضب بعض الجماهير .. بينما يعتبر شيخ الأزهر  
عن أمال الحكومة

ولم تكن عين .. روبن ، وهي ترى كشك ،  
بعميدة عن تقدير المعين المصرية التي وقته ،  
فهو يستطيع على العمل بالانتخاب ، بإملاط  
صوته .. بحيث يخلق حالة من الإثارة العنيفة  
للصالحين .. يقدم لهم وجهة نظرية فيها خيط من  
السخرية ، والتعديبات الالهية ، والجمال  
الرباني ، ويضفي الملاحظات العلمية .. التي  
غالباً ما تكون غير دقيقة ، حتى يضفي صفات من  
الجدالة على مايقول .

وفي مقابل الجمال الحماسية التي يملؤها  
كشك ، يعجز هذا الشيخ الذي قضى سنوات  
عمره خطيباً في أحد مساجد هدايا القبة ، عن  
الحديث عن برنامج واضح .. فهو يهلمج  
الحكومة والساسة .. ويقول إن مصر .. متعطشة ،  
لا بد أن تتحول إلى المجتمع الإسلامي .. لكنه لم  
يوضح أبداً كيف يمكن أن يحدث ذلك .

ورغم أن هذا الشيخ من النوع القوي .  
المعرض ، إلا أنه في رأي ياروبين ، كان دائماً  
يأتي حملة الضمائر . ويتوقف الأمر عند هذا  
الحد ، الذي مرعز مايلتأني بعد انقضاء صلاة  
الجمعة  
ويقال : كان نجم الدعوة الإسلامية  
يتناهد الدولة بلا رحمة ، ويعلمنا بحرف شديد ،  
لكن أفضله كانت تضع عندما يتحدث عن أي  
خطة عمل للإطاحة بهذه الدولة ، إن خطية  
الشيخ كشك في النهاية ليست سوى مشهد حد  
يتكلم في المسجد .

□ بعض الدعوة  
تمتموا في  
المساجد بحرية  
لم يحصل عليها  
رؤساء الأحزاب

□ □  
والحالة تبدو أكثر اختلافاً عن كشك في قصة  
الشيخ حافظ سلامة .. فهو في النهاية كانت لديه  
رغبة في أن يذهب في مواجهة النظام إلى أبعد مما  
فعل عبد الحميد كشك . فقد التحق له جهوده في  
مقاومة إسرائيل خلال حرب أكتوبر . مئات من  
التابعين . واللا غرهم أثناء توليه جمعية  
الهداية الإسلامية .

في يونيو ١٩٨٥ حاول حافظ سلامة أن يتجاوز  
دور الدعاة ، كان وقتها قد تأسس السبعين عندما  
دعا الضمير في مسجد « الفجر » المتحرر في  
مظاهرة للسر عابدين ، للمطالبة بتطبيق  
الشريعة .. لكن وزير الداخلية رفض والتمنع  
للشيخ سلامة بأن المظاهرة معرضة لدخول  
المخربين .. فاستجاب حافظ سلامة ، وألقى  
الخطبة .

وعندما حاول الشيخ تجديد الدعوة ، جاء  
الرد من وزارة الأوقاف ، التي ضمت الجامع  
إليها ، وعين إمام جديد مكانه .. وعندما حاول

أن يعترض ، لطعت الكهرياء عن مكبرات  
الصوت ، وقد حاول الإمام الذي عينته الأوقاف  
القيام بدوره ، فاضدى عليه المتطرفون ،  
واضطرت الداخلية لإغلاق المسجد .

ويرصد « ياروبين » في هذه الحالة نتيجة  
هامة وهي أنه في الوقت الذي تزداد فيه النبوة  
إجراءات ضد المتطرفين ، فإن هؤلاء الشيوخ  
يتمتعون بحرية كبيرة في قول الأشياء لا يستطيع  
أي معارض مدني أن يتحدث بها ، بل إن الدكتور  
عمر عبد الرحمن أصدر فتوى لتبرير قتل  
السادات ، ولم يدان من المحكمة التي وقف  
لجانها القتل . وقال القضاء : « إن إصدار  
فتوى لا يعد تحريضاً » .

□ □  
صالح أبو إسماهيل على الكنائس من هذين ..

□ صالح أبو إسماهيل :  
انتهازي  
وصف الأخوان  
بالبضال !

□ الشيخ الشعراوي  
يعرم الموسيقى  
هي نفس  
التلفزيون  
الذي يقدمها !

□ الشيخ كشك  
يقدم للمصلين  
وجبة فكاكية  
بدون برنامج !









المصدر :

للتبشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

التاريخ :

فهو يبدو أكثر حرصاً على العمل داخل النظام ..  
وفي لوقات كثيرة بدأ ميتاً ، وفي لوقات أكثر كان  
انتهازياً واضحاً .. بل أنه قال : أن الإخوان هم  
، جماعة من ضلوا الطريق ، ، عندما وجدهم في  
حالة لا يهتمون عليها خالاً للتبشيرات .

ثم عد لينضم إليهم ، بعد أن سمح لهم  
بشكل ما بالعودة إلى العمل .. ولما كان قائداً  
عنيفاً للسلطات ، ولعب دوراً محورياً في التحالف  
بين الوفد والجماعة عام ١٩٨١ . وبعد الوفاء له  
تحالفاً لفر للجماعة مع حزب الأحرار .

ويقول مروين : كان صلاح أبو إسحاق  
يتخذ أسلوب الدولة في الإسلام ، ولكن  
بتحفظ . والأمر طويته كانت تشير إلى أن اتجاه  
الجماعة في المستقبل سيكون نهائياً أكثر منه  
ثورياً .. وكان أيضاً يستطيع أن يصبح زعيماً  
للإخوان في مصر .

في المقابل فإن هناك توجهات أخرى من  
الدعاة ، في المساجد التي لا تتبع وزارة  
الأوقاف ، يمثلون من ضعف المنظمات .. لكن  
ضعف الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية  
والأزمات الأخرى كان من الممكن أن يساعد على  
تحولهم إلى زعماء ثوريين .. إلا أن هذا يتطلب  
تغيرات جذرية في الأوضاع الحالية ، بما في ذلك  
رغبة هؤلاء في التضييق بعكسهم الشخصيات .

□□

إن المقربة بين مصر وإيران تعود مرة  
أخرى .. وهي هذه المرة تتعلق بالمؤسسات التي  
تأثر هؤلاء الدعاة في الدولتين ، وفي مصر لدى  
النظام الكثير من الرصيد اللازم لمواجهة  
المخاطر ، ويقول مروين : إن رجال الدولة في  
مصر عملوا طيلة القرنين بالقرن من المؤسسات  
الدينية ، إلا أن رجال الدين الشيعة في إيران  
كثيرين مستقلين ، عرف عنه أنه ضد نظم الشاه  
ويحاربه بشدة .

ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم : إن

الإسلام الرسمي في مصر يركز على الإيمان  
العبادة ، والشعائر .. لكنه صمد تماماً في  
الضئون السياسية .. ولو تعرض للضغط  
لا يمكنه إلا الاعتراف بأهمية تطبيق الشريعة ..  
ولكنه يحدو بفكر «الفرج» .

ويذكر باري روبن أن لعلماء الدولة مصالح  
وثقافية تصمد بما يقوله المخضرون ، وهم  
يجدون أنفسهم في حرج لأنهم مضطرون بعد  
سنوات طويلة من دراسة علوم الدين في الأزهر ،  
لأن يواجهوا جهل وقلعة للمخضرين .. وغلبا  
ما يرتبون أمام ما يقوله هؤلاء في صيغ جديدة  
وأخرجة عن الدين الذي عرفوه .

وهم ذلك ، فإن العلماء التابعين للدولة في  
مصر لهم أراؤهم الخاصة .. فهم في النهاية  
ليسوا أداة في يد الحكومة ، ولكن الحكومة  
تتلقى مع واقع حية المصريين ، وكثير بكثير  
مما يفرضه المخضرون .

وفي الواقع فإن الدولة تقوم رجال الدين لأنهم  
لم يلقوا المخاطر .. وهم يدورهم يقولون :  
«إننا نستطيع ذلك بنظامه عليه . فقط على  
الدولة أن تمنحنا مالا كافياً ، ونعزز من  
أوضاعنا» .

وإذا حصل رجال الدين على كل ما يريدون .  
ويقول سعد الدين إبراهيم : إن للسلطة الإسلام  
الرسمي ثغرات في مصر ينسأ للفر الذي تحت  
بها حركة التطرف ، فقد تضاعف عدد المؤسسات  
التطوعية الدينية ، وتضاعفت سلطات الإسلام  
في التلفزيون والإذاعة التي تبحث البرامج  
الدينية .. حوال ربع ساعات الإرسال - وازداد عدد  
مطبوعات الأزهر بنسبة ٤٠٠ ٪ .

هذا الشحن الإعلامي في رأي كاتب ، التطرف  
الديني في السياسة المصرية استغله الشيخ  
مقول الشعراوي - الذي يظهر في التلفزيون كل









المصدر :



النشر والخد مات الصحفية والاعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

إن للفرقة في نهاية هذا الفصل تعود مرة أخرى ، بين مصر وإيران . فالأزهر لم يكن لبدأ هو الحسينيات الشيعية .. والشعراوي لا يمكن أن يكون أمة الله ، وإن حاول .. والشويعي أن يظهر في حدائق القبة أو غيرها طمنا أن دعاة الخطوف هم من أمثال الشيخ كشك ، وطمنا أن رجل الأزهر بيرون الحل في زيادة المرتبات ■

عرض : **عبدالله كمال**

تأليف : **باري روين**

النشر : **مكميلان ، لندن**

اسبوع وطول شهر رمضان - لينتقد القراء والموسيقى باعتبارهما ، امر حرام ، في نفس الوقت الذي تقدم فيه نفس القاعة هذه التغطية التي يرفضها الشعراوي .

ويقول «روين» إن مثل هذه الكلمات هي التي دفعت المتطرفين للهجوم على الحفلات وإفساد الأمسيات الموسيقية .. ولكنني أتساءل كيف تطورت للموسيقى والرئيس القرقي عبر العصور في وجود كل هؤلاء العلماء ، والأكثر ديمقراطية للشيء هو أن الشعراوي نفسه هوجم من المتطرفين الذين يرون فيه لحد أهم مبرور سياسة الحكومة ، إذ اعتبر ذات مرة أن الفولك مقبولة إسلاميا .. وحلال .

والحق أن أغلب المصريين يعتبرون أنفسهم مسلمين صالحين ، ليسوا في حاجة لطقمة مشايخ الأزهر . أو المتطرفين ، تماما كما يفعل غالبية المسيحيين واليهود مع مرشديهم الروحانيين المحليين .

لكن للمتطرفين رأيا آخر ، ويقولون إن العلماء التابعين للدولة مولفون حكوميين ، مكررون ، انكلازيون ، يحرفون الإسلام فكل بعض الميزات ، وقد أرجع شكري مصطفى - زعيم جماعة التكفير والهجرة زدة مصر لنجاحية - حسب رأيه - بسبب العلماء الذين غشوا البصر عما يفعلونه السياسيون .

وقد أدان شكري الشيخ شلتون ، ودان الشيخ الشعراوي لأنه لحل فوائد البنوك ، والشيخ محمد سعد جلال الذي قل إن البيرة ليست من الكحوليات

وقد قتل شكري مصطفى الشيخ الذهبي فجن جنون علماء الأزهر من هؤلاء الشباب ، الذين يودون الخسب حق انفرادهم بالقوى ، وتفسير الإسلام ، وعلمنا حاجم القضي العسكري الذي حاكم جماعة شكري مصطفى علماء الأزهر لأن الشباب لم يعد يتعلم الدين ، وعليه فقد سقط أريسة للرجال . ورد مشايخ الأزهر بأن عل السياسيين الاقتراب من تعليم الإسلام ، وتحسين رواتب وظروف رجال الدين . □□









المصدر : الأحياء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

## انتباه !

### واستشعروا رغبته في الإسلام

الحب للبشر لجميعين ، فكلنا ولد آدم . لا فرق بين أبيض وأسود ، ولا عربي وعجمي ، ولا مسلم ومسيحي ويهودي ومسلمد ..  
واللهي يا ليت شعور للمؤمن محبي للدين بين عربي نقول : لقد صار قلبى قبلًا كل صورة .. فرعى لفران ونير لرهقان .. وبيت لؤلؤن وكعبة طلفك .. والواح ثوراة وصحف قرآن ..  
والمثل أبيتا لشاعر القطرين خليل مطران عن الأديان نقول :  
هذي المذاهب كلها دين الهدي .. كاشحة الشمس إفران على الهدى .. واللقى في مصدر الأنوار ..

ولكن رمة الله الواسعة وإننا اقرأ قوله تعالى : « إن الدين أمروا والذي هموا والنصارى والمصلحين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فهم أجريهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .

ولأن بحكمة لا نذكر لقلها نقول : لاتحلقين لحدا قد فإن الله ما لمعتره حين خلفه .

ويلاحظني حديث الرسول الكريم : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ..

... وحديثه الشريف : من من قطعك وأعد من حربه ، وأعد من قتلك .. وقوله عليه الصلاة والسلام .. لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه ثوبا ما جئت به .

ونريد أن نسمي صحة المسيح الكريم : سمعتم الله قبل ذهب الربيب وتخلص عدوك ، وأما أنا فاقول لكم : لمبوا أعداكم ، بلوكوا لأحبكم ، لمسنوا إلى يمشيكم ، وسنوا لأجل الذين يسبقون إليكم ، فإن الله يشرق شمسهم على الأشرار والصالحين . ويعمل على الأبرار والظالمين ، لأنه إن أحببتهم الذي يحبونكم فأى أجر لكم . وإن سلمتم على إخوانكم فقط فأى فضل تصنعون ؟ .. ويحريتنى قوله عليه الصلاة والسلام للمحاوريين . لاتنظروا في أعمال الناس كنتم أرباب . وانظروا في أعمالكم كنتم عبيد . فإنما الناس رجلان : سبيل ومعال . فاحموا أهل الياء ، واحموا الله على المعاليق .

والقول أن الله خلص على هذه البشرية السلفية والقيم الربانية . فلا كتب . ولا أخلف الوعد ولا تخون ولا أحلف ولا أحسد . ولقي الله فيما قول والفعل . والتبني الخير للجميع . يوجهني قوله تعالى : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنا نكرمكم عند الله اتقاكم إنا الله عليم خبير .









المصدر : الأناجيل

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد محاولتي لاتباع هذه الآيات والأحداث والمكم والمبشيرة :  
 لشعر بالخطيئة يعول أن يكتفي عما عزمت عليه ، والنفس الأمارة  
 بالسوء تغضب وتستهبط وتكثر أحيانا في الاعتماد بقول أو بفعل .  
 لكنني لك لها بالمرصاد ، يدفعني قوله تعالى عن المنافقين : والمنافقين  
 الخبيث والمخلفين عن النفس والله يحب المحسنين .  
 وكان - ولا يزال - في صديق مسيحي ، فارق زمنا في شهوراته مع  
 الذين يفرقون فيها حتى الآن ، ليلة مجون وتلهه كسل ، يذهب  
 حينما يوجهه هواء ، وعقله ممتلئ من كبح جملته .. أصابعه  
 مصيبة . لصار وكان لسان حلقه يقول : إنا لله وإنا إليه راجعون .  
 فلب إله رابده ، وأصبح المال رابده والربد دليله .  
 الليل هذا الصديق بين الحين والآخر ، ويحدثني متغيا  
 ولحيته . وفي لقائنانا وإحاديثنا . ويدون أن الله . يسمع مني .  
 ويتأمل طبعي وخلقى ، ويبيض لعمالي وسلوكي ، ويلاحظ صلاتي  
 ونسكي وزكاتي وحجتي ، ويقرن بين هذا كله وبين ما يسمع ويرى  
 من بعض أمله وعظيبرته .. ثم .. أخيرا .. فوجدت به ذات يوم يقول  
 لي : « نيتكم حلو يلجود ( !! نيتكم حلو صميح ( !! ) » .  
 ولما نظمت نفسي بعد أن استسلمت رايته في الإسلام لأسأل كل  
 مسلم : هل تجلب غير المسلمين إلى بيتنا بالحنف والكرامية . أم  
 بالرفق والمحب !!

محمد شميل

















المصدر: **الأحرار**

التاريخ: **١٠ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم  
المستشار  
شريف  
كامل

السكان الذين يعيشون على أرض مصر، وذلك مهما كانت التعدادات الدينية والمسيحية والدرية ومهما كانت ملكية التصوص الدينية وتطبيقاتها على حسن معاملة غير المسلمين وإعتبارهم أهل كتاب مسلمين وأهل ذمة إذ شتان دائما بين التصوص الدينية ل ملكيتها وسموها وبين التطبيق الواقعي لليومى على الأرض الذى شهد بوضوح إنتقال مواقع السلطة والحكم والنفوذ والشرعية والحرية من المصريين أصحاب البلاد الى غيرهم ممن دخلوا . ويرىهم توافد الغزاة على أرض مصر من فارس ورومان ورومان وإنتهاء الحكم المصرى الوطنى الفلاس . غير أن مصر ظلت طوال تلك العصور الوطنية الطويلة تتميز بحدوثها الفارقة على تصدير الحضارة وإختراتهم حضاريا من الداخل . وهكت الشخصية الوطنية المصرية تقوم على أساس الوطن العميق بالذات المصرية المتميزة والتفرد الدائم لتأكيدها لى مراجعة كل ما هو خارج عنها . غير أنه بوجود الحكم الاسلامى على أرض مصر ، فقدت مصر قدرتها المتميزة على تصدير الحضارة وإختراتهم حضاريا من الداخل . ١١ • وبهتت الشخصية المصرية المصرية ١١ • وولفتت أذات الوطنية المصرية لتقل محلها أذات الدينية الصرف ١١ • وعرفت مصر لأول مرة طوال تاريخها السميق نظام • طواقة الحياة والمجتمع • على أساس إختلاف الدين ( ١١ ) • يتبع بالعدد القلم •









المصدر : أسف  
 المجلد : ١٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

## الجماع بالأحزاب الدينية إهلانة التطرف والفتنة

من أخطر الأمراض التي ابتليتنا بها وأصبحت معطلة برغم اختلاف اتجاهاتها . عدم الاعتراف بالواقع إذا كان بشما . وعدم الجبل لحرلة الحقائق الباردة المجردة وأساليبها التحقيقية وطرق علاجها . خاصة إذا كنا نحن السبب فيها .

وهكذا أسرع معقلنا ليتك أن هناك فتنة طائفية في مصر . وأخذ يتحدث عن المذهب الجميل حيث كان الناس للعقوب لا يخطئون الدين السياسي ويحسدون مواقفهم على أساس انتمائهم الحزبية لا على أساس ميولهم . وأخذنا نتجهد في الترويج بذكر أسباب مضحكة . كالقول أن التطرف مبيه الأزمة الاقتصادية والبطالة والفساد الخسيسة . وأن الفتنة سببها حوادث دار وتامر خارجي لمز استقرار مصر . التي هي بحر وشعبها كذلك . ونتيجة لعدم الاعتراف بالواقع وبما يحدث فيه . والبحث عن تزيينات غير مقنعة له . كانت الاقتراشات من نفس النوع . ولم تخرج من زيادة التوعية الدينية وتبصير الناس بسملة الدين . والتنبيه للمؤامرات الخارجية والالتزام بالشباب لإبلاغه عن مصفد المتطرفين

وإذا استمررنا في استخدام مثل هذه الأساليب الخالصة مشكلتنا . فانتة ستزيد الطين بلة . وأن نحل أيا منها . وستتحول المشكلة الصغيرة إلى كثره . لتحييد بنا الكوارث من كل جانب وتنفجر فيما وتدمر حياتنا لأمد طويلة .

والواقع يقول أن هناك مظهر حقيقي للفتنة الطائفية في مصر . وهناك نمو أوجه التطرف . بدأت في التسعينات وأخذت لتستغل وتتسع لبريجا أمام أعيننا . وأن مصر وشعبها لم يعودا كما كنا في السبعين . فلو تباطأ الدين السياسي في ذهن غالبية المسلمين . ولم تعد الأحزاب ولا المسلمين لديهم الجارة لأن يعترضوا على خايط الدين والسياسة . أو على تطبيق القوانين . مقلما كانوا يخطئون من قبل . وكان الناس المعجبون يتقبلون ذلك ويظهرونه

وهناك جماعات وحركات دينية تخطط لسياسة . لها وجود حقيقي سياسي وشعبي . ولم تعد لأحد طاقة أو قدرة على إنهاء وجودها . بما فيها قدرة الدولة وعقلها . بل لدى علف الدولة ال زلاية قوة هذه الجماعات وإزدياد جراتها على جهاز الأمن ذاته . وعرضا الاغتيالات المتتالية بين الفريقين . وهكذا أصبح عند الدولة بقاء لهذه الجماعات خدمات هائلة . أهمها أنها أصبحت تكتسب خبرات نادرة في إنشاء كادر مدني مدرب على القتال . وسرعة الحركة وبقة التنظيم وجراحة مطبحة النظم والتمرس في أساليب العمل السري . بحيث تكون قادرة في حالة حدوث أي اضطرابات اجتماعية بسبب ارتطاع الاسلحة مثلا . أو في حالة فقدان الناس لصبرهم على عدم عمل مشاكلهم . تكون هذه الجماعات قادرة على النزول إلى الشوارع واستغلال الأحداث لصالحها . بما فيها إمكان الاستيلاء على السلطة . وتلكت جهاز الدولة . ولقد رأينا بالفضنا كيف آمن في الانتفاضة الشعبية في ١٨ . ١٩ . يناير ١٩٧٧ تفكك الدولة . ولو كانت هناك تنظيمات سرية قادرة . لاستطاعت بسهولة شديدة الاستيلاء على الحكم . وإيرانا أيضا في حالة اغتيال السادات في ١٩٨١ . طو كان لدى الجماعات الإسلامية تصورات سياسية وادرة تكبر . لاختلفت النتائج تماما .

ومن جهة أخرى . ونتيجة للقبو الذي ترفضها الدولة على حركة الأحزاب السياسية . وحركة النقابات العمالية . لقد قلقت هذه الأحزاب وجودها في الشارع ولم تعد لديها أي قوة أو قدرة على تحريك الشعب لتصدى لأي محاولة للاستيلاء









المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على السلطة بمرئيته غير شرعية .  
فلا أضلنا أن ذلك حقيقة أخرى . وهي أن النظام يستغل الدين ورجاله لتبرير سياسته الانتكاشية . ويتأخر به لقائمة الجماعات الإسلامية . دون أن يدخل الخطوة التالية الطبيعية . وهي تطبيق نظام إسلامي كامل . فساد النظام هو الذي غير الدستور ووضع ثمنا فيه يقول : أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين . وما دام رئيس هذا النظام - وهو السادات - أطلق على نفسه لقب الرئيس المؤمن . وقال في خطاب علني : أنه رئيس مسلم لعولمة إسلامية . واتهم خصومه بالأكاذيب . بل وفعل ما لم يجزئ غيره على فعله عندما اتهم بها الاتهام بأنه تكلم له بمطالب سياسية ولته يريد دولة . ثم عزله واعتقله . مطلقا شرارة الفتنة المتنامية .  
أقول . مدامت الثورة استخدمت الدين لأغراضها بهذه الطريقة . فإن عدم إيماننا تنكسا إسلاميا أوجد تنكسات خطيرة . أولها وأهمها . أنه إذا كانت غير راضية في ذلك . فإن هناك من يرغبون فيه . وليس لها الحق في منعهم منه . والا فلأنها تكون محكومة للاستلام . بل وللحسور .

وكم إن النظام الحال لا يستخدم الدين كما كان يستخدمه نظام السادات . فإن استغلاله له لتبرير سياسته وإجراءاته الاقتصادية لا يزال مستمرا . والنص الدستوري لا يزال موجودا بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للقوانين . وحتى لا تستأرقنا التفاصيل . فلننا نقول إن الفعل الحقيقي لمشكلات الفتنة الطائفية والتطرف والعنف . هو في تطبيق نظام ديمقراطي حقيقي يبلغ كل القيود من حركة الأحزاب والمثاقيل ويسمح للقرى الدينية . وأهلي بإقتاد الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية . ويتكبد ما تلقاه من أحزاب دينية وتفسر ما تريد من مصف . بطريق أن تعلن إيمانها بالآلعية الحزبية . وبأن الانتخابات هي الطريق الوحيد للسلطة . ويند العنف وعدم استخدامه بأي شكل وإن أي مجال . وإن ناس الوقت تصير قوانين صارمة يمنع استخدام المسلح في الدعية السياسية لأي جماعة أو حزب . بما فيها الدعية للقوة والسياسة . وإن يمنع خطبائهم من التطرق للأمور السياسية . كذلك أن يكون منصب شيخ الأزهر بالانتخاب . لا بالكتبة . وأن يفرغ عليه عدم الاشتغال بالسياسة أو ترويج سياسات الدولة . وأنما بالأمور الدينية الصرفة . حتى يصبح مرجعا حقيقيا في أمور الدين بالنسبة للمسلمين . لا أن تكون الجماعات هي المرجع أيضا . لا بد من فرض وثقة صارمة على المواد الدينية التي يقدمها الكتبة والإذاعة . والإقلال منها . حتى لا تكون هذه الأجهزة التي تصرف عليها الشعب مجالا للدعة والثرة الكراهية . ولأن هناك أحزابا سياسية لها صحفها ومجلاتها قلعة على أساس ديني وتقوم بالتوعية الدينية .

هذه في رأي بعض الحلول لمشكلة الفتنة والتطرف . ويمكن تلخيصها في كلمتين . هما . ديمقراطية كاملة وإى محاولة لتجامل القوى الدينية أو إحالة منها من ممارسة كلها السياسي مخدوم عليها بالفضل . فهي أولى لها وجود حقيقي ومؤثر . ومن هذا في انتخاب الشعب مباشرة أسوة بغيرها من الأحزاب والشعب هو الذي يختار في انتخابات حرة من يريده . وإجبار الجماعات الإسلامية على أن تولج الشعب ببرامج سياسية واقتصادية وإن ينظر اليوم الشعب كسبيسين لا تشهداء في سبيل الإسلام .

هشتمين كروم









## يا إلهي

يا إلهي أترى الطريق فقد اختلطت على  
الطامع - وما تعلمته من كتاب وأنت به  
من رسالتك قد ضل الطريق.  
لمسقة من اللؤلؤ والسطح كهنوتية  
صلبوا السيد المسيح وهم الآن يمشون  
كل يوم الأوبى من أهلك المؤمنين.  
ولطمة من الأرض وتسلط على الحكم  
يبعدون شعباً مؤمناً في مجوسالها ومن  
قبل وانعرة التعمب شوا الحروب  
الصليبية تحت سائر الدين . وفي ردة  
الانفلس إلى المسيحية - ظهرت محاكم  
التفتيش ( وهو ما يحدث الآن ) وسكوك  
الفران ( وهو ما يحدث الآن ) على نواحي  
الشوارع ) والكل من القزحيات .  
وفي الاجتهاد في تقصي القرآن  
والاحاديث النبوية القريفة قلت  
واظهرت الفروق والفتيح وتلجج لاسلم  
لذاه لاسلم كما يلجج اليوم في ايراندا  
المسيحي لاهل المسيحية تحت مظلة الدين  
لقد حرقوا الفلاسفة والطعام تحت  
اسم الوثنية والشعوذة واستشهدوا ملايين  
الابطال لاختلاف في تقصي طبيعة المسيح  
لم تقرأ في كتاب يا إلهي ان الاسلام دين  
المساحة والمسيحية دين الحياة - وحاشا  
ان الله لو يقضى حرب من كذا - ولكن  
اعطى البصرة لآمر ما يجري ؟  
بدر السطحات قوات ما كتب عما سعى  
بالقوة المظلمة ووجدتهم ظلم يداورون  
ولا يولجسون - يديرون ولا يحصون -  
وليس هكذا تحمل الآدمر - الا يوجد رجال  
شجعان في هذا البلد يحزنون الآدمر ؟  
كم سمعت من نخوة مسلمين عن  
علاقاتهم الطيبة مع اخوتهم الاقارب - الا  
تدرون ان طرح الامر بهذا الشكل يشكل في  
حد ذاته تفرقة ؟  
اخوتي في الوطن الاحباب ليسوا قلة -  
وليسوا طرفة - وليسوا قلة - وليسوا  
عنصر اخر - كذلك المسلمون .  
انهم جميعا شعب واحد - الهوا  
رضي الله عنهم - انهم شعب واحد يفي ربح  
على بيته المسيحي ودخل الآخر الاسلام  
هذا لطف ما حدث ولا يجب ان يعالج الامر  
خارج هذا النطاق .  
ان معالجة موضوع حساس كهذا على  
سطحات الجرائد - كل يد يدلو تفرقة  
بالخط وتفرقة بالجهل وتفرقة بالاراض .  
ومرة بالتدور في الموضوع بشكل عذبة  
ومعاصر لا يخفى القلبية ومرة اخرى  
يقولون من الامر وكان ما حدث هو امر  
عدي - كل هذا امر مرفوض فلازم يجب  
ان يعالج على انه موضوع امري  
لا تخرج تفاسيله من الآدمر . او  
التفصيل بل يعالج بين الاخوة وبين  
البيعة جدران وما يتفق عليه ويرضاه  
الجميع فتبر - ويرى .

رمزي وثقمة









المصدر: **الوفاء**

التاريخ: ١٢ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### «الدينين المعاصرة»

أنتى طرس بهذا الميعود ثامنا للإسلام  
والمسيحية ميثاق يحضرن على الحية  
والسليح والأحرام وحسن المعاملة  
وعلة السلف وسلامة الدنيا والقلب المتعلق  
والأفراد وكل معاني التعامل الإنساني  
الحضارى الكريم.

فلا أستطيع أن أصور أن إسماعيل وكه  
لأرب بل قد يلقته ويصطبه لآله على عقيدة  
الخرى أو أن يكرهه، جله لنفس  
السبب.

وأخصص الحب وحسن التعامل كثيرة  
ولكن للأسف أنها بين الشخص يتشعرون  
بانتفاء وطني ولهم حياىي لدينهم وحب  
صديق لمصرهم وكى كبير من العلم والاهم  
وتقدير الأمور.

بالتالى أسمعا وكأذا عبارة لافية  
لها - كيف تكفر أنسلنا في الوقت الذى  
نحسب فيه نرى التسامح صلب الله عليه  
وسلم عندما ألقوا شخصنا مشورتا في  
أيماننا لقل (هل نعتقد بالله).

لاقل يكفر أن هذا الشخص قد يكون  
أكثر إيمانا منك والله أعلم.  
ولاقل أياين كذا قلله لإيقظ الميوسسات  
لخبره بل يخلق لك الإنسان ليعيده  
معد. لاأفك. فبحسب ذلك أتم وأملا  
لكى بالعيب حتى تسعد أهلك. لاأفك في  
النية ولكن ثامنا قلله اسر بالهدى  
وبالحيرة الحلوة - أراحم مع جارك  
فالرحمة من صفات الله والمخاطبة اليوم  
يرى لك ثامنا أفعالا ويسجل لك في «حجلك»  
يوم الحساب.

قل السيد المسيح أحبوا أ:  
بأفكوا لأفكم  
وفي النزول البرزخ جاء في لاهم السلوك  
مع الوالدين ولاأفك لأفك الوالدين وأفكمهما  
وقل لهما أولا كويها. أن أرب التعامل  
أسلوب للحياة يجب أن نتخذ به منذ  
الصغر فكمبر معه ويكره لنا ولعل من هذا  
نندا.

باللهي سحضى ثامنا خطيئة لاني  
كعب - أنتى اكعب على نصى كل يوم -  
عندما أحوال أن أفعما أن هذا القعب  
الكريم يمكن أن يستبدل الرصع بلحو  
العدم والتضليل وحسن التعامل والجنائز  
بأفكوك من المحبة والجليل واليعد  
والكره بأفراحم والمحبة.

لم خيئتي القلبية باللهي أن أشك  
والثك بعفوه أتم فسأفك أنتى أفضى أن  
يكون خلف ميعدت أيا خفيه اجنبية  
للطرفين وإن القفوة لتسع وكل مقلعه  
هو الأترام والترحم على النفس لم نسر.  
أيات من الكنايين وأقصما جميلة وأمثلة  
عديدة ويبدى خبيئنا وأناشى تسرى في  
الهدم من تحكنا ونحن عنها لاهوى علم  
مفريين أو لقل أن من جسامه ماعد يحدث  
نحن خافون حتى عمت إبصارنا وكل  
مقلعه هو الذمعة ألا يحدث لنا ولدينا  
مليحت لفيرنا لم بأفكوشا وأفكروا في  
صراحتي وللمك تفهمون ولتفهمون أن  
معد الاستلاية والعقوبة مستبدلة وإن  
معد يحدث أيا الآن حاشا لله هو  
التخليط لأمد طويل والدمار هو الهدف  
ويومنا أن نلكنما أهد.

الهم لأفكم أنتى قد أملت الكبير قبل  
الصغر والعقل قبل الجاهل.

**دمزي زلفه**









## الديمقراطية .. أقصر الطرق للاستقرار

بقلم : سعيد عبد الخلق

و .. ماذا بعد ١٢ ..

في أيام معدودة لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة .. شهدت مصر أو شوارع القاهرة بالتحديد جريعتين بشعنتين ، إحداهما سياسية والأخرى أمنية . وتحملت أجهزة الأمن الأعباء والمسؤوليات والأوزار . وتسارعت قيادة حزبية عقب الجريمة الأولى لتطالب محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية بفبحث عن مكان مناسب خارج وزارته . وأصبح هذا الوزير في نافر من يخطون مواجهة الواقع ، هو لسلطان الأول عن جرائم الاغتيال السياسي في مصر .

ولكن هل عزل عبد الحليم موسى من منصبه . هو الفصل الآخر في حوادث الاغتيال التي تزايدت في فترات التهورج السياسي والتمرد الاجتماعي ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعني بداية انعراجة ديمقراطية ونهاية لسنوات التعتب والقهر والاستبداد ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى ، يعد الخطوة الأولى في طريق الإصلاح الاجتماعي وانتشال الشعب من الظلم والبطالة والجهل ؟ وهل عزل عبد الحليم موسى فيه إسدال للسستار على حالة التصدد والعصيان التي انتقلت شيئا فشيئا بداية .. إلى للشبكة ليست في عزل أو بقاء وزير ، وليست في تنصير عبد الحليم موسى أو في شخص الوزير الذي يخلفه في منصبه . إنها مشكلة نظام بأكمله . إن

حوادث الاغتيال السياسي عرقلت مصر منذ أوائل هذا القرن . وإن تنوفاً ماعنا لتجاهل الحقيقة ، وتتدخل فيها بأسلوب الانفعال والمعالجة . لقد تعوينا عقب كل جريمة على صب نيران الغضب فوق رأس الوزير لسلطان عن الأمن والمطالبة بإفلاته وإتهامه بالتقصير والغش ، وتعوينا عقب كل جريمة ، إصدار بيانات للشعب والاستنكار والإدانة دون أن نضع المشرط على أساس الداء والبلاء . وتعوينا عقب كل جريمة ، على التفتي بمائل التقليد متجاهلين الأسباب الحقيقية لمصر . وإن تنوفاً مثل هذه لحوادث ماعنا تخفى مواجهة الحقيقة ، ونضع رؤوسنا في الرمل ، ونفاني بالمسؤولية على وزير الداخلية وحده . كما أن تنوفاً مثل هذه لحوادث ماعنا نرى أن الحل في التسامح دائرة البطش والظفر ، وحشر زنازين السجون

اسألوا لنفسكم أولا وعودوا إلى التاريخ : متى شهدت مصر حوادث الاغتيال السياسي ، وفي أي الظروف ظهرت وتكاثرت ؟ لقد عرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات القهر والاستبداد وحكم الأكليات . وعرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات الكبت التي تؤدي إلى ظهور جماعات سرية تعمل تحت الأرض . وإلّا جد لها متناسلا فوق سطح الأرض . وعرفت مصر مثل هذه الحوادث في سنوات الزيف الحكومي وتزييف إرادة الأمة . لقد بدأت حوادث الاغتيال السياسي في العصر الحديث بمقتل : بشار غالي باشا رئيس الوزراء السابق في بداية هذا القرن .. وشهدت مصر في سنوات حكم الأكليات موجة متلاحقة من الاغتيالات ، وبدأت بمقتل الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الهيئة السعيدة في طبراي ، عام ١٩٤٥ ، واغتيال أمين باشا عثمان في ٥ يناير ، ١٩٤٦ ، واغتيال محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء السابق في ٢٨ ديسمبر ، عام ١٩٤٨ وبعد

عشرين يوماً من إقراره بجماعة الإخوان المسلمين ورثت الحكومة بعد إمام بخمس وصايات في جسد الشمع حزن البعث في ١٢ فبراير ، ١٩٤٩ ، ورد الإخوان بمحاولة اغتيال إبراهيم باشا عبد الهادي رئيس الوزراء في ٥ مايو ، ١٩٤٩ . وقيل اغتيال النقراشي باشا . اغتيال المستشار أحمد الخندار وكيل محكمة استئناف مصر ، واغتيال اللواء سليم زكي حيدر العليسة في ديسمبر ، ١٩٤٨ . كما تعرض الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس لخمس محاولات اغتيال . ومن بينها محاولة لنسف منزله . بالتحصن شهدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ ، العديد من جرائم الاغتيال السياسي وتلقيح المحل والخشاش المعلة . وبالتحصن شهدت هذه الفترة ،









جرالم خنق الحريات العامة وملاحقة الوطين ومصادرة الصحف وحبس رؤساء تحريرها وتعذيب المعتقلين . وثق الوط مقلد الحكم باغلية شعبية جارة في ١٢ يونيو ، ١٩٥٠ ، وقدم استقلته عقب مؤامرة حريق القاهرة في ٢٧ يونيو ، ١٩٥٢ . وبدا الخلس بقتا هذه الفترة الوفية بقاء الأحكام العرفية وتحرير الصحافة من الرقابة ، ولم تشهد فترة وزارة الوط ، حدث اغتيال سياسي واحداً . ولم يكن في مصر معتقل واحد ، ورفض الوط سراج الدين وزير الداخلية في ذلك الوات اعلان الاحتكام العرفية لمواجهة حركة الطلبة التي تهدت بسقوط الملك ، وهدد بالاستقالة اذا وافق مجلس الوزراء الوفى على طلب الملك بإعلان الاحتكام العرفية . وابتد الخلس بقتا رئيس الوزراء موفف وزير داخلته سراج الدين . والمسؤال الآن : لماذا لم تشهد فترة حكم الوط التي بلغت عامين حدث اغتيال سياسي واحداً ؟ يقول خصوم الوط : إن مصر لم تشهد مثلاً ديمقراطياً مثل هذه الفترة ، والتي تكلت فيها حرية الصحافة ، وازدهر العمل السياسي ، ولزادت قوة الحركة الوطنية كما ظهرت في هذه الفترة الجماعات السرية ، وبدأت تلمس عملها في الثور ووفق سطح الأرض . ومن بين هذه الجماعات حركة الضباط الأحرار التي قامت بقتال يوليو ، ١٩٥٢ . وعادت حوادث الاغتيال السياسي إلى الظهور في بداية الستينات . وبدأت بالقتل الرئيس الراحل أنور السادات وسط فواته وبين أفراد حراسه . وتواتت هذه الجرائم في السنوات الأخيرة ، وتعرض القوي اسماعيل وحسن أبو بقتا وزير الداخلية السيلان لحاولتي اغتيال ، واغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الضبط السابق . واغتيال منذ أيام الدكتور فرج فودة . كما تعرض ضباط الشرطة لحوادث اغتيال . وآخرها ضابط أمن الدولة بالقوى . ومحمد عبد الطليم موسى وزير الداخلية نفسه على قلعة المستطيين برصاص المظفرين بالسلح . وبكلمات المظفرين بالآراء .

والآن .. هل وزراء الداخلية في فترات التهور السياسي وحكم الاقلات وكبت الحريات - سواء قبل ٢٣ يوليو ، ١٩٥٢ أو بعدها - هم المسؤولون وحدهم عن جرائم الاغتيال السياسي وحوادث العنف ؟ إذا تعلقت مع المشكلة بهذا المفهوم . فإننا في حلقة إلى استطرد ١٠٠ مليون مخبر وجدي وضابط مسلح ، وتخصيص هذه القوات لحراسة كل مواطن حسب درجة أهميته في الدولة ؟ إن الأمر يا سادة كبير من عقل أو محاسبة وزير ، وعلم علينا علاج الأمر من خلال هذه النظرة الضيقة التي تتجاهل الأسباب والجذور والواقع الحقيقي . إن وزير الداخلية فرد ، في نظام . وتقع عليه مسؤولية ، أمن الوطن والمواطن . ولكنه ليس مسؤولاً عن السياسات العامة للدولة . وليس مسؤولاً عن أسلوب النظام في التعامل مع القوى السياسية أو الدينية . وليس مسؤولاً عن اصرار النظام على عدم السماح مساحبة الحرية وتجاوز سة أو ديمقراطية . وهل وزير الداخلية مسؤول عن عدم إجراء حوار مفتوح عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مع الجماعات الدينية التي تعمل تحت الأرض أو حتى مع الأحزاب السياسية التي تعمل فوق سطح الأرض ؟ وهل وزير الداخلية مسؤول عن هذا التهور السياسي الذي أصابنا بالإحباط والضياع والرباس ؟ وهل وزير الداخلية مسؤول عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم وجود هوية اقتصادية محددة ، مما أدى إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر والجوع ؟ إننا لسنا قسمة حتى نمسر احكاماً . ولكن الواقع الذي أمامنا وواضح مثل الشمس . يقول إن الأمر في حلقة إلى مرة كبرى . وتبدأ بإسحاح جميع القوى السياسية بالظهور فوق الأرض . وكسر احتكار الأقلية للحكم في مصر . وعدم مغزلة تنظيم سياسي للضياء على تنظيم سياسي آخر . والتخلي عن سياسة العنف التي تؤدي إلى الدخول في دوامة الصراعات والقلاقل والانحالات السياسية .

إن الدول التي تتمتع بنظام ديمقراطية سلمية وحقيقية تنتمز في معاركها الداخلية والخارجية ، ولا يهزها جريمة اغتيال هنا أو حدث الفجاء هناك . والاستقرار يبدأ عندما يعبر كل مواطن عن رايه في حرية وبدون خوف ونجفاله بكنى هي لحسن . والديمقراطية تبدأ عندما يحترم النظام إرادة الأمة .

وماذا بعد ؟

كل ما أصعبنا في فترات التهور السياسي . وانقلوا مصر من الضياع .









المصدر : **الرفقة**

التاريخ : **٢٤ نوفمبر ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



● من الخطأ بسادة أن تحمل الأمن في مصر تبعه كل المشاكل .. من الظلم لهذا الجهاز الحيوي الخطير أن تحمله المسؤولية لكل ما يحدث من تكتلات وأرهاب وأمن بلطجة .. لنا انهم ان يتصدى جهاز الأمن للجماعات الإرهابية التي تعمل تحت الأرض .. هذا هو دورها .. وهذا هو واجبها .. وهي فكرة بما تملكه من معلومات وأساليب لمواجهة هذه المكلات في الوقت المناسب وللتناسب المنسب لمنع اندلاع التخريب والأرهاب .. مسؤولية الأمن بسادة أن يتعاطى هؤلاء الذين اختاروا تحت الأرض ليتحركوا ويطلقوا أربابهم .. مسؤولية الأمن أن يتعاطى من يخربون تحت الأرض .. وليست مسؤولية من يخربون في الممرجات !!

● تسالني .. مسؤولية من مكافحة الإرهاب في الممرجات .. أقولها صراحة وبدون مجاملة .. لأن المرحلة حساسة ولا تتحمل تحميل أو تبرير .. المسؤولية بسادة تقع على عاتق المسئولين عن الامارات في الاندية .. أقولها بحالهم الكليل ان جميع ميليشيات الرعب الكروي والأرهاب الجماهيري وجماعات شيوخ الراف .. هذه الميليشيات معروفة بالاسم والعنوان لدى المسئولين في الاندية المصرية من قول لجنة القمة حتى تكدي نجوم الاسد الرعب في دوري الترسو .. هذه الميليشيات معروفة لدى هؤلاء المسئولين .. ويتشربون عليها .. ويتشربون رصاصها ويتوعدون بها لانها للكرياج الذي يشبهونه في وجه خصومهم في مجالس الامارات .. او في وجه المسئولين عن فريق الكورة !!

● هذه الميليشيات تملك حناجر قوية تجلجل بالعتيف والسخط على تشكيكات الفريق .. مقطوعة لهذه المهمة .. تستطيع ان تخلق رابعا عاما داخل الممرجات لتخلق اى مدرب .. او اجبار اى لاعب على الاعتزال .. لقد صارت مثل السرطان في جسم الكورة المصرية وللأسف فإن المسئولين عن الاندية في مصر يخربون كل هذا ويتشربون عظيمهم .. ويتشربون بنظهم .. أقول هذا الكلام لأن المكافحة الوحيدة الباقية للشعب المصري أصبحت مهددة بالتحول الى سلطات ارهاب .. الى سلطات تخريب .. نحن لا نمانع ان يهال المشجع للموقف .. نحن لا نمانع ان يصرخ مشجع فريق نجوم طيبة صعبا قويا .. وان يقسم بان الوله اوشة الابيض اجدع من فان يمشي وان ديشة السترقود يتضام بجانب رود خولييت .. اختلفوا حتى تصل هتافكم الى عتاق لقب الكورن .. لكن ان تشبه بك الى غفوس او فخرية محل .. بسر ايده على رايته .. اننا نقتل بالديون .. وداخلك على يولييو ابو الاسعبل .. نقتل بالديون لأن غيرنا يقتل بالقتال .. انني انتقد رؤساء الاندية وعيدانهم عملة والواء عبدالجليم موسى وزير الداخلية ان يلقوا في اجتماع عاجل ليلتسم الأمن اسماهم نجوم الشعب في السلطة الكورية .. بدل من لجنة تفتيش من الاسم الملتحة !!

**نواف فواز**









المصدر: **الوفاء**

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الارهاب .. و«حوار الطرشان» !

● التخلف .. الإرهاب .. الآن وجهان لعملة واحدة .. ولكن ..  
● من السهل على تكوين الشخصية الإرهابية .. وعن  
● وجود الشخص الإرهابي في المجتمع الآن ؟  
● وكيف .. يتحول الإنسان إلى إرهابي ؟  
● ونفى وبلا يتم فيه شخصية الإنسان العادي ليسمح  
● بارتكاب جرائم العنف .. يظهر الحوار .. يسد  
● بستانية والحوار .. والرسائل والفتنة ؟

● قول يبدأ صحن الإرهاب في مجتمع البطقة وحت  
● ظروف مختلفة الاقتصادية ؟  
● أو مجتمع الإرهابي تحت الحاج الفكر مختلفة أو  
● متغيرة ؟  
● هل يبدأ تكوين الإرهابي في غياب أدوات الديمقراطية في  
● المجتمع من القوانين والتشريعات ؟  
● أو هل تكون وتطور شخصية الإرهابي داخل السجون  
● وفي المعتقلات ؟  
● أن الإجابة عن هذه الأسئلة والتحقق في أصل الداء  
● تمكنا من تحديد أساليب العلاج .. لعلمنا بذلك نخرج  
● السلاح من اليد التي تريد أن تستخدم لغة الرصاص .. بدلاً  
● من الحوار ..

القهر والديكتاتورية يضعان الارهابيس









### تحقيق : أمير أبو السعود

تعتبره فعل لما أرسنه التربية في الطفولة وما بعده ..

«وروشة العلاج التي يصيها الطبيب النفسي تشبه إلى أهمية الاستصغار بالعقل .. ولكنهم يتكبرون أنهم بحاجة للعلاج لأنه فإن العلاج النفسي يصعب ..

ويبقى العلاج بالحوار فلا كان مدخلهم الذين أو المطلق تتقدم ولكن ليس بطريقة الصدمات الفكرية لأن هذه الشخصية تتميز بعناد الشديدي وعدم القبول بالرأي الآخر .. فالتفلسف أو الحوار مع هؤلاء الأشخاص - لا بد أن يأتي من خلال شخصية مقبولة لديهم يمكنها التحاور معهم ويمكنهم قبول هذا الحوار والتفلسف ..

#### جهاز الشرطة

● ويرى لواء مكنون ذيل لولا أن يكون جهاز الشرطة خط الدفاع الآخر في المواجهة مع جماعات الإرهاب - قبل وقوع

الجمجمة - أي في مراحل العلاج ومحاولة اقناع الشخص المنحرف أو الإرهابي بأن ما يحمله من الفكر أو معتقدات غير

● الإرهاب ليس ظاهرة عضوية في حياته .. بل هو فكر من ذلك ومن الضرورة البحث عن أصل الداء حتى تتمكن من تحديد الدواء ومعرفة أساليب العلاج الفعال .. وتأخير فإن وضع الحقائق يصبغ أمام المعين .. وتحت «الميكروسكوب» تكشف بوضوح التفاصيل بقاء .. ويمكن من التعرف على الأسباب والمسببات .. والإرهاب كمثل لا يكون بدون إرهابي فاعل .. وأنوات الإرهابي أسلمة يدير بها عن ما بداخله من الإختلال ..



لواء د. ذيل لولاء

وخارج البيت تتجسد المواجهة أو الدماء مع السلطات الأخرى ويمكن أن يكون لديه الشعور بأن هذه السلطة تهدد وجوده وتسمى إلى ملب ميثاقه .. ويلجأ إلى قرأته كي يدعم نفسه بالفكر أو علاقات ويوحد مع أقرانه خاصة إذا وجد فيهم من يستطيع القيادة .. وتلوه موجبات الإرهاب في مرحلة المواجهة أو بعد ذلك

والطبيب النفسي يلقى الضوء على طبيعة الإرهابي ويقول الدكتور محمود عبد الرحمن حمودة : أن دخول الإنسان المعادي إلى شخصية إرهابية يحتاج إلى مراحل لأن الطفل يولد فطرياً ليس لديه ميول أو اتجاهات ولكن يتعلم من البيئة المحيطة به والتي تدلها فيها .. يتعلم كيف يتصرف وتكون متعلمة التناصب من وضع تعلق عليه الآن الأهل .. والقرائن كم الحصنة بينهما .. والطفل يولد على الفطرة والثرية التي يتلقاها تدرس العلم فيه وبعد الطفل سلوكياً .. والطفل الذي يتربى على أساليب القهر والديكتاتورية يمكن بسهولة أن يتحول إلى شخصية إرهابية لأنه تلقى تربية تصاحبه على ذلك .. من أساليب قهر وأداء يتعلم منه بالعنف .. هذا الطفل لم يعضد الحوار أو الرأي الآخر ..

#### أهم المراحل

وتكشف د. محمود أن مرحلة الطفولة وما يفرس في الكثر من أساليب تربوية تنحصر على شخصيتهم بالثقافة حيث يقول : كل ما يعطي للطفل الصبر من تربية تظهر عليه فيما بعد في سلوكه وأفعاله فالحظ الذي تعرض للإيذاء والضرب والتهديد جديده ونفسية - يكون أكثر مرضية ونفسية مهيبة لأن يكون إرهابياً ميلاً للتعلم .. فقد استلم من يملك القوة والبطش جسده في وقت ما ، فلا مانع أن يعارسه هو مع غيره .. أو أن هذا الطفل أو الصغير قد تعرض للامسك وإعداد الكرامة فهو يود أن يؤذي ذاته حتى لو كان ذلك بطريقة غير مشروعة .. ويحل الطب النفسي تلك مرحلة المواجهة وهي من أهم المراحل في تكوين شخصية الإرهابي .. حيث تبدأ المواجهة بين المراقق والسلطة الأبوية في البيت



أحداث متفوض خرجين في مشهد مأساوي يمكن أو لا يمكن الذين راحوا ضحية أحداث الإرهاب









المصدر : أسوف

٢٤ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلماء والمختصون  
يتساءلون :

## لماذا لم تنجح قوافل الدعاة ؟

مجموعة منهم من داخل هذه الجماعات وشيوخهم والصلب على تصحيح الفهم .. وفوقه رعية قلبية متمسكة وحشية للشباب مع عدم الفهم للعوامل الانسانية ..

وهذا ما تشير اليه د. سوسن عثمان وتقول : ان كل سلوك غير طبيعي يخفي خلفه عوامل متعددة نفسية واجتماعية والصعوبة ويكمن .. لان كل سلوك خلفه الفهم والعوامل .. قد تكون العلبة النفسية والفكر او عدم كفاية الاحتياجات الضرورية والتمتع .. فكلما عن عوامل اخرى يمكن ان تحول سلوك الشخص المعنى الى سلوك غير طبيعي اجرامى . او ارمي على تلك الشكوى الاسرى او نفس الدينامية في المجتمع المحيط بالشخص وكذلك تؤثر ثقافة الانسان تأثراً كبيراً في امكانية تحوله الى شخصية مثقفة .. خاصة اعتماداً عليه الامور المتغيرة . ويمكن اعتبار العوامل الدينية متداخلة مع العوامل الاجتماعية .

وتقول د. سوسن ان الذين اتبعوا عن غير علم حقيقي او بامانة الى عدم المعرفة الحق يصلون الذين من اعم اسباب التطرف ويقفل الخروج عن المألوف .

### الشخصية الانسانية

.. والشخص المتطرف فكراً يتحول الى اداة ارمية تطلق الرصاص وتستهدف الاسلحة ويرتكب المجازر البشعة وهو متشوق بلقاء والفكر ومعتقدات تلقى عن الحيلة وتحوله الى اداة لنشر من خلال فتوى دينية تصير لتحقيق الغراض سياسية في مذهبها .. وللأسف فان الشخص صاحب الافكار المتطرفة يمكن علاجه ولكن بعد ارتكابه الجريمة يمكن تحت مظلة القانون ويصبح مجرماً وانتشبه على سلوكه الشخصية الانسانية من خلال تفكير سلوكي دقيق يشرحه د. صبرين الخطيب خاتمة لفريل . ان الانسان المعنى الحيثي لا يتحول الى شخصية ارمية لان من يتحول الى هذه

ويكونون حوله . وهذه الحالات موجودة عملاً وتعلّقاً معها عرجال شرطة خلال عملنا .. وتكاد ان المتطرف او اللابى في العلية تقضى ارمافنا اجتماعية .

### يمكن الإصلاح

اما العلاج من وجهة نظر اود د. نبيل لوقا لانه متاح ويمكن اصلاح ٩٠٪ من هؤلاء للتصحيح خاصة قبل الوصول الى نقطة العنف او الجريمة . يمكن فعلاج اقتصادياً او فكرياً .. وذلك بأسلوب علمي لان رؤساء القدر للتطرف ارميهم يخالطون العلية كسائر لاجراءهم

السياسية فهم يريدون الحكم ويستغلون الشكوى وراء افكار وعلاش تتغير بالشبهة لهم ماضية لذلك فهم يمتدحون بتصليب الرأي والفكر غير المتكسفة .. ومن هذا المنطلق فان الحوار معهم يجب ان يكون حقيقياً وواضحاً وصريحاً وليس على طريقة قوافل الدعاة لوزارة الاوقاف فهي غير مجدية لانها لا تحلر الشباب المعنى من التطرفين الذين يركب تصحيح ملامحتهم بل أنهم يتبعون من حضور هذه النوات ؟

### عوامل مختلفة

.. ولان : الخوار مع الشباب المتطرف يحتاج الى فن .. لانهم اصعب افكار في معانها مشوشة بعض احتواء

صحيحة وداخلة ... ويضيق لواء نبيل لوقا . ان الشخص لا يولد وهو يحمل الافكار المتطرفة التي تحول الى ارمي . ولان يتحول نتيجة الفكر ومعتقدات بشعر انها صحيحة وحتى يتخذ هذه الافكار يستخدم العقل لذلك فان هذا الشخص الذي يحمل الفكر او معتقدات مثقفة او متغيرة علينا ان نطلقه من البداية ونعالجه فكراً ونضع له القوة الحسنة امله التي تكون لقوة على اصلاحه .

واضاف خلال عمل بالشرطة عيشه العديد من حالات التطرف واستطيع ان اؤكد ان معظمها يظهر في اوساط اجتماعية تعاني من الفقر والحاجة . او الشعور بالضياع . ولا توجد لديهم تطلعات مستقبلية . ومن هذه النقطة يمكن توجيه اساليب العلاج ل هؤلاء الشباب بان نخلق لهم الفرص والامل في المستقبل . لانهم يتجهون الى الدخول في جماعات متطرفة

بحثا عن الذات ، او لوعونات . واليهض منهم جيد نفسه تحت الحاج لخاصة الاقتصادية والفقر متدنيا للتطرف ولو منظرياً لتغطية الحيز المال والفقر . فاشاب ليس لديه عمل واذا وجد العمل فارتاب لا يكفيه ولا يستطيع تحقيق ذاته في ارمافته او اللقوق في مجال آخر . ويتخفى تحت مظلمة .. ويقفل ذاته من خلال بعض الاتباع والمؤيدين









## تصحيح الإنكار

● وفي علم الإجرام تختلف النظرة للشمسية الأرمية والأرمية .. ويبلغ تحت هذا النسي من يتعلم أن تشكيل معين يمثل خطوة على المجتمع بهدف سرقة الأموال أو الإغتيال .. الخ .. ويقول المستشار عبدالفتاح سكون : أن كلمة أرميا ليست مهيئة في نفوس القارئ والمجتمع .. ولا يمكن تصنيف كل من يحصل الفكرة معينة أو مغفلة بالأرميا .. ولكن من يتحول إلى الإجرام يمكن أن نطلق عليه ذلك .. والأمم يختلف وفقا للتشكيل المعاصر ..

ويشرح المستشار مكتوب أن أهمية البحث والتدقيق في المرحلة السابقة على تحول الشخص إلى الأرمي ومعرفة السبب ..

لأن العوامل في المجتمع عديدة ويمكن معالجتها .. خاصة بالنسبة للشباب وأهم هذه العوامل الفراغ العيني والفكر البشري وأهمية نشر الثقافة العلمية والفكر العلمي الصحيح في صفوف الشباب وهو الفكر الصحيح الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع ويساهم في الحضرة والبناء والعمل .. ولذا كان أن الشباب المتطرف قد تفرق بفراغ والفكر دماغ تطرف ويمكن مواجهة هذه الأفكار .. بأفكار أخرى لدينا العديد من رجال الفكر والدين لديهم القدرة على الاقتناع وتحويل أفكارهم .. والبدائية لا بد أن تطلق من كل أسرة أرقام الإتياء وتحاول معالجة الانحراف في بدايته وتعاون الأحزاب السياسية في هذا العمل من خلال دعم توعية وتنظيف الشباب .. ولا تقل أهمية التعليم بالقضية لمدارس وخاصة الصفوف والتركيز على مادة الدين والمروية السليمة وخبرة المعيدة .. والمقصود أن نعمل على توعية الشباب قبل أن يتوغل في التطرف ونقدم له التعليم الصحيحة قبل أن يسيطر على أفكاره أصعب الأخطاء المتطرفة

● والأهم أن نحاول جذب الشباب إلى جنب مجتمعه ونطلق له الأبواب .. من خلال الحوار والعلاج .. النفسي والجيد والمعال .. ولا نتخذ أنفسنا ببحر

الدرجة لا بد أن يكون لديه أرمية فيولوجية .. واستعداد طبيعي وإرث حلة تعرضه للضغط النفسي أو غير ذلك من أنواع الضغوط فيحصل التحول في الشخصية أي أن الاضطراب في السلوك كان داخل الشخص وتظهر عوامل الضغط الخارجي .. ويعتبر المكتوب عن خليل الأرمي الشمسية مريضة علميا لأن

المرض النفسي لا يملك صلته بعوامل المحيط به .. أما للمريض علميا فانه يملك صفة بعوامل المحيط به .. وأحيانا فإن الجو المحيط بالمرض علميا يجعله يعتقد أو يشعر أنه طبيعي .. ويصف لنا الشمسية المرضية .. ومنها الصوبانية وهو الشخص الذي يولد في نفسه حب الجريمة والمهارة ولا يملك شعور أي يقبل بهدف القتل لأنه يحب الأثرة والعنف ولا يستطيع أن يعيش بدون إجرام والثأر ويجب تحويل البيئة المحيطة به إلى درجة عالية من الأثرة حتى بالجريمة كي يوازن نفسيا ..

والشمسية الأرمي هي الشمسية : والشخص المرضي متعصب .. وقد لا يقبل التفكير ومنطق .. وهذه الشمسية في حالة التحول في جماعة ذات أفكار متطرفة يتواجد معهم وذلك لأنها تدعم شخصيته المتطرفة والمضاربة ..

أما عن إمكانية العلاج النفسي فإن د . عمر بن الخطاب خليل يقول أن العلاج النفسي صعب لأن المريض لا بد أن يشعر أنه غير طبيعي وخارج عن المألوف أي يشعر بمشكلة حتى يمكن علاجه لذا شعر أشخاص الأرمي بأنه في حاجة إلى العلاج النفسي فانه يشعر نفسه على أول درجات الضلال .. والمثاقلة أن المتطرف فكريا يشعر في نفسه بالهلال على المجتمع ويوجه عواطفه على هذا المجتمع لأنه من وجهة نظره يملك في طريق ضوئها ويريد معالجة المجتمع ..









المصدر : **الرفد**

٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نبذات

الأمن الداخل مثل الأمن الخارجي قضية قومية . لا مجال فيها للمثاقبات الحزبية لإجراج الحكومة . لأنها تمس كل مواطن وتمه كل الطرق وكل الأحزاب . ومن يوجه اللوم عليه أن يسأل نفسه أولا عن موقفه من تصرفه لو كان هو وزير الداخلية أو رئيس الحكومة .

ولأن كان مقتل الشباب المفسر بحزنا فلن مقتل رجال الشرطة بدوره يدمي قلوبنا . لأن هذا الشباب ليس مجبرا على الانتحار أو العنف . ولكن رجل الشرطة مضطر إلى التحرك لحماية الأمن وحماية المواطنين وسبلتهم وأموالهم .

واخطر ما يمكن أن يتعرض له الوطن هو ضعف وإ تراجع وخوف رجال الشرطة . فلن منا يتم في بيته مطمئنا بوجود قوات الشرطة التي تحميه . فلن تعرضت الشرطة للترويع والارهاب من جيب من يستخدمون العنف . ثم هي لتعرض للمساومة أن ردت على العنف بمظلة . لأن ذلك مؤذاه أن نتحول إلى كبائن أخرى . لهنالك تضامنت الدولة وضاعت هيبتها . ولم يكن أمام الناس سوى دفع الاتاولات بتلميذيات ، والإلتجاء إلى التعصبات طوبا للحملة .

لست متفيا بإطلاق يد الشرطة للبطش والاستبداد . ولكني أيضا أرفض محاصرة الشرطة وتحويلها إلى الضعف وإلى السلبية . فليعض يرفض الشرطة الإيجابية ذات الفعلية ، وذلك خشية أن يتحول إلى وحشية أو يعمد استبدالها إلى الأبرياء وإلى المعارضين لنظام الحكم .

ولكن يتعين على هذا البعض أن يتخيل نفسه أو أحدا من نويه وقد تعرض للمعوان من بطحي أو قاطع طريق أو سارق بالإكراه أو سياسيا بإيمان بالعنف وسيلة للتعبير عن نفسه .

ما شعوره لو تعرض للمعوان ولم تتحرك الشرطة لحملته ونجمته ومطالبة المعنوي . هل يفضل الشرطة الضعيفة السلبية المخفلة ، أم أنه يفضل الشرطة المخفلة النشطة الحازمة .

وهنا يقع وزير الداخلية ووزارته في حيرة . لأنه إن ترد وتخلل أو ضعف أمام العنف الذي يرتكبه البعض ، لاتهمناه بالقتل وسفاته بعدم الإصلاحية . ولو أنه واجه العنف بحزم . وتمسدى لاتصل العنف بكل قوة . لاتهمناه بالبطش والخروج على القانون .

ولهذا يصعب على أي وزير داخلية في العالم أن يرضى الجميع . ولا أن يثقت من الناس والطوم والتجريح . ويركد العبد وطأة وثقلا في بلدنا مصر . حيث دأبت الحكومات على حل مشاكل المجتمع جميعها بواسطة قواعد القانون الجنائي وبواسطة قوات الشرطة . فحكومتنا بل ومجتمعنا يلقي بكل لوزائره وماسبه على كاهل الداخلية .

لمشاكل التنوير ومشاكل الفشى الجماعي في الانتخابات وتجارة العملة ومشاكل الشباب المعطل وجرامه ومشاكل تهوير الأرض ومشاكل فساد الجهاز الإداري الخ . لكل ذلك وغيره نجد أن الحل المتاح الوحيد لدى الحكومة هو تحريك قوات الأمن المركزي .

والجدير بالذكر أن الحل الأمثل يجب أن يكون هو البديل الآخر . وذلك يقتضى مواجهة أسباب المشاكل وبواقفها وعناصر تلقفها . بدلا من الانتظار حتى تقع الكارثة فتتحرك لولاجهة نتاجها . وعندما لا يكون أمام الدولة إلا القوة المخفلة في الشرطة .









المصدر : **الرفد**

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلا شك ان للشباب الذي يلجأ الى العنف مشكلة وقضية . ويقف وراء  
عنفه عز المجتمع عن استيعابه . ولا يكون السبيل هو الخطب والمواظف .  
ولكن يكون بتخفيض نسبة البطالة وحل مشكل الشباب الاقتصادية  
والاجتماعية وملاء اوضاعه السعاس .  
فليس طبعيا ان يصر بعض الشباب في قرية صنيو بديروط على ترويع  
الامنح الابرياء بقتلهم وحرق منازلهم ومخلاتهم . وليس مجديا ان يكون  
الحل الوحيد هو تركيز الآلاف من رجل الامن بهذه القرية وتبليغهم القتل  
والجرح مع هذا الشباب الضلوع .  
الامر يحتاج الى اشراج هذا الشباب من عركلة . ليس بالخطب والمواظف  
وليس بالاعتقاء بمجرد المواجهة الأمنية .  
ولما يحتاج الامر الى مشروع قومي متكامل يقوم على اصلاح سلعى  
اجتماعى اقتصادى تعليمى ثقافى في ان واحد .

د . نعمان جمعة









المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و١** : **١٩٩٢**



وليس من السهل أن تلتصق المصريين في الخارج بأن تركيبة المجتمع المصري تختلف عن التركيبة المطلوبة في المجتمعات الأخرى . وأن التدخل بين المسلمين والأقباط هو تدخل عضوي يتغلغل حتى النخاع ، ويسرى في الدم . ويخلط اللحم بالعظم ، وأن الفصل بين المسلمين والأقباط لا يساويه إلا فصل الروح عن الجسد . فقول ليس من السهل أن تصح من أفكار المصريين المهاجرين هذا الانطباع الذي اكتسبوه من معاشتهم المجتمعت يؤمن بأن المقدمات لا بد أن تؤدي إلى النتائج .. وأن طبيعة الأحداث سوف تظهر النزعات العنصرية وتصف بهرواسخ الثلاثة التي يؤمن بها عقلاء الأمة من المسلمين والأقباط ..

والدهش أن المصريين في الخارج مثل اخوانهم في الداخل يطبقون المسؤولية في رقبة الدولة ، ويحملونها تبعاً الأحوال المتردية التي يشهدها الصعيد وهم لا يصدقون العجز الأمني عن مواجهة الإرهاب في مكنته . ولكن يصدقون عجز الدولة عن مواجهة القضية منذ بدايتها الأولى وقبل أن يستغل خطرهما . وتتحول إلى تحديثات مسلحة تهدد سلامة المجتمع وأمنه ووحدة .. وهم يذكرون أن الدولة كللت تقاعسها هذه الأحداث في بدايتها بالاستسفاف والتهميد . وترى أنها مجرد أحداث "عربية" لا تدعو إلى الانزعاج .. وكلفت الدولة توكل إلى جهاز الأمن مسؤولية التصدي لها رغم علمها اليقيني بعدم التكافؤ بين الطرفين سواء

المصريين في الخارج .. كالمصريين في الداخل .. في حالة قلق وانزعاج لما يجري في مصر . انهم يشعرون بالوجود على وجوههم : إلى أين تسير مصر ؟ وماذا يعني لها الغرب ؟ وإلى متى تنظر الدولة مستمرة في تجاهل الشعب وعزله عن المشاركة في تقرير مصيره ؟ انهم يريدون نفس الكلمات والتعليقات التي تتردد على لسان رجل الشارع المصري .. وليس غريباً أن تلقى في شوارع ميونيخ أو بون أو كولونيا مصريين يقولون عليك في لغة انبطحتوا عن الأحوال في مصر . ومدى صحة الأخبار التي تنشرها الصحف والأذاعات الأوروبية عن الصراعات الدامية في الصعيد .. وهم يراقبون الصحف بعينين مختلفتين عن عيون المصريين في مصر . فالفقرية تضاعف من احساسهم بالقلق . وتجعلهم تنبها للمشكلات والاقوليل . وفي اليوم التالي لوصولي للمانيا سألني احد المصريين عن صحة الخبر الذي يقول أن المختطفين ألقوا زجاجات (ماء النار) على وجوه القذافي .. وأن الشرطة قبضت على اثنين منهم بعد ان ارتكبوا جريمة في إحدى محطات مترو الأنفاق . وانزعجت ونهضت على الفور إلى أقرب تلفون . وسألت زملائي في "الوفد" عن مدى صحة الخبر فنفقوا نالها قاطعا .. وأبركت إلى أي مدى تساعد الشائعات على إثارة نفوس المصريين المقيمين في ألمانيا .. وأصبحت الروح السليقة بينهم يقلت عليها التسلوالم حتى أن بعضهم يقول في بساطة شديدة أن مصر سوف تتحول إلى لبنان أخرى خلال بضع سنين وانها تسير سيرا حثيثا نحو هذا الشك المميت . وأن القوى الأجنبية تسعى إلى تنفيذ مخطط خبيث يقضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات أو ولايات هزيلة لتصبح إسرائيل القوة المسيطرة وصاحبة النفوذ الأوحد في الشرق الأوسط .. ويقولون أن شواهد الأحداث الأخيرة تدل على الرغبة في إثارة البغضاء بين المسلمين والأقباط حتى تنفذ السهم ..









الشعب هو الملاذ الأخير الذي يجب أن تلجأ إليه الدولة حتى تنقذ البلاد مما يهدد لها .. ولا ينبغي أن تخاف الدولة من الشعب لأن الشعب المصري في أزمان المحن والكروب يضرب المثل الأعلى في التضحية والشجوة والتكافل الذات ، حدث هذا أثناء الثورة العربية ، وحدث لزوم منه في أثناء ثورة ١٩١٩ ، وحدث نظيره في أثناء حرب أكتوبر المجيدة وأيضاً نموذجاً مصغراً في أحداث الأمن المركزي ١٩٨٦ ..

لقد اعترف الأستاذ إبراهيم تالعب في «الأهرام» لمس الأول (الفلاند) بخطأ التقسيم الذي كان يصف الأحداث الدامية بأنها أحداث فرجية عابرة .. وهو يطلب أن تكف عن التهورين من شأن ما يجري في جنوب مصر من أعمال تطرف وعنف وقتل ومجموعات إرهابية خلعت قناع الاستثناء وأعلنتها مواجهة حربية على الدولة ومواطنيها المسلحين أو المخالفين معهم في العقيدة .. ثم يتساءل: هل تستطيع الدولة مواجهة الإرهاب مواجهة حاسمة ؟ ويطلب ضرورة التصدي للأرهاب مواجهة علمية ، وشاملة تتكلم مع نفس المواجهة العامة والشاملة التي أعلنتها قوى الإرهاب والتطرف ، ويختتم مقالته بضرورة العمل على مدى خطة عامة تهدف إلى حماية الأمن

**البقية ص ١٠**

من ناحية التكريب والتسليم .. أو من الناحية العقلانية التي تدفع الشباب إلى الشراسة والتضحية إلى حد الاستشهاد .. وظلت الدولة تتجاهل مبدأ المشاركة الشعبية حتى لا تفتح على نفسها باباً لا تستطيع إغلاقه .. وأثرت الانفراد بالمواجهة شائها في ذلك شأن كل القضايا الكبرى التي انطوت بمعالجتها بمعزل عن الشعب .. والمصريون المليون في الخارج يرون أن القضية أجل وأخطر من أن تحتلها حكومة ثبت عجزها ، وأنه لا بد من أن ينهض الشعب المصري بكل طوائفه وتقاليدته ومبادئه ليبلغ عن البلاد موجة الخطر القديم ، والمشاركة الشعبية ينبغي أن تقوم على أصول وقواعد وديمقراطية متينة حتى يشعر أنه يقوم بدور المشارك القوي وليس دور التابع الذي يؤمر فقط .. ولتقتضي هذه الأصول الديمقراطية أن تبدأ الدولة فوراً وبلا تبؤة بقص المؤسسات السورية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وتشكيل جمعية تأسيسية تضع لبلاد دستوراً عسرياً يمتشى مع ظروف المجتمع المصري وهو يثق أبواب القرن الحادي والعشرين ، نعم .. نحن في حاجة إلى دستور جديد يعطي للمصريين حقوقهم ويضمن لهم حرياتهم ، ويحترم إرادتهم ، ويضعهم في موضع السيادة الفعلية .. ولا بد أن تسفر هذه الخطوة التأسيسية عن انتخابات حرة نزيهة خالية من الغش والتزوير وعندئذ سيفول الشعب كلمته الحقيقية ، وسيختار نوابه الذين يمثلون عقله وروحه وأخلاقه وتقليده .. ولا خوف من أن يحدث في مصر ما حدث في الجزائر ، لأن التكوين الثقافي والاجتماعي ، والخلفية التاريخية للشعب المصري تختلف عنها في الجزائر . فالعرقية الجزائرية لا تعرف التنوع الديني ولكنها تعرف التنوع العرقي ، بينما عاش المجتمع المصري عصوراً واحداً منذ فجر التاريخ وتعرض على الساحة الدينية قولا وفعل ، وعلى أرض مصر تعانقت الأديان السملوية الثلاثة في سلاسة ويسر ، مما أكسب الشعب المصري خبرة في الفهم الديني ، والوحدة الوطنية ليس لها مثيل بين الأمم والشعوب ..









المصدر : **الرفد**

التاريخ : **٢٥ محرم ١٩٦٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## جمال بدوى يكتب من ألمانيا :

### قبل أن تتحول مصر إلى لبنان أخرى

(بقية المنشور ص ١)

والاستقرار والوحدة الوطنية في بلادنا ، ولم يبين  
الاستاذ إبراهيم نافع فعوى هذه الخطة العامة أو  
العناصر التي يجب ان تتكون منها (١). ولخشى  
ما لخشية ان يظن ان الاجراءات الامنية كافية  
بقطع جنود الارهاب ، والقول له - بكل صراحة  
وهذوء - ان الاجراء الامني هو آخر سلاح يصلح  
لمواجهة عناصر وصفها بأنها قوى خفية وممتدة  
الجنود تحت السطح ، والقول له ان الخطة التي  
ينبغي ان نعمل على هديها هي استنهاض همه  
الشعب حتى يترك عزلة ، ويتحمل المسؤولية  
كاملة ، وإن يتحقق ذلك إلا إذا وفقت الدولة في  
الشعب ، والامانة إليه ولزالت من طريقه كل  
العقبات والسود وفقت امامه بداية الإصلاح  
الديمقراطي والمستوري .. وعندئذ سوف يكشف  
الشعب المصري عن معينه الاصيل الذي هو أكثر  
صلابة وقوة من كل الأسلحة التي يجعلها لتصرف  
الظلام ..









المصدر: الوقف

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الارهاب .. سرطان في جسد مصر

## اليومقراطية خير علاج .. والعجز عن التغيير بالتفكير .. وراء التغيير بالتأثير

تحقيق : عصام العبيدي









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٦ - ٢٨ - ١٩٩٢

المصدر: الوفاء

شهدت الآونة الأخيرة موجة من الاعتقال راح ضحيتها عشرات الأبرياء.. سببها شعاع من شعول الفكر الذين يمسكون في أيديهم الأسلحة الثورية والقنابل لبارفوا القوم الذي صنموها لأنفسهم! ولعل ذلك يدعو إلى التساؤل ما دور المجتمع في مقاومة هذا الأذى، وما هو الأسلوب الأفضل لاستئصاله من المجتمع.. وما دور كافة الأجهزة الرسمية والشعبية في مقاومتها؟ وإذا البتة أسيرة ما في أحد أبنائها بل من أبنائها.. فما هو الحل أمام تلك الأسيرة وبنيها أيضا أن تسأل.. هل هؤلاء الأشخاص مرضى يجب علاجهم أم مجرمون ينبغي مواجهتهم بعمليات الردعة.. كل ذلك

التساؤلات يجب عليها هذا القاص

### خدعوك فقلوا...

ويرد المندرج المعلق على القولة التي ترى أن للثوارين يلتصقون بالعمليات القبلية وأنهم ضحايا للمناخ الاقتصادي يقول: لو كانت في شخصيات القوم عليهم من الجماعات استند منهم من شرع لخصائص مختلفة من هذه الجماعات وحتى انتم. لأن التساؤل الذي يثار الآن إذا لم يكن هؤلاء ضحايا للمناخ الاقتصادي الذي نحسب فعلا نحل وجودهم! الأجابة باختصار أن هؤلاء جميعا ضحايا آثار الحرية وقيام الديمقراطية فيكتسبوا أيضا.. لأن من لا يملك القدرة على التفكير بالتفكير لقطعا سيجأ إلى التبعية والقبول. ولذلك قلنا نحن من أصداء فواتين جديدة للحركة الأبرياء إذا لم يكن ذلك مصموبا بالحرية والديمقراطية.. أما من الأسر التي بها أرباب أو أحد الأبناء يقول: القائل: إذا سأل الأب أو الأخ أبنه ولقاء الأبرياء لماذا لجا للأبرياء؟ فيجب عليه فوراً: لأنني لا أجد فرصة للتعبير عن رأيي! وهنا الأجابة مقنعة للغاية والخوف أن يقتل الأب بمنطق أبنه وينضم إليه!

### الأمن والحوار

ويرد اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية السابق.. على ما يقال بأن كل ما يحدث من أرباب وعنف الثوارين هو مجرد رد فعل للتصولات الإسمية غير السليمة. فيجب قلنا.. هذا كلام غير صحيح والحقبة هي أن التصولات الإسمية رد فعل لما يفعله الثوارون من أرباب فلائق لا يدخل إلا إذا حدث خلل بالائن. أما عن بطلون بالحوار مع هؤلاء القوماء.. فعلى اللواء أحمد رشدي: أولا

أي محاولة لحاصرة الأبرياء يجب أن تترك بين أيديهم أرواحا الفكرية وتكفيها للفكر.. يجب ألا يصف أي فكر على أنه أرباب.. لأن فكرة الفكر ضلعة أساسية في الدستور وهذا بدأ لاستئصال المندرجات لاعتقال حبيبه وأهله.. لذا يبدأ الضوابط القانونية من حيث يده الفاعل.. وهذا يعرف الأبرياء بأنه ارتكبا الفعل محددة بأحد أرباب الآخرين.. وأول من أوقع أن أي قانون يقول كما يدعي البعض أن يجب الفكر أو يبدأ في التجرؤ من منطلة التفكير سيكون قانونا غير دستوروي.. وأن تأتي للتساؤل لهم - هذا يقول المندرج المعلق: كيف لمعج الأفعال الأبرياء!

ودعي نحن صريحا معك عندما نقول أن الأفعال الأبرياء هي ردود الفعل أسوء استخدام السلطة من قبل رجال الأمن.. حيث أصبح المواطن المصري يشعر أن الطريق أمامه مسدود للتعبير الشعبي عن القارة فيسهر لإقتحام جدار المجتمع واعتقال أربابيه لأن قنوقه الشعبية من الأبرياء هي مزيد من الديمقراطية.. بحيث يشعر المواطن أنه فكر على التعبير عن رأيه سواء من طريق تشكيل الأحزاب السياسية أو إنشاء جمعيات أو أصداء صفاء.. ولو قلنا نظرة إلى اللواء سعيد أن جميع الإجراءات البوليسية والمعلومات القانونية لم تكن في حاصرة الأفعال الأبرياء أو أحد منها أن حرية الحرية كلية ليجعلنا كل هذه الوسائل.

ويرد المستشار المندرج المعلق أن جميع الأصداء التي خلقت ضد الأبرياء في ظل القوانين الاستثنائية اعتسافا لأصناف الذين تكلموا في كل ديمقراطية الوفاء عام ١٩٥٠.

ويرد المندرج المعلق أن الإجراءات البوليسية لحاصرة الأبرياء.. لأن ذلك في - رأي - يؤول إلى حدوث مزيد من التضامن بين أول المواطنين مع هؤلاء الذين نسحبهم بالأيديهم ويحل ما حدث في بيروت أخيرا يدل على ذلك ويؤكد أن القول أنه أول مرة في مصر يصيح الشعب والفرقاء والتفككيون جردا من نسج الأبرياء.

أريد وأن يعرف الجميع أن الأمن دوره مفسر على تطبيق القانون.. ومواجهة أي مخلفات للقانون.. أما الحوار فه جهات أخرى.. وليس من المعلوم أن تكون خضما وحكما في أن واحد!

• وأسألة الأبرياء هل هو شخص مريض أم مجرم.. وما هو الحل للأبرياء؟ فيجب: فعما هو شخص مريض ويمكن علاجه من طريق الحوار.. والتفهم.. والتفهم بالحقيقة.. والمحل مشكلة الأبرياء هو التفتة لكل محاولات الخروج على القانون.. وتقديم المساعدة والتفهم بأصداء الذين تكلموا الأبرياء.

### الحقوق لا تكتفى

ولا شك أن توسيع سلمة الحرية السياسية.. وحرية العمل الاجتماعي ينتج للحرية الطبية للناس أن تتشغل بالأمور العامة.. وتفسر رأيها بشارع وأن الأسلوب السليم والتفهم الديمقراطي هو الطريق الأمثل للحياة الأبرياء.

هنا يرى المستشار مأمون الهديسي أحد ليرات جامعة الآخون المسلمين.. ويوضح

رأيه قلنا:

- أو ثم قلنا عمل سماعات بالقانون الانتخابي خلق للآخون.. وأعطاه العمل السياسي سلطة فعلية في سلطة الحرية العامة وحساسية الحكومة.. وشبكة التبرعات.. قلنا بذلك نحل بعض بضع بضع في هذه المؤسسات التي تقوم عليها الدولة.. وذلك بعد أن الإصلاح الإداري والقانون الانتخابي.

• أما البتة حدى ياسين استأخذ علم النفس الاجتماعي بقلة البينات جامعة عين شمس فيقول أننا عندما توسع أساليب إجراء بعض الشجب للأبرياء يقول

- لو خذت تلك تدري في العمل.. وتقوم بسؤال تلاميذ.. وهنا سيجال كل تلميذ أن يثبت ذاته.. ويحاول الأجابة عن الأسئلة.. ولو أخفق في كل مرة يحاول فيها الإجابة ول مرة توبخه وتضد عليه بسلامة الطالب.. لأن هذا الطالب الذي فشل في الإجابة ذاته تقرا نصف مستوى التعليم وأقيم الأبرياء بخلق الأرباب أمامه.. سيجال أن أسلوب آخر لكي يحقق ذاته ويثبت وجوده هل تترك ماذا سيفعل حينئذ؟!

أنه يستعمل والوقت أمام التسورة وأعطاه فأكبر للتلاميذ وسوف ينفذها بقتية حتى يمشك زملاءه ويحقق ذاته وجوده داخل الفصل!!









المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

## مصريات

### شباب الارهاب

الفراغ مضيق .. واليد البطلة  
نجسة . وعندما يضلك إليها الجوع

والفقر والتعليم المورى الذى  
تزيد منه الأمية والجهل . وإن

الذهلة الفراغ السياسى والاسية  
السياسية التى تصيب الشباب . كل

هذا يصبح قنبلة موقوتة وموتكيتل  
شديد الانفجار يودى بالجمع .

النظام السياسى فى مصر يفسر  
بمستقبل مصر نفسها فى مقابل

استمراره فى السلطة . وإن سيبل  
ذلك يلغى حرية الحكم ويتنحيت

بمسئور دكتاتورى مرفوض من كل  
أشعب . ويتبنى حزبا وعصيا مزينا

قوامه الانتهازية والفساد .  
ويحاصر امزاج المعارضة بالقانون

الطوارئ وسطة الدولة ويمنع  
الشباب من المشاركة فى الحياة

السياسية إلا فى اشد الحود .  
فيحرم العمل بالسياسة فى الحافل

والمجتمعات الشعبية . فى  
الجامعات وفى المدارس . فى النوادى

الاجتماعية والرياضية للدولة  
تحاصر الشباب فى العمل السياسى

كما تحاصر كل قوى المعارضة .  
فيصبح هذا الشباب الخائف صاحب

الامال العريضة فى خدمة وطنه نهيا  
وصيدا سائحا لجماعات التطرف

التي تعمل فى الظلام .  
ولا يجب أن يغيب عن اذهانتنا ان

لحداث هذا الإرهاب ليست بالفرجة  
الاولى إلا التحجير للعمل عن رفض

الواقع وعدم قبول هذا النظام . وإن  
كان النظام الذى يريدونه ليس

لحسن حالا . إلا ان الديمقراطية  
الحقيقية التى تحمل كل أفراد

الشعب على المشاركة السياسية هي  
السلاح والضمن الحقيقى ضد هذه

الإفكار المشوشة . فإن الظلام لا  
يبده إلا النور . وإن النور لا تتعثر

للناس .

د . عزت صفر









المصدر: الوقف

١٩٢١ ع ٢٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### اللهم اجعل هذا البلد آمناً

معنا نريده الشفاء ونهتف به  
المتألمين بقدر في هذه الآونة الصعبة  
التي نحياها. فليكن لنا .. معبراً نرى  
بإشارة من أسوأ أزمات تاريخها.  
والجنتع المصري يشهد أحداثاً غريبة  
عليه لم يشهدها من قبل. وأبطال هذه  
الأحداث أنماط شاذة من البشر تفكرهم  
منصرف وتصرفاتهم أرقعية أناس  
جعلوا من أنفسهم حكماً يصحرون  
أحسبوا ضد من يخالفهم في الرأي  
والرؤية ويستطيعون بناء من لا يروق  
لهم فكرة أو أسلوبية في الحياة. أناس  
يشتمون السلطة ويشهرون أسلمتهم في  
وجه كل من يخالف ردهم.  
وأخذت هذه الطغمة من الإرهابيين  
تعلن السطوة والسيادة على جانب القتل  
وصك الدماء للحصول على أموال  
تشتري بها الأسلحة والمفرقات  
والتيارات الألام تحاول تفسير ماحدث  
لهم قتل أنها فتنة طلابية موجهة إلى  
المسيحيين ومن قتل أنها تطرف ديني  
تسمى من شائكة جماعات كدعي حرمها  
على الإسلام تنشر مبادئها بالقبول ومن  
قتل أنها مؤامرة تدبرها عناصر خارجية  
بغية تفتيت المجتمع المصري وإضعاف  
السيادة المصرية ومن قتل أنها حوادث  
غريبة تقع لأسباب شخصية  
والواقع أن تزايد هذه الأحداث  
وتصاعد حدة العنف الذي قدم به يجعل  
من الشروري عدم الاعتكاف وتطبيقها  
بمقتضى هذه الأقوال السطحية. فمن  
سالم ظاهرة شديدة الشظورة ولا جدال  
في أن لها جذوراً عميقة ولقداناً صعبة  
كما أن محاولة التصدي لهذه الظاهرة  
يجب أن تكون أعقق الأمر يتطلب علاجاً  
شاملاً للتواحي المختلفة الحديثة  
وإطراف المشكلة. فليكن معك خطة  
منظمة تقوم على أمثلة جادة لإصلاح  
المجتمعات التي تنطلق منها هذه  
الضرائر من الناس ولا شك أن التعليم  
والنقاء على المنطقة وتيسير سبل  
العيش الكريم وإتاحة الفرصة للشباب  
لتكوين أسر سوية وحل مشاكل الإسكان  
على هذه الأمور يجب أن نؤمخ في الاعتبار  
إذا أريدنا معالجة ظاهرة التخلف على  
أساس أنها ظاهرة مرضية ناتجة عن  
أسراض اجتماعية خطيرة تجعل  
المصابين بها عرضة للتأثر عليهم من  
قبل قوى الشر التي تترسب بهذا البلد  
الذي عانى زمناً طويلاً أما يتم أهله  
بالتسامح والأخاء.

عبد الفتاح نصير









## الشم لا شطامته .. !!

عندما كانت بعض الأعلام للشرطة تنبه إلى ثوبى حالة الأمن في مصر ، وتحذر من خطورة التداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك ، كنا نسمع من المسؤولين - في أعلى مراكز المسؤولية - ومنهم وزير الداخلية تأكيدات بأن مصر هي واحة الأمن والأمان ، وكأنها أسطورة مشروخة وشعوها على (فوتوغراف) يريدونها بغير هدف أو مقصود .

فلما قيل هذا كله وتشرى في الصحف القومية ، فلما يكون ذلك من أجل تهيئة الرأي العام للقبول بالقوانين التي تسعى الحكومة لأصدارها ، بعد أن التزكت لها فاشلت - رغم ١٣ عاماً من الأحكام العرفية - في السيطرة على الأمن العام وتأكيد هيبة الدولة . وحكومة الحزب الوطني الحاكم تطرح على الشعب معادلة صعبة يستحيل أن يوجد حل لها ، فهي لا تريد أن تجرى أي تعديل على الدستور - بحجة الاستقرار - وهي في نفس الوقت تخشى أن يطعن في قوانينها الجديدة بعدم تطبيقها مع الدستور .. !!

والحكومة - في حقيقة الأمر - معيبة ومتهمكة بالدستور - الذي وضعته هي ولم تضعه المعارضة - لذا تعلق الأمر بالمسلمات الواسعة التي يعطيها هذا الدستور

فلما زاد تدهور الحالة الأمنية عن الحد الذي يمكن أن تتخسها (الأسطورة المشروخة) اضطرت الصحف (القومية) إلى نشر تحريز تلك الصحف إلى كتابة المقالات الانتحائية يطالبون فيها بمواجهة حاسمة مع من يعيرون بالأمن ، ويذهبون إلى أبعد من ذلك فيصرون المواجهة المطلوبة بأنها مواجهة ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة .. !!

ولديهمنا أن تتوالى طويلا عند هذه المفارقة ، فقد مرّوا على أن يكون رأي المعارض مرفوضاً ، حتى وإن كان يتضمن كل الحقيقة ، وإن يكون به المسؤولون (معصوما) حتى وإن كان لا يميز إلا عن الهوى والفضائل .. !!

لقد أصبحت للصحف (القومية) تتمتع الآن بكل صراحة عن معارك تجري بين قوات الأمن والعناصر المتطرفة ، تستخدم فيها الأسلحة السباحية على رؤس من جنسيات مختلفة صدقوا أكتوبه الأمن والأمان فجاءوا إلى بلادنا ، لكنهم - بالقطع - لن يعيدوا إليها من جديد ، حتى ولو شربوا من ماء النيل .. !!

وتشرت الصحف (القومية) أخبار الكائنات التي تنسبها قوات الأمن للقبض على المخربين ، والتي تنتهي دائما بمعارك بين الطرفين تستخدم فيها الأسلحة الأوتوماتيكية من الجانبين ، مما يقطع بأن موازين القوى ليست - بصورة مطلقة - في صالح قوات الأمن .

تقليل بعض المقولات إلى أية نتيجة تذكر .. ألم تشدد علوية جريمة جلب المخدرات إلى الأعداء ، ومع ذلك نسمع كل يوم عن قضية جديدة من قضايا جلب المخدرات ؟ .. وكذلك الحال بقضية لجرائم الرشوة ، والفساد ، والإغتصاب ، والإرهاب ..

المشكلة إذن ليست في القانون ، إنما المشكلة في كفاءة الجهاز المكلف بتطبيق القانون ، فمن زعم أن استمرار وتكرار هذه الأنواع من القضايا يرجع إلى ضعف كفاءة أجهزة الأمن وتقصيرها في كشف النشاط الإجرامي في مراحل الإعداد والتشهير ، ثم تقصيرها الشديد في جمع وتطبيق الأدلة الجنائية ، فإنهم من وجود جهاز كبير في وزارة الداخلية لتطبيق الأدلة الجنائية يشارف عليه مسئول كبير بدرجة مساعده وزير .. !!

المشكلة - ببساطة - أن الخاطرين على القانون قد أصبحوا الآن أكثر ذكاء من الذين يطبقون القانون .. اللهم لا تسقته .. !!

ملحوظة : هناك اقتراح بتدريس مسلمات كوجاه ، وكولومبيز ، لطيفة أكاديمية الشرطة بدلا من المناهج التي تدرس حاليا .. لرأى ستوى الخريجين .. !!

أتمنى في صندوق بريد عميد في وزارة الداخلية يناقش عن أن أشبع ملاحظاتي أمام وزير الداخلية ، بخصوص حالة الأمن ، بدلا من نشرها في مقالات ..

وقلت لصديق اتعبد أنني لا أوجه حديثي لوزير الداخلية ، وإنما أوجه الحديث إلى الشعب - الذي يسلح صرناك وزير الداخلية .. !!



بقلم احمد طلعت

للحكومة ، أو تعلق ببلد الذي يسمح بها إبقاء الحاكم في السلطة ، أما إذا تعلق الأمر بالحد من سلطة الحكومة - أو الرقابة عليها - فإن الدستور ، في هذه الحالة ، يحتاج إلى تعديل حتى تكون السلطة أوسع .. والرقابة أضيق .. !!

والذي يجب أن نلهمه الحكومة جيدا هو أن العبرة ليست بالقانون ، وإنما العبرة بمن يطبقون القانون ، فكم من القوانين صدر في السنوات الأخيرة دون أن يؤدي لإجراء بعض الأعمال ، أو









المصدر: الوقف

التاريخ: ٨ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

## العسكر.. والإسلاميون!

أولا يدعو إلى الأسف أن ينساق الغليونون من كتيبتنا وراء الأعلام الغربي الاسرائيلي لكي يحملوا الإسلام جرائم يرتكبها بعض الصوب والمسلمين، لينصب اليه الأدهب نوطه لدمع قلعة الحركات الإسلامية بالأدهب ١٢ أو جزئيا منقلبا أن تحمل شعبا أو دولة مسؤولية ما يمارسه المجرمون بها من جرائم بشعة، إذن لو جب أن نوصم جميع الدول بهذه الصفة، إذ يستحيل أن نجد في العالم دولة لا تملك واحدة لا ارتكب فيها جريمة.. فللعمل عليه ن تقييم دين ما وتحديد طبيعته هو نوصمه وإحكامه، وليس تصرفات تابعيه أو دولة. وإذا عان ينتسب إلى الإسلام بعض الإسرائيليين، وإذا قتلت إحدى الدول الإسلامية (وهي إيران) قد اتهمت منذ قيام الثورة الإسلامية بأنها دولة إرهابية، لأنه يستحيل أن يؤدي حثا إلى إساءة الإسلام والحركات الفرق كبير بين أن ترتكب بعض الجماعات جرائم إرهابية، وبين أن تقوم دولة عظمى كأمريكا بنحو الإرهابي على مستوى العالم كله، وحتى للدولة الإسلامية الوحيدة التي تعاقبها أمريكا بصفة الإرهاب (وهي إيران) لم تجرأ على الإعلان عن سياسة رسمية، ترتكب جرائم اغتيال رؤساء الدول والحكم والقواد أو القيام جهرا بالفسق

المسكوى لاختطاف رئيس دوله أو مواطن بها لحاكمته أمام القضاء الأمريكي ١١ غير أن التحلل على الإسلام وحركته السياسية هو الذي يحرض أمريكا وأوروبا على إساءة الصفة الإرهابية على الإسلام نفسه، على نحو ما اكتفت أمريكا وإسرائيل على وضع تعريف متطرف للإرهاب يجعل على رأس جرائمه الدولية حركات التحرير أو الانتفاضات الشعبية ١١ ومن المؤسف أن بعض التصنيفات من جريمة اغتيال بوضياف التي نشرتها صمغنا القومية، قد أشعلت وراء هذا التقليل، فاستلذا للتاريخ الحديث يعتبر هذه الجريمة لمواجهة ضد هيئة الدولة (تؤدي العرب والإسلام كثيرا أمام العالم ١١ وتعمى انطباعا بالغ سوء عن الإسلام في عيون الغرب ١١) واستلذا أخرى تحزن دول العالم الثالث، التي صارت في بؤرة الاهتمام العالمي ١١ (أن هناك هجمة علينا وعلى معتقداتنا وتعاليمنا باتباع أسلوب غير حضري) بل أن صلاح منتصر يثبت أن وجه المسلمين يظفر بالقصف والإرهاب والدماء، البنشيق والقتال (الأهرام يوليوي) . وقلمة الأخير في تنقيتها بجريمة الاغتيال ادعى أن الجاني (يقدم للعالم صورة بشعة مشوهة للإسلام ١١ وهو دين الحب والسلام، ويجعل منه دينا أليورج عن أركاب أشنع الجرائم ١١) وهكذا نرى أن جريمة يرتكبها فرد أو جماعة (حتى لو لم تكن من جرائم الأدهب بمعناها الدقيق) تلقى مسؤوليتها على الإسلام، تأكيداً لانها الحركات الإسلامية بالانها أو مطرونها بكل عاف

د. محمد صفور









## الإرهاب والتطرف .... مرة أخرى

### بقلم : المستشار سعيد الجمل

لأن ظاهرة الإرهاب والتطرف التي يبلتها في العقود الأخيرة من القوام المفعلة لقد اختلف الكتاب بشأن أسبابها فبعضهم يرجعها إلى مجرد الخلل الطائفي وبعضهم الآخر وهم كثيرون يرجعونها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية متدهورة هي التي دفع الشباب إلى امتلاك سلاح الإرهاب والبعض الآخر يرجع أسبابها إلى عوامل سياسية وثقافية وإلى نظم التعليم المسفلة .  
والواقع أن مرض الإرهاب والتطرف يرجع إلى نظر من سبب بعلون في أبرزه بالصورة المثالية التي تراها منذها سياسياً علم ذلك لأن الظاهرة الإرهابية هي نوع من الاحتجاج الذي خرج من صمته ووجد كثيراً من المبررات لدى الفلاسفة به والأجدر أن تتوارى نوازل علمية غير فلسفية ولا يتكفى بمجرد اللغات التي يقوم بنشرها كثير من الذين لا تخصص لهم في هذا المجال . فالتفكير مضادة وقد ساهم في وجودها عوامل عديدة بعضها اقتصادي واجتماعي وهو الذي يصنع الحياة في نفوس الشباب والبعض الآخر هو عامل سياسية تمهد الطريق للتغيير عن هذه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية وهي التي تضمن لناخ الملائم للظهور والتغيير عنه . أما علاج الظاهرة فإن الكثيرين يرون ضرورة الطرق إلى حلول مشكلة علاج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إليها بينما يبيننا البعض يكفي بمعالجة الأمن البوليس .

والعجيب إن أصحاب نظرية العلاج الأمني البوليس يعترضون على المفكرين بضرورة البحث عن أصل المشكلة ويرون أن ذلك يعتبر بمثابة علاج عن الإرهاب ورضاء به ولا يرون طريقة لاستكناه ألا بتضييق الإدارة الأمنية لمواجهة العنف بالمعنى كما يقولون .

أما من المناخ الذي يشكو فيه الإرهاب ويذكر فهو ذلك المناخ السياسي الذي تشعب فيه موازين العدالة ويقصر الفكر فيه أن الدولة قد تفلت عنه . هو المناخ الذي تشعب فيه الفرس المتكاثرة .. هو المناخ الذي تؤدي فيه الخدمات عامة غير مقبوضة لبعض الناس والبعض الآخر يموت داخل عتير المستشفيات لأنه لا يجد دواء أو لا يجد جهازاً لعمل كبدته مثلا . هو المناخ الذي تلهأ فيه الخدمات صوما فلا يجد المواطن ملجأ يأوئ به ويشعره بالأمن والانتماء . هذه المظلمات المية تصنع في الأمن الشباب ونفوسهم مثل القنابل للوقوت ويستقر رأى هذه المظلمات في حال الشباب ويصنع منها في الوقت المناسب قليل الإرهاب وعلمته .

ينمو الإرهاب ويذكر حيث لا تصبح للشرعية سيادتها على الجميع وحيث لا تكون القاعدة القانونية مجردة تطبيق على الكبير وعلى الصغير وحيث يكون الاحتكام في تفسير الشرعية لبعض المجالس النيابية المعزجة وليس المؤسسات دستورية مستقلة لتأخذ بها المستقر وحده تفسير هذه الشرعية . ويوم تصبح الأوضاع أن يجد الإرهاب له مبرراً ولا سداً في نفوس وعقول من يقومون به .

والعجيب أن ظاهرة الإرهاب والتطرف بما تطوى عليه من عوامل اقتصادية واجتماعية لم تلتجأ إلا إلى رحم النظام الإسرائي وبما اتخذت إليه لسلاته من تشبّع في نظم التعليم وتضييق في علاقة المواطنين بالإدارة الحاكمة .

لذلك لم يكن عجيباً أن يكون انهزام الديمقراطية هو الاطار وهو المناخ الذي أدى إلى ظهور هذا الإرهاب لأنه المناخ الذي يلفه فيه أناس تقفهم في الحاكم كما يقفون تقفهم في كل إصلاح يمد إلى تقطعت الروابط بينهم وبين أدوات الحكم هو المناخ الصالح لشعالي لنمو جرائم هذا الإرهاب . يقول الأستاذة شبيب محفوفة في رأى له بالأمرام لخيرا معللاً في العنف الذي يقوم به بعض المتطرفين .

أريد من معالجة شجاعة الفواعل وروح العصر وتوجهاته . أريد من الرجوع للشعب ليعلم مصيره بنفسه دون وصاية وبون زيف . أريد من الديمقراطية وحرية









المصدر: الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

تكوين الأحزاب دون قيد أو شرط. لا بد أن تخاطب الأحزاب الشعب عن طريق الصحف والتلفزيون. لا بد من أن تفتح الفرصة للناس لكي يثقوا بالمصدين للوصول للحكم في برامجهم. وعندما تحترم حقوق الإنسان حقا يصبح للحوار قيمة جديدة ويأخذ كل فريق حجمه الطبيعي. ومن يلجأ للعنف في تلك الحالات يعرض نفسه لحرب لا هوادة فيها.

وكان الأسلاك الحديدية يحدد للحوار الذي يدعو إليه الجميع شروطه الواجبة والتي بدونها لا يكون هناك حوار حقيقي. فيدون أن تكون وسائل الإعلام متاحة للجميع ومملوكة للشعب من دون الحكومة ودون أن تكون هناك انتخابات حقيقية تعبر عن إرادة الشعب - ودون أن تكون هناك قبل ذلك حرية تكوين للأحزاب فإن يكون هناك حوار. إذا أن تكون أجهزة الإعلام مرصودة لخدمة الحكومة ولخدمة بقائها في الحكم ومعالجة مصالح معينة فإن يكون هناك هذا الحوار الذي يتهدى به البعض ويقول أن الجماعات الإرهابية ترفضه.

وإن تستطيع الآلة الأمنية مهما تضخمت كلها أن تسيطر هذا الإرهاب وإن تقضي عليه خلافاً لظن العوامل للأمية إليه قاذبة وقاذبة وكما قال أحد القاطن أخيراً فإنه يمكن للحكومة أن تقضي مؤلفاً على خلايا الإرهاب في بعض محافظات الصعيد إلا أنها إن تقضي عليه نهائياً وستستخدم به أن عاجلاً أو آجلاً في أماكن أخرى وبذلك تكون قد قلصنا أرواحاً غالية ووقتاً ثميناً دون أن نصل إلى نتيجة. والأجدر أن نشجع الطرح الإنساني ليكون آخر الحلول وأن نقدم عوامل الإصلاح في مجاليين معاً الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة والإصلاح السياسي من جهة أخرى ليسفر الجميع أن الحكومة جادة وأنها رافقة بلواطين وبلشباب الخاطر بمصالحهم.









## قبل تعديل التشريعات لمكافحة الإرهاب

# هل يصلح التشريع ما أفسدته الحكومة ؟

د. محمد رضا محرم

الذي في مدارس وزارة التعليم وبعد أن كانت مساحات الالتقاء بين التنظيمات تتسع سواء في وحدة المادة العلمية أو وحدة الامتحان أو في الانفتاح المتبادل بينهما بقبول تلاميذ التعليم العام في كافة مراحل التعليم الأزهرى والعكس إذا بالقطعة الثامنة تحدث بينهما مع مطلع الثمانينيات وهي مستمرة حتى الآن وفي مؤسسة الدعوة حدث ضعف شديد في مستوى الدعاة الخارجين من الكليات والمعاهد المتخصصة جاء نتيجة مباشرة لضعف مستوى الأداء في كافة مراحل التعليم ثم إن غياب توجه قوى عام وافئدة المجتمع إلى برنامج ترويض عقلي ديني قد فتح الباب أمام الدعاة المتخصصين إلى الفرق في الميادين دونما يقل الجهد لتبني الفكر من الشين ومع محدودية أعداد الدعاة المؤهلين تأهيلا جيدا كان في مقدور الجاهلية الدينية الحديثة أن تعارض دعوة الضار بل وأن تستولى على بعض مساجد وزارة الأوقاف وتمتلك منابرها عنوة واعتصاما... في مؤسسة الإعلام كانت الأمور أسوأ وأضل سبيلا... إن أداء هذه المؤسسة شجيت ملامح الدولة المدنية وأصبحت الاستنارة الدينية أو السياسية في خصوصية مع رموز الحكومة والنظام وجاء إسلام البداية وأقدا من "ع" فاستطاعت موجات الأداة وملا شاشات التلفزيون وقال الجاهلون الوافدون أن الحضرة ليست في الإسلام وإن الديموقراطية بدعة محدثة، وإن الشيوعية غير ملزمة وإن البرلمانات اشراك في حكم الله، وإن الرئيس الوهم لا يسلك عيا يفعل... الخ وظلت أجهزة الإعلام تزايد بالتفسيرات المتخلطة للدين في سياق مع الجماعات الدينية أسقطت السراج في الشارع يقصد اعلم وهو مفر ومضاهية القوى الإستعمارية كل المجتمع بل والقضاء عليها إذا كان هذا ممكنا.

الذي ريتة الحكومة قد تهرع مع البدايات المبكرة للثلاثينيات واكل رأس الدولة وقد واكب ظاهرا اطلاق الجماعات الدينية وتوظيفها سياسيا انهيارات عظيمة ملأه في مؤسسات تشكيل الوعي والراي لدى جماهير الشعب المصري وقد حدث الانهيار الاول في مؤسسة التعليم وحدث الانهيار الثاني في مؤسسة الدعوة بينما حدث الانهيار الثالث في مؤسسة الاعلام.

في مؤسسة التعليم تحولت المقررات الدراسية في اللغة العربية والدين إلى اعتماد النمر المتحصب المستنكر للآخرين سواء كانوا من المخالفين في الدين أو المخالفين في العقائد السياسية ول هذه المؤسسة أيضا زادت الشقة لتساعا بين التعليم الديني في الأزهر وبين التعليم

في المائثر العربي حكمة مصاغة في سؤال استنكارى تقول : هل يصلح العطار ما أفسد الدهر وهي حكمة توجه إلى العجز التي تصابي منوهة أن الزيتة التي تستجليها من العطار يمكن أن تخفي أثر السنين.

وحال الحكومة المصرية الآن هو حال تلك العجز المتوهمة خيرا من وراء وصلات العطارين. الفرق أن الحكومة تستجلب وصلات اصلاح الفساد الذي لحق بها من دكتاتير التشريع حيث يقوم الجلاويون وتزنية القوانين يصنع الأوهام لهذه الحكومة.

والمازق الذي تجد فيه الحكومة المصرية نفسها الآن إنما صنعتها هذه الحكومة لنفسها وكان جهاز أمن الحكومة هو الصانع الأكبر لهذا المازق. ويحدد المازق في أن الحكومة أصبحت عاجزة عن مواجهة التطرف الديني، كما أن الأزهري الذي يقرض هذا التطرف قد اتسع واستشرى وتجاوز النيل من رموز الحكومة إلى اغتيال رموز الفكر ورموز الوحدة الوطنية.

وهذا التطرف الديني الذي اضي إلى الإرهاب إنما هو صناعة حكومية خالصة فالدولة مثلة في شخص رئيسها محمد نور السادات هي التي استأذنت الجماعات الدينية مع بدايات السبعينيات وخرجت بها من خلال جهد مشترك لرجال السياسة ورجال الأمن من أوائل التسع الديني إلى ساحات الممارسة السياسية وكان قصد دولة ذلك الزمان أن تستخدم الجماعات الدينية لقمع الثورات السياسية الحديثة غير أن الوجه









وعندما حدثت القلعة بين الدولة  
والغلبة والوحش البشري في أعقاب اغتيال  
السادات كانت ثورات الدين السياسي  
تجد الغذاء والاند في أخطاء الدولة  
والحكومة فالركب السياسي الذي تميز به  
النظام رومعه لأعمال ميذا ثدال  
الانتخابات كانت جميعها في مقدمة  
الاسباب التي جعلت محاولات الجماعات  
الدينية لأحداث تغيرات سياسية أو  
إدارية بالقوة تلتقي تماثلا من مواطنين  
كثريين بل ويتيح لهذه الجماعات تجنيد  
البعض من هؤلاء المواطنين ضمن  
صفوفها التي تزداد طرلا وعددا ثم كان  
الجزء الاقتصادي والعسي الاجتماعي  
للحكومات المتعاقبة وراء فتح الأبواب من  
سعة أمام المتهربين اقتصاديا  
والاستعصيين اجتماعيا لكي يفسدوا  
ولقد في فترة الاسلام السياسي لم  
دست البطالة والعوز حاد الذين يكسبون  
الأخرة بالاستشهاد ولا يفسرون من  
الدين شيئا وقد أعطى الفساد السياسي  
والاجتماعي الذي استشري في اوصال  
النظام الحاكم قوة دافعة لكي يكون  
الاستشهاد سبيلا مرغوبا للتفكير المتمر  
الحكومي الذي زاد وقلش من مرحلة  
التغلي الى مرحلة لمجاهرة بالفسق .  
وكانت الدولة في مرحلتها الحية  
والمغاضبة مع الجماعات الدينية  
تستخدم أجهزة الأمن كما لتواصل وأما  
للمصادمة وفي مرحلة التواصل في  
السميوت فقدت أجهزة الأمن احترامها  
لدى شباب الجماعات اما في مرحلة  
المصادمة فلنفا قد فقدت هيبتها عجم  
الشباب اعود اجزءه الأمن في الحالتين  
فكانت ليلة في الأولى ولا تمزج في الكسرى  
الثانية في صندو وتبريط بجوارهما  
كان امراء الجماعات يديرون شئون  
القرى والنواحي بينما رجال الأمن  
ودجال الادارة يتكلمون هذا في حالة  
السلم اما في حالة الحرب فلن الضحايا  
من الجانب الامني الحكومي يكونون  
أكثرية وعندما تجاوزت قوات الأمن  
حدود القانون ومارست في تعسفا  
السياسي لرموز الجماعات واعمال  
الاضطهاد والتعذيب للزمان من نوبهم  
فلما قد اعتدت الجبر الاضمار للزمن في  
الارهاب المضاف اي ان الحكومة قد  
صنعت ظاهرة للتطرف الديني بفسادها  
وسوء سياستها بينما جاء الارهاب في  
غالبه نتيجة مباشرة لسفوقية الدولة  
واحترامها بسبب سلوك اداء اجرة  
الامن ..

والان وقد بلغت المأساة ذروتها  
تخرج علينا الحكومة بمهزلة  
استصدار تشريع جديد تواجه به  
الارهاب . وهو مطلب عجيب من  
حكومة لم يستطع لقانون الطوارئ  
وعلى امتداد احد عشر عاما ان يستمر  
شمعها او عنها ولم تستطع هي ان  
تحتفظ على هيبتها في وجوده كما انها  
تستطيع حماية المدنيين المسؤولين منها  
من الارهاب وهي التي ماثلت تجدد  
من حالة الطوارئ عاما تلو عام  
يحدث هذا والمادة الثالثة من قانون  
الطوارئ هذا تعطي هذه الحكومة  
حق وضع قيود على حرية الأشخاص  
في الاجتماع والتنقل والإقامة والحرور  
في أماكن أو أوقات معينة والقبض على  
الشخصية فيهم أو الخطرين على الأمن  
والنظام العام واعتقالهم والترخيص  
في تفتيش الأشخاص والأماكن بون  
التفتيش بالحكم قانون الاجراءات  
الجنائية ويحدث هذا أيضا وقانون  
المعلومات المصري في المادة ٨٩ يعاقب  
بالاعدام .. كل من افك عصابة خلجت  
مخالفة من السكان او قلوبت بالصلاح  
رجال السلطة العصابة في تخفيض  
القوانين وكذلك كل من ثولي عظمة

عصابة من هذا القبيل او ثولي فيها  
قيادة ما لما من انضم الى تلك  
العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم  
يقتد فيها قيادة ما فيعاقب بالاشغال  
الشاقة المؤبدية او المأقتة والمادة ٩٣  
من نفس قانون العقوبات تعاقب  
بالاعدام كل من قد نفسه لمأساة  
عصابة حاملة للصلح او ثولي فيها  
قيادة ما وكان ذلك بقصد انخراط  
في الاراضي او الاموال المملوكة  
للحكومة او جماعة من الناس او مقاومة  
القوة العسكرية للسلطة بمطالبة مركبي  
هذه الجنائية ثم ان كل هذا يحدث وهذه  
الحكومة تحت بدما قانون الاحزاب ينص  
في مادته ٢٢ على ان يعاقب بالسجن كل  
من انشا او اسس او نظم او ادار على  
خلاف احكام هذا القانون تنظيميا حزبيا  
غير مشروع او كان مستمرا في وصف  
جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا  
كانت التسمية او الوصف الذي يطلق  
عليه وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة  
المؤبدية او المأقتة اذا كان التنظيم  
الحزبي غير المشروع مملوفا للنظام  
الاجتماعي او ذا طابع عسكري او اذا  
ارتكب الجريمة بناء على تشاور مع دولة  
اجنبية ..

وهذا يبين لكافة من اهل مصر ان  
الحكومة في بر مصر ليست في حاجة  
الى تشريع جديد لتكلمه الارهاب  
واما شعب مصر هو الذي في حاجة  
الى حكومة جديدة تمكن من الطهارة  
والنكادة والهيبة ما تستطيع ان  
تصنع الامن وان توفر الاس  
للمواطنين جميعا مهما تكن ملهم او  
عقائدهم واي تشريع مهما بلغ غلوه  
ان يتجاوز ما اوريدته من قبل بشأن  
تسديد العقوبات في القانون الجنائي  
او اعداد احكام قانون الاجراءات  
الجنائية في قانون الطوارئ وهو  
بالكل اي التشريع المطلوب ان  
يصنع ما اسدده الدهر او هو على  
وجه الثقة ان يصنع ما اسدده  
الحكومة ..









المصدر: **الرفد**

التاريخ: ١٦ ~~سنة~~ ١٩٧٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الديمقراطية . وإن شريعة الديمقراطية في مصر هي ما تشهده من أحداث عتف في بعض محافظات مصر .. لا يسدي الديمقراطية ليست مسئولة عما يحدث من أحداث ينشأ فيها اليأس ويصعقها بالكون من حجبها بظلمة والحيرة بريئة من أعمال الأتلف التي كارت في السنوات الأخيرة ..

● وثقلت أيضا أمام إعلان وزير الزراعة .. يوسف والي أن الحكومة قررت من صباح يوم الاثنين ، انقضى عقد تملك أي أرض زراعية يقوم باستصلاحها أي مواطن .. وفي أي مكان في مصر .. واستطيع أن أزم أن هذا الكلام يعبر للاستهلاك الحظي

● تمجيت لبعض الآراء التي عارضت إرسال قوات مصرية إلى سريلانكو عاصمة الجيوشة والفورس : هذه القوات لم تذهب في مهمة استعمارية . ولم تذهب رغبة في التوسع والزعامة والبحث عن دور سياسي خارجي ..

● لم أستطع أن أمتح نفسي من التعليق على مبادرة اسمحق راين رئيس الوزراء الإسرائيلي . واستعداده للذهب إلى دمشق وعصا وبيروت . وأعجبت بقوله لا يوجد انقراض أكبر من انتصار السلام .. على الحروب منه متصرون ومؤثرون . اما في السلام للجميع متصرون ..

● وأخيرا .. بين ذات وآخر نشر المصحف أخيرا ميثاقا عن اجتماع طلبة المصرية - اليهودية حول قضية حلايب . ولا تعرف ما الذي دار في هذه الاجتماعات . وما الذي أسقط عنه وعلى طاقم الاطلاق وتلك الاطلاق . وسبب إثارة لهذه القضية الآن هو أني أتوقع قريبا أخيرا ليع سلة ؟

تزامنت الأتلف في دعلي عنه كتابة هذا القلم . هل أكتب عن التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ؟ لم أكتب عن تصريحات وزير الزراعة في اسبوع ؟ لم عن حديث صلاح متصنر عن الأتلف والديمقراطية أمام مجلس الشورى ؟ لم عن بعض التعديلات التي سبقتها من ذهب فولاذ المسلة إلى سراييلو ؟ أم عن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسمحق راين القضية حول تملك ؟

● تولفت كثيرا أمام تصريحات السيد عبد الحليم موسى حول قيام الإسرائيليين بالتخطيط لمعاملات أيدية جماعية . ولم تعطف أية تفاصيل أخرى توضح هذه المعاملات الفاسدة . وأعتقد أن النشر المختصر أو التيسر في مثل هذه الحالات يضر ولا يفيد فلما أن تنشر تصريحات وزير الداخلية كلمة بحيث تجيب على التساؤلات التي يمكن أن تنشأ عن هذه المعاملات الفاسدة .. واما ألا ينشر حرب واحد إذا كانت منه مواعيد تحول دون ذلك .

● كما أثار دهشتي ما اعطته الاستة صلاح متصنر رئيس تحرير مجلة بالكون في مجلس الشورى أن الصنف ينشأ لال الحرية . والأرهاب يترصد في لال

**مجدى مهنا**









المصدر : **الرفد**

التاريخ : ١٢ ربيع ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

## حرب على الفكر الإسلامي .. منذ عهد ناصر

انني لمين المستنكر محمود فريدي :  
كلّفت وإنسان في حكمه لتمام الذي أصدره  
بجسدة ٢ مارس ١٩٧٨ في دعوى  
القانوني رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ مدني على  
جنوب القاهرة التي راعها المستنكر د .  
علي جريده .. ولا تكن لعمية هذا الحكم  
لفظ في القضاء لأول مرة - بالقانوني عن  
جرائم التشهير الوطني في حين  
عبد الناصر العربي والاستبداد القلونية  
التي فلم عليها الحكم . ولما أعمية الحكم  
في تغري لله سجل واجبة خطيرة لذلك ان  
الحرب للخلقة ضد الحركات الإسلامية  
للتصنيف لفظ ما تحلّيه النظم  
المستورية أو القلبية لعملا صلبة  
البرامية . ولما في حرب ضد الفكر  
الإسلامي نفسه ، ولربما ممتلكه بأحد  
القلامة من جنوبه ! فقد قدم أدمي في  
الدعوى صورة من تقرير وضعته لجنة  
شككت من رئيس الوزراء ولقاء المشايخات  
ولقاء المبعوث الجليلية العسكرية ،  
وعبر مكتب الفجر الدراسة الواسل  
تلكه جماعة الإخوان المسلمين المخلقة  
ووضع برتليج أفضل الشرق لياووع  
مدين :

اولهما - شغل مع الإخوان من الفهم .  
وثانيهما - منح دعوى للفهم من الانتقال  
ال غيرهم .

( أراجع في التصديق ذلك ذلك المستنكر  
محمود فريدي - منطقة لا تسلط ،  
ويوجه خاص من ٤٨ - ٥١ ) . ولأن كان  
لأؤلف كلّفت طرح هذا التقرير كورقة  
عربية لا دليل على وجود أصلها حتى  
يلخذ بها كدليل في الدعوى ، إلا أن مجرد  
الإشارة إلى هذا التقرير في أسباب حكم  
القاضي يسمح للبرزين للبعد  
الناميري . والمراقبين للبعد الحاضر .  
بأن يتفكروا من أن القترحات الواردة له  
قد وضعت وتوضع موضع التخليد .









المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

سواء يتكلم الناس حتى دون أن يتكلموا إلى  
الوجود بالفعل مادية . أو يذهب دعت  
وانطوائهم وملاصقتهم بل والاعتقاد على  
نحو ما لفعل الشهود سيد شعب . . وكان  
النظام المصري يريد أن يذهب معجزي في  
تونس ( النهضة ) والجزائر ( الجديدة )  
من محركات عسكرية غير شرعية تدس  
فيها السلطة أشخاصا ماجورين يعارضون  
بإرثهم أو شروعاتهم في ارتكاب جرائم  
أرهابية ومحاولة قلب نظام الحكم . . .  
كان بعض المعلقين يرى أن تدح أمريكا  
وأوروبا لنظام الحكم العسكرية في الشرق  
الغربي . مهددا لضرب التوازن الإسلامي .  
حتى إذا انقلب ميداننا على الأخوان  
المسلمين الذين كانوا رفقاءه من نجاح  
الانقلاب . تصور البعض أن الأمر لا يندرج  
إن يكون نزاعا ماليا على السلطة . أما  
اليوم فنن ماعجزي على طاول المسلمين  
العربية والإسلامية . يؤكد وجود خط  
أفريقية ( أفريقية وأوروبية ) إما لضرب  
حركات الإسلام السياسية للحررية . وأما  
استغلال الإسلام في ضرب أي نظام  
الشرطي مناضح للامبريالية الغربية  
( انشونيسيا وبكستان والفلسطين ) .

د . محمد مصطفى









المصدر : الفارسي

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المصريون

«الاتحاد قوة والتفريق ضعف»  
حكمة قلها القدماء . وكما مر  
الزمن تلبثت صحتها وفعاليتها .  
ووضع الله ميثاقا متزوجا على  
رأسه ، يرعى لوحدة الوجهين  
البحري والقبلي وليس استعمار  
وجه لوجه . وفتح العرب المسلمون  
مصر بقيادة عمرو بن العاص منذ  
حوال ١٤٠٠ عام وأثارت المصريين  
من اضطهاد الرومان المستعمرين .  
وانتمح المصريون بنظام حكم عقل  
أول مرة في تاريخهم مما حجب لهم  
دين الإسلام . وبذل المصريون في  
الإسلام وتسلموا عدد المسلمين  
بعد الألفاظ بعد مضي ٦٠ عام من  
الفتح الإسلامي .

ثم بعد ١٤٠٠ عام بعثه من يلج  
الفتنة بين المسلمين والأقباط والتي  
أن تليد الأ الحكومة الديكتاتورية  
ولذلك لأن الفتنة تحلق مهادا  
الاستعمار الإنجليزي شرق  
والغرب . ولذلة الفتنة سوف  
تضعف من قوة المعارضة للنظام  
الحاكم . وبذلك سيؤجل تغير  
النظام الديكتاتوري إلى آخر  
ديكتاتوري .

ومثرو الفتنة أن يكسروا  
شمسية تلك الأعمال بل بالعكس  
سيضعفون نسبة كبيرة من أنصارهم  
لأنهم بذلك الحوادث يفتنون أنهم  
لا يصحون لحكم البلاد . وذلك  
بالمقارنة لأولئك المسلمين أيام الفتح  
الإسلامي والذين أحبهم الأقباط .  
لعدائهم وأسياساتهم المعقدة وكفوا  
السبب في انتشار الإسلام في مصر .

وللأسف لم تتوجه قيادات  
الإخوان المسلمين إلى مناطق الفتنة  
لاحتوائها في مهادا . مع العلم أنهم  
أهم الشخصيات على أقطار مصر  
الفتنة بكمهوء ويوجد العديد من  
الأسباب التي ربما دفعت تلك  
القيادات إلى التوقف موقف  
المفرج . منها خشيته من أنه تلك  
الجماعات حتى لا يفهموا تأييدهم  
لربما يكون السبب اعتقادهم بعدم  
جنوى نواياهم أن تلك المناطق

في مذهب غلط









المصدر: الوفاء

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ليس بالتشريع وحده نواجه الإرهاب

### بقلم: جمال بدوي

دخلت الحكومة ميدان مكافحة الإرهاب عن طريق التشريع، وأقيمت إلى مجلس الشعب مشروع قانون بحصول فوائض المعلومات، والإجراءات، وسرية الحسابات، لعلها تؤول بالفرض بدلا من وضع قانون خاص بمكافحة الإرهاب. وتعرض المشروع إلى انتقادات كثيرة من جانب الأعضاء، وأبدى بعض المتكلمين تخوفا من سوء استخدام المعلومات الخاطئة في غير الغرض الذي شرعت من أجله، وقالوا: إن المشروع يتضمن عبارات مطلقة غير محددة، ونصوصا فضفاضة تحتمل للأسلطة لرمسة التكتيل بالمخوم بما يهدد الحريات العامة، وفي مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الفكر والرأي.

ولكن كل هذه الأصوات ضاعت سدى، وانتهى المجلس - عند التصويت - إلى الموافقة على مشروع التعديل بعد إجراء تعديلات طفيفة جدا:، وهو ما كان متوقعا. وستصبح هذه التعديلات بعد نشرها في الجريدة الرسمية والمعا جديدة بغرض نفسه على حمايتها المعاصرة. وسيضاف إلى مجموعة القوانين العقابية التي تتصور الحكومة أنها كافية بتحقيق الاستقرار الداخلي والسلام الاجتماعي ومكافحة الإرهاب (١).

●● ولكن .. متى كان التشريع سلاحا نلجأ في مكافحة الإرهاب؟

إن قانون الطوارئ المفروض علينا منذ أكثر من عشر سنوات لم ينجح في وقف تيار الإرهاب، ووقعت تحت رايته حوادث اغتيالات ومحاولات اغتيال ونسف وتدمير لم نشهد لها مصر مثيلا في عهود سابقة. بل شهدت نفس الفترة تناميا لتيار الإرهاب الذي استطاع أن يستقطب شرائح كثيرة من الشباب في المدارس والجامعات.

إن سلاح التشريع والتفتين وتغليفه العقوبة - رغم أهميته - سيظل سلاحا مساعداً وإن يكون السلاح الجاهز الملقح طلائع البيت البوائق والظروف التي تعمل على تفرغ الإرهاب وتنشيطه. وسيظل تيار الإرهاب يستقطب أجيالا من الشباب طلائع كل هذا الشباب يعاني من الفراغ السياسي والثقافي والديني. وطالما وجد أمامه الطريق مسدودا للمشاركة في بناء وطنه، وطالما بقي العمل السياسي والحزبي محظورا في الجامعات، ومحصورا في يد الدولة خارج الجامعات. إن الشباب المصري ينفج وعيه على واقع مروع يؤكد له في كل يوم أنه غير مرغوب فيه، وأنه عالة على المجتمع. وإن عليه أن يفكر في الهجرة إلى وطن بديل يمنحه لفة العيش مهما كانت جافة. وفرصة العمل مهما كانت وضيفة. ومن الطبيعي أن تقل هذا اللقن أن يقع الشباب فريسة للشياخ والبطلنة والمثل .. والإرهاب.









المصدر : السوفيت

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة أمنية فحسب - كما يتصور البعض - ولكنها نتيجة للتفكك الذي أصاب المجتمع خلال الأربعين سنة الماضية ، وهي المراحل الطبيعية للسلم السياسي والنظام الاجتماعي وحكم الفرد وغياب الديمقراطية الحقيقية والمتجذرة بالشعرات .

ليس بالتفويض وحده يواجه الإرهاب في مصر .

إن مواجهة الإرهاب وتحقيق الاستقرار يتطلبان من الدولة وقلة مع النفس والضمير كي تتدخل الدولة عن أنانياتها واحتكارها للسلطة ، وتخرج الشعب من عزله ، وتعطيه حق تقرير مصيره وإعلان إرادته الحقيقية .

إن الشعب ليس له دور فيما يجري من حوله .

الشعب لا يذهب إلى صناديق الانتخابات ، ولا يشارك في العمل الحزبي ، ولا يسلم في تشكيل المجالس النيابية التي تحمل اسمه زورا وبهتانا ، ويترك للحكومة الجمل بما حمل .

فكملت النتيجة هذه الورطة التي ندفع ثمنها ، والتي تهدد المجتمع المصري كله في مصيره وإمته ووحدته .

- عجز وشلل وسلبية في العمل السياسي .
- ونشاط وحركة وحيوية في النشاط الرعاعي .

وأصبحت حيالنا كلهم المطلوب رأسه في السبع .. وقاعدته في الفراغ . وهو وضع سيؤدي لا محالة إلى الانحلال والتفتت والانفجار والانتشار . وتحويل المجتمع المصري إلى شظايا .

- نحن مقلون على مرحلة حلقة السواد ، والقوى المعادية لهم ترسم وتخطط ، وتتآمر لتحقيق الانتشار داخل مصر ، وتنفذ المخطط الذي رسمته أدمغة جبارة تعمل على تحويل المنطقة إلى الزايم عرقية ودينية ووطنية حول إسرائيل الكبرى ، والأسلحة تنهال علينا من الدول لعنينة عبر الدول الصديقة والشقيقة كما قال الدكتور يوسف والي في أسبوط . وهي أسلحة ليست لصيد العصافير والحمام ، ولكن لتحويل مصر إلى حمام للدم .

إن تيار الإرهاب يتفرد بالسلطة في غياب القوى الشعبية والديمقراطية والأحزاب الجماهيرية .. فاعثروا يا أولي الألباب .









المصدر : **الفروسيّة**

٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## ٣ سمات لشخصية العسكر ونظم الارهاب ؟

لقد ان اهلنا كل من انتقد بشدة التمييزات الثلاثة التي توصف بانها قانون للحكمة الارهاب - لود ان اطمئنهم الى ان هذه الانتقادات وغيرها مما احسب في صدور الاف (الذين يخشون الجهر بالاعتراض) لا تعدو ان تكون صرخات في واد ، تنديد كالسخان في الهواء.. فلقد اعتنق هذا النظم (وربما كان ذلك احد اصول التربية العسكرية) فلسفة اسماها بعض الكُتّاب بانها (الفلسفة العنانية) وإن كنت لأؤثر ان اسمها بفلسفة النعدي والاستغراق حيث تبرزه دراسات علم النفس الاجتماعي للشخصية العسكرية ، ان اخطر ما تتميز به هذه الشخصية ليس فقط : اعتبار اوامرها وغيقاتها مصدر للشرعية ، وإنما كذلك هذا الخضوع المطلق للسلطة الرئيسية استجابة امينة لما يسمى بالضبط والربط وشاعة الرؤساء طاعة عمياء ! والشككة الاساسية في نظم الحكم العسكرية (والتي تقوم إما بالانقلاب أو بالورثة) ان من يصيح رئيسا للدولة كان من قبل ضابطا في المؤسسة العسكرية خاضعا بمصلحة مطلقة لرئيسه الأعلى ، وهو إذ ينتقد سلطة الدولة (وهي تحمي سلطة

الامر والنهي) . يستحيل ان يبرأ من عقد تفنتكه العسكرية التي كانت تفرس عليه الخضوع والطاعة بان كان يكسبه الاعلى ! وهذا هو السبب فيما يصيب شخصيته بالاهتزاز أو عدم التوازن ، أو الغلظة في ممارسة سلطته وهو لا يعف عن فصيح فتوات خضوعه وطاعته ان كان يرأسه ، وإنما هو ينادي في الترجيعه وشموه بالقدرة على ان يضع من التوجيهات والقرارات مبادئ استمراره في ممارسة السلطة المطلقة .. ولا يغير وضعه السياسي كحكم مدني ، من صفته او طبيعته العسكرية التي ترفض بشدة أي اعتراض أو مناقشة لما يصدر من اوامر المحاكم العسكرية يطلب من المحكومين ان يتقبلوا اوامره على نحو ملجئ على الطرق العسكرية ان تقتطع من اوامر قادتها ، وهذا هو السبب في تيرم أو شيل نظم الحكم العسكرية بأية معارضة إذ انها تنظر إليها وكأنها نوع من التمرد . بل وان بعض الأحيان تعتبرها خيانة وعدمها يتسلح نظم الحكم العسكري بوجود دستور ما ، فإن لهم الحكم لهذا الدستور (الذي لا يجوز ان تنتقص من سلطته) هو وحده الذي يجب ان تفرس له القداسة . ومما يصدر من تشريعات تجرم الخروج على هذا الفهم العسكري للديمقراطية للشرعية او الدستورية .. هو الذي يجب ان يوضع في الاعتبار عند تقييم التمييزات التي يصدر بها للقانون المسمى بقانون الارهاب :

د . محمد منصور









## الأزمة الراهنة ليست أزمة إرهاب

بقلم

المستقبل

شريف

كامل



الراس في الرمال ، وسوف يقتصر أثر هذه التعديلات القانونية على إزدياد إلهاب الأزمة ( الحقيقية ) للراهنة بما يشبه سكب الزيت على النار ( ١١ ) .

### أصول التشريع القانوني

أراحت الحكومة نفسها فوطيتها من الأزمة الراهنة في أزمة إلهاب شائع ، وهو الأمر الذي تقل الأزمة مباشرة إلى مجال القانون وجعلها ظاهرة أو أزمة قانونية صرف تستدعي تدخل التشريع لتطمين لمواجهه هذه الأزمة وعلاجها ( ١١ ) . ولقد أطلحت الحكومة في ذلك بقواعد وأصول التشريع القانوني ، تلك التي تقتضي أول ما تقتضي لمسح ومعالجة جوهري الأزمة وليس إعراضها ومظاهرها الخارجية . وذلك لتحصين ما إذا كان جوهري

الأزمة هو مسألة قانونية تدخل في مجال القانون ، وماذا يمكن من الطبيعي ومن المصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة القانونية بحلول قانونية تشريعية لمواجهتها . والعكس صحيح ، فإذا كان جوهر الأزمة ( وأيسر إعراضها أو مظاهرها ) هو مسألة غير قانونية ، فمن الطبيعي ألا تقمها إحصاء في مجال القانون . وهنا يكون من الطبيعي ومن المصحيح أن يتم البحث عن علاج هذه الأزمة غير القانونية بحلول ليست تشريعية لمواجهتها .

تسمى الحكومة حاليا للحصول على موافقة مجلس الشعب لاستصدار التعديلات القانونية العقابية الجديدة التي تقدم كلها على أساس فكرة مكافئة الإرهاب ، وذلك باعتبار أن الإرهاب هو التعريض الحكومي للمعد للآزمة الراهنة في مصر ( ١١ ) وسوف يسارع مجلس الشعب كعادته بالموافقة ، غير أن مبالغ الخطورة الفاتكة في ذلك ، هو أن الأزمة الراهنة في مصر ليست في الأساس أزمة تقضي الإرهاب بمعناه العلمي المصحيح .

وبلغا للتفخيس الموضوعي المواقف ، فإن الأزمة الراهنة في أصلها أزمة بحث عن هوية حضارية جديدة للناس والمجتمع والدولة في مصر ، وبمعنى آخر إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل إلى شكل آخر . ومن الطبيعي أن تقتزن أزمات الهوية الحضارية بالكثير من مظاهر العنف المادي والتطرف الفكري والفلق والاضطرابات وفقدان الثقة واليقين ، غير أنه تقل مظاهر العنف والتطرف مجرد أعراض سطحية تظهر لحيانا وتخبر لحيانا أخرى ، إلا أنها في جميع الأحوال لا تمثل حقيقة أزمة البحث عن الهوية الحضارية ، كما لا تمثل طبيعتها الخاصة . والمثل أن أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة هي أزمة أكبر كثيرا وأصعب كثيرا وأخطر كثيرا مما لو كانت مجرد أزمة تقضي الإرهاب ، وهي في كل الأحوال تختلف كل الاختلاف عن معنى الإرهاب وعن أشكال المقتلة ، وعلى ذلك تكون هذه التعديلات القانونية مجرد تعيين واضح من إنعدام الفهم والاصرار على سياسة إخفاء

والسلم به أن مخالفة قواعد وأصول التشريع القانوني ، لا تخرج عن أحد أمرين : إما الجهل بهذه القواعد والأصول ، وإما الميول عن تحديد جوهري الأزمة نتيجة إلهاب الفهم أصلا أو نتيجة إسترار سياسة إخفاء الراس في الرمال ( ١١ ) .

### معنى الإرهاب وإشكاله

غير مصطلح الإرهاب ( TERROR ) في أول قاموس للاكاديمية الفرنسية في عام ١٩٦٤ ، فارتفع أن للإرهاب عنصرين هما : عنصر ذو طابع نفسي ، ويعني توليد التخوف أو الاكراه الشديد أو الهياج أو الاضطراب بين الناس وخلق الشعور لديهم بوجود خطر حال أو خطر في المستقبل . أما العنصر الثاني فهو ذو طابع مادي أو بني . ويعني قيام الجاني بأحداث مظهر عتف خارجية بواسطة جسده - ويمكن تحديد شكلين كبيرين للإرهاب : الشكل الأول - الإرهاب السياسي ، وذلك سواء كان خارجيا كخطف طائرات الدول الأجنبية أو إغتيال القادة والسياسيين الأجانب - أما الشكل الثاني - فهو الإرهاب الاجتماعي ، ويتصل في ارتكاب جرائم القانون العام بطرق تدعو إلى توليد الشعور بالفرق والهاج لإدعيم ، ولكل بقصد تحقيق غرض سياسي أو غرض إجرامي معين ومحدد ، وتتبنى حالة الإرهاب بتحقيق الغرض أو الافتراض المقصود . وعلى ذلك ، يخلق معنى الإرهاب









المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠٠٢ يونيو ١٩٥٢

للنشور والإذاعات الصحفية والمعلومات

نجم عن ذلك من هزيمة مروعة في ١٩٦٧ أدت إلى مراراة حزبية وفائرة في كل النواحي حتى الآن فلمعبرت للثقة واليقين في كل شيء . ثم -إستمر بعد ذلك الظلم والاستبداد وإنعدام العدالة الاجتماعية ونقص اللسان المالي في دعم للملك الجديد واتصالهم من الانكسارية والمرونة . وتحول جيمسور للشعب إلى مجسود (أغوات) (١١) . فلماذا لا تشيع لدى عامة الناس المحرومين الرخية في الحياة كما كانت في العصور البعيدة القديمة ، ومن ثم ساهمت الظروف كلها على سرعة إنتشار شعار ( الإسلام هو الحل ) لتعاني مصر أسوأ طروقة قديمة من القلق والاضطرابات والعنف والتطرف الذي يلزم دوما أزمة البحث عن هوية حضارية جديدة أو أزمة إعادة صياغة الهوية الحضارية من شكل إلى شكل آخر ، وفي كل الأحوال تبقى أزمة كبير كثيرا وأصعب كثيرا وأخطر كثيرا مما لو كانت مجرد أزمة تقضي للأهداف تصلح معها التعديلات القانونية الجديدة .

السياسي (الدخول) في حالة إقتراف جرائم الاغتيال السياسي بقصد تغيير نظام الحكم أو التخلص من بعض القادة والسياسيين ، ولكن يتعين ملاحظة أن معنى الأرمباب لا يطبق في حالة السعي لتغيير الهوية الحضارية للحياة والناس والمجتمع والدولة ، وذلك حتى ولو إقتزن هذا السعي ببعض مظاهر العنف المادي أو التطرف الفكري وحتى ولو صاحبت هذه المظاهر إقتراف جرائم الاغتيال السياسي . ذلك أنه مهما كانت مظاهر وأعراض العنف والتطرف فلا يمكن إقتفال كل الناس ، كما أنه من المستحيل واقعا السعي لتغيير هويتهم الحضارية وكذا هوية المجتمع والدولة بغير رضاء الناس وإقبالهم ، أو على الأقل توافر إستعدادهم النفسي لقبول تجريب ذلك السعي بعد أن أغلقت كل السبل في وجههم .

#### تشخيص الأزمة الراهنة

داب الحكم بعد يناير ١٩٥٢ على تشويه كل ملامح المشروع الحضاري المزدهر والعظيم الذي كان قائما في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى يناير ١٩٥٢ . مما أضعف في الزمان معظم الشباب (على خلاف الحقيقة) أن ذلك المشروع الحضاري لم يحقق أي شيء (١١) . ثم ثبت زيف وخداع كل شعارات يناير ١٩٥٢ ، بما









المصدر: **الوفد**

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ليست أزمة ارباب

حسبما هو متوقع، ستعقد مجلس الشعب بالواقعة على التعديلات القانونية والمقابلة والإجرائية الجديدة، التي تقدمت بها الحكومة منذ بضعة أيام، تلك التعديلات القانونية التي تقوم كلها على أساس فكرة معقدة الأرباب، وذلك بدعوى أن الأرباب هو الشخص المخصص الحكومي المخصص للأزمة الواجبة في مصر!! ومبلغ الخطورة البالغة في ذلك، هو أن هذا الشخص المخصص يؤكد بوضوح إعدام الفهم أصلاً لمعالجة وطبيعة الأزمة الواجبة، كما أنه يؤكد أيضاً بوضوح الإصرار على سياسة إخفاء الرأس في الرمل!! وفي الحالتين، فلا تكون لهذه التعديلات القانونية الجديدة ثمة جدوى أو فائدة في مواجهة الأزمة الحقيقية، بل على العكس فإنه نتيجة خطأ الشخص وسطحية، فلسوف تؤدي هذه التعديلات إلى إزدياد إشغال الأزمة الحقيقية الواجبة بما يشبه صب الزيت على النار!!

### انتفاء معنى الأرباب

بعدما هو التعريفات المختلفة للأرباب، فقد ظهر مصطلح الأرباب (Terror) في أول فصول اللاكيفية الفرنسية في عام ١٩٦٤، حيث أوضح أن للأرباب عنصرين اثنين: العنصر الأول ذو طابع نفسي، ويعني تعمد توليد الخوف أو التخوف الشديد أو الهياج أو الاضطراب بين الناس لخلق الشعور لديهم بوجود خطر جلي أو خطر مستحيل، أما العنصر الثاني، فهو ذو طابع مادي أو بشي، ويعني قيام الجيش بإحداث مظاهر عنف خارجية بواسطة جسده، وفي ضوء هذين العنصرين، يمكن تحديد شغلين يكرهين للأرباب، الشغل الأول وهو الأرباب السياسي، ويشتمل صورتين، الصورة الأولى - الأرباب السياسي الداخلي، كإغتيال الحكام أو المسؤولين السياسيين أو إلحاق الناس وإلحاق القتل والقتل في الأسكن العامة، وذلك كله بقصد تحقيق غرض سياسي داخل محدّد كان يكون تغيير نظام الحكم، أو الحصول على ثمة مكاسب سياسية معينة، وللحق الواقع لهذه الصورة، منظمة الجيش الأيرلندي، جماعة الألوية الحمراء، جماعات السيخ، جماعات القذافي الجديدة، جماعات العمال الزنقة والقمصان الخضراء في مصر في الأربعينات، الصورة الثانية - الأرباب السياسي الخارجي، كخطف طائرات الدول الأجنبية، أو خطف رعاياها، أو دعم المنشآت الأجنبية، أو اغتيال القادة والمسيحيين الأجانب، وذلك بطور تحقيق هدف أو أهداف سياسية خارجية، أما الشكل الثاني للأرباب فهو الأرباب الاجتماعي، ويشتمل في ارتكابه جرائم القانون العام بطريقة تؤدي إلى توليد الشعور بالخطر الشديد لدى الناس لسبب إرهابهم والحصول منهم على مكاسب غير مشروعة، أو لظهور واقع غير قانوني يستمر سريانه على الناس (كالتراوتات ونحوها) وهو ما يندرج في العادة على الجرائم التي يرتكبها الخارجيون على القانون وعادة الجرمين والعصابات وطوائف الطرق، أما على مستوى الداخل فمضمارات توزيع المخدرات وذلك على مستوى الخارج، ومن أبرز صور الأرباب الاجتماعي عصابات المخدرات وعصابات المراقبة والنشل وعصابات الإجراء الشامل الملوخ في الأضراف القتالية، ومن ثم يخلص معنى الأرباب في تعمد ترويع وإرهاب الناس، عن طريق ارتكابه الجرائم العشوائية بأسلوب يثير الهياج والاضطرابات لديهم، وذلك بقصد تحقيق أغراض محددة سياسية أو إجرائية، ويشتمل كذلك حالة الأرباب بتحقيق الأغراض المضمونة، وعلى ذلك، تخرج بكل الأوضاع عن معنى الأرباب وعن صورة مختلفة، تخرج الاتجاهات الشعبية العامة التي تتألف وتتدرج شوقاً إلى تغيير كل شيء، وذلك بعد أن قلقت القلة واليدين في كل شيء نتيجة ظروفها التاريخية الخاصة، وبإحاطة، فإنه سواء على مستوى النخبة أو مستوى العامة، فجميع









المصدر : المرفد

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقع استلزامه بملاي فراغا فكريا وحضاريا سمحا يبتلع مصر كلها في هذه اللحظة التاريخية بالغة الخطورة ، مما يدفع الجميع في مصر للبحث عن مشروع حضارى جديد وفوقية حضارية جديدة ، للنفس والمجتمع والدولة هربا من ذلك الفراغ الفكري والحضارى الذى تعاني منه مصر كلها . ومن الطبيعي ان تتلزن ازيمات البحث عن الهوية الحضارية بقطر من منظار الحلف اللقى والتطرف الفكرى ، وأيضا بقطر من اللقى والأشعارات وفقدان الثقة واليقين غير انه تظل كل هذه المظاهر مجرد أعراض لازمة البحث عن الذات الحضارية ، ومن ثم تخرج بالقطع عن معنى الإرهاب ، فهي مرحلة فوضى الهوية الحضارية وليس لها معنى الإرهاب .

#### جلود الأزمة المراهنة

داب الحكم بعد يوليو ١٩٥٢ على شرايط التوريث في مصر ، ونشويه كل ملائح الهوية الحضارية والمشروع الحضارى المزدهر والحكيم الذى كان قلما في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى ١٩٥٢ . مما إنشاع في الذمان معظم الشيب (على خلاف الحقيقة) ان ذلك المشروع الحضارى قد فشل (١) ثم تآكل زيف وخداع كل شعرات يوليو ١٩٥٢ بعد ان فشحت هزيمة يونيو ١٩٦٧ كل شيء . فتمتد المراتب الحزينة المغفرة في كل الثلوس حتى الآن ، فضاغت الثقة واليقين في كل شيء بعد ان إنهارت كل الأشياء . وذلك التجربة التاريخية لكل الشعوب ، انه عقب الانهيارات الكبرى فإن التوجه القسيمي التلقائي يتفعل الى محاولة محالمة عصور مدينة قديمة ، كالتنفس والمجتمع والدولة أفضل من أحوالهم الآن . وكلما ازداد الواقع مرارة وهشوة ، كلما ازدادت محاولات المحالمة والإغتراب الى الملقى المسحوق لزيءاء هويته الحضارية ومشروعه الحضارى الذى كان سقفاً آنذاك . وربما كانت هذه الحالة إحدى حالات الجنون الشعبي العلم ، أو إحدى حالات الانتحار الشعبي العلم . إلا انها تظل حالة تعبر عن الإحباط العميق والانهيار وضباب الثقة واليقين في كل شيء . مما كان يقتضى فترات طويلة من العلاج والإصلاح وتصحيح تاريخ ما قبل يوليو ١٩٥٢ لاسترداد الثقة واليقين ، غير انه بدلا من ذلك أصيبت أصباغيات جديدة فاستمر ميراث نظم يوليو في تهويل الشعب وعزله عن إدارة شئون حياته السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية . فزاد الجوع وثقل الملقى وانعدمت العدالة الاجتماعية وسالت البطالة وحلقت الفساد المال في زعم المحالمة الجدد واعوانهم من المرتزقة والمتلقين . وانهارت الحياة الدستورية والقانونية وحكمت الديكتاتورية الفردية المفلتة . وثبتت الأخلاق والقيم والدين والإنسان والأسرة والمجتمع ، وأخذت الأرباب والفنون الانسانية الرقيقة . وتضاعفت أزمة الإحباط والانهيار وانهدم الثقة واليقين في كل شيء (٢) وفي وسط هذا الانهيار الحضارى الكبير ، لابد ان يزداد عمق الفراغ الفكري والحضارى . وفي ضوء ذلك ، فلماذا لا نشجع (في صورة طوبولية محصومة) الرغبة في الحياة كما كانت في العصور النبيلة القيمة بهويتها الحضارية التى كانت في ذلك الزمن الماضى .

المستشار / شريف كامل









المصدر : **الرفد**

التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٢

للتش و الخدمات الصحفية والمعلومات



● لا أحد يكره الأمن والأمان .. لا أحد يكره السلام .. لا أحد يحب أن يعيش وسط الدمار والرعب والخراب .. لا أحد يحب العنف للعدو .. لا أحد يكره الهدوء والسكينة .. لا أحد يحب القتل والدماء .. لا أحد يحب البطش .. لا أحد يحب زيجات المولودات ويفضلها على زيجات الزيت أو الخرد .. لا أحد يحب طغلات الرصاص ويفضلها على التلح الأظول .. نحن ضد الأتراك بكل صوره .. نحن ضد المسح الذي يصف الدم .. ضد الخنزير الذي يريد أن يربط الويشة .. نحن نكره الأتراك في جميع الاتجاهات .. وجميع الأشكال لرهاب قطاع خاص بمرغبه الأتراك .. ولرهاب قطاع عام بمرغبه النظام الحاكم .. نحن ضد الشعب الملعون للفكر أو عقيدة .. أو حتى للثورة !!

● والأتراك باسفة لا يأتي من أراغ .. لا يعلم المواطن العادي بعد أن يكون قد أنهم طيفا من التلح بقرين الحار .. ثم يستبدل صملا ليد نفسه لرهابيا .. الأتراك هو نتاج الحكم للشعوب والتسلط .. والنفس والتزوير .. ماذا نقول عن مواطن ذهب إلى اللجنة الخاصة في القويبية ليدل بصوته لأحد المرشحين .. في انتخابات مجلس الشورى ماذا نقول عن هذا المواطن عندما يعلم أن النتيجة الأولى كانت اجراء انتخابات إعادة بين ٤ مرشحين .. ثم بلغنا هذا المواطن أن النتيجة قد زورت لصالح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي .. ثم ماذا يقول المواطن عندما لا يجد لحد أن تحرك ليطير الحق .. ماذا يقول عندما يجد هؤلاء النواب في مجلس الشورى .. ثم يجد أن المجلس على الخاصة بالشعوب له بالأملة والفرامة والكفاءة لم يتحركه غير أمثلة وأم يسأل لماذا حدثت هذه الفضيحة في الدائرة الثالثة في القويبية .. لديه !!

● وملا يقول المواطن الذي حرموه من راحته .. نقول فقط راحته .. ثم اقل استجملته .. ماذا يقول المواطن المسكين الذي يصعد إلى طرق الأنفاق فيجد أن هناك من يبلت به مصر .. عيرى أراد أن يعكن على المصريين فلم يخلق الكراسي .. ومازال مستمرا .. ولم يجد احدا يروه لأن هذه الكراسيات هي عزبة الأسرة .. يفعل فيها مذبوح له .. قام بخلق الكراسي حتى يظل المواطن والمها ليسير .. مغير كراسي .. لا في التلح ولا في الحكم .. الحزب الوطني فقط لا .. انكم تزعجون في المواطن بطور الحق والخل .. ماذا يقول المواطن في دولة كتبت للجمعية الحزبية أسما فقط .. عندما يشاهد الاستعدادات التي تجري لل مؤتمر المجلس للحزب الوطني إنه يشعك له شعبيه وهو يشكر مؤتمرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .. دولة الحزب الواحد .. وعندما يجتمع الحزب الوطني في مؤتمره الذي حلف له كل شيء من أول أجهزة الاعلام حتى سلح الجمعية الاستهلاكية .. يجب أن يحتفلوا باعلام لنجنا للحزب ألا وهو زيادة الوعي الأتراكى لدى المصريين !!

**نواد نواز**









المصدر : الوقف

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رأى

### تقنين العدوان والانتقال

قد يظهر هذا التطبيق بعد أن يكون مجلس الشعب قد وافق على إصدار أسوأ قانون عقابي في تاريخ مصر . وقد كان من المزمع موقف صلبين من قلب القانون :

القلب الأول هو رئيس مجلس الشعب ، وهو استنكف القانون جنوني متخمين وصاحب دراسة مستقلة في الشرعية الجنائية التي اغتالها قانون الإرهاب ، وأما القلب الثاني فهو المستشار وزير العدل والذي كان من قبل رئيساً للمحكمة الدستورية العليا . وعندما استنكر أحد

أعضاء مجلس الشورى ماورى في هذا القانون الإيهامي أعلن الوزير بيمسلة أن الانتشار وحدهم هم الذين يخشون صدور هذا القانون ، وهكذا يتفهم من كان شيخ قضاة مصر شخصياً اللواء ركني بابر . الذي كان يكره مؤونة إن الانتشار وحدهم هم الذين يخشون إعلان الأحكام العرفية أو مدماً في أن هذين القانونين يؤسسان كيف استطاع حكم عسكري يافس وتعدت القنم . وشيئت لزيلاهم

بالإهاب والإشواء أن يفسد رجال القانون . وإن يفسد الهيئات القضائية لإصدار القوانين الشذبة . واستنكف استنكف شمول عام ٧١ أيلحت بعض نصوصه في أسباسب المادة ٧٤ الانقلاب وتضميل الشننات الدستورية .

فاصبحت الشرعية الدستورية (سواء في نصوصها أو ممارستها) تقنياً للنظام والظفر .. وقلب القضاء عاجزاً عن توفير أية حماية حقيقية أو جادة لمسيرة الشعب أو حقوق وحريات لوائن ..

وبسبب اختراقات النظام للقضاء والمخابرات الحديدة لإسداءه . وكذلك نتيجة لإصرار النظام على إيمان القضاء بتحدى أحكامه وعدم تنفيذها . تمطلت أشمسكات الدستورية والقضائية .. وإذا

كان هذا هو الوضع في نال أيام دستور ٧١ بصفة شكلية خلال حكم السادات . فإنه بعد اختلاله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وإعلان حالة الطوارئ واستمرارها بقتنديد لعدة مرات لأكثر من عشر سنوات

متصلة . أصبح من الميث الحديث عن ديمقراطية أو شرعية دستورية أو حرية ، أصبح بسيط هو أن قانون الطوارئ الأهمي بنصوصه البرورية يبيع للدولة القانون هو نظام الحكم العرفي الذي كان يعطيه الانجليز في مستعمراتهم ؛ أي أن شعب مصر الذي قام بطورته الرائحة ١٩١٩ ضد الاستعمار الإنجليزي ، والذي نفض سبعين سنة . يحكمه إيللاء (عل) نحو مصلحته الفزاة والمستعمرين) ونظام قانوني استعماري يصفب سيادة الشعب ، وينتقل خريات لوائن . ويهي عرامة الآلة .. غير أن النظام لا يتكفى بهذا الظفر أو الإتهامان . وإنما يعتبر قانون الطوارئ الإجراءات غير كاف لواجهة ما يصبه النظام بالإهاب . ويتنوع الأسلوب المستشري للحدك في ألملة الحربية وهو كالميلقة .

● ويجانب الأحكام التفصيلية التي تنتهك الدستور والحريات . فإن مبراه التوسع الشط في الطبق عليه هو الذي تقوم الدولة بارتكابه ؛ فإن الأداة الملمطة من هذا القانون هي حماية الدستور والفرعية والحرية والسلام الاجتماعي من أية دعوة مضادة . بينما الدولة هي التي ترتكب كل صور العدوان هذه

د . محمد مصطفى







## تختلف .. ولا تختلف مع السيد الرئيس

**بقلم : جمال بدوى**

● السيد الرئيس في حديثه مع اسئلة جاسعة الاستكشافية يؤكد ان حملة الاستقرار هي مهمة كل مواطن على ارض مصر .. ويريد من الشعب ان يسلم من ربح الارهاب من اجل استمرار تدفق الاستثمارات وزيادة الانتاج وخلق فرص العمل .. لان الارهاب يمثل الخطر الاكبر .. بل الطامة الكبرى على مصر في حاضرها ومستقبلها .

● حسنا .. ولكن كيف تتحقق هذه المساهمة الشعبية ؟

هذا هو السؤال الذي نود ان يكون موضع اعتبار السيد الرئيس وهو يضع المسئولية في راحة كل مواطن على ارض مصر .. كيف نطلب من المواطن ان يكون له دور ايجابي في ربح الارهاب بينما كل ما يدور حوله لا يوحي باى رغبة في المشاركة الشعبية .. ولم يظهر ما يتم عن عزم الدولة على احترام ارادة الشعب .. كيف يصق المواطن ان له دورا سياسيا وهو يرى للدولة تسير على نكس الاساليب المبتذلة في خداع الناس والاستخفاف بهم .. وفي هذا الوقت المشغول بالفتور تجري انتخابات مجلس الشورى .. وكل مواطن على ارض مصر يعلم ان الهدف من هذا هو شعربها .. ومع ذلك تصدر بيانات رسمية تقول ان الشعب المصرى ادى واجبه الانتخابى (!) هل يمكن بعد هذا الذى يحدث ان يصق احد ان هناك تغييرا او خروجا على الاساليب الحالية التى اكلت بها الشعب طوال اربعين سنة زويا وتزييفا وانتهاك لكرامته .. وكيف نتوقع استقرارا بينما الدولة والحكومة والمصالحه والحزب الحاكم تفسر على الاسلوب العقيم القديم .. وهل نصف هذا الاصرار بأنه استقرار .. ام استعثار ابرادة المصريين (!)

ان المواطن المصرى الذى يؤمن بالاستقرار وينشده ويتمناه .. يدرك ان اعمق نفسه الفرق بين الاستقرار والجمود .. الاستقرار يعنى اقامة البناء على قواعد واسعة متينة .. والجمود يعنى بقاء

نحن لا نختلف مع السيد رئيس الجمهورية حول اهمية الاستقرار .. فبدون الاستقرار لن يكون هناك استثمار ولا تنمية ولا ترابط بين افراد المجتمع المصرى .. والعلاقة بين الاستقرار والتنمية الاقتصادية علاقة حميمة لا يجوز إنكارها ، او التهاون من شأنها ، ولكن الخلاف مع السيد الرئيس يتركز في نقطة جوهرية هي : متطلبات الاستقرار والويلاته ونواحيه .. ونحن نرى ان الاستقرار السيسى هو الاساس .. والجوهر .. وهو الدخول الى تحقيق الاستقرار بمقتضى الشامل .. وبدون الاستقرار السيسى لن يتحقق استقرار اقتصادى او اجتماعى .. واذا كنا نطلب من المواطن ان يحصل اعياء الإصلاح الاقتصادى وان يساهم بجهده وعرقه في زيادة الانتاج ، فلا ينبغي ان ننسى ان هذا المواطن كائن سيسى .. كما وصفه ارسطو .. له عقل .. وله ارادة مستقلة .. وله صوت انتخبى يجب ان يستخدمه في اختيار من ينوب عنه في البرلمان .. ويجب ان يستخدمه استخداما حرا مائتريا في اختيار الحاكم .. المواطن له حقوق سياسية يجب ان تكون موضع اعتبار واحترام من جانب الدولة حتى يشعر المواطن ان له دورا في ادارة العجلة الوطنية ، وان له ليس آلة صماء تدور بلا وعى او تفكير .. وان صوته الانتخابى ليس ورقة مجردة تستخدمها الدولة في غيبتها لابتزاز هيكمل برلمانية .. واذا كانت الدولة مسئولة عن توفير المطالب الاقتصادية الاساسية للمواطنين .. لى مطالبة بنفس الفكر بتوفير الحقوق السياسية لهم .

● تلك هي شروط ومتطلبات الاستقرار .. وبدونها لن يكون عندنا استقرار ، ومستقبل البلاد تتخبط في دوامة اللقي والسلبية والا ميالة .. والارهاب .. وسيظل الشعب متقوقعا داخل ذاته .. يتفرج .. ويتأمل .. ويتحسر .. وكان ما يجرى حوله انما يحدث في بلد غير بدنه .









المصري ويصبح كل الرأيه في مستوى العقيد والرافعي ومعه حسين (١١) وينتظر حتى يحتفل الشعب بوفاته آخر أسى (١٢) ذلك ان المستوى اللقائي من ومطاط وليس له حدود .. ومن الصعب ان نقبض المستوى اللقائي لأي شعب حتى نحكم بإحقيقه في الديمقراطية وليس كل الأوروبيين أو الأمريكيين مثقلين .. أما شروط القضاء على الأمية فهو أكثر تعسفا ولشد مدعاة للباس .. لأن الأمية لم تكن في يوم من الأيام عقبة في طريق الديمقراطية .. فلهذه - وهي من لشد الأم استمسكا بالديمقراطية - لا تزال تعاني من الله الأمية .. ومع ذلك فهي تمارس الديمقراطية بدون تريد أو تكتسب ، ومصر نفسها عرفت ارتفاع نسبة والسياسات والمجلس النيابية رغم ارتفاع نسبة الأمية بين أبنائها .. وأرق بكبير بين الأمية التقليدية والأمية السياسية التي تصيب بعض الفئات حتى لو كانوا يحملون أرقى الشهادات .. الأمية ان تكون عقبة في سبيل الازدهار الديمقراطي .. ولكنها الأمية السياسية التي يجب ان تتصافر الجهود للقضاء عليها عن طريق التربية السياسية .. ومن خلال نهضة ديمقراطية توفقه الخلقين .. وتحرك الصاعدين .. نعم .. نحن في حاجة الى ثورة شعبية تنتظم كل مواطن يعيش على أرض مصر .. حتى يشعر بذاته .. ويضع يأن له إرادة حرة .. وأن يحولوه عكولة في دستور جديد يناسب ظروف العصر الذي نعيشه .. وبذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ، ونصبح مصر - كما نتمناها - قارة للأمن والأمان .. ونموذجاً يحتذى لكل شعوب العالم الثالث .

الحال على ما هو عليه .. حتى لو كان (الحال) سيئاً ومنغراً وبغيضاً .. وعندئذ يهتز الاستقرار ويهرب الاستعمار ، وتحدث الطامة الكبرى التي لشكر البها السيد الرئيس .. وسيفعل شيخ (الطامة) قلما يهدد استقرار مصر طلما بقيت مصر تحكم بدستور غير عصري لا يناسب المتغيرات العالمية والمحلية .. دستور ينص على النهج الاشتراكي في حين سلوك الدولة يدل على نية الاشتراكية والانتباه نحو الاقتصاد الحر .. دستور يكرس التمييز الطبقي .. ويقسم الجماعة السياسية المصرية الى ثلاث وطوائف وفصائل ، بينما العالم ينادي بالامتيازات العرقية أو الطوعية أو الطبقية .. دستور يأفل يد مجلس الشعب عن أبسط حقوقه مثل تعديل الميزانية أو سحب الثقة من الحكومة (١١)

ان التطور الطبيعي للمجتمعات الإنسانية يقضي ان تكون السياسات مواكبة لهذه التطورات التي لا تكف عن التوالف .. فلذا نجحت الديمقراطيات بدرجة ابدى من تطور المجتمع فان المجتمع يتجوزها ، وليس ابل على ذلك من عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تتنافس مع روح الدستور الحالي وتعارض نصوصه .. فلماذا لا نعترف بالواقع .. ولماذا لا تكون حياتنا الدستورية في مستوى حياتنا الواقعية .. ان الشعب المصري يريد الديمقراطية .. ويريد ان يمارسها بفكره المفعول به في العالم المتقدم .. فلماذا لا نحترم إرادته .. ولماذا لا نعطيه الحق في بناء دستور عصري يحدد حقوق الشعب ويحدد سلطات الحاكم على أسس واضحة جلية لا لبس فيها ولا غموض .

●● إن السيد الرئيس في حوار مع اسفذة جامعة الاسكندرية ربط بين نمو الديمقراطية وبين المستوى اللقائي للمجتمع .. وقال ان الديمقراطية تتعثر مع تقضى الأمية .. فهل نفهم من هذا الكلام ان الفجوة الديمقراطية ستظل قائمة حتى يرتفع المستوى اللقائي للمجتمع ؟؟ وهل نفهم من هذا ان القصور الديمقراطي سيبقى الى حين القضاء على الأمية ؟؟ لو صبح هذا الفهم لكان معناه ان تنتظر مئات السنين حتى يرتفع المستوى اللقائي للمجتمع









## رأى حر

# يجب إلغاء الوضع الشاذ...!

بقلم : أحمد أبو الفتوح

●● [الفتح لإيجدى في القضاء على التطرف] هذا هو رأى استاذ في السياسة نشر في جريدة اليوم الفرنسية تعليقا على أحداث الجزائر بعد مقتل الرئيس محمد بوشيف .

●● يقول الأستاذ [الفتح يزيد الاقتناع بأن الحكم لإيجدا إلى الإصلاح والتخفيف واقع الحال بل يلجا إلى استعمال القوة البوليسية وشعور الشباب بذلك وهو شبيب فقد الأمل في حاضر يوحى بمستقبل تتحقق خلاله الأمن تجعله يزداد تطرفا] .

●● ويقول [إن التطرف قد أثبت أن الفتح لم يفلح في القضاء على التطرف في أية دولة من الدول] .

●● ثم يقول [الشباب اليأس الذي لإيجد عملا ولا مستقبا ولا يستطيع أن يتزوج تكون دوافعه للتطرف أكبر من دوافع رجل الأمن الذي عرض نفسه وسلامته للخطر ويقتال لتعرض أيضا أسرته للاختطاف] .

●● ثم يقول [إن تطرف الشباب هو نتيجة الحرمان وييزيد من حدة الدافع إلى التطرف انتشار الفساد والأثراء غير المشروع وهذا الوضع يجعل من المحرومين أعداء للنظام] .

## التغيير

●● ثم يتحدث الأستاذ عن التطرف فيقول [إن فرنسا وإن كثير من دول العالم يوجد متطرفون ولكن الفرق بين المتطرفين في الدول الغربية والجزائر والدول ذات الانتماء للملاحة أن المتطرفين في الدول الغربية يسمون إلى تحقيق مبادئهم عن طريق الانتماء إلى الشعب بدمعية المستعرة] .

●● ثم يقول : [إن فرنسا حزب الجبهة الوطنية وهو من أشد الأحزاب تطرفا ضد الأجانب وعد اليهود ولكن هذا الحزب لا يلجا أبدا إلى العنف بل يلجا إلى كسب الناس عن طريق النشر في الصحف والجمعيات السياسية التي يعدها وعن طريق مبيعات توابله في الجمعية الوطنية أي مجلس النواب وعن طريق المظاهرات السياسية في لاذعات الراديو والتلفزيون] .

●● هذا هو الحال في الدول الديموقراطية حيث يسمح الدستور بحرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف والتعبير عن الرأي

●● وعندما يشعر الإنسان أنه معبر عن رأيه بطريق السلمية وأنه لن يصيبه اضطهاد أو ضرر إذا يعلن رأيه فإنه لن يفكر في اللجوء إلى العنف .

●● وكل رأى يمكن أن يجب من يختلف معه فيناقشه ويفرض ادعائاته ويشرح للناس حقائق الأمور .

## وكي تكون النقاشة مقبنة

●● لكي تكون النقاشة للرأي المتطرف مقبنة يجب أن تأتي من أشخاص يعلم الناس بجدريهم من المصالح الخاصة وهذا يتقبل الناس حججهم ومنشأاتهم

●● إما في مصر فالأمر بالملقوب تماما .

(١) الدستور لا يبيح حرية تكوين الأحزاب ويخضع قيام أي حزب للجنة مدعوة بأنها حكومية تعمل بوحى بل ويؤاخذ بالحكم .

(٢) والدستور لا يسمح بحرية إصدار الصحف وهذا لا يستتبع كل صاحب رأى أن ينشر رأيه .

(٣) الذين يفتنون ادعائات المتطرفين هم رجال السلطة وصحف السلطة وكتب السلطة هؤلاء دعيائهم وأرائهم لاتجد القبول لأنها مجموعة بانها في خدمة السلطة .









## لم تكن القوانين تمنع الجرائم

- عندما لم مصر ميول من القوانين لحماية المال العام ... لقانون للعقاب الشديد على مرتكبي جريمة الرشوة .. لقانون من أين لك هذا الخ الإثراء الحرام ... وعملنا أجهزة مختلفة لرؤية التصرف في المال العام ... نية الأموال العامة ... الرقابة الإدارية ... جهاز المحاسبات المركزي ... أجهزة المخابرات ...
- رغم كل ذلك انتشرت جرائم الرشوة حتى كانت تصبح مباحة بموافقة السلطة .
- ورغم ذلك انتشرت بشكل مفرغ جرائم الإثراء الحرام ولبس العمولات وأصبح الحال وكأن هذه ليست جرائم تستحق العقاب ولكن من الأمور الطبيعية التي لا اعتراض عليها .

## ١١ سنة طوارئ ثم ...

- لقانون الطوارئ من القوانين الثلاثة التي لا تجأ إليها أية حكومة ديموقراطية إلا في حالة الحرب بل هناك دول خضعت حروباً مدمرة ولم تخضع شعوبها لقانون الطوارئ أو للأحكام العرفية .
- مصر خضع المصريون فيها لمدة ١١ سنة لقانون الطوارئ الشبلا حتى أصبح هذا القانون الذي يعتبر قمة القوانين الاستثنائية هو بنفسه الحكم قانوناً مستمراً وأصبح الحكم بغيره هو الاستثناء الذي لم يحقق طوال ١١ سنة متوالية .
- قبل أن تدير إخضاع المصريين لقانون الطوارئ أن الفرض من فرضه هو مقاومة الإرهاب واليوم بعد ١١ سنة لم يكن الإرهاب قد انتفح منه اليوم في أي وقت مضى .
- وعلى كل حال فقد أعزب السيد وزير الداخلية بأن لقانون الطوارئ لم يطلع في مقاومة الإرهاب .

## الأرهاب نما وترعرع

- الإرهاب نما وترعرع في ظل لقانون الطوارئ .
- لماذا ... ١٩
- نعم لماذا ... ١٩
- هذا ملجأ البحث عنه ... نعم يجب البحث عن الأسباب التي جعلت قانوناً خطيراً مثل لقانون الطوارئ الذي يمنح السلطة كل السلطات الاستثنائية مما يجعله أبشع القوانين المخالفة للقواعد الديمقراطية لا يطلع في وقت عمليات الإرهاب بل زاد الإرهاب رغم ضلوع السلطة به .
- والبحث عن هذه الأسباب يجب أن يكون صليفاً وعميقاً وصريحاً فلم يعد يجدي إخفاء هذه الأسباب إذ أصبح من الواضح أن التطرف قد شاع بصورة مستهد كل قواعد الأمن و الترابط الوطني وتهدد الأقاليم على الاستمرار وتهدد الأجانب بالفتنة لتسليحة في مصر .
- يقول علماء السياسة وللتخصصون في دراسة السلوك الشعبي كما يقول الأستاذ الذي نشر أراءه في جريدة الموند الفرنسية معقلاً على أحداث الجزائر إذاً فلم المتطرفون في دولة بوليسية تخضع للقوانين الاستثنائية بأعمال إرهابية يجب على الدولة أن تبحث عن الأسباب التي دفعت إلى التطرف ثم دفعت المتطرفين إلى القيام بتلك الأعمال الإرهابية لأن هذا هو السبيل الوحيد لمقاومة تفشي الإرهاب .

## ليس الإسلام

- الأمر المؤكد أن الإسلام ليس هو المسؤول عن تطرف المتطرفين ولا عن الأعمال الإرهابية واعتقد أنني في غير حاجة إلى شرح مأيود هذا الرأي فكلنا نعرف أن الإسلام هو دين الخير والعدل ونشر القتلون في الخير ودين الاقتناع بلقنى هي أحسن .
- إذن ماهي الأسباب ... ١٩









### الأسباب هي

- الأسباب لتتجسد في أن الحكم من يولية ١٩٥٢ قلب مفهوم الدولة .
- مفهوم الدولة يلقى بأن يكون الحكم للشعب ولخدمة الشعب ...
- وحركة يولية جعلت الحكم للحاكم ولخدمة الحاكم .
- هذا المفهوم القوي قد أوصل مصر إلى حالة مفرقة وكانت يجب أن تكون محل اعتماد الحكم والحكومات .
- الحالة المفرقة هي أن أصبحت في مصر فرقتان فرقة الحكم وفرقة ملايين الحكوميين .
- فرقة الحكم لها كل شيء وفرقة الحكوميين عليها أن توفر المال عن طريق الضرائب والممتلكات واسمها الخدمات لفرقة الحكم لتمتع بكل شيء وتلجج البؤس من أجل رفعية الفئة المحظوظة .

●●●

### حتى في اصلاح الاقتصاد

- حتى إذا ما اضطرت الحكومة إلى الخضوع لأوامر صندوق النقد الدولي لقد طبقت كل القواعد التي تزيد الضغط وابتزاز أموال الحكوميين ولم تحاول ولو أدر الرياء في الميول أن تطبق أي ضابط لتقلات الحكم .
- هذا للتصرف الخاطئ لأبسط قواعد الإصلاح والعدالة هو المخذى ولينتمين المتطرف والأرهاب .
- هذه هي الحقيقة وبدون محاولة الحد من الانفاق على المظاهر والابهة وبدون السعي الجاد والحزم والسريع لزيادة الاستثمارات بصورة ضخمة ومتزايدة هي يجد ملايين الشباب الضائع الضائع أعمالا تفتح له آمل الحياة الطبيعية سبيل الضيق يعيش في ضياع مستمر تدفعه إلى ملجأ وحدة الوطن وكل مقومات مصر .

●●●

### لا يوجد من يرحب بالارهاب

- كل مصري مخلص يمتنى استقرار الأوضاع وانتهاء أعمال الارهاب ولأن إرسال الله أن يهدي الحكم إلى الإصلاح الواسع ... الإصلاح الحقيقي ... الإصلاح الذي ليس وعودا ... أو خيالا ... أو دعايات ...
- اصلاح يوفر الرزق ويخفف حدة الفلاء وينبئ الإسراف ... والله أرجو أن يجعل بذلك فئار للتطرف خطر داهم ومدمر ... لا يلبثها إلا الغاء الوضع الشلل الذي جعل مصر لمصر ملايين المصريين .



















